

أوضح المسالك

إلى الفسيحة أبرمالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٩١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد العزيز

عفا الله تعالى عنه

منشورات المكتبة العصرية

صكيدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إِلَى الْفَيْسَةِ أَبْرَمَالِكُ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد يحيى الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه ا

الجزء الأول

منشورات المكتبة العصرية

صيدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

حقوق الطبع محفوظة للناسِ الواحد
في جميع البلاد العربية

المكتبة العصرية

صيدا - ص. ب: ٢٢١

بيروت - ص. ب: ٨٣٥٥

« ما زلنا ونحن بالغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية
يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه . »

« إن ابن هشام على علمٍ جَمَّ يشهد بِمُلوِّ قدره في صناعة
النحو ، وكان يَدْعُو في طريقته مَنْحَاةَ أهل الوَصِيلِ الذين
اقتَفَوْا أثر ابن جَنِّي واتبعوا مُصْطَلَحَ تعليمه ؛ فأتى من
ذلك بشيء عجيب دَالٌّ على قوة مَلَكَته وإِطْلَاعِهِ . »

ابن خلدون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي الكبير، وصلى الله تعالى على رسوله البشير النذير، وعلى آله وصحبه ذوى الدرجات العلى والقدر الخطير، وسلم تسليماً كثيراً متوابعاً إلى يوم الدين .
هذا زُبْدَةٌ ما أودعناه شرحنا الكبير على كتاب « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » الذى صَنَفَهُ أُنْحَى النجاة الإمامُ أبو محمد عبدُ الله جمالُ الدين ابنُ يوسف بنِ أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصارى ، المصرى، المتوفى فى عام ٧٦١ من الهجرة ، قصدتُ به تقريب مباحثه ، وإيضاح مشاكله ، وتيسير شواهده ، وتسهيل مراجعته ؛ فجمعت خلاصة ما كنت كتبتُه عليه أيام كُلفْتُ دراسته منذ ثلاثين عاماً ، جانبت فيها الإفراط والتفريط ، واكتفيت فيها باللمحة الدالة والإشارة المفهومة ، إلى أن يأذن الله جأت قدرته فَيُتِيح لى إخراج ذلك الشرح البسيط على أصله الذى كتبتُه ، فإنه الذى يَجُلُو للقارىء قدرة ابن هشام وسَمَةِ علمه وواسع اطلاعه ، والذى تظهر فيه مواريتُ أسلافنا من أئمة العربية فى أبهى حللها وأجمل زينتها .

وقد سميت هذا الشرح « عُدَّة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك .

وقد عُنيت فى هذا الشرح الذى أقدمه اليوم لقارىء العربية بشرح شواهد الكتاب ، وضمّ آلافها إليها ، وإعرابها إعراباً واضحاً ، وتخريجها ، وذكر ما للعلماء فى ذلك من مَذَاهِب وآراء ؛ مما أشار المؤلف إلى بعضه وترك بعضه ، ثم بإكمال مباحثه ، وتعليل مسائله ، وإيس هذا العمل باليسير؛ فشواهد الكتاب كثيرة ، وإشارات المؤلف أكثر من أن يحيط بها العُدَّة .

ولا أقصد من ذلك كله — كما لم أقصد فى كل ما أخرجتُه من قبل من كتب السلف — إلا أن يَطَّلِعَ أبناء العربية على علوم أوائلهم فى معرض

بِهِ تَرْضَى عَنْهُ نَفْسُهُمْ ، فَإِذَا هُمْ يُقْبَلُونَ عَلَيْهَا وَيَنْتَفِعُونَ بِهَا ؛ لِيَرْتَبَطَ حَاضِرُهُمْ بِمَاضِيهِمْ ، وَلِيَدْرِكُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ لَمْ يُقْصَرُوا ، وَإِنْ رَمَاهُمُ النَّاسُ بِالتَّقْصِيرِ ، وَمَا مِنْ أُمَّةٍ رَغِبَتْ فِي الْخَيْرِ وَحَرَصَتْ عَلَى أَنْ تَفَالَحَظَهَا مِنَ الْحَيَاةِ ، ثُمَّ سَلَكَتْ لِهَذَا طَرِيقًا يَقْطَعُ صِلَةَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَاضِيهَا إِلَّا ضَاعَ سَعْيُهَا وَتَقَطَّعَتْ بِهَا الْأَسْبَابُ .

رَبِّ هَبْ لِي الصَّبْرَ عَلَى مَا جَعَلْتَهُ أَوْ كَدَّ آمَالِي وَغَايَةَ سُؤْلِي ، وَوَقْفِي إِلَى الْخَيْرَاتِ ، إِنَّهُ لَا تَوْفِيقَ إِلَّا تَوْفِيقُكَ ، وَأَنْتَ الْكَرِيمُ الْوَهَّابُ .

عَلَى الدِّينِ وَالْجَنَّةِ

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك »

هو الإمام الذي فاق أقرانه ، وشأى من تقدمه ، وأعيان من يأتي بعده ،
الذي لا يُسْقُ غُبَارَهُ في سَعَةِ الاطلاع وحُسْنِ العبارة وجمال التعليل ، الصالحُ
الورِعُ ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن
هشام ، الأنصاري ، المصري .

وُلد بالقاهرة ، في ذي القعدة من عام ثمان وسبعائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩
من الميلاد) .

لزم الشهابَ عبدَ اللطيف بن المرحّل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على
أبي حيان ديوان زهير بن أبي سُلمى المزني ، ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه غيره ،
وحضر دروس التاج التبريزي ، وقرأ على التاج القاهري شروح الإشارة له
إلا الورقة الأخيرة ، وحَدَّث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتفقه على مذهب
الشافعي ، ثم تحنَّبَ فَحَفِظَ مختصر الخِرَاقِي قبيل وفاته بخمس سنين .

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وَتَصَدَّرَ لنفع الطالبين ، وانفرد
بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارِع ،
والاطلاع المُفْرِطِ ، والافتدَار على التصرف في الكلام ، وكانت له ملكة
يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسْتَهْماً وَمُوجِزاً ، وكان — مع ذلك
كله — متواضعاً ، بَرّاً ، دَمَّتْ الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب .

قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه » وقال عنه مرة أخرى : « إن ابن هشام كلّي علمٍ جَمَّ يشهدُ بعلوّ قدره في صناعة النحو ، وكان ينحو في طريقته مَنَحَاةَ أهل الموصل الذين اقتَفَوْا أثر ابن جَبِّي واتبَعوا مُصْطَلِحَ تعليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٌّ على قوة ملكته وإطلاعه » .

ولابن هشام مصنّفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذبوع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطعنا عليه أو بَلَّغْنَا علمه مرتباً على حروف المعجم ، ونذكر على مَسْكَان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذي حَدَّثَ به إن لم نعلم وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع في الآستانة وفي مصر ، وشرّحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع الأصل ، كما طبع شرحه مراراً .

(٢) الألفاظ ، وهو كتاب في مسائل نحوية صَنَّفَه لخزّانة السلطان الملك الكامل ، طبع في مصر .

(٣) أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك ، طبع مراراً ، وشرّحه الشيخ خالد الأزهرى ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أحدها وجيز مطبوع ، وثانيها بسيط ، وهذا الذى بين يديك زُبْدَةٌ ما أودعته إياه ، وثالثها وسيط ، طبع مراراً .

(٤) التذكرة ، ذكر السيوطى أنه كتاب في خمسة عشر مجلداً ، ولم نطلع على شيء منه .

(٥) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ، ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات .

(٦) الجامع الصغير ، ذكره السيوطى ، ويوجد في مكتبة باريس .

- (٧) الجامع الكبير ، ذكره السيوطي .
- (٨) رسالة في انتصاب « لغة » و « فضلا » وإعراب « خلافا » و « أيضاً » و « هلم جرا » ونحو ذلك ، وهي موجودة في دار الكتب المصرية وفي مكتبتى برلين وليدن ، وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .
- (٩) رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم ، موجودة في مكتبة برلين .
- (١٠) رفع التخصاصة عن قراء الخلاصة ، ذكره السيوطي ، وذكر أنه أربع مجلدات .
- (١١) الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جني .
- (١٢) شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، طبع مراراً .
- (١٣) شرح البردة ، ذكره السيوطي ، ولعله شرح « بانة سعاد » الآتي .
- (١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح طبع مراراً أيضاً
- (١٥) شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطي ، ولا ندرى أهو الروضة الأدبية السابق ذكره ، أم هو كتاب آخر ؟
- (١٦) شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطي أيضاً ، ولاندرى حقيقة حاله
- (١٧) شرح قصيدة « بانة سعاد » طبع مراراً .
- (١٨) شرح القصيدة اللغزية في المسائل النحوية ، يوجد في مكتبة ليدن .
- (١٩) شرح قطر البندا وبل الصدا الآتي ذكره ، طبع مرارا ، ولنا عليه شرح طبع مرارا أيضاً .
- (٢٠) شرح اللمحة لأبي حيان ، ذكره السيوطي .
- (٢١) عمدة الطالب في تجميع صرف ابن الحاجب ، ذكره السيوطي .
وذكر أنه في مجلدين .

(٢٢) فَوَحُ الشذا في مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا في مسألة كذا » تصنيف أبي حيان ، يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .

(٢٣) قطر النداء ويل الصدا ، طبع مراراً ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) القواعد الصغرى ، ذكره السيوطي .

(٢٥) القواعد الكبرى ، ذكره السيوطي .

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزينخشري في تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المنير « الانتصاف من الكشاف » ، وكتاب ابن هشام يوجد في مكتبة برلين .

(٢٧) المسائل السفرية في النحو ، ذكره السيوطي .

(٢٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، طبع في طهران والقاهرة مراراً ، وعليه شروح كثيرة ، طبع منها عدد واف ، ولنا عليه شرح مسهب ، نسأل الله أن يوفق إلى طبعه .

(٢٩) موقد الأذهان وموقف الوَسْنَان ، تعرض فيه لكثير من مشكلات

النحو، يوجد في دار الكتب المصرية وفي مكتبتى برلين وباريس .

وتوفى رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة — وقيل : ليلة الخميس — الخامس

من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .

رحمه الله تعالى ، ورضى عنه وأرضاه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمّان الأكمّان على سيدنا محمد خاتم النبيين ، وإمام المتقين ، وقائد الفراعجلين ،^(١) وعلى آله وصحبه أجمعين ، صلاةً وسلاماً دائمين بدوام السموات والأرضين .

أما بعد حمد الله مستحق الحمد ومُلهمه ، ومُنشئ الخلق ومُعديه ، والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأكرمه ، المفعول بأحسن الخلق وأعظمه ، محمد نبيه ، وخاليله وصنّيه ، وعلى آله وأصحابه ، وأحزابه وأحبابه ، فإن كتاب الخلاصة الألفية ، في علم العربية ، نظم الإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي - رحمه الله - كتاباً صغراً حجماً ، وغزراً علماً^(٢) ، غير أنه لإفراط الإيجاز ، قد كاد يُعَدُّ من جملة الألغاز .

وقد أسعفت طالبيه ، بمختصر يدانيه^(٣) ، وتوضيح يسايره ويأريه ، أحلُّ به ألفاظه وأوضح معانيه ، وأحلُّلُ به تراكيبه ، وأنقحُ مبانيه^(٤) ، وأعذب به موارد ، وأعقل به شوارده^(٥) ، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أرتميش ، وربما أشير فيه إلى خلاف أو نقد أو تمليل ، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه ، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه .

وسميته : « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » .

وبالله أعتصم^(٦) ، وأسأله العِصْمَةَ مما يصم^(٧) ، لا ربَّ غيره ، ولا ممول إلا خيرُهُ ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

(١) النمر : جمع أغر ، وهو ذو النقرة ، وأصلها بياض في جبهة الفرس . والمجمل : أصله الفرس يكون في قوائمه بياض ، وأراد هنا بياض الوجه وبياض القدمين من أثر الوضوء ، وهذه النقرة من قوله صلى الله عليه وسلم « أنا قائد النمر المحجلين يوم القيامة »

(٢) غزير - بضم العين وعى هنا التزاي - أكثر (٣) يدانيه : يقاربه (٤) أنقح : أهدب

(٥) أعقل : أمتع ، والشوارد : النوافر ، واحدها شارد أو شاردة

(٧) يصم : يعيب

(٦) أعتصم : أمتنع

هذا باب شرح الكلام ، وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام — في اصطلاح النحويين — عبارة عما اجتمع فيه أمران :
اللفظ ، والإفادة .

والمرادُ باللفظ الصوتُ المشتمل على بعض الحروفِ ، تحقيقاً أو تقديرأ .
والمرادُ باللفيد ما دلَّ على مَعْنَى يحسُنُ السكوتُ عليه .

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين : كـ « زَيْدٌ قائمٌ » ومن فعل واسم ،
كـ « قائمٌ زَيْدٌ » ومنه « اسْتَقَمَ » ؛ فإنه من فعل الأمر المنطوق به ، ومن
ضمير المخاطبِ المقَدَّرُ بأنْت^(١) .

(١) ينبغي لك أن تعلم قبل كل شيء أن مراد النحويين من قولهم « أقل ما يتألف
منه الكلام اسمان أو فعل واسم » أن هاتين الصورتين أقل الصور التي يتألف منها
الكلام المفيد أجزاء ، وليس معناه أن الكلام لا يتألف إلا من اسمين أو فعل واسم ،
فقد تتبع النحاة كلام العرب فوجدوه يرد على ست صور إجمالاً — وهي إحدى عشرة
صورة تفصيلاً — وذلك لأنه إما أن يتألف من اسمين ، وإما من فعل واسم ، وإما من
جملتين ، وإما من فعل واسميين ، وإما من فعل وثلاثة أسماء ، وإما من فعل وأربعة
أسماء ، فهذه ست صور على وجه الإجمال .

وأعلى وجه التفصيل فالمؤلف من اسمين له أربع صور ، لأن الاسميين إما مبتدأ
وخبر نحو « زيد قائمٌ » وإما مبتدأ وفاعل سد مسد الخبر نحو « أفأثم الزيدان » وإما
مبتدأ ونائب فاعل سد مسد الخبر نحو « أمضروب زيد » وإما اسم فعل وفاعله
نحو « ههنا العقيق » .

والمؤلف من فعل واسم له صورتان ، لأنه إما من فعل وفاعل نحو « قام زيد »
وإما من فعل ونائب فاعل نحو « قطع النصف » .

والمؤلف من جملتين له صورتان ، لأن الجملتين إما جملتا القسم وجوابه نحو
« أقسم بالله لأكرمك » وإما جملتا الشرط وجوابه نحو « إن تجتهد تنجح » .

والمؤلف من فعل واسميين له صورة واحدة وهي « كان » أو إحدى أخواتها مع
اسمها وخيرها نحو قولك « كان الجو حاراً » و« أصبح الجو بارداً » .

والكلم : اسم جنسي جمعي ، واحده كلمة^(١) ، وهي : الاسم ، والفعل ، والحرف ، ومعنى كونه اسم جنسي جمعي أنه يدل على جماعة ، وإذا زيد على لفظه تاء التانيث فقول « كلمة » نقص معناه ، وصار دالا على الواحد ، ونظيره « كبن ولبنة ، وثيق وثيقة » .

وقد تبين - بما ذكرناه في تفسير الكلام : من أن شرطه الإفادة ، وأنه من كلمتين ، وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة - أن بين الكلام والكلم عمومًا وخصوصًا من وجه^(٢) ؛ فالكلم أعم من جهة المعنى ؛ لانطلاقه على المفيد = المؤلف من فعل وثلاثة أسماء له صورة واحدة أيضا ، وهي « ظن » أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولها نحو « ظنت الوقت متسع » .

والمؤلف من فاعل وأربعة أسماء له صورة واحدة أيضا ، وهي « أعم » أو إحدى أخواتها مع فاعلها ومفعولاتها نحو « أعمت زيدا عمر » .

(١) اختلفوا في لفظ « كلم » فقيل : هو جمع مفردة كلمة ، وقيل : هو اسم جمع ؛ لأنه ليس على زنة من أوزان الجوع المحصورة المشهورة ، والصحيح أنه اسم جنس حمي - كما قال المؤلف - واسم الجنس على نوعين : الأول اسم جنس إفرادي . وهو « ما دل على القليل والكثير من جنس واحد بلفظ واحد » وذلك كماء وتراب وزيت وخل ، ومنه المصدر كضرب وشرب وقيام وجلوس . والثاني : اسم جنس جمعي ، وهو « ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا » وذلك بأن يكون الواحد بالتاء واللفظ الدال على الجمع بغير تاء ، وذلك مثل كلم وكلمة ، وبقر وبقرة ، وشجر وشجرة ، ولبن ولبنة ، وثيق وثيقة ، وقولنا « غالبا » للإشارة إلى شيئين : أولهما أنه قد يفرق بين الواحد واللفظ الدال على الجمع بالياء المشددة نحو روم ورومي ، وزنج وزنجي ، ورك وركي ، وثانيهما أنه قد يكون اللفظ الدال على الجمع مقترنا بالتاء والمفرد خاليا منها ، عكس الغالب ، نحو كلم وكلمة ، وذلك النوع في العربية قليل جدا .

(٢) منابذ العموم والخصوص الوجه : أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء كاجتماع الكلام والكلم هنا في الصدق على « زيد قام أبوه » لأنه مفيد ونذكره من أربع كلمات ، ويفرد كل منهما بالصدق على شيء ، كافتراد الكلام بالصدرين « قام زيد » لأنه مفيد وليس مركبا من ثلاثة ألفاظ . وافتراد الكلم بالصدرين « إن قام زيد » ؛ لأنه مركب من ثلاثة ألفاظ وليس مفيدا . تدبر ذلك .

وغيره ، وَأَخَصُّ من جهة اللفظ ؛ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين ، فنحو « زيد قام أبوه » كلام ؛ لوجود الفائد ، وكلم ؛ لوجود الثلاثة بل الأربعة ، و « قام زيد » كلام لا كُلم . و « إن قام زيد » بالعكس .
والقولُ عبارةٌ عن « اللفظ الدالُّ عَلَى مَعْنَى » ؛ فهو أعمُّ من الكلام ، والكلم ، والكامة ؛ عموماً مطلقاً لا عموماً من وَجْهِ (١) .
وتطلق الكلمة لغةً ويُرادُ بها الكلامُ ، نحو : (كَلَّمَ إِنهَآ كَلِمَةً هُوَ قَائِلُهَآ) (٢) ، وذلك كثيرٌ لا قليلٌ .

فصل : يتميز الاسمُ عن الفعل والحرف بخمس علامات :

إحداها ؛ الجر ، وليس المرادُ به حرفَ الجر ؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو « نَحِيتُ مِنْ أَنْ قُمْتُ » (٣) ، بل المرادُ به الكسرةُ

(١) ضابط العموم المطلق أن يجتمع اللفظان في انصدق على شيء ، وينفرد واحد منهما - وهو الأعم - بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر .
(٢) الضمير في « إنها » وفي « قائمها » من الآية الكريمة إشارة إلى قوله تعالى حكاية عن الإنسان (رب ارجعون لى أعمل صالحاً فيما تركت) من الآيتين ٩٩ و١٠٠ من سورة المؤمن ، ومثل الآية الكريمة قوله عليه الصلاة والسلام : « أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد بن ربيعة * الأكل شيء ما خلا الله باطل * » وتقول : حفظت كلمة زهير ، تريد قصيدة له بطولها .

(٣) ومن ذلك ، عند جمهرة النحاة ، قول بعضهم - وقد بشر بأبى - : والله ما هى بنعم الولد ، وقول آخر - وقد سار إلى محبوبه على حمار بطىء - نعم السير على بئس العير ، وسيأتى تخريجها على هذا المذهب في باب « عم وبئس وما جرى مجراها » وذهب الكوفيون إلى أن « نعم » و « بئس » اسمان بمعنى المدح والمذموم مستدلين بدخول حرف الجر عليهما في هذا الكلام ومحوه ، وليس ما ذهبوا إليه بسديد ، وستعرف تفصيل ذلك في الباب الذى وضع لهما في هذا الكتاب .

التي يُجَدِّدُهَا عاملُ الجُرِّ ، سواء كان العاملُ حرفاً ، أم إضافةً ، أم تَبَعِيَّةً ، وقد اجتمعت في البَسْمَلَةِ (١) .

الثانية : التَّنْوِينُ ، وهو : نون ساكنة تلحق الآخر (٢) لفظاً لا خطأ لغير توكيد ، نخرج بقيد السكون النونُ في « ضَيْفَيْنِ » لِأَطْفَالِيٍّ ، و « رَعَشَيْنِ » للمُرْتَعِشِ ، وبقيد الآخرِ النونُ في « انكسَرَ » و « مُنكسِرِ » وبقولي « لَفْظًا لا خَطًّا » النونُ اللاحقةُ لآخر القَوَافِي ، وستأتي ، وبقولي « لغير توكيد » نونُ نحو (لِنَسْفَعَا) (٣) و « لَتَضْرِبُنِ يَا قَوْمُ » و « لَتَضْرِبُنِ يَا هِنْدُ » .
وأنواع التنوين أربعة :

أحدها : تنوين التمكين ، كزَيْدٍ وِرَجُلٍ ، وفائدته الدلالةُ على خِفَةِ الاسمِ وَتَمَكُّنِهِ في باب الاسمية ؛ لكونه لم يُشَبَّه الحرفَ فيبني ، ولا الفعلَ فيمنع من الصرف .

الثاني : تنوين التنكير ، وهو اللاحقُ لبعض المَبْنِيَّاتِ للدلالةِ على التنكير ؛ تقول : « سَيَبُويَه » إذا أَرَدْتَ شَخْصًا معيَّنًا اسْمُهُ ذلك ، و « إِيه » إذا استرَدْتَ مَخْاطَبَتِكَ من حديثٍ معيَّن ؛ فإذا أَرَدْتَ شَخْصًا ما اسْمُهُ سَيَبُويَه أو استزادةً من حديثٍ ما نَوَّنتَهُمَا (٤) .

(١) وبيان ذلك أن لفظ « اسم » مجرور بالحرف وهو الباء ، ولفظ الجلالة مجرور بإضافة لفظ اسم إليه ، ولفظ « الرحمن » مجرور بالتبعية لأنه نعت .

(٢) المراد بالآخر الذي يلحقه التنوين ما كان آخرًا حقيقة كالدال من « زيد » والراء من « عمرو » أو كان آخرًا حكمًا كالدال من « يد » و « غد » والميم من « دم » والحاء من « أخ » والباء من « أب » فإن لام هذه الكلمات قد حذفت اعتبارًا : أي لغير علة ، وبقيت عين هذه الكلمات أو آخر لها حكمًا .

(٣) من الآية ١٥ من سورة العلق .

(٤) وبما جاء من اسم الفعل غير منون قول ذى الرمة :

=

الثالث : تنوين المُقَابَلَة ، وهو اللاحقُ لنحو « مسلماتٍ » جَمَلُوه في مُقَابَلَة النون في نحوٍ مُسَلِّمِينَ .

الرابع : تنوين التعمويض ، وهو اللاحق لنحو غَوَاشٍ^(١) ، وَجَوَارٍ عوضاً عن الياء ، وَإِذْ في نحو : (وَبَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)^(٢) عوضاً عن الجملة التي تضاف « إِذْ » إليها^(٣) .

وهذه الأنواع الأربعة مخصصة بالاسم .

وزاد جماعةُ تنوين التَّزْمِ ، وهو اللاحقُ للقوافي المُطْلَقَة ، أمى : التي آخرها حرف مد ، كقوله :

== وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّاهِ عَنِّ أُمَّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَسْكِيمِ الدِّيَارِ الْبِلَاقِجِ ==
 وكان الأصمعي يذهب إلى أن اسم الفعل لا يكون إلا منونا ، ويخطئ ، ذا الرمة في الإتيان بإيه غير منونة في هذا البيت ، ولكن الأثبات من العلماء لم يقروه على ذلك ، وذهبوا إلى ما قرره المؤلف هنا ، قال ابن سيده « والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تتون ، وإذا عنيت بها النكرة نونت . وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثا معروفا ، كأنه قال : حدثنا الحديث ، أو خبرنا الخبر » اه
 (١) المراد بنحو « غواشٍ » كل اسم ممنوع من الصرف وهو معتل الآخر ، سواء أ كان منعه من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع نحو « غواشٍ ، وجوارٍ ودواعٍ ، ونواهٍ » أم كان منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو « أعمى ، ويعيل » أصلهما تصغير أعمى ويعلى ، ثم سمي بهما فصارا علمين موازينين لنحو أبطر ويبيطر مضارعى يبطر .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم

(٣) أكثر النحاة يذكرون « إِذْ » لفظا واحدا في هذا الموضع ، ويذكرون أن التنوين اللاحق لهذا اللفظ عوض عن الجملة التي من حق إِذْ أن تضاف إليها ، والتقدير في الآية الكريمة « ويوم يفلب الروم فارسا يفرح المؤمنون » حذفنا الجملة =

١ - أَقْبَلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ وَقَوْلِي إِنِ أَصَبْتِ لَقَدْ أَصَابْتِ
الأصل « العتابا » و « أصابا » فجاء بالتنوين بدلا من الألف ، لترك الترنم .

== الأولى - وهي « يغلب الروم فارسا » - وعوض عنها التنوين ، وبقيت إذ مبنية لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين أو في الافتقار افتقارا متأصلا إلى جملة تضاف إليها .
ويذكر بعض النحاة في هذا الموضع « إذا » أيضاً ، فقد تحذف الجملة التي من حقها أن تضاف إليها ويعوض عنها التنوين ، نحو قوله تعالى : (وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا) وقوله جل شأنه (إذا لأذقنك ضعف الحياة) وقوله تباركت كلمته (وإذا لا آتيناهم) وقوله سبحانه (إذا لأمسكنم خشية الإنفاق) ولهذا نظائر كثيرة ، وليست هذه إذا الناصبة للمضارع ، بل هي الظرفية الشرطية .

١ - هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفي ، أحد شعراء العصر الأموي .

اللغة : « أقبل » فعل أمر من الإقلال ، وهو في الأصل جعل الشيء قليلا ، وقد يطلق على ترك الشيء بته ، وهو المراد ههنا « اللوم » هو العذل والتوبيخ « عاذل » هو مرخم عاذلة ، وهو اسم فاعل مؤنث من العذل . وهو اللوم والتوبيخ « والعتاب » هو مخاطبة الإدلال ومذاكرة التضب ، والمراد هنا اللوم في تسخط « أصبت » يروي بضم التاء على أنها ضمير المتكلم ، ويروي بكسر التاء على أنها ضمير المخاطبة المؤنثة .

الإعراب : « أقبل » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « اللوم » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « عاذل » منادى مرخم بحرف نداء محذوف مبني على الضم - أو على ضم الحرف المحذوف للترخيم - في محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه « والعتابا » الواو حرف عطف ، العتاب : معطوف على اللوم ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق « وقولي » الواو عاطفة ، قولي : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة معطوفة على جملة « أقبل اللوم » وكلاهما لا محل لها من الإعراب ، أما الأولى فلكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلأن المعطوف كالمعطوف عليه في الحكم الإعرابي ==

وزاد بعضهم التنوين الغالى ، وهو : اللاحِقُ لِلقَوَائِي الْمُقَيَّدَةِ زِيَادَةً عَلَى الوَزْنِ ، ومن سُمِّيَ غَالِيًا ، كقوله :

= « إن » حرف شرط جازم « أصبت » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر في محل جزم ، والتاء فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن أصبت لقولى - إلخ ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين فعل الأمر وملعوله « لقد » اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله لقد ، وقد : حرف تحقيق « أصابا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والألف للاطلاق ؛ والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وجملة القسم وجوابه في محل نصب معلول به لقولى .

الشاهد فيه : قوله « العتابن » وقوله « أصابن » حيث دخل تنوين التثنية عليهما ، فدل ذلك على أن هذا التنوين ليس مختصاً بالاسم ، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عليه كثنوين التنكير مثلاً . وآية ذلك أنه دخل على الفعل الماضى فى « أصابن » ودخل على الاسم المقترب بأل فى « العتابن » ، والمختص بالاسم لا يدخل على واحد منهما ، أما أن ذلك مستقيم فى الداخل على الفعل فظاهر ، وأما فى الداخل على المقترب بأل فلأن التنوين المختص بالاسم ينافى « أل » لأن أل تدل على تعرف الاسم وتعيينه ، وأما التنوين المختص بالاسم فيدل على شياعه وعدم اختصاصه ببرد معين من أفراد جنسه ، فلو كان تنوين التثنية من الأنواع الخاصة بالاسم لكان فى الكلمة الواحدة علامتان كل واحدة منهما تدل على ضد ما تدل عليه الأخرى ، وهذا مما لا يصح أن يذهب إليه العرب فى كلامهم الفصيح .

ومن أمثلة تنوين التثنية قول النابغة الذبياني :

أفِدَ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا

لَمَّا تَزُنُّ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدْرُنْ

فقد لحق هذا التنوين « قد » وهو حرف ؛ فدل لحاقه له على أنه ليس مختصاً

بالاسم ، وهو ظاهر .

٢ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

٣ - ينسب النحاة هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وينشدون قبله :

قَالَتْ سُلَيْمَى لَيْتَ لِي بَعْلًا يَمُنُّ بِغَسَلِ جِلْدِي وَيُنَسِّئِي الْخُرْنَ

وقد راجعت ديوان أراجيز رؤبة بن العجاج المطبوع في مدينة لبيسك فلم أجد هذا الرجز في أصل الديوان ، وقد ذكره ناشره في ملحق جمع فيه ما أضيف إلى رؤبة من الرجز في كتب الأدب واللغة ونحوها وليس في أصل الديوان الذي نشر عنه .

اللغة : « سليمان » تصغير سلمى ، وهو اسم امرأة « بعلا » زوجها « معدما » اسم الفاعل من مصدر « أعدم الرجل » إذا كان فقيراً لامال له ، ومعنى هذا البيت قريب من قولهم في مثل « زوج من عود ، خير من عود » .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بنات » فاعل قال مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « العم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء « سلمى » منادى مبني على ضمة مقدره على الألف منع من ظهورها العذر في محل نصب « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، وإن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى البعل المذكور في البيت السابق « فقيراً » خبر كان الناقصة ، منصوب بالفتحة الظاهرة « معدما » صفة لفقير ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وحجلة الشرط وجوابه معطوفة بالواو على محذوف يدل عليه سياق الكلام أيضاً . وتقدير هذه المحذوفات : قالت بنات العم : يا سلمى ، إن كان غنيا موسراً ترضين به ، وإن كان فقيراً معدماً ترضين به « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعلها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى سلمى « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط جازم ، وفعل الشرط وجوابه محذوفان يدل عليهما سابق الكلام ، والتقدير : قالت : إن كان غنيا موسراً أرض به ، وإن كان فقيراً معدماً أرض به .

الشاهد فيه : قوله « وإن » في الموضعين جميعاً ، حيث لحق التنوين فيهما القافية المقيدة ، زيادة على الوزن ، وإن حرف بغير خلاف ، ولحوق هذا التنوين الحرف في هذا البيت دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختص بالاسم .

=

والحق أنهما نونان زِيدَتَا في الوقف ، كما زيدت نون « ضَيْقِنِ » في الوصل والوقف ، وليس من أنواع التنوين في شيء ؛ لثبوتهما مع « أل » ، وفي الفعل ، وفي الحرف ، وفي الخط والوقف ، ولحذفهما في الوصل ، وعلى هذا فلا يَرِدَانِ عَلَى مَنْ أُطْلِقَ أن الاسم يُعْرَفُ بالتنوين ، إلا من جهة أنه يُسَمِّيهِمَا تَنْوِينَيْنِ ، أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا .

الثالثة : النداء ، وليس المرادُ به دخولَ حرفِ النداء ؛ لأن « يا » تدخل في اللفظ على ما ليس باسم ، نحو : (يَا لَيْتَ قَوْمِي)^(١) (أَلَا يَا اسْجُدُوا)^(٢) في قراءة الكسائي^(٣) ، بل المرادُ كَوْنُ الكلمةِ مَندَادَةً ، نحو : « يَا أَيُّهَا » = ومن أمثلة هذا التنوين قول رؤبة بن العجاج في أول قافيته :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِنِ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ تَمَّاعِ الْخُفَقِنِ
فقد ألحق هذا التنوين قوله « الخفق » وقوله « المخترق » وكل منهما اسم محلي بأل ، والكلام في دلالة هذا على أن التنوين العالي ليس خاصا بالاسم مثل الكلام الذي ذكرناه في شرح بيت جرير السابق عن قوله « العتابن » فارجع إليه تكن على بصيرة .

- (١) من الآية ٢٦ من سورة يس .
- (٢) من الآية ٢٥ من سورة النمل .

(٣) قراءة الكسائي واردة عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وهي بتخفيف اللام في « ألا » على أن كلمة « ألا » حرف تنبيه . فيكون « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف . واسجدوا فعل أمر ، وكأنه قيل : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، والدليل على صحة هذا التخريج على هذه القراءة أن الكسائي الذي رويت عنه يقف على (ألا يا) ثم يبتدئ (اسجدوا لله الذي يخرج الحب) وقرأ قوم بتشديد اللام في « ألا » على أنهما كلمتان : الأولى أن الصدرية ، والثانية « لا » النافية ، فيكون بعدها « يسجدوا » وهو فعل مضارع ، والياء فيه ياء المضارعة ، وهو منصوب بأن الصدرية ، والمصدر المنسب من « أن » الصدرية والمضارع في موضع نصب على أنه بدل من « أعمالهم » أي فزين لهم الشيطان أعمالهم ، زين لهم عدم عبادة الله - إلخ ، وكتابتها في المصحف (ألا يسجدوا) تؤيد ذلك .

الرجلُ ، وَيَأْفُلُ ، وَيَا مَسْكَرَ مَانُ ^(١) .
 الرابعة : أَلْ غَيْرُ الموصولةِ ، كالفرس والغلام ، فأما الموصولة فقد تدخل
 على المضارع ، كقوله :

٣ - * مَا أَنْتَ بِالْحَكْمِ التُّرْصَى حُكُومَتُهُ *

(١) إنما خص المؤلف هذه الأسماء بالذكر مع هذه العلامة لأنها ملازمة للنداء ،
 ومعنى هذا أنها لا تقبل من العلامات التي ذكرها إلا النداء ، ومعنى « يافل » يارجل
 أو يا امرأة ، ونظيرهن « ياملاًمان » و « يا خباث » وبابه ، وسيأتى في باب النداء
 ٣ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ *

وهذا بيت للفرزدق يقوله في هجاء رجل من بني عذرة ، وكان هذا الرجل قد
 دخل على عبد الملك بن مروان بن الحكم يمدحه ، وعند عبد الملك جرير والأخطل
 والفرزدق ، وهو لا يعرفهم ، وهم الثلاثة الفحول من شعراء دولة بني أمية ، عرف
 عبد الملك الأعرابي بهم ، فقال على الفور :

لَحْيِيَا الْإِلَهَ أَبَا حَزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
 وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتَعِسُ بِهِ وَدَقَّ خَيْاشِيمَتُهُ الْجَنْدَلُ

فقال له الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ أَنْتَ حَامِلُهُ إِذَا اتَّخَى وَمَقَالَ الزُّورِ وَأَخْطَلِ

ومن بعده البيت المستشهد بصدده .

اللغة : « أبا حزره » هي كنية جرير بن عطية « الجندل » الحجر « يا أرغم الله
 أنما أنت حامله » أصل أرغمه بمعنى عنفه بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن
 الإذلال والإهانة « الحقي » الفعش « الخطل » المنطق الفاسد المضطرب « الحكم »
 الذي يحكمه الحصان ليفصل بينها « الأصيل » الحسيب « الجدل » شدة الخصومة .

المعنى : يقول : لست بالرجل الذي يؤبه لكلامه أو يعتد به ، فإننا لم نحمكك فيما
 بيننا من خصومة ، ولا أنت بالرجل الشريف النسب ، ولا بصاحب الرأي ،
 ولا بصاحب اللسن الذي يقوى على الخصومة .
 =

= الإعراب : « ما ه نافية » أنت « ضمير منفصل مبتدأ » بالحكم « الباء حرف جر زائد ، الحكم : خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد » الترضى « ال : اسم موصول بمعنى الذى ، نعت للحكم مبنى على السكون فى محل رفع تبعاً لمحل الحكم أو فى محل جر تبعاً للافظه ، ترضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر » حكومته « حكومة : نائب فاعل ترضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ال « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « الأصيل » معطوف على الحكم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى أيضاً « ذى » معطوف بالواو على الحكم ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و« الرأى » مضاف إليه « والجدل » الواو حرف عطف ، الجدل : معطوف على الرأى ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الترضى » حيث دخلت « ال » الموصولة على الفعل المضارع فدل ذلك على أن « أل » الموصولة ليست علامة على اسمية ما تدخل عليه ، لأنها كما تدخل على الاسم فى نحو القائم والمضروب تدخل على الفعل كما فى هذا البيت ونحوه من الشواهد .

ونظير هذا البيت - فى دخول أل الموصولة على الفعل المضارع - قول ذى الخرق الطهوى :

يَقُولُ الْخَلْفَى ، وَأَبْغَضُ الْمُعْجَمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَجْدَعُ
وقول ذى الخرق أيضاً :

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَاتِهِ وَمِنْ جُجْرِهِ بِالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصُّعُ
وقوله الآخر :

مَا كَالْيَرْوَحُ وَيَغْدُو لَاهِيًا فَرِحًا مُشْمَرًا يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ دُو رَشْدٍ
وقد وردت شواهد كثيرة تدل لهذه المسألة .

الخامسة : الإسناد إليه ، وهو أن تنسب إليه ما تحصلُ به الفائدة ، وذلك كما في « قُمتُ »^(١) و « أنا » في قولك « أنا مؤمن » .

فصل : يَنْجَلِي الفعلُ بأربع علامات :

إحداها : تاء الفاعل ، متكلمًا كان كـ « قُمتُ » أو مخاطبًا نحو « تَبَارَكْتَ » .
الثانية : تاء التأنيث الساكنة ، كـ « قَامَتُ » ، وَقَمَدَتُ » ، فأما المتحركة فتختص بالاسم كقائمة^(٢) .

= واعلم أن دخول «أل» الموصولة على الفعل المضارع مختلف فيه عند النحاة ؛ فذهب ابن مالك وجمهرة الكوفيين إلى أنه جائز في الاختيار وإن كان قليلا ، وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب كهذا البيت (انظر شرحنا على الأشموني ١ - ١٦٩) وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في غير ضرورة الشعر ، وقال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : إنه من أقبح ضرورات الشعر .

فمن ذهب إلى أن دخول أل الموصولة على المضارع جائز في السعة لم يجعلها من علامات الاسم ، ومن ذهب إلى أن أل الموصولة لا تدخل على المضارع إلا ضرورة جعل أل بجميع أنواعها من علامات الاسم .

(١) يريد « وذلك كالتاء التي في قواك قمت » وذلك لأن نسبة القيام إلى التاء دلت على أن هذه التاء اسم ، واستفيد من تمثيل المؤلف بهذين المثالين أنه لا فرق بين أن يكون المسند إليه متأخرا كما في « قمت » أو يكون المسند إليه متقدما كما في « أنا مؤمن » كما أنه أشار بهما إلى أنه لا فرق بين أن يكون المسند فعلا كما في « قمت » أو أن يكون المسند اسما كما في « أنا مؤمن » .

(٢) التاء المتحركة إما أن تكون حركتها حركة إعراب كقائمة ، وهذه تختص بالاسم كما قال ، وإما أن تكون حركتها حركة بناء ، وهذه تدخل على الحرف في لات وربت وتمة وتسكون في الاسم أيضا نحو « لاقوة » ومن شواهد دخول تاء التأنيث على « رب » قوله :

=

وبهاتين العلامتين رُدَّ على من زعم حرفية ليس وعسى^(١) ، وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية نعم وبئس^(٢) .

= مَأْوَى يَا رَبِّمَا غَارَةَ شَفَوَاءَ مِثْلِ اللَّذَعَةِ بِالْمَيْسِمِ
وقول الآخر :

وَرُبَّتْ سَأَلِ عَنِّي حَفِيٌّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمَ لَمْ تَعَارَا
ومن شواهد دخولها على ثم قوله :

ولقد أمرتُ عَلَى اللثيمِ يَسْبِيهِ فَرْضَيْتُ مُتَمَّتَ قُلْتُ لَا يَمْنِيهِ
وأما دخولها على «لا» فأشهر من أن يستدل له، فقد قالوا «لات» وورد في القرآن الكريم (ولات حين مناص) وقال الشاعر :

تَدِمَ البُعَاةُ ، وَلَاتَ سَاعَةَ مَنَدَمِ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبَغْفِيهِ وَخِمِ
وقال أبو زيد الطائي :

طَلَبُوا صُلْحًا وَلَاتَ أَوَانَ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

(١) ذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى أن «ليس» حرف ، لكونها دالة على النفي مثل «ما» وذهب الكوفيون إلى أن «عسى» حرف لكونها دالة على الترجي مثل لعل ، والصحيح أنهما فعلان ، بدليل قبولهما تاء التأنيث في نحو ليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا ، وتاء الفاعل في نحو (لست منهم في شيء) ونحو (فهل عسيتم إن توليتم) ، وما بدل على فعليتهما أيضا أنه يجوز في خبر ليس تقديمه على اسمها إجماعا وعليها على الراجح ، و«ما» لا يجوز معها إلا بحىء خبرها متأخرا عنها وعن اسمها .
(٢) تقدم قريبا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن «نعم ، وبئس» اسمان ، مستدلين على ذلك بدخول حرف الجر عليهما ، فقد حكوا أن أعرابيا بشر بولادة امرأته أنى فقال «والله ما هي بنعم الولد» وحكوا أن أعرابيا ذهب لزيارة أجدائه على حمار بطيء السير فقال «نعم السير على بئس العير» وقدرد عليهما بأن حرف الجر في التقدير داخل على اسم ، وجملة «بئس العير» معمولة للاسم المقدر ، وتقدير الكلام : والله ما هي بولد مقول فيه نعم السير على عبر مقول فيه بئس العير ، والدليل على أن دخول حرف الجر في اللفظ لا يدل على اسمية ما دخل عليه أنه قد دخل في اللفظ على الفعل الذى انعقد الإجماع على أنه فعل مثل قول الشاعر :

الثالثة : ياء المخاطبة كقومي ، وبهذه رُدُّ على من قال إن هاتِ وتمألِ
اسما فعلين .

الرابعة : نون التوكيد شديدة أو خفيفة ، نحو : (لَيْسُجَنِّنَّ وَلَيْكُونَا)^(١) ،
وأما قوله :

ع - * أَقَاتِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا * ضرورة .

= وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِذَامٍ صَاحِبِهِ وَلَا مُخَالِطِ اللَّيْمَانِ جَانِبُهُ
فقد أجمعنا على أن « نام » فعل ماض ، فلا بد أن يكون التقدير أن الباء داخلة
على اسم ، ويكون التقدير : والله ما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، وحيث لزم ههنا فليتزم
مثله في نعم وبئس لثبوت فعليتهما بدخول تاء التأنيث وتاء الفاعل عليهما .
(١) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ،
ولا يوجد في ديوانه ، ولكنه نشر في زيادات الديوان ، وقد أورده السكري في أشعار
الهدليين لرجل منهم مع أبيات أخرى ، وهي :

أَرَيْتَ إِنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا مُرَجًّا - لَّا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا
وَلَا تَرَى مَا لَأَهْ مَعْدُودَا أَقَاتِلُنَّ

اللغة : « أملودا » بضم الهمزة وسكون الميم - هو الناعم « مرجلا » أصل الكلام
مرجلا شعره ، فحذف اللضاف - وهو الشعر - وأقام اللضاف إليه - وهو الضمير المجرور
محلا بالإضافة - مقامه ، فارتفع واستتر « البرود » جمع برد - بضم الباء وسكون الراء -
وهو ضرب معروف من الثياب .

الغنى : قال ابن دريد : أتى رجل من العرب أمة له ، فلما حبلت جعد أن يكون
حبلها منه . فأنشأت تقول له هذه الأبيات . وحكى غيره في بيان معاني الأبيات : أخبرني
إن جاءت هذه المرأة بشاب مرجل الشعر حسن اللبس كأنه العنصن الناعم ليتزوجها ،
أفأنت موافق على ذلك أمر بإحضار الشهود ليحضروا عقد زواجها ؟ ينكر ذلك منه ،
يعنى أن الاستفهام إنكارى .

فصل : ويُعرّفُ الحرفُ بأنه لا يحسنُ فيه شيء من العلامات التسع ؛ كهل وفي ، ولم .

وقد أشير بهذه المثل إلى أنواع الحروف^(١) ؛ فإن منها ما لا يختص بالأسماء

= الإعراب : « أقائلن » الممزة للاستفهام ، قائلن : خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة لاجتماع الأمثال عوض عن التنوين في لاسم المفرد ، وأصل الكلام : أنتم قائلون ، فلما أدخل نون التوكيد الثقيلة صار قائلون ، بتشديد النون بعد النون المعوض بها عن تنوين المفرد ، وحذف النون الأولى تخلصاً من اجتماع ثلاثة الأمثال ، فصار قائلون - بتشديد النون - ثم حذف الواو تخلصاً من التقاء الساكنين « أحضروا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « الشهودا » مفعول به لأحضروا ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « أقائلن » حيث دخلت نون التوكيد على اسم الفاعل ضرورة ، وحقها ألا تدخل إلا على الفعل المضارع وفعل الأمر ، والذي سهل هذه الضرورة شبه اسم الفاعل المقرون بهمزة الاستفهام بالفعل المضارع .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر ، وينسب إلى رؤبة أيضاً :

* أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا *

وكثير من الناس ينكرون هذه الرواية في البيتين ، ويذكرون أن الرواية في البيت المستشهد به « أقائلون » وفي البيت الذي أنشدناه « أشاهرون » بالواو التي هي علامة الرفع والنون المعوض بها عن التنوين في الاسم المفرد ، ولا شذوذ في واحد من البيتين على ما ذكرنا ، ولا ضرورة في واحد منهما .

(١) قسم المؤلف الحرف إلى ثلاثة أقسام: مختص بالاسم ، ومختص بالفعل ، ومشترك بينهما ، وأشار إلى قاعدة عامة في هذا الموضوع خلاصتها أن من حق الحرف الخاص أن يعمل فيه الجبر لأن الجبر هو الذي يخص الأسماء ، ومن حق الحرف المختص بالفعل أن يعمل الجبر لأن الجبر هو الذي يخص الأفعال ، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئاً ، =

ولا بالأفعال فلا يعمل شيئاً كقولهم ، تقول : « هل زيد أخوك ؟ » و « هل يقوم ؟ » ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كقبي ، نحو : (وفي الأرض آياتٌ) (١)

== وهذا هو الأصل ، فما جاء عليه لا تطلب له علة ، فحروف الجر التي تجر الأسماء والتي مثل لها بفي لا يسأل عن علتها ، وحروف الجزم التي مثل لها بلم لا يسأل عن علتها ، والحروف المشتركة المهملة التي مثل لها بهل لا يسأل عن علتها ، ولكن قد وردت حروف مختصة بالاسم وعملت غير الجر ، ووردت حروف مختصة بالفعل وعملت غير الجزم ، ووردت حروف مشتركة بين الفريقين وعملت . ووردت حروف مختصة بالفعل وقد أهملت ، ووردت حروف مختصة بالاسم وأهملت ، فهذه خمسة أنواع جاءت على خلاف الأصل ؛ فلا بد لمحيئتها على خلاف الأصل من علة .

ومن النوع الأول - وهو الحرف المختص بالاسم الذي يعمل غير الجر - « إن » وأخواتها ، وعلة عملها النصب والرفع أنها أشبهت الأفعال : في لفظها بمحيئتها على ثلاثة أحرف أو أكثر ، وفي معناها لدلالة « إن » على معنى أوكد ، ودلالة « كأن » على معنى أشبه وهلم جرا .

ومن النوع الثاني نواصب المضارع فإنها مختصة بالفعل ولم تعمل الجزم في اللغة الفصحى ، بل عملت النصب ، وعلة ذلك على ما ذكره النحاة أن لن أشبهت لا التافية للجنس في معناها ، فعملت عملها فيما اختصت به ، وحمل الباقي عليها .

ومن النوع الثالث - وهو الحرف المشترك الذي يعمل - « ما . ولا » اللتان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر ، وعلة عملهما ذلك أنهما أشبهتا ليس في المعنى ، فعملتا عملها .

ومن النوع الرابع - وهو الحرف الذي يختص بالفعل وقد أهمل - قد ، والسين ، وسوف ، فإنها لا تدخل إلا على الأفعال ولا يعملن - مع ذلك - شيئاً وعلة إهملهن أن كل واحد منها نزل منزلة الجزء من الفعل ، وجزء الشيء لا يعمل فيه .

ومن النوع الخامس - وهو الحرف المختص بالاسم وقد أهمل - حرف التعريف وهو أل عند عامة العرب وأم في لغة حمير ، وعلة إهمله أنه نزل منزلة الجزء من الاسم بدليل أن العامل يتجاوزُه .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الداريات

(وفي السماء رزقكم)^(١) ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كـ «لم ، نحو :
 (لم يَلِدْ ولم يُولَدْ)^(٢) .

فصل : والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع :

أحدها : المضارع ، وعلامته أن يَصْلُحَ لأن يلي « لم » نحو « لم يَقُمْ ، ولم يَشْم » ، والأفصح فيه فتحُ الشين لاصْطِحْها ، والأنصَحُ في الماضي سَمِمْتُ — بكسر الميم — لافتتحها ، وإنما سمي مضارعاً لمشابهته للاسم ؛ ولهذا^(٣) أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخوَيْهِ .

ومتى دَلَّتْ كَلِمَةٌ على معنى المضارع ولم تقبل « لم » فهي اسم^(٤) ، كأوَّةٍ وأفّ

(١) من الآية ٢٢ من سورة الداريات (٢) من الآية ٣ من سورة الصمد
 (٣) « لهذا » أى مضارعه للاسم — والمراد بالاسم الذى أشبهه المضارع اسم الفاعل —
 وقد اقتضت مضارعه للاسم شيئين : الأول الإعراب ، لأن الإعراب أصل في
 الأسماء . والثاني التقديم على الماضي والأمر في الذكر ، لأن الاسم أشرف الأنواع ،
 وقد أشبهه الفعل المضارع فنال منه شرف التقدم ، وشبه الفعل المضارع للاسم حاصل
 في اللفظ والمعنى ، أما شبهه إياه في اللفظ فلأنه يجرى معه في الحركات والسكنات ،
 وفي عدد الحروف ، وفي تعيين الحروف الأصلية والحروف الزائدة ، وانظر إلى
 « ينصر » مع « ناصر » وفي « يضرب » مع « ضارب » نجد ذلك واضحا ، وأما
 شبهه إياه في المعنى فلأن كل واحد منهما صالح للحال والاستقبال ، ثم تقوم قرينة لفظية
 تخصصه بأحدهما .

(٤) وإن قلت : فقد دلت كلمات على معانى الأفعال المضارعة ولم تقبل « لم »
 وليست — مع ذلك — أسماء أفعال ، بل هي حروف ، ومن ذلك حرف النداء ، فإنه
 يدل على معنى أَدْعُوْ ، وحرف الاستثناء ، فإنه يدل على معنى أَسْتَثْنِيْ ، وأشياء
 لهذا كثيرة .

ولجواب عن ذلك أن المراد إذا دلت كلمة بهيئتها — لا بصيغتها — على معنى المضارع ،
 وما ذكرت ونحوه لا يدل على معنى المضارع بهيئته

بمعنى أتوجعُ وأتَصَجِرُ.

الثاني : الماضي ، ويتميز بقبول تاء الفاعل كتَبَارَكَ وَعَسَى وليس ،
أو تاء التأنيث الساكنة كذِمُّمَ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ^(١) .
ومتى دَاتُ كَلِمَةٍ عَلَى مَعْنَى الْمَاضِي وَلَمْ تَقْبَلْ إِحْدَى التَّائِيْنِ فَهِيَ اسْمٌ كَهَيْئَاتِ
وَشَتَّانَ ، بِمَعْنَى بَعْدَ وَافْتَرَقَ^(٢) .

الثالث : الأسم ، وعلامة أنه يقبل نون التوكيد مع دلالة على الأمر ، نحو
« قَوْمَنْ » فإن قبلت كلمة النون ولم تدل على الأسم فهي فعلٌ مضارعٌ ، نحو
(لَيْسَ جَنَّاتٌ وَلَيْسَ كُونًا)^(٣) ؛ وإن دلت على الأسم ولم تقبل النون فهي اسم

(١) ظاهر ما ذكره المؤلف من التمثيل أنه يرى أن « تبارك » لا تدخل عليه
إلا تاء الفاعل، وأن نعم وبئس لا تدخل عليهما إلا تاء التأنيث ، وأن عسى وليس
تدخل عليهما التاءان ، أما في « تبارك » فهو تابع لابن مالك في شرح الكافية ، وقد
خالفه غيره من النحاة فذهب إلى أن هذا الفعل تلحقه تاء الفاعل فتقول « تباركت
يا الله » وتلحقه تاء التأنيث أيضا فتقول « تباركت أسماء الله » وأما فيما بقي فما يدل
عليه ظاهر كلامه صحيح ، فنعمة وبئس لا تقترن بهما تاء الفاعل ، وبمن نص عليه ابن
مالك في شرح الكافية ، وعسى وليس تلحقهما تاء الفاعل تقول ولست ذاهبا، وعسيت
أن تفعل كذا » وتلحقهما تاء التأنيث فتقول « لست هند بمفلحة ، وعست زينب
أن تزورنا » .

(٢) قد وردت كلمات تدل على معنى الماضي ولا تقبل التائين، وهي مع ذلك أفعال
وليست أسماء أفعال ، وذلك مثل حبذا في المدح ، ومثل ما أحسنه في التعجب ، ولا يضر
ذلك ، لأن عدم لحاقهن إحدى التائين عارض لا أصلي .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف ، وقد تقبل كلمة النون ولم تدل على الأمر ،
ولا تسكون - مع ذلك - فعلا مضارعا ، وذلك كعمل التعجب الذي على صورة الأسم
نحو « أحسن يزيد » ونحو قول الشاعر :

* فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِيَا *

فإن الأصل « وأخرين » فقبلت نون التوكيد ألها .

كَتَبَ أَلْ وَدَرَاكَ^(١) ، بمعنى أَنْزَلَ وَأَدْرَكَ ، وهذا أولى من التمثيل بَصَهَ وَحَبَّهْلَ
فإن اسميتهما معلومة مما تقدم ؛ لأنهما يقبلان التثنية

* * *

هذا باب شرح المعرب والمبني

الاسم ضربان : مُعْرَبٌ ، وهو الأصل ، ويسمى مُتَمَكِّنًا ، ومبني ، وهو
الفرع ، ويسمى غير متمكن^(٢) .

وإنما يُبْنَى الاسمُ إذا أشبه الحرف ، وأنواع الشبه ثلاثة :
أحدها : الشبه الوَضْعِي ، وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين^(٣) ،

(١) الكلمة التي تدل على الأمر ولا تقبل النون إما أن تكون اسم فعل كبنزال
ودراك ، فإنهما بمعنى أنزل وأدرك ، ولا تقبلان نون التوكيد ، وإما أن تكون مصدرا ،
نحو قول الشاعر :

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا تَيْسَلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

فإن المعنى اصبر في مجال الموت ، ولا تقبل كلمة « صبرا » نون التوكيد

(٢) هذا الذي تقيده عبارة المؤلف من أن الاسم منحصر في هذين النوعين المعرب
والمبني - هو الصحيح الذي عليه جمهرة النحاة من الكوفيين والبصريين ، وذهب
بعض النحاة إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم نحو أفي وأخي وغلامي قسم ثالث لامعرب
ولا مبني ، أما أنه ليس معربا فلأنه ملازم لحركة واحدة وهي الكسرة ، وأما أنه ليس
مبنيا فلأنه لم يشبه الحرف ، وهذا كلام غير مستقيم بل هو من نوع المعرب ، والحركات
مقدرة على ما قبل الياء مثل تقديرها على آخر الاسم المقصور وعلى آخر الاسم
المنقوص ، والمانع من ظهورها وجود حركة المناسبة لياء المتكلم وهي الكسرة .

(٣) سواء أكان ثاني الحرفين حرف لين أم لم يكن - على الراجح ، لما كان
ثانيه حرف لين من الحروف مثل ما ولا ، ومن الأسماء المشبهة لها مثل نا ، وما كان
ثانيه غير حرف لين من الحروف مثل هل وبل وقد . ومن الأسماء المشبهة لها كم ومن ،
وادعى الشاطبي أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد أو حرفين ثانيهما
حرف لين ، وهو خلاف ما يراه المحققون .

فالأول كبناء « قُمْتُ » فإنها شبيهة بنحو باء الجر ولا ميم وواو العطف وفائه ،
والثاني كبناء مِنْ « قُمْنَا » فإنها شبيهة بنحو قَدْ و بَل .

وإنما أعرب نحو « أَبِ ، وَأَخِ » لضعف الشبه بكونه عَارِضاً ؛ فإن أصلهما
أَبَوْ وَأَخَوْ ، بدليل أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ .

الثاني : الشبه المعنوي ، وضابطه : أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف ،
سواء وضع لذلك المعنى حَرْفٌ ، أم لا .

فالأول كعَمَّتِي ، فإنها تستعمل شرطاً نحو « مَتَى تَقُمُ أَقْمِ » وهي حينئذ شبيهة
في المعنى بِإِنِ الشرطية ، وتستعمل أيضاً استفهاماً عو (مَتَى نَصَرَ اللهُ ؟)^(١)
وهي حينئذ شبيهة في المعنى بهمزة الاستفهام .

وإنما أعربت أَيْ الشرطية في نحو (أَيْمًا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ)^(٢) والاستفهامية
في نحو (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ)^(٣) لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتها
للاضافة التي هي من خصائص الأسماء^(٤) .

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص

(٣) من الآية ٨١ من سورة الأنعام

(٤) فإن قلت : فلماذا بنيت « لدن » مع أنها ملازمة للاضافة مثل أي ؟

فالجواب عن ذلك أن نذكرك أولاً بأن للعرب في لدن لغتين إحداهما الإعراب
وهي لغة قيس ، وعلى هذا يسقط هذا السؤال ويصبح كلام النحاة مستقيماً ، وهو أن
الإضافة التي هي من خصائص الأسماء ، إذا لازمت كلمة ، وكان في هذه الكلمة شبه للحرف
عارض لزوم الإضافة شبه الحرف فبقيت على ما هو الأصل في الاسم وهو الإعراب ،
واللغة الثانية في لدن البناء ، وهي لغة عامة العرب ، ويعتذر عن هذه اللغة بأن هؤلاء
قد وجدوا في لدن شبهاً للحرف من جهة اللفظ لأنهم قد قالوا فيها « لد » فهي على
حرفين ، كما وجدوا فيها شبهاً معنوياً لأنهم موضوعوا لمعنى نسبي وهو أول الغاية في الزمان =

والثاني نحو «هنا» فإنها متضمّنة لمعنى الإشارة ، وهذا المعنى لم تضع العرب^(١) له حرفاً ، واسكنه من المعانى التي من حَقِّها أن تؤدَّى بالحروف ، لأنه كالخطاب والتذبية ، فهنا مستحقة للبناء لمتضمنها لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع .

وإما أعرب « هذان ، وهاتان » - مع تضمنهما لمعنى الإشارة - لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى ، والتثنية من خصائص الأسماء^(٢) .

== أو المسكان ، ووجدوا فيها شبها استعماليا وهو لزوم استعمالها في وجه واحد وامتناع الإخبار بها أو عنها ، بخلاف « عند » التي بمعناها فإنها تجيء فضلة وتجيء عمدة . فدا وجدوها قوية الشبه بالحرف من عدة أوجه جنحوا إلى اعتبار هذا الشبه ولما لوالا بالإضافة . (١) قد يقال : إنهم نصوا على أن اللام المهدية يشار بها إلى معهود ذهنا ، وهي حرف ، فقد وضعوا للإشارة حرفا هو أل المهدية ، غاية ما في الباب أنها للإشارة الذهنية ، ولا فرق بينها وبين الخارجية .

(٢) اعلم أولاً أن للنحاة في « هذين » و « هاتين » نصبا وجرأ و « هذان » و « هاتان » رفعا - مذهبين : أحدهما أنها مثنيات حقيقة ، وأنها مربات بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرأ كسائر المثنيات ، ووجه هذا المذهب أنه قد عارض شبه الحرف ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية . وثاني المذهبين أن هذه الألفاظ ليست مثنيات حقيقة ، وأنها مبنية ، ووجه هذا المذهب أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين ، الأول : أنها لو كانت مثنيات حقيقة لقبل في حالة الرفع هذيان وهاتيان ، كما يقال : فيان ، ولقبل في حالي الصب والجر : هذين وهاتين ، كما يقال : فيين ، والثاني : أن من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير ، ألا ترى أنك لا تثني زيدا العلم حتى تعتقد تنكيره ، ثم إذا أردت تعريفه بعد التثنية أدخلت عليه ال فقلت : الزيدان والزيدين ، وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال . فلما لم تكن هذه الأسماء مثنيات حقيقة لما ذكرنا لم يصح أن يقال : إنه عارض شبه الحرف شيء من خصائص الأسماء ، غاية ما في الباب أن العرب وضعوا للدشار إليه في حالة الرفع إذا كان مثنى - ذان وهاتان وله في حالي الجر والصب هذين وهاتين ، فهي ألفاظ موضوعة على صورة المثنى في بادىء الأمر ؛ فإذا عرفت هذا تبين لك أن كلام المؤلف ملفق من المذهبين ، فصدره ==

الثالث : الشبه الاستعمالي ، وضابطه : أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف كأن ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل فيؤثر فيه ، وكان يفتقر افتقاراً متأسلاً إلى جملة^(١) .

فالأول كـ « هَيَّيَاتَ ، وَصَهْ ، وَأَوْهْ » فإنها نائبة عن بُعد وأسكت وأتوجع ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به ، فأشبهت « ليت ولعل » مثلاً ، ألا ترى أنهما نائبان عن « أتمنى وأرجى » ولا يدخل عليهما عامل ، وأحترز بانتفاء التأثير من المصدر النائب عن فعله نحو « ضرباً » في قولك « ضرباً زيداً » فإنه نائب عن « أضرِب » وهو مع هذا معرب ، وذلك^(٢) لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه ، تقول : « أجبني ضرب زيد ، وكرهت ضرب عمرو ، وعجبت من ضرب زيد » .

والثاني كإذ وإذا وحيث^(٣) والموصولات ، ألا ترى أنك تقول « جئتُك إذ »

= يوافق المذهب الأول القائل بإعراب هذه الألفاظ ، وعجبه يوافق المذهب الثاني القائل بينها . حتى قال الشيخ خالد : « إذا جمع بين طرفي الكلام أنتج كونهما معربين مع عدم تشبيتهما ، وهذا قول ثالث لم أقف عليه » اهـ .

(١) يقوم مقام الجملة شيان ؛ الأول الوصف الصريح مع ال الموصوله نحو « الضارب والضروب » والثاني التنوين المعوض به عن الجملة في إذ نحو (ويومئذ يفرح المؤمنون) وفي إذا نحو (وإذا لا يكونوا أمثالكم)

(٢) إنما تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه إذا ناب عن أن انصدرية والفعل ، والأمثلة الثلاثة مما ناب فيه المصدر عن أن والفعل ، وليس من المصدر الذي ناب عن فعل الأمر .

(٣) فإن قلت : إن إذ وإذا ملازمان للإضافة ، وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء ، فلماذا لم يعربا كما أعربت أي الشرطية والاستفهامية الملازمة للإضافة .

فالجواب عن ذلك أن نبين لك أن ملازمة الإضافة على ضربين ، الأول ملازمة الإضافة إلى مفرد ، وهذا هو الذي يعارض شبه الحرف ، وبسببه أعربت أي ، لأنها =

فلا يتم معنى « إذ » حتى تقول « جاء زيدٌ » وَنَحْوُهُ ، وكذلك الباقي ، وَاحْتُرِزَ بذكر الأصلة من نحو (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^(١) فيوم : مضاف إلى الجملة ، والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه ، ولكن هذا الافتقار عارضٌ في بعض التراكيب ، ألا ترى أنك تقول : « صُمْتُ يَوْمًا ، وَسِرْتُ يَوْمًا » فلا يحتاج إلى شيء ، وَاحْتُرِزَ بذكر الجملة من نحو « سُبْحَانَ » وَ« عِنْدَ » فإنهما مفتقران في الأصل إلى مفرّد ، تقول : « سُبْحَانَ اللَّهِ »^(٢) وَ« جَلَسْتُ عِنْدَ زَيْدٍ » .

وإنما أُعْرِبَ « اللذان ، واللتان ، وأى الموصولة » في نحو « اضرب أيهم أساء » لضعف الشبه بما عارضه من الهجاء على صورة التثنية ، ومن لزوم الإضافة^(٣) .

= ملازمة للإضافة إلى مفرد والثاني ملازمة للإضافة إلى جملة ، وهذا النوع الثاني لا يعارض شبه الحرف ، وإذ وإذا يلازمان الإضافة للجملة ؛ فلا يعارض ذلك مشابهما للحرف ، لأن الإضافة للجملة في تقدير الانفعال ، فكأنه لا إضافة ، فافهم ذلك .

(١) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٢) ما ذكره المؤلف من أن « سبحان » ملازم للإضافة إلى مفرد هو المشهور عند أهل اللغة والنحو ، وذهب جماعة إلى أن سبحان يستعمل غير مضاف ، واستشهدوا على استعماله غير مضاف بقول الأعشى : يمون :

قَدْ قُلْتُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحَانَ مِّنْ عُلُقَمَةِ الْفَاخِرِ

وهو شاذ عند الأولين .

(٣) أما قوله « لضعف الشبه بما عارضه من الهجاء على صورة التثنية » فهو راجع إلى ما ذكره من إعراب « اللذين » و « اللتين » وهو كلام يجري فيه نفس الكلام الذي ذكرناه في « هذين » و « هاتين » . وأما قوله « ومن لزوم الإضافة » فهو راجع إلى « أى » وحاصل ذلك أنه وجد في « أى » الموصولة شبه الافتقار لأنها =

وما سَلِمَ من مشابهة الحرف فمعربٌ ، وهو نوعان : ما يظهر إعرابه ، كأَرْضٍ ، تقول : « هذه أرضٌ » ، ورأيت أرضاً ، ومررت بأرضٍ « وما لا يظهر إعرابه كالفَتَى ، تقول : « جاء الفَتَى ، ورأيت الفَتَى ، ومررت بالفَتَى » ، ونظيرُ المتى سُمّا - كهُدَى - وهي لفة في الاسم ، بدليل قول بعضهم : « ما سُمّاك ؟ » حكاه صاحب الإفصاح ، وأما قوله :
 * وَاللَّهُ أَتَمَّاكَ سُمَّا مُبَارَكًا *
 — ٥ —

== منتهى افتقاراً متأسلاً إلى جملة تكون صلة لها ، وهذا الشبه يقتضى البناء ، لكنها لما كانت ملازمة للإضافة إلى مفرد - على ما سيأتى في باب الإضافة - وكانت الإضافة من خصائص الأسماء ، فقد عارض هذا الشبه ما يقتضى الإعراب ؛ فلذلك أعربت .
 ٥ - هذا بيت من الرجز المشطور يقوله ابن خالد القناني - بفتح القاف والنون الخفيفة - نسبة إلى قنان ، وهو جبل لبني أسد فيه ماء يسمى المسيلة ، وبعده قوله :

* آثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِيْثَارَكَ *

اللغة : « أسماك » يريد ألهم آلك أن يسموك « سما » بضم السين مقصوراً كهدى وتقى وضحى - الاسم ، وستعرف ما فيه « آثرك » ميزك واختصك « إيثاركا » هو مصدر ، وضمير المخاطب يجوز أن يكون فاعله ويجوز أن يكون مفعوله ، على ما ستعرفه في إعراب البيت وبيان معناه .

المعنى : إن الله تعالى قد ألهم أهلك أن يسموك اسماً ميموناً مباركاً ، وإن الله سبحانه قد ميزك بهذا الاسم عن الناس واختصك به من دونهم ، كما آثرك بالعقل والحسنة والفضل ، أو كما تؤثر أنت خلق الله بالمعروف والعطايا .

الإعراب : « الله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أسماك » أسمى : فعل ماض مبني على فتح مقار على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به أول لأسمى « سما » مفعول به ثان منصوب بفتحة ظاهرة أو بفتحة مقدره على الألف المحذوفة منع من ظهورها التعذر ، كما سنبينه في ذكر الاستشهاد « مباركا » نعت لسما منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ « آثرك » أثر : فعل ماض ، =

فلا دليل عليه فيه ؛ لأنه منصوب مُنَوَّن ، فيجتمل أن الأصل سُمُّ ثم دخل عليه الناصبُ ففتح كما تقول في يَدٍ : « رأيت يَدًا » .

= وضمير المخاطب مفعوله « الله » فاعله « به » جار ومجرور متعلق بآثر « إيثاركا » إيثار : مفعول مطلق عاله آثر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، ويجوز أن يكون ضمير المخاطب فاعلا بالمصدر وقد حذف مفعول المصدر ، والأصل : إيثارك الناس بالخير والمعروف ، ويجوز أن يكون هذا الضمير مفعولا للمصدر وقد حذف الفاعل ، والأصل : إيثاره إياك بالحكمة والعقل والفضل ، وعلى الأول محل الضمير رفع ، وعلى الثاني محل الضمير نصب ، والألف على الحالين ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « سما » فإنه لغة في الاسم من ثمان عشرة لغة منذ كرها ، وورود هذه اللفظة في هذا الموضع لا يصلح دليلا على أن السكامة مقصورة مثل « هدى » لأنه يجهل أن تكون صحيحة الآخر نظير أب وأخ ودم ويد ، فإنك تقول في هذه الألفاظ في حالة النصب : رأيت أباً وأخاً ودماً ويدي ، وهي حينئذ منصوبة بالفتحة الظاهرة ، كما يجهل أن تكون كلمة « سما » في البيت مقصورة مثل هدى وتقى وضحى ، فإنك تقول : اهتديت هدى ، كما قال الشاعر : أسماك سما ، وهي حينئذ منصوبة بفتحة مقدره على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ، نعم لوقلت « هذا سما مبارك » تعين أن يكون مقصورا ، إذ لو كان صحيح الآخر لقلت هذا سم مبارك » ولهذا صح الاستدلال بما حكاه المصنف عن صاحب الإفصاح من قولهم « ما سماك » إذ لو جاء به على اللغة الأخرى لقال « ما سماك » بضم الميم - فتدبر هذا .

ويجتمل الوجيهن أيضاً قول الشاعر :

لأَوْضَحِيهَا وَجْهًا وَأَكْرَمِيهَا أَبَا وَأُسْمَحِيهَا كَفًّا وَأَبْعَدِيهَا سُمًّا
أما لغات الاسم فهى ثمان عشرة لغة جمعها العلامة الدنوشرى فى بيت واحد من الطويل فقال :

سُمَاءٌ سَمٌّ وَأَسْمٌ سُمَامَةٌ كَذَا سُمًّا وَزِدْ سُمَّةً ، وَأَمْلُكْ أَوَائِلَ كَلِمَاتِهَا

فصل : والفعل ضَرَبَانِ مَبْنِي ، وهو الأصل ^(١) ، ومُعْرَبٌ ، وهو بخلافه .
فالمبني نوعان :

أحدهما : الماضي ^(٢) ، وبنائه على الفتح كضَرَبَ ، وأما « ضَرَبْتُ » ونحوه ، فالسكون عَارِضٌ أَوْجِبُهُ كَرَاهَتُهُمْ تَوَالِي أَرْبَعٍ مَتَحْرَكَاتٍ فِيهَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ ^(٣) [الواحدة] وكذلك ضمة « ضَرَبُوا » عارضة لمفاسبة الواو .

(١) المراد بالأصل في هذا اللوضع الغالب ، أو ما ينبغي أن يكون الشيء عليه ، وكل شيء جاء على ما هو الأصل فيه فإنه لا يسأل عن علته ، ولهذا لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي وفعل الأمر ، وكل شيء جاء على خلاف ما هو الأصل فيه لزم أن يسأل عن علة خروجه عن الأصل ، ولهذا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ، وهي مشابهته الاسم الذي الأصل فيه الإعراب ، وإنما كان الأصل في الفعل البناء لسكونه لا تعرض له معان مختلفة تفتقر في التمييز بينها إلى الإعراب ، وإنما كان الأصل في الاسم الإعراب لسكونه يعرض له أن تطرأ عليه معان مختلفة تفتقر إليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

(٢) قد عرفت أن الأصل في الفعل البناء ، وعرفت أن كل ما جاء على ما هو الأصل فيه لا يسأل عن علة مجيئه كذلك ، واعلم أن الأصل في المبني أن يكون بناؤه على السكون لثقلته كما سيذكره في الفصل التالي ، فما بنى على حركة معينة يسأل فيه سؤالان ، أولها : لماذا بنى على حركة ولم يبن على السكون؟ وثانيهما : لماذا كانت الحركة هي خصوص الفتحة مثلا؟ وإنما بنى للمضارع على حركة لسكونه أشبه المضارع المعرب في وقوع كل منهما صفة وصلة وحالا وخبرا ، وإنما كان بناؤه على الفتح لسكون الفتحة أخف الحركات مع كون الفعل ثقلا بسبب دلالاته على شيئين هما الحدث والزمان فلو أنه بنى على الضم لاجتمع فيه ثقلان ، فطلبوا في نطقهم التخفيف من أحد الثقيلين فجاءوا به مفتوحا .

(٣) اعلم أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة لشدة ارتباط أحدهما بالآخر ، ولأنه لا يمكن أن يستغنى الفعل عن الفاعل أصلا ، ثم اعلم أنهم لا يأتون بكلمة يتوالى فيها أربعة متحركات أصلا ، فإذا رأيت في الكلام كله توالى فيها أربعة متحركات فاعلم أن =

والثاني : الأمر ، وبفاؤه على ما يُجَزَّمُ به مضارعُه^(١) ، فنحو « اضرب » مبني على السكون ، ونحو « اضرباً » مبني على حذف النون ، ونحو « اغز » مبني على حذف آخر الفعل .

والمعربُ : المضارعُ نحو « يَقُومُ » لسكن بشرط سلامته من نون الإناث ونون التوكيد^(٢) المباشرة ، فإنه مع نون الإناث مبني على السكون ، نحو (وَالطُّلُقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ)^(٣) ، ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الفتح ، نحو (لَيُنَبِّذَنَّ)^(٤) ،

لذلك علة ، ومن ذلك قولهم بقرة وشجرة وكلمة ، فإن هذه التاء غلى نية الانفصال والطرح فلم يعتبروها من حروف الكلمة ، ومن ذلك قولهم « عابط ، وهديد » بضم ففتح فكسر فيهما — فإن أصل هاتين الكلمتين «هداب ، وعلابط» بألف ساكنة بعد ثانيهما ، فحذفت الألف وهي مقدرة الثبوت . وبما يدل ذلك على أنهم اعتبروا الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة أنهم إذا قالوا « ضربت ، وضربنا ، وضربن » بإسناد الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك سكنوا آخر الفعل للعلة التي ذكرنا ، فإذا أرادوا المفعول قالوا « ضربنا زيد » فلم يسكنوا آخر الفعل ، بل أبقوه على فتحه ، لأن الفعل والمفعول ليسا كالكلمة الواحدة ، ويقولون « ضربك ، وضربه ، وضربها » بفتح الباء فيهن .

(١) هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب وم بلام أمر محذوفة . فأصل قم واقعد اتقم ولتقم ، فحذفت لام الأمر ، ثم حذف حرف المضارعة ، وارتضى المؤلف في معنى اللبيب مذهبهم .

(٢) علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابهته للفعل الماضي ، فنحو يرضعن أشبه أرضعن ، وذهب السهيلي إلى أن المضارع مع نون النسوة معرب على ما استقر له من الإعراب ، وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة تركبه معها كتركب خمسة عشر وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون ، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء .

(٣) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٤ من سورة الحمرة

وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديراً ، نحو (لَتَبْلَوُنَّ^(١)) ، فَإِمَّا تَرِينَ^(٢) ،
وَلَا تَنْبِغَانِ^(٣) .

والحروفُ كُلمًا مبنية .

فصل : وأنواع البناء أربعة ؛ أحدها : السكون ، وهو الأصل ، ويسمى
أيضاً وَقْفًا ، وخطته دَخَلَ في الكلم الثلاث ، نحو : هَلْ ، وَقُمْ ، وَكَمْ .
والثاني : الفتح ، وهو أقرب الحركات إلى السكون ؛ فلذا دخل أيضاً في الكلم
الثلاث ، نحو : سَوِّفَ ، وَقَامَ ، وَأَيْنَ . والنوعان الآخران هما الكسر
والضم ، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخل فيهما ، ودَخَلَ في الحرف والاسم ،
نحو لام الجر و « أمس » ونحو « مُنذُ » في لغة من جَرَّ بها أو رَفَعَ ، فإن
الجارّة حرف والرافعة اسم^(٤) .

(١) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم

(٣) من الآية ٨٩ من سورة يونس

(٤) الخلاصة في هذا الموضوع أن الأصل في الحروف وفي الأفعال البناء ، والأصل
في الأسماء الإعراب . فلا يسأل عن علة بناء الحرف ولا عن علة بناء الفعل ، ويسأل
عن علة بناء الاسم ، وقد علمنا أن علة بنائه شبهه بالحرف في أحد وجوه الشبه الثلاثة ،
ويسأل عن إعراب الفعل المضارع ، وقد استقر عندهم أن علة إعرابه مشابهته للاسم
في وقوعه خبراً وصفة وصلته وحالاً ، ثم الأصل في المبنى أن يكون بناؤه على
السكون ، فلا يسأل في المبنى على السكون - سواء أكان اسماً أو فعلاً أو حرفاً - لم
كان بناؤه على السكون . فإن كان واحد من الثلاثة قد بنى على حركة سئل
فيه سؤالان : لم بنى على حركة ؟ ولم كانت الحركة خصوصى الفتحة =

فصل: الإعراب^(١) أثرٌ ظاهر أو مُقدّرٍ يجلبه العاملُ في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسم وفعل، نحو « زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِنْ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ » وجَرٌّ في اسم نحو « لَزَيْدٍ » وجَزْمٌ في فعل نحو « لَمْ يَقُمْ » ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر، وحذف الحركة للجزم، وعلاماتٌ فروعٌ عن هذه العلامات، وهي واقعة في سبعة أبواب:

الباب الأول: باب الأسماء الستة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالأنف، وتخفص بالياء، وهي « ذُو » بمعنى صاحب، وَالْقَمُّ إذا فارقت الميم، والأب، والأخ، والحُمُّ، والتهنُّ، ويشترط في غير « ذُو » أن تكون مضافة لا مفردة، فإن أفردت أعربت بالحركات، نحو (وَ لَهُ أَخٌ)^(٢)، و (إِنْ لَهُ أَبٌ)^(٣)،

= أو الضمة أو الكسرة، ومن أسباب البناء على حركة إرادة التخلص من الساكنين كما في نحو أمس، ومنها كون الكلمة على حرف واحد كناء المنتكلم، ومنها كون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها كلام الابتداء في نحو « لزيد أكرم من عمرو » ومنها أن يكون للكلمة حالة إعراب كما بليت قبل وبعد على حركة لأن لها حالة يعربان فيها، ومنها شبه الكلمة المبديّة بكلمة معربة كما في الفعل الماضي على حركة لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب، فتفطن لذلك، وكن منه على ثبت.

(١) برد لفظ الإعراب في اللغة العربية لمان كثيرة أشهرها ستة، الأول البيان، تقول « أعرب فلان عما في نفسه » تريد أبان، والثاني الإجابة، الثالث الحسن، ومنه قولهم « امرأة عروبة » بفتح العين، الرابع التغيير، الخامس إزالة الفساد عن الشيء، تقول « أعرب فلان كذا » تريد أنه أزال فساده، السادس التسكّم باللغة العربية. والإعراب في اصطلاح النحاة بناء على القول بأنه معنوي « هو تغيير أواخر الكلام بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها » وبناء على أنه لقطعي هو ما ذكره المؤلف بقوله « أثر ظاهر أو متمدّر - إلخ »

(٢) من الآية ١٢ من سورة النساء (٣) من الآية ٧٨ من سورة يوسف

و (بَنَاتُ الْأَخِ) ^(١) ، فأما قوله :

٦ - * خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا * *

(١) من الآية ٢٣ من سورة النساء

٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى العجاج ، وهو غير موجود في أصل ديوان أراجيزه ، وبعد البيت قوله :

* صَهْبَاءُ خُرْطُومًا عُقَارًا قَرَقَفًا * *

اللغة : « خياشيم » جمع خيشوم ، وأراد به الأنف « فا » أراد به فاها « صهباء » هي الخمر « خرطوم » هي الخمر أول عصيرها « عقارا » هي الخمر أيضا ، سميت بذلك لأنها تعقر شاربها « قرقفا » هي الخمر أيضا ، وأراد بهذه الألفاظ ما تحمله من الأوصاف ، ولم يرد بها مجرد الاسمية .

المعنى : يريد أن نسكبه سلمى طيبة ، وأن الريح التي تنبعث من فيها ذكية أرجة لأن ريقتها كأنها مزجت بالخمر ، ووصف ريح الغم بالطيب مما كثر في الشعر العربي ، ومن شواهد النحاة :

وَ ، بِأَيِّ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْتَبُ كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الرِّزْنَبُ

الإعراب : « خالط » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخمر ، والخمر مما يجوز تذكيره وتأنيثه وإن يكن الأكثر فيه التأنيث « من سلمى » جار ومجرور متعلق بخالط « خياشيم » مفعول به لخالط منصوب بالفتحة الظاهرة « وفا » الواو حرف عطف ، فا : معطوف على خياشيم ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والمضاف إليه محذوف على ما سترفه في بيان الاستشهاد بالبيت « صهباء » حال من الضمير المستتر في خالط « خرطومًا عقارا قرقفا » أحوال أخرى من ذلك الضمير المستتر .

الشاهد فيه : قوله « وفا » فإن هذه الواو حرف عطف ، وقد عطفت « فا » على « خياشيم » المنصوب على أنه مفعول به لخالط ، كما تبين لك في الإعراب ، وهذا المعروف من الأسماء الستة ، وقد نصبه الشاعر بالألف نيابة عن الفتحة ، مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء ، وبهذا الظاهر يبطل قول النحاة : إن شرط إعراب هذه =

فشاذ، أو الإضافة منوئية، أى : خياشيمها وفأها ، واشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء ، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المقدّرة ، نحو (وأخي هارون)^(١) (إني لا أمليك إلا نفسي وأخي)^(٢) ، و « ذو » ملازمة للإضافة لغير الياء^(٣) ، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها .

= الأسماء الستة بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا أن تكون مضافة ، لأن الشاعر أعربها هذا الإعراب وليست من الإضافة في شيء ، وللنحاة في الرد على هذا الاعتراض وجهان ، الأول : أن هذا البيت شاذ غير جار على الكثير المستعمل في كلام العرب ، وقد علم أن الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأنه لا يعترض به على القواعد الثلثة المطردة في كلام الفصحاء . والثاني : أننا نسلم أن « فا » في هذا البيت غير مضاف إلى ضمير عائد إلى المحبوبة محذوفا مع أنه منوى الثبوت ، وأصل الكلام على هذا « خالط من سلمى خياشيمها وفأها » حذف الضمير من اللفظ وقدره موجودا ، فأعرب الاسم نفس الإعراب الذي يقتضيه وجود المضاف إليه ، وكل ما في الباب أننا نتوسع في شرط الإضافة فنقول : سواء أكان المضاف إليه مذكورا في اللفظ وهو الغالب أم كان مقدرًا وهو قليل ، وهذا البيت مما فيه الإضافة إلى مقدر ، فهو من القليل ، وقد ذكر هذا الوجه أبو الحسن الأحمش ، وتبعه عليه ابن مالك صاحب الألفية . وعنهما نقل المؤلف هذا التخريج بقوله « أو الإضافة منوئية » وهذا الذي قررناه من أن الكلام اشتمل على جوابين عن البيت مبنى على أن العبارة « أو الإضافة » وفي نسخة « والإضافة منوئية » بالواو ، فيكون جوابا واحدا وما بعد الواو تسهيل لوجه الشذوذ .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القصص

(٢) من الآية ٢٥ من سورة المائدة

(٣) اعلم أولا أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس - أى أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات - فلم يتيسر لهم ذلك ، لأن النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق ، فاتخذوا كلمة « ذو » وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس ، والتزموا إضافتها لاسم جنس غير وصف ؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفا لما احتج في الوصف =

وإذا كانت « ذو » مَوْصُولَةً لزمته الواو ، وقد تعرب بالحروف كقوله :

٧ - * فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا *

== به إلى وصلة ، ومن هنا تعلم أن « ذو » لاتضاف إلى الأعلام ، ولا إلى الضمائر ، ولا إلى الصفات ، ولا إلى الجمل ، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلا في نحو « أنا الله ذوبكة » ووردت إضافتها إلى الضمير شذوذا في قول الشاعر :

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوْوَهُ

ووردت إضافتها إلى جملة شذوذا أيضا في نحو قولهم « اذهب بذى تسلم »

٧ - هذا الشاهد من كلمة لمنظور بن سحيم الفقعسي ، وقوله :

وَأَسْتُ يَهَاجِ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلِ قَلِي زَادِهِمْ أَبِي وَأَبِي الْبَوَاكِ يَا
فَأَيُّ كِرَامٍ مُوسِرُونَ لَقِيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي ... البيت ، وبعده :
وَأَيُّ كِرَامٍ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وَإِنَّمَا لِنِثَامٍ فَأَدَّخَرْتُ حَيَاتِي يَا
وَعِرْضِي أَبْتَقِي مَا أَدَّخَرْتُ ذَخِيرَةَ وَبَطْنِي أَطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِي يَا

اللغة : « هاج » اسم فاعل من الهجاء ، وهو الدم والقوح . تقول : هجاء بهجوه هجوا وهجاء « في القرى » القرى -- بكسر القاف مقصورا -- إكرام الضيف ، و « في » هنا دالة على السببية والتعليل ، مثلها في قوله صلى الله عليه وسلم « دخلت امرأة النار في هرة » أى بسببها ، يريد أنه لن يهجو أحدا بسبب القرى على كل حال لأن الناس ثلاثة أنواع ، وقد ذكر هذه الأنواع الثلاثة وذكر مع كل نوع ما يدعوه إلى ترك هجائه « كرام » جمع كريم ، وأراد به الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم بالثام « موسرون » : ذوو عسرة وغنى وعندهم ما يقدهم ، وانه للضيفان « موسرون » ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقرون به الضيف .

الإعراب : « إما » حرف شرط وتفصيل مبني على السكون لا محل له « كرام » فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما قابلني كرام « موسرون » نعت لكرام مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع ، ذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لقيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من

== الإعراب مفسرة «خسبي» المء واقعة في جواب الشرط ، حسب : اسم بمعنى كاف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه «من» حرف جر «ذى» اسم موصول بمعنى الذى مجرور بمن ، والجاز والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والضمير مضاف إليه «ما» اسم موصول بمعنى الذى مبتدأ مؤخر مبنى على السكون في محل رفع ، ويجوز العكس ، وهو أن يكون حسب مبتدأ ، والاسم الموصول خبرا «كفانيا» كفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول وهو ما .

الشاهد فيه : قوله «من ذى عندهم» فإن «ذى» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذى واعلم أنه قد رويت هذه الكلمة بروايتين ، فمن النحاة من رواها «خسبي من ذى عندهم» بالواو مع أن الكلمة في محل جر بمن ، واستدل بهذه الرواية على أن «ذو» الموصولة مبنية مثل سائر الموصولات ، ومنهم من رواها «خسبي من ذى عندهم» بالياء . واستدل بهذه الرواية على أن «ذى» الموصولة تعامل معاملة «ذى» التى هي من الأسماء الستة ، ومعنى هذا أنها مربة . وأنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء ، والمؤلف قد أتى بالكلمة هنا على هذه الرواية ، واستدل بها لما ذكرناه ، والذى عليه جمهور النحاة هو الأول قال ابن منظور في لسان العرب «وأما قول الشاعر :

* فَإِنْ بَيْتَ تَمِيمٍ ذُو سَمِعْتِ بِهِ *

فإن «ذو» ههنا بمعنى الذى ، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفة التى تعرب نحو قولك : مررت برجل ذى مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال . وتقول : رأيت ذى جارك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث . ومن أشبهه العرب : أنى عليه ذو أنى على الداس ، أى : الذى أنى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغة طيء ، وذو بمعنى الذى «ا ه . وفي كلامه شاهد كالتى معنا على أن ذو بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصبا . فإن قوله «ذو سمعت به» نعت لبیت تميم المنسوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» مربة لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو مع ذلك علمنا أنه براها مبنية .

وإذا لم تفارق الميمَ الهمَّ أعرب بالحركات^(١).

فصل : والأفصحُ في المَنِّ النَّقْصُ ، أى : حَذَفُ اللامِ ، فيعربُ بالحركات ومنه الحديث : « مَنْ تَعَزَّى بِمَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُوهُ مِنْ أَبِيهِ وَلَا تَكُونُوا »^(٢) ويجوز النَّقْصُ في الأبِ والأخِ والحَمِّ ، ومنه قوله :

٨ — بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدَى فِي الْكِرْمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

(١) تستعمل كلمة « فم » بالميم مضافة ، وتستعمل مقطوعة عن الإضافة ، فأما استعمالها مضافة فنحو قوله صلى الله عليه وسلم « لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » ونحو قول الراجز :

* يُضْبِحُ ظُمَانَ وَفِي الْبَحْرِ فَمُهُ *

ومن مجيئها غير مضافة قولهم « هند أطيب الناس فما » وقد استعمله الشاعر مقصورا مثل الفتى والعصا في قوله :

يَا حَبَّذَا وَجْهَ سُلَيْمَى وَالْفَمَا وَالْجَيْدُ وَالنَّحْرُ وَتَدَى قَدَّمَ

ووجه الدلالة أنه لو كان صحيح الآخر لكان بضم الميم

(٢) تعزى - بوزن تجلى - أى انتسب واتسمى ، وهو الذى يقول « يا فلان » ليخرج الناس معه إلى القتال فى الباطل ، وأعضوه - بهجرة قطع وكسر العين وتشديد الضاد - أى قولوا له « اعضض على هن أبيك » ومعنى « لا تكونوا » قولوه بلفظه الصريح استهزاء به واحتقار الما دعاءكم إليه .

٨ — من النعاعة من نسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وذكر أنه يمدح فيه عدى بن حاتم الطائى . ولا يوجد البيت فى ديوان أراجيز رؤبة ، وإن ذكره ناشره فى زياداته . وقبل هذا البيت قوله :

أَنْتَ الْحَلِيمُ وَالْأَمِيرُ الْمُتَّقِمُ تَصَدَّعَ بِالْحَقِّ وَتَنَفَى مِنْ ظَلَمِ

اللافة : « الحليم » وصف من الحلم ، وهو ضد الخفة والطيش والجهل « تصدع بالحق » تجاهر به وتعلن أمره للناس ، وأصل الصدع كسر الإناء ونحوه « ظلم » =

== بضم الظاء وفتح اللام - جمع ظلمة « اقتدى » يريد أنه جعله قدوة له وإماما فسار سيرته واتبع أثره « فما ظلم » أحسن ما توجه به هذه العبارة أن يكون معناها أنه لم يظلم أمه لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه ، وذلك لأنه لو خالف أباه لنسب الناس أمه إلى ابنها ، وأصله قوطم في المثنى « من أشبه أباه فما ظلم » وانظر الميداني الإعراب : « بأبه » الباء حرف جر . أب : مجرور بالياء . وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بـ « اقتدى الآتي » « اقتدى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « عدى » فاعل اقتدى مرفوع بالضمة الظاهرة « في » حرف جر « انكرم » مجرور بـ « ما » وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه . مبني على السكون في محل رفع مبتدأ « يشابه » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية « فما » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ما : حرف نفي « ظلم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الشرطية ، وله مفعول محذوف ، وتقدير السلام : فما ظلم أمه ، على ما بيناه لك في لغة البيت ، والجملة من الفعل الماضي المنفى بما وفاعله ومفعوله المحذوف في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بأبه » وقوله « يشابه أبه » حيث أعرب الشاعر هاتين الكلمتين بالحركات الظاهرة ، فجر الأولى بالكسرة الظاهرة ، ونصب الثانية بالفتحة الظاهرة ، مع أنهما مضافتان إلى ضمير الغائب ، وهذه لغة من لغات العرب في الأسماء الستة : يمريونها بالحركات وإن كانت مضافة لغير ياء المتكلم ، وتسمى هذه اللغة لغة النقص ، كما أن إعرابها بالحروف - الواو والألف والياء - تسمى لغة الإتمام ، وستأتي لغة ثالثة نبينها في الشاهد التالي ، وتسمى لغة القصر . وعلى لغة النقص التي جاء عليها بيت الشاهد موضع حديثنا الآن يقال في تلمية الأب : أبان ، وفي تلمية الأخ : أخان ، جعلوا الباء والحاء آخر الكلمة ولم يكثرثوا باللام المحذوفة ؛ وذلك كما قيل ==

وقولُ بعضهم^(١) في التثنية : « أَبَانِ » و « أَخَانِ » . وتصرُّهُنَّ أولى من
نقصهن كقوله :

٩ --- * إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا * ---

= في تثنية يدوم : يدان، ودمان، وقيل في جمعه جمع المذكر السالم - مع أنه ليس وصفها
ولا عددا - أبون ، وأبين ، ومن ذلك قول زياد بن واصل السلمي :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَضْوَاتِنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْدِنَا بِالْأَبِينِ

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : « العرب تقول : هذا أبوك ، وتقول : هذا
أباك ، وتقول : هذا أبك ، فمن قال هذا أبوك أو قال هذا أباك قال في التثنية : هذان
أبوان ، ومن قال هذا أبك قال في التثنية : هذان أبان » انتهى بإيضاح يسير .

(١) يريد أن من نقص أب وأخ قول بعضهم في التثنية : أبان وأخان ، ووجه
ذلك ما ذكرناه آخر الكلام على الشاهد السابق رقم ٨ ، وبيان ذلك بإيضاح أنه ثناء
بغير واو فقال « أبان ، وأخان » . كما تقول في تثنية يد « يدان » فدل ذلك على أنه
ثي أبأ وأخأ محذوف في اللام من غير أن يرد لهما اللام المحذوفة ، ولو كان يثنى أبوك وأخوك
أو يثنى أبأ وأخأ برد لامهما - على ما هو الأصل في نظائرهما لوجب أن يقول « أبوان
وأخوان » وقد تلخص لك من هذا الكلام أن قولك ، أبان ، وأخان « لا يحتمل
إلا وجهها واحدا هو أن يكونا تثنية أب وأخ ، وأما أبوان وأخوان فيحتملان وجهين ،
لذلك كان « أبان وأخان » دليلا على لغة النقص .

٩ -- نسب بعض الناس هذا الشاهد إلى أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي
الرازي ، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج . وزعم العيني أن أبا زيد رواه بسند
عن أبي العول منسوباً إلى بعض أهل اليمن من غير تعيين . وفي نوادر أبي زيد
(ص ٥٨) أبيات على قافية هذا الشاهد ترتفع روايته لها إلى أبي العول الطهوي ،
ولسكن بيت الشاهد ليس من بينها ، والنحاة يروون قبل البيت المستشهد به :

وَأَهَا لِرِيَابِ نُمٍّ وَأَهَا وَأَهَا هِيَ الْمَنَى لَوْ أَنَّمَا نَلْنَاهَا
يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا بِشَمَنِ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا =

= إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَهَا

اللغة : « واها » كلمة تقال عند التعجب من الشيء ، وهي اسم فعل مضارع معناه أعجب ، قال الجوهري في صحاحه : « إذا تعجبت من طيب الشيء قلت : واهاً له ما أطيبه » اه كلامه « لريا » يروى في مكانه « لسلمى » ويروى « الليلى » وكلهن أسماء نساء « المجد » الشرف ورفعة النسب . قال ابن السكيت : « الشرف والمجد يكونان بالآباء ، يقال : رجل شريف ماجد ، إذا كان له آباء متقدمون في الشرف ، والحسب والكرم يكونان في الرجل نفسه ، وإن لم يكن له آباء لهم شرف » اه .

الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لسلمى » جار ومجرور متعلق بواها « ثم » حرف عطف « واها » مثل سابقه « واها » تأكيد له « هي التى » مبتدأ وخبر « لو » حرف شرط معناه امتناع الجواب لا امتناع الشرط « أننا » أن : حرف توكيد ونصب ، والضمير اسمه « نلناها » فعل ماض وفاعله ومفعوله . والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع بقع فاعلا لافعل محذوف ، وتقدير الكلام : لو ثبت نيلنا إياها ، وهذه الجملة شرط لو ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو ثبت نيلنا إياها لكان ذلك غاية المنى . « إن » حرف توكيد ونصب « أباهما » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائد إلى سلمى مضاف إليه « وأبا » الواو عاطفة ، أبا : معطوف على أباهما السابق منصوب بفتحة مقدرة على الألف مثله ، وهو مضاف وأبا من « أباهما » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « بلغنا » لمخ : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن « فى المجد » جار ومجرور متعلق بيلغ « غايتها » غايتا : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغة من يلزم المثني الألف في أحواله كلها ، وغايتا مضاف =

وقولٍ بمضمونهم : « مُكْرَهُ أَحَاكَ لَا بَطَلٌ » (١) .

= الشاهد فيه : في هذه الآيات عدة شواهد للنحاة ، وللقصود الاستشهاد هنا بقوله « وأبا أباهما » حيث أتى بأباهما مجروراً بكسرة مقدرة على الألف مع كونه مضافاً لغير ياء المتكلم ، فدل ذلك على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع استيفائها للشروط ، إعراب المقصور من نحو فتى وعصى وأشباههما ، وهي لغة القصر على ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق .

واعلم أن الاستشهاد على هذه اللغة بهذا البيت إنما يتم بالكلمة الثالثة لأن موضعها خفض بإضافة « أبا » الثانية إليها ، أما الكلمتان الأولى والثانية فتحتملان الإجراء على هذه اللغة والإجراء على لغة الإتمام التي هي أشهر اللغات الثلاث ، وذلك لأنهما منصوبتان الأولى لكونها اسم إن والثانية لكونها معطوفة على الأولى ، فيجوز أن يكون نصبهما بالألف نيابة عن الفتحة كما هو أشهر اللغات ، ويجوز أن يكون نصبهما بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، على ما هو لغة القصر التي نحن الآن بصدددها ، لكن ينبغي لك أن تجرهما على لغة القصر ، وذلك لأن الكلمة الثالثة تتعين فيها لغة القصر ، ولا يجوز أن تجعل البيت ملفقاً من لغتين . قافهم ذلك وتدبره .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ذكره الليداني مرتين : إحداهما في حرف الميم (٤١١٧ في ٣١٨/٢) والأخرى في حرف التاء في أثناء شرح قولهم في النمل « شكل أرامها ولدا » (٧٧١ في ١٥٣/١) وهو يضرب للرجل يحمله غيره على ما ليس من شأنه . وأصله أن رجلاً اسمه بهيس من بني فزارة بن ذبيان بن بغيض كان سابع سبعة إخوة له ، فأغار عليهم ناس من أشجع وهم في إبلهم ، فقتلوا إخوته جميعاً ، وبقي هو وحده ، وكان أصغرهم ، وكان محتماً . وغبر على ذلك دهر ، ثم أخبر أن أناساً من أشجع في غار يشربون ، فانتطلق بخال له يقال له أبو حنش ، فقال له : هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها ؟ وانتطلق بهيس بخاله حتى أقامه على فم الغبار وهو يقول : ضرباً أبا حنش ، فقال بعضهم : إن أبا حنش لبطل ، فقال أبو حنش : مكروه أخاك لا بطل ، هكذا روى الليداني ، وحكى شارح الكتاب القصة على عكس ذلك ، على أن أبا حنش هو الذي دفع بهيساً في الغار ، ولعله هو الصواب ، فإنه ينسب إلى المتلمس قوله :

وقولهم للمرأة «حَمَاءٌ»^(١).

== قيل : وعزم معاوية بن أبي سفيان على عمرو بن العاص يوماً ليخرجن إلى قتال على بن أبي طالب ، رضى الله عنهم أجمعين ، فلما التقيا قال عمرو : مكره أخاك لا بطل فأعرض عنه على ولم يحاربه ، ومنه تعلم أن نسبة قول هذا المثل إلى عمرو بن العاص ليست على ما يقتضيه الظاهر ، وإنما عمل به عمرو .

الإعراب : « مكره » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة « أخاك » أختا : مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضممة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وأختا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر « لا » حرف عطف « بطل » معطوف بلا على مكره ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ولا يجوز أن تجعل « مكره » مبتدأ ، وتعمل « أخاك » نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لأن من شرط صحة ذلك عند جمهرة النحاة أن يكون المبتدأ معتمدا على نفي أو استفهام ، نعم لو جريت على مذهب الكوفيين الذين لا يشترطون الاعتماد على النفي أو الاستفهام كان لك أن تعربه هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « أخاك » حيث أتى بهذه الكلمة بالألف مع كونها في موضع رفع ، سواء أجزيت على مذهب البصريين فجعلت « أخاك » مبتدأ مؤخر أم جريت على مذهب الكوفيين فجعلت « أخاك » نائب فاعل بمكره سد مسد خبره - ومجىء هذه الكلمة بالألف في موضع الرفع يدل على أن التسكلم اعتبر رفعه بضممة مقدره على الألف كالأسماء المقصورة .

(١) قد ورد من ذلك قول الراجز :

إِنَّ أَحْمَاءَ أُوْلِعَتْ بِالْكَفَّةِ وَأُوْلِعَتْ كَنَّمَهَا بِالنَّهْتِ

والسكنة : امرأة الابن ، ووجه الاستدلال أنهم إذا قالوا للأنثى « حماة » فإنهم يقولون للذكر حما - بألف مقصورة - إذ لا فرق بين الذكر وللؤنث إلا تاء التأنيث كما قالوا « فتي ، وفتاة » وأنت تعرب « الفتي » بحركات مقدره على الألف ، = (٤ - أوضح المسالك ١)

الباب الثاني : المُثَنَّى ، وهو : ما وُضِعَ لاثنتين وأغنى عن المتعاطفين^(١) ، كالزيدان والهندان ؛ فإنه يرفع بالألف ، وَيَجْرُ وَبِنَصْبِ بِالْيَسَاءِ الْمُفْتَوَحِ ما قبلها المكسور ما بعدها.

وحلوا عليه أربعة ألفاظ « اثنتين » و « اثنتين » مطلقاً ، و « كِلَا » و « كِلْتَا » مُضَافِينَ لمضمر ؛ فإن أضيفا إلى ظاهرٍ كَرَمْتُهُمَا الألف .

== وتعرب الفتاة بحركات ظاهرة على التاء ، لأن الإعراب الذي كان على ألف الفتي لكونها آخر الكلمة قد انتقل إلى تاء الفتاة لما صارت هي آخر الكلمة ، فافهم ذلك .

وحاصل ما ذكره المؤلف من اللغات في الأسماء الستة أن هذه الأسماء على ثلاثة أضرب ، ضرب فيه لعة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والهم إذا فارمته الميم ، وضرب فيه لعتان النقص والإتمام وهو المن ، وضرب فيه ثلاث لغات : الإتمام ، والقص ، والنقص ، وهو ثلاثة ألفاظ ؛ الأب ، والأخ ، والعم .

(١) يشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط :

أحدها : أن يكون مفرداً ، فلا يجوز تثنية المثني ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع .

الثاني : أن يكون معرباً ، فلا يجوز أن تثني الاسم المبني ، وأما هذان وهاتان في أسماء الإشارة ، واللذان واللتان في الأسماء الموصولة ؛ فهي كلمات وضعت من أول الأمر على هذه الصورة .

الثالث : ألا يكون مركباً ، فلا يجوز أن تثني المركب المزجي ولا المركب الإسنادي ، أما المركب الإضافي فلك أن تثني صدره وتضيفه إلى مجزئه ، فتقول « عبدا الله » .

الرابع : أن يكون منكرًا ، فلا يجوز أن تثني العلم إلا بعد أن تقدر فيه الشباع ، ولذلك تدخل عليه بعد التثنية الألف واللام فتقول « الزيدان » .

الخامس : أن يكون الاثنان متعقبي اللفظ ، وأما قولهم : الأبوان تريد به الأب والأم ؛ وقولهم : العمران تريد أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ؛ فهو ممن باب التغليب .

الباب الثالث : باب جمع المذكر السالم ، كالزيدون والمسلمون ؛ فإنه يرفع بالواو ، وَيَجْرُؤُ وَيَنْصَبُ بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها .
ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط ؛ أحدها : الخلو من تاء التأنيث ، فلا يجمع نحو « طَلْحَة » و « عَلَامَة » . الثاني : أن يكون لمذكر ، فلا يجمع نحو « زَيْنَب » و « حَائِض » . الثالث : أن يكون لِغَايِلٍ ، فلا يجمع نحو « وَاشِق » علماً لكلب ، و « سَابِق » صفة لفرس .
ثم يشترط أن يكون إمّا علماً غير مركب تركيباً إسنادياً ولا مزججياً ؛ فلا يجمع نحو « بَرَقَ نَجْرُهُ » و « مَمْدِي بَكْرَب » وإمّا صفةً تقبل التاء أو تدلُّ على التفضيل نحو « قَائِم » و « مُذْنِب » و « أَفْضَل » فلا يجمع نحو « جَرِيح » و « صَبُور » و « سَكْرَان » و « أَحْمَر » (١) .

= السادس : أن يكونا متفقى المعنى ، فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة مع المجاز .

السابع : ألا يستغنى عنه بثنية غيره .

الثامن : أن يكون له ثان في الوجود .

(١) لم يعرف المؤلف جمع المذكر السالم كما عرف المثنى في الفصل السابق ، ويعرف بأنه « ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد ؛ ولم يتغير فيه بناء مفرده » فإذا قلت « زيد زيد وزيد وزيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق العطف ، وإذا قلت « زيد زيد زيد » فقد ضمنت اسماً إلى أكثر منه بطريق التوكيد ، وليس واحداً من هذين الطريقتين بجمع اصطلاحى ، وقولنا « ولم يتغير فيه بناء مفرده » لإخراج جمع التوكيد نحو الرجال والهنود ، فإن فيه ضم اسم إلى أكثر منه لكن مفرد جمع التوكيد لا بد أن يتغير في الجمع حقيقة أو حكماً .

وكل ما ذكرنا أنه يشترط في الاسم الذى يراد تثنيته يشترط فيما يراد جمعه ؛ وانظر إلى قولك « الزيدون » في جمع « زيد » جمع مذكر سالماً تجمد الحركات التى على حروف المفرد وترتيب هذه الحروف واتصال بعضها ببعض هى بنفسها في الجمع ؛ ثم انظر إلى جمعه جمع تكسير على « الزيود » بجد التغير واضحاً ؛ فتدرك الفرق بين الجمعين .

فصل : وَحَمَلُوا عَلَى هَذَا الْجَمْعِ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ :

أحدها : أسماء جموع ، وهي : أولو ، وعالمون ، وعشرون ، وبابه .
والثاني : جموع تكسير ، وهي : بنون ، وحرثون ، وأرضون ، وسئون ،
وبابه ؛ فإن هذا الجمع مَطْرِدٌ فِي كُلِّ ثَلَاثِي حَذَفَتْ لَامُهُ وَعَوَّضَ عَنْهَا هَاءُ التَّانِيثِ
وَلَمْ يُكْسَرْ ، نحو : عِصَّةٍ وَعِضِينَ ، وَعِزَّةٍ وَعِزِينَ ، وَثَبَّةٍ وَثَبِينَ ، قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : (كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ)^(١) (الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ
عِضِينَ)^(٢) (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ)^(٣) ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي نَحْوِ
تَمْرَةٍ لِعَدَمِ الْحَذْفِ ، وَلَا فِي نَحْوِ « عِدَّةٍ » وَ « زِنَّةٍ » لِأَنَّ الْحَذُوفَ الْفَاءَ ،
وَلَا فِي نَحْوِ « يَدٍ » وَ « دَمٍ »^(٤) ، وَشَذَابُونَ وَأَخُونَ ، وَلَا فِي أَسْمٍ وَأَخْتٍ
وَبِنْتٍ لِأَنَّ الْعَوَاضِلَ غَيْرَ النَّاءِ ، وَشَذَابُونَ ، وَلَا فِي نَحْوِ شَاةٍ وَشَقَّةٍ لِأَنَّهُمَا كُسِّرَا
عَلَى شِيَاهِ وَشَفَاهِ .

والثالث : جموعٌ تصحيحٌ لم تستوفِ الشروط ، كأهلون ووابلون ؛ لأن
أهلاً ووابلاً ليسا عَدَيْنِ وَلَا صَفَتَيْنِ ، وَلِأَنَّ وَابِلًا لغير عاقل .
والرابع : ما سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ وَمَا أَلْحَقَ بِهِ^(٥) ، كَمَلِيُونَ وَزَيْدُونَ

(١) من الآية ١١٢ من سورة المؤمنون .

(٢) من الآية ٩١ من سورة الحجر .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة المعارج .

(٤) أى لعدم التعويض فيهما .

(٥) ذكر المؤلف في هذا الموضع مما أُلْحِقَ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُ ، وَلَمْ يَذْكَرْ
فِيهِ أَلْحَقَ بِالْمِثْقَى مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُ ، وَكَانَ خَلِيقًا بِأَنَّ يَذْكَرُهُ ، وَحَاصِلُ الْقَوْلِ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا
سُمِّيَ شَخْصًا أَوْ مَكَانًا بِاسْمٍ مُشْتَمَلٍ عَلَى عَلَامَةِ التَّنْيِينِ مِثْلَ حَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ ، فَإِنَّ هَذَا
الاسْمَ لَيْسَ مِثْقَى حَقِيقَةً لِأَنَّ مَدْلُولَهُ فَرْدٌ وَاحِدٌ ، وَقَدْ أَلْحَقَهُ الْعَرَبُ بِالْمِثْقَى ، فَأَعْرَبُوهُ =

مُسَمَّى به ، ويجوز في هذا النوع أن يُجْرَى مُجْرَى غَسَلِينَ في لزوم الياء والإعراب بالحركات على الدون مُنَوَّنَةٌ ، ودون هذا أن يُجْرَى مُجْرَى عَرَبُونَ في لزوم الواو والإعراب بالحركات على الدون مُنَوَّنَةٌ ، كقوله :

— ١٠ — * وَأَعْتَرَتْنِي الْهُمُومُ بِالْمَاطِرُونَ * *

== في أشهر لغاتهم - كإعراب المثنى : بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرأً ، ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال كلها ، ويعربه بالحركات الظاهرة على النون كإعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا اقترنت به أل جروه بالكسرة كما في قول ابن أحرر :

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَيْتِ الْمَلَوَانِ

١٠ - هذا عجز بيت من الحفيف ، وصدوره قوله :

* طَالَ كَيْلِي وَبِتُّ كَالْحَزُونِ * *

وفي كلام الشيخ خالد ما يفيد أن الجوهري قد نسب هذا البيت إلى عبد الرحمن ابن حسان ، وأن ابن بري قد خالفه في ذلك ونسبه إلى أبي دهب الجمعي (وقع في جميع نسخه لأبي ذهل الخزامي ، وهو خطأ وتحريف من وجوه) وعثرت على قصيدة لأبي دهب وهب بن زمعة بن أسيد أحد بني جمح بن عمرو بن هيصم ابن كعب يشبه أن يكون البيت مطلعها في رواية بعض الرواة ، وهالك أيبانا من أولها :

طَالَ كَيْلِي وَبِتُّ كَالْحَزُونِ وَمَلَّتْ الثَّوَاءُ فِي جَبْرُونَ

وَأَطَلْتُ الْمَقَامَ بِالشَّامِ حَتَّى ظَنَّ أَهْلِي مَرَجَاتِ الظُّنُونِ

فَبَكَتْ خَشِيَةَ التَّنْفَرِثِ مُجَلُّ كَبُكَاءِ الْقَرِينِ إِثْرَ الْقَرِينِ

وهذه رواية الأدباء ، وحمل الشعر ، ورواية الشاهد على ما في الأصل هي رواية النعامة .

اللغة : « اعترتني » نزلت بي ، وتقول : عراه يعروه ، واعتراه يعتره « الهموم » جمع هم « الماطرون » هو في الأصل جمع ماطر ، ولم يكن من حقه أن يجمع جمع =

المذكر السالم، لأنه وصف لغير عاقل، ولكنه جمع هذا الجمع على غير قياس، ثم سمي به موضع بالشام، وصاحب الصحاح يرويه «الناطرون» بالنون - على أنه في الأصل جمع ناطر وهو الذي يرقب ويحفظ الأشياء بعينه، ثم سمي به. ولكن المجد قد خطأه في القاموس فقال: «وغلط الجوهري في قوله ناطرون موضع بالشام، وإنما هو ماطرون بالميم» اهـ

وقد أنشد الأزهري بيتا ليزيد بن معاوية يتغزل فيه بصرازية كانت قد ترهبت في دير خرب عند الماطرون، وهو قوله:

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ التَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا

بالميم، وكذلك رواه ياقوت الرومي في معجم البلدان .

المعنى: يصف طول ليله، وما صار إليه من الحيرة والاضطراب، وما نزل به من الأحزان والآلام، وهو في هذا المكان، بسبب بعده عن أوفاه وأحبابه .
الإعراب: «طال» فعل ماض «ليلي» فاعل مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «وبت» الواو حرف عطف، بات: فعل ماض تام، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع «كالجنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من تاء المتكلم، ويجوز أن يكون بات فعلا ناقصا وتاء المتكلم اسمه والجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبره «واعترني» الواو حرف عطف، اعترى: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، والنون للوقاية. وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب «الهموم» فاعل اعترى «بالماطرون» الباء حرف جر، والماطرون: مجرور به وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق باعترى .

الشاهد فيه: قوله «بالماطرون» فإن الشاعر قد استعمل جمع المذكر السالم المسمى به بالواو في موضع الجر، وجعل إعرابه على النون فجره بالكسرة الظاهرة فمثلته مثل الاسم الذي آخره واو ونون مثل زيتون وعربون فإنه يعرب في حالة الرفع بالضممة الظاهرة على آخره وهو النون، وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة كذلك، تقول: هذا زيتون جيد، وهذا عربون كثير. وتقول: اشتريت زيتونا جيدا، وودعت عربونا كثيرا. وتقول: أكلت من زيتون جيد، وأخذت من عربون كثير مالا قليلا .

ودون هذه أن تلزمه الواو وفتح النون^(١) ، وبعضهم يُجرى بنين وباب سمين مجرى غسيلين ، قال :

١١ - وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنٍ عَلِيٌّ أَبَا بَرًّا ، وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

(١) من العرب من يلزم هذا النوع - وهو جمع المذكر السالم المسمى به - الواو ويلزمه مع ذلك فتح النون في الأحوال كلها ، ذكر ذلك أبو سعيد السيرافي ، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ، وجعل النحاة هذه اللغة نظير اللغة التي تلزم المشي الألف وكسر النون في الأحوال كلها ، وعلى ذلك يكون رفع جمع المذكر السالم ونصبه وجره بضمة أو فتحة أو كسرة مقدرة على الواو ، منع من ظهورها الثقل في الرفع والجر ، ومعاملة المنصوب معاملة المرفوع والمجرور في حالة النصب ، وقد اعترض على ذلك باعتراضين ، أحدهما : أنه يلزم على ذلك تقدير الإعراب في وسط الكلمة ، وثانيهما : أن يكون في الأسماء ما آخره واو وقبلها ضمة تقدر عليها حركات الإعراب ، ولا نظير لذلك في العربية ، وبمسبك هذا .

١١ - هذا بيت من الوافر ، وقد نسب النحاة هذا البيت إلى أحد أبناء علي بن أبي طالب ، ولم يعينوه . والذي ثبت عندي بعد البحث أنه من كلام أحد شيعة علي كرم الله وجهه ، وقائله هو سعيد بن قيس يقوله لعواوية بن أبي سفيان ، وقبله قوله :

أَلَا أَبْلِغُ مُعَاوِيَةَ بْنَ حَرْبٍ وَرَجْمُ الْعَيْبِ يَكْشِفُهُ الْيَقِينُ
بِأَنَّ لَا تَزَالُ لَكُمْ عَدُوًّا طَوَّالَ الدَّهْرِ مَا سَمِعَ الْخَلْدِينَ

اللغة : « رجم العيب » أراد به السلام الذي تلقيه على عواهنه ظنا وتخرصا « يكشفه » أراد أنه يبين فساده وما اشتمل عليه من دخل « عدوا » ذوى عداوة ، وهو فعول بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع ، قل تعالى : (إن الشيطان لكم عدو) . وقال جلّت كلمته : (بعضكم لبعض عدو) . وقال سبحانه : (فإنهم عدوى) . « أبا حسن » هي كنية علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، كنى بابنه من فاطمة الزهراء أبي محمد الحسن بن علي « أبا برا » يريد أنه عاملنا كما يعامل الآباء البررة الرحماء أبناءهم .

== المعنى : يندد بمعاوية بن أبي سفيان ، ويذكر له أنهم لا يزالون مصرين على عداوته وبغضه ، وأنهم لن يقلعوا عن ذلك فيبغضوا علياً رضى الله عنه ؛ لأنهم لا يذكرون له سيئة تحملهم على بغضه ؛ فقد كان منهم بمنزلة الأب الرحيم من أبنائه : يعطف عليهم ، ويجلب لهم الخير ما استطاع إليه سبيلاً .

الإعراب : « كان » فعل ماض ناقص « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « أبا برا » الآتى ، ويجوز أن يكون هذا الجار والمجرور متعلقاً بـ «أبو» اسم كان مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حسن » مضاف إليه «على» بدل من قوله أبو حسن ، مرفوع بالضمة الظاهرة «أبا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «برا» نعت لقوله أبا منصوب بالفتحة الظاهرة «ونحن» الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله « بنين » الآتى بعد « بنين » خبر المبتدأ - رفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « بنين » فإن الشاعر قد جاء بهذه الكلمة بالياء في موضع الرفع لأن الكلمة واقعة خبراً عن المبتدأ كما علمت في إعراب البيت ، وجعل الرفع بضمة ظاهرة على النون كما ينبىء عنه ما روينا من أبيات كلة الشاهد ؛ فدل ذلك على أن من العرب من يجرى « بنين » - وإن لم يكن علماً - بجرى « غسلين » و « يقطين » ونحوهما من كل اسم مفرد آخره نون قبلها ياء ، في لزوم الياء والإعراب بحركات ظاهرة على النون ، ولا يسقط هذه النون للإضافة ، وقد حكى الفراء هذه اللغة عن بنى عامر وبنى تميم ، إلا أنه ذكر أن بنى عامر ينونون في الحركات الثلاث ؛ فيقولون هؤلاء بنين بررة ، وما رأيت بنينا بررة كبنين فلان ، ولقد أعجبت بينين بررة رأيتهم عند فلان ، كما يقولون : هذا يقطين ناضر ، وأكات يقطينا ، وهذه شجرة يقطين - بالتثوين في كل ذلك - وذكر أن بنى تميم لا ينونون ، بل يرفعون بضمة ظاهرة من غير تثوين ، وهل يجرون بكسرة ظاهرة كذلك ؟ حكى بعض شراح التسهيل في هذه الحالة أن الظاهر من كلام ابن مالك أن بنى تميم يجرون هذا النوع بالكسرة الظاهرة من غير تثوين ؛ ولسكن كلام الفراء ظاهر في أنهم يجرونه بالفتحة نيابة عن الكسرة ويعاملونه معاملة الاسم الذى لا ينصرف لشبهه المعجمة .

وقال :

— ١٢ — * دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سَنِينُهُ * *

== قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : وإذا تذكرت أن فرض الكلام أن هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم ليس علما علمت أن الصواب هو كلام ابن مالك لأن منعه من الصرف لشبه العجمة وحده غير صحيح ؛ لأن العجمة نفسها لا تمنع الاسم من الصرف إلا أن يكون علما ، فاحفظ ذلك وتدبره .

وعلى لغة بني عامر ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدعاء على أهل مكة : « اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف » بتدوين « سنينا » المنصوب بالفتحة الظاهرة ، وإثبات النون من غير تدوين في « سنين » المجرور بالكسرة من غير تدوين لكونه مضافا إلى ما بعده .

١٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَعِينِ بِنَا شَيْبَاً وَشَيْبِنَا مُرَدَاً *

وهذا البيت من كلمة للصمة بن عبد الله القشيري ، وكان الصمة قد خطب ابنة عمه فاشتط عليه عمه في المهر ، ورغب هو إلى أبيه في أن يسوق إلى عمه المهر الذي يطلبه فيخل عليه ، فخرج معاضبا لأبيه وعمه ، وارتحل إلى طبرستان فأقام بها حياته ، فهوتارة يحن إلى نجد لأن بها أحبائه ، وتارة يذم نجدا لأنها موطن هذين الشيخين اللذين فرطا فيه من أجل بران : هذا فرط فيه جشعا وطمعا ، وذلك فرط فيه ضنائة وبخلا ، وأول هذه القصيدة التي منها بيت الشاهد قوله :

خَلِيلِيَّ إِنْ قَابَلْتُمَا الْمَضْبَ أَوْ بَدَا لَكُمْ سَدُّ الْوَرَاكِدِ أَنْ تَبْكِيَا جَهْدَا
سَلَا عَبْدَ كَعْلَى حَيْثُ أُوْتِي عَشِيَّةً

خُزَارِي وَمَدَّ الطَّرْفَ هَلْ أُنْسِيَ النَّجْدَا

فَمَا عَن قَلِيٍّ لِلنَّجْدِ أَصْبَحْتُ هَاهُنَا

إِلَى جَبَلِ الْأَوْشَالِ مُسْتَنْجِبِيَا بَرَدَا

اللقبة : « دعاني » معناه اتركاني ، ويروى في مكانه « ذراني » وهما بمعنى واحد « نجد » هو أحد أقسام بلاد العرب ، وهو ما ارتفع من تهامة إلى أرض العراق ، =

وما عداه فهو الغور -- بفتح العين للمعجمة وسكون الواو -- «سنيته» جمع سنة ، وهي في الأصل العام ، وتطلق السنة على الجذب والقحط «مردا» جمع أمرد ، وهو الذي لم ينبت الشعر بوجهه .
 للمعنى : ينهى صاحبيه عن أن يذكر له نجدا ؛ لأنه إذا ذكر له تذكر مآلقه من الجهد والعنت أيام إقامته فيه .

الإعراب : « دعاني » دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « من نجد » جار ومجرور متعلق بدعا « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « سنيته » سنين : اسم إن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى نجد مضاف إليه « لعين » لعب : فعل ماض مبني على الفتح للقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن « بنا » جار ومجرور متعلق ب« شيبا » حال من ضمير المتكلم المجرور محلا بالياء ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وشيبتنا » الواو حرف عطف ، شيب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، ونون النسوة فاعله ، ونا : مفعول به « مردا » حال من ضمير المتكلم المنصوب محلا بشيب ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب عطف بالواو على جملة الحال .

الشاهد فيه : قوله « سنيته » حيث نصبه الشاعر بالفتحة الظاهرة على النون ، فجعل النون فيه كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مسكين وغسلين ، ولولا أنه عامله هذه المعاملة لحذفها للإضافة ، فأنت تعلم أن النون التي تلي علامة الإعراب في الثاني والجمع الذي على حده تحذف للإضافة . كما يحذف التنوين من الاسم المفرد ، وهذه لغة لبعض العرب منهم بنو عامر وبنو تميم ، على ما ذكرنا لك في شرح الشاهد السابق حكاية عن الفراء ، وواقفه على ذلك ابن مالك في تسمياه .

وذهب ابن جني وابن عصفور إلى أن إعراب هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم هذا الإعراب ضرورة من ضرورات الشعر ، لا يجوز أن يتكلم بها متكلم في كلام مشور .

وكلام الفراء في هذه المسألة أحق بأن تأخذ به ، فقد أثرتنا لك في الشاهد السابق حديثا تسكلم به الرسول صلى الله عليه وسلم على هذه اللغة .

وبعضهم يطرد هذه اللغّة في جمع المذكر السالم وكلّ ما حمل عليه ، ويُخَرَّجُ عليها قوله :

١٣ - * لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِيَابِ * *

١٣ - هذا عجز بيت من الخفيف ، ومصدره قوله :

* رَبِّ حَيٍّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ *

ولم أفد له على نسبة إلى قائل معين مع كثرة من استشهد به من النحاة ،
اللغة : «عرنديس» بزنة سفرجل - هو في الأصل القوى الشديد ، والأني
عرنديسة - بالهاء - ويقال : حى عرنديس ، إذا أريد وصفهم بالعز والمنعة . قاله ابن
منظور « طلال » بفتح الطاء المهملّة ، بزنة سحاب - اسم جمع واحده طلالة - بالهاء -
وهي الحالة الحسنة والهيئة الجميلة ، أو هي الفرح والسرور ، أو هي الحسن والرونق
والماء « ضاربين القياب » القياب : جمع قبة ، وهي الخيمة مطلقاً ، أو خاصة بما
يضرب على الملوك ، وعلى الأول هي كناية عن دوام إقامتهم وثباتهم في بلادهم ؛
لأنهم لا يحتاجون إلى الظعن لطلب الكلاء ؛ لكثرة الخصب والخير والمال عندهم ، وعلى
الثاني هي كناية عن عظمة شأنهم ورفعة قدرهم وعلو أمرهم وأنهم بمنزلة الملوك ،
ويروى في مكانه « لا يزالون ضاربين الرقاب » فهي كناية عن الشجاعة .

الإعراب : « رب » حرف تقليل وجرشبيه بالزائد « حى » مبتدأ مرفوع بضمة
مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد
«عرنديس» صفة لحى تابعة له في الجر نظراً إلى اللفظ « ذى » صفة ثانية لحى ، مجرورة
بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وذى مضاف و « طلال » مضاف إليه
« لا » نافية « يزالون » فعل مضارع ناقص مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة اسمه
مبنى على السكون في محل رفع « ضاربين » خبر الفعل الناقص منصوب بالفتحة الظاهرة
وضاربين مضاف و « القياب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل
الناقص واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً بحرف الجر الشبيه
بالزائد وهو « حى »

المعنى : قليل من الأحياء الأقوياء الأشداء ذوى الهيئات الحسنة والرونق البهى
استمرت إقامتهم في موضع نزولهم لكثرة ما عندهم من أسباب العمة
=

= الشاهد فيه : قوله « ضاربين القباب » حيث نصب « ضاربين » بالفتحة الظاهرة على النون ، وجعل النون في هذه الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو مساكين ومجانين ، ولولا أنه عاملها هذه المعاملة لكان عليه إما أن يحذف هذه النون لإضافة هذه الكلمة إلى ما بعدها ، وإما أن ينصب ما بعدها على أنه مفعول به ، فلما لم يأت بالكلام على أحد هذين الوجهين علمنا أنه عامل الكلمة معاملة الاسم المفرد الذي آخره نون قبلها ياء .

واعلم أن « ضاربين » جمع مذكر سالم ؛ فليس هو ملحقاً بجمع المذكر السالم ، وليس هو - على الأخص - من الأسماء الثلاثية التي حذفت لاماتها ثم زيدت عليها الواو والنون فكانت ملحقة بجمع المذكر السالم كسنة وسنين وعزة وعزير وثبة وثبين ، وقد نسب المؤلف إلى بعض النحاة - غير معين - أنه يرى إلزام جمع المذكر السالم وكل ما ألحق به الياء وإعرابه بحركات ظاهرة على النون ، وقد صرح الأشموني في شرحه على الألفية بأن هذا رأى الفراء ؛ ولكن الذي يقف على كلام الفراء يدرك أنه لا يرى جواز هذه المعاملة إلا مع نحو سنين وبابه مما حذفت لامة ، لأنهم لما حذفوا لامة ووقعت هذه النون في مكان اللام توهموا أنها هي اللام فأجروا الإعراب عليها ، والفراء يقول في آخر كلامه : « ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه » اه . وهذا كلام صريح فيما بيناه من مذهبه . وقال الأعمى الشنتمري : « هو - يعني هذا الإعراب - في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين » اه . ويريد بالسنين الثلاثي محذوف اللام الذي سبق الاستشهاد لحجته على هذه اللغة ، ويريد بالعقود العشرين والتسعين وما بينهما .

ويجوز أن يستدل لحجىء هذه اللغة في أوصاف المذكرين التي جمعت جمع المذكر السالم بالأبيات التي ذكرناها مع الشاهد الآتي رقم ١٤ ، والذي يتلخص مما أترناه لك من أقوال النحاة وما نسبوه إلى العرب من اللغات أن مجموع ما ورد في جمع المذكر السالم وما ألحق به خمس لغات : الأولى : أن يكون إعرابه بالواو في حالة الرفع ، وبالياء المكسور ما قبلها في حال الجر والنصب ، وزيادة نون مفتوحة بعد الواو أو الياء عوضاً عن تنوين الاسم =

وقوله :

١٤ - * وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَمِينَ * *

= المفرد ، وهذه أعلى اللغات وأجودها وأجراها على ألسنة العرب .
الثانية : أن يؤتى به بالواو في الأحوال الثلاثة ، وإلحاق النون مفتوحة من غير تنوين ، فيكون إعرابه بحركات مقسمة على الواو ، كما ذكرنا في شرح الشاهد رقم ١٠

الثالثة : أن يؤتى به بالواو في الأحوال كلها ، ويجعل إعرابه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين ، فتضم النون في حال الرفع ، وتكسر في حال الجر ، وتفتح في حال النصب .

الرابعة : أن يؤتى به بالواو في جميع الأحوال ، وبعدها نون غير منونة ، فيسكون إعرابه بحركات ظاهرة على النون غير المنونة كما ذكرناه في ص ٥٥ .

الخامسة : أن يؤتى به الياء في الأحوال الثلاثة ، وتحرك النون منونة بحركات الإعراب : الضمة في حال الرفع ، والكسرة في حال الجر ، والمفتحة في حال النصب ، وكأنه اسم مفرد مخنوم بياء ونون نحو غسلين ومسكين ومسكين .
وقد عرفت منزلة كل لغة من هذه اللغات ونسبتها .
١٤ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءَ مِنِّي *

وهذا بيت لسحيم بن وثيل الرياحي ، وقد أنشده للمؤلف مرتين في هذا الباب .
اللغة : « تبتغي الشعراء » يروى في مكانه « يدرى الشعراء » بتشديد الدال وهو مضارع ادراء ، ومعناه ختله وخذعه .

المعنى : يقول : كيف يطمع الشعراء في خديعتي ، وتتمنى أنفسهم ختلي ، وقد بلغت سن الحنكة والتجربة والاختبار ؟

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لتبتغي « تبتغي » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل « الشعراء » فاعل مرفوع بالضمه الظاهرة « مني » جار ومجرور متعلق بتبتغي « وقد » =

= الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « جاوزت » فعل وفاعل « حد » مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و « الأربعين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حد الأربعين » فإن الرواية قد وردت في هذه الكلمة بكسر النون من « الأربعين » وقد اختلف النحاة في تخريج هذه الرواية ؛ فمنهم من قال : إن هذه الكسرة التي على النون هي كسرة الإعراب التي يقتضها العامل ، وذهب إلى أن أسماء العقود التي هي العثرون والتسعون وما بينهما يجوز فيها أن تلزم الياء ويجعل الإعراب بحركات ظاهرة على النون ؛ فتكون مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالكسرة الظاهرة كما في هذا البيت ، ومن ذهب إلى ذلك على بن سليمان الأخفش والأعلم الشنمري ، وقد جاء المؤلف بهذا البيت في هذا الموضع ليقدر أن من النحاة من خرجه على هذا الوجه .

وقد علمت فيما سبق أن من النحاة من يطرد هذا الإعراب في جمع المذكر السالم وفي كل الأنواع التي ألحقت به ، ولا يخص به نوعا ولا نوعين .

ومن النحاة من ذهب إلى أن هذه الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم ؛ فهي مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، واعتذر عن كسر النون بأنها كسرت على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ومن ذهب إلى هذا أبو الفتح بن جني ، وذهب ابن مالك إلى أن كسر النون في هذه الحالة لغة من لغات العرب في إعراب جمع المذكر السالم ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في هذا الباب على هذا التحريج .

وقد جاء لهذا البيت نظائر من كلام العرب في غير باب العقود وغير جمع الاسم المحذوف اللام ، من ذلك قول ذى الإصبع العدواني في نونيته الطويلة :

إِنِّي أَيُّ أَيُّ ذُو مُحَاقِظَةٍ وَابْنُ أَيُّ أَيُّ مِنْ أَبِيِّينِ
ومن ذلك قول الفرزدق :

مَا سَدَّ مَيِّتٌ وَلَا حَيٌّ مَسَدُهُمَا إِلَّا اتَّخَلَّافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ
ومما يدخل في هذا الباب قول الآخر :

فصل : نونُ المثني وما حمل عليه مكسورةٌ ، وفتحُها بعد الياء لُغةٌ ، كقوله :

١٥ - * عَلَى أَحْوَذِيَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً *
=

وَلَقَدْ وَكَلْتُ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَلَا أَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا
وقول الآخر :

وَإِنْ أُنْمَ ثَمَانِيَةً رَأَيْتَ لَهُ شَخْصًا ضَيْلًا وَكَلَّ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ
١٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، ومعجزة قوله :

* فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيبُ *

وهذا بيت من كلة جيدة لجميد بن ثور الهلالي يصف بها قطاة .

اللغة : « أحوذيين » هو مثني أحوذى . وأصل الأحوذى السريع في سيره ، ثم استعمل في السريع في كل شيء أخذ فيه ، وقال أبو عمرو : الأحوذى هو الخفيف في الشيء يحذقه . وفي ديوان الأدب : الأحوذى الراعى المشمر للرعاية الضابط لما ولى ، وأراد حميد بالأحوذيين ها هنا جناحى القطة « استقلت » ارتفعت ونحاملت وعلت في الجو .

المعنى : يريد أن هذه القطة قد طارت بجناحين سريعين ، فأنت لا تقع عينك عليها إلا مقدار لحظة ثم تغيب عنك وكفى بذلك عن سرعتها .

الإعراب : « على » حرف جر « أحوذيين » مجرور بعلی ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثني ، والجار والمجرور متعلق باستقل « استقلت » : فعل ماضٍ ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطة « عشية » ظرف زمان منصوب باستقل « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « هي » ضمير منفصل مبتدأ يعود إلى القطة « إلا » أداة استثناء ملغاة « لمحة » خبر المبتدأ ، والكلام على حذف مضافين . وتقديره : فما زمان رؤيتها إلا لمحة « وتغيب » الواو عاطفة ، تغيب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى القطة ، وجملة المضارع وفاعله معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر ، وفي عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية خلاف ، قيل : لا يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كان العاطف هو الواو .

وقيل : لا يختص بالياء ، كقوله :

— ١٦ — * أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْفَانَا * *

= الشاهد فيه : قوله «أحوذيين» فإن الرواية فيه بفتح النون، ولا يمكن أن يجعل إعراب هذه الكلمة بحركة ظاهرة على النون؛ لأن الكلمة في موضع الجر، والنون مفتوحة كما علمت، فأعرابها يتعين أن يكون بالياء نيابة عن الكسرة، وقد اختلف العلماء في الاعتذار عن فتح النون، فمنهم من زعم أنه ضرورة، وليس في مكنتك أن تقبل هذا؛ لأنه لا محوج إلى هذا الفتح من قافية أو وزن، بل يستقيم البيت بحاله من غير تغيير فيه أصلاً مع الكسر الذي هو الغالب كما استقام مع الفتح. ومن العلماء من ذكر أن فتح نون المثني بعد الياء لغة من لغات العرب، وقد نقلها الفراء عن بنى أسد، وهذا أولى أن يؤخذ به؛ لما قدمنا.

١٦ — هذا بيت من مشطور الرجز، وقد نسب كثير من النحاة هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج، وقد ذكره ناشر ديوانه في زياداته التي حدثت حديثها مراراً، وقد أنشده أبو زيد في نوادره ضمن أبيات (ص ١٥) عن المفضل الضبي ونسبها لرجل من بنى ضبة، وقبله في روايته قوله :

إِنَّ لِسَعْدَى عِنْدَنَا دِيوَانَا يُخْزِي فُلَانًا وَابْنَهُ فُلَانَا
كَأَنْتَ عَجُوزًا عُمِّرْتَ زَمَانَا وَهِيَ تَرَى سَيْبَهَا إِحْسَانَا
أَعْرِفُ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْفَانَا وَمَنْخِرَانَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللغة : «أعرف منها الجيد» يروى في مكانه «أعرف منها الأنف» كما رأيت في رواية أبي زيد، والجيد : العنق «منخرين» بفتح الميم وسكون النون وكسر الحاء بزنة مجلس ومسجد. وقد تكسر الميم إنباعاً لكسرة الحاء - أصله موضع النخير - وهو الصوت المنبعث من الأنف - ثم سمي به خرق الأنف «ظبيان» زعم جماعة - منهم الهروي - أنه تثنية ظبي، وهو خطأ ولا معنى له، والصواب أن ظبيان في هذا الموضع علم على رجل بعينه، قال أبو زيد : «ظبيان : اسم رجل، وأراد منخرى ظبيان، كما قال عز وجل : (وأسأل القرية) يريد أهل القرية» اه .

= الإعراب : « أعرف » فعل مضارع مرفوع باضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منها » جار ومجرور متعلق بأعرف « الجيد » مفعول به لأعرف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والعينا » الواو حرف عطف ، العينا : معطوف على الجيد ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، كذا قال العلماء ، وستعرف لنا رأيا في هذا الكلام (في ص ٦٦ التالية) « ومنخران » الواو حرف عطف ، منخران : معطوف على الجيد ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « أشبه » أشبه : فعل مضارع مبنى على الفتح لا محل له ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محذ رفع « طيانا » مفعول به لأشبه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لقوله منخران ، وقد عرفت أن تقدير الكلام : ومنخران أشبه منخرى طيانا ، ولكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فاتصبا به .

الشاهد فيه : قوله « والعينا » وفي هذه السكامة شاهدان للنحاة : أما الأول ففي معنى المثني بالألف في حالة النصب ، وهذه لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث ابن كعب وبنو العنبر وبنو الهجيم وبتون من ربيعة ، وعليها ورد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا وتران في ليلة » وعليها خرج بعض العلماء قوله تعالى : (إن هذان لساحران) وعليها جاء قول المتلمس واسمه جرير بن عبد المسيح :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّ مَا
وقول الآخر :

تَزَوَّدَ مِمَّا بَيْنَ أَذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التَّرَابِ عَقِيمِ
وقال الأزهري في صدد بيت المتلمس : « هكذا أنشده الفراء لنا به على اللغة القديمة لبعض العرب هـ اهـ .

وأما الشاهد الثاني ففي فتح نون المثني بعد الألف ، ومن النحاة من زعم أن فتح نون المثني قاصر على الذين يلزمون المثني بالألف في أحواله كلها ، وليس هذا الكلام = (. — أوضح المسالك ١)

== بمستقيم ؟ فقد سمعت في شرح بيت حميد بن ثور - وهو الشاهد السابق - أن من العرب من يفتح نون المثني بعد الياء .

هذا ، واعلم أن أكثر النحاة يروون في بيت الشاهد الذي نحن بصدده « ومنخرين أشبها ظبيانا » بالياء على أنه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة كاخة جمهرة العرب ، ونحن نستبعد كل الاستبعاد أن يقول الشاعر في أول البيت « والعينانا » بالألف في موضع النصب ثم يقول في نفس البيت « ومنخرين » بالياء ، وقد نص العلماء على أنه يكاد يكون من المحال أن يأتي العربي في بيت واحد بلغتين من لغات العرب في كلمة واحدة أو فيما يشبهها . فإن العربي الفصح لا يتكلم بغير لغة قبيلته ، وإنما يفعل ذلك الذين يتعلمون العربية وليست لغتهم ، ولأن هذا الذي أنكره هو رواية أكثر النحاة نص ابن هشام على أنه يقال : إن هذا البيت مصنوع . ونحن نستبعد أنه مصنوع ، ونحيلك على رواية أبي زيد - وهو من الرواة الثقات - التي أثنائها في صدر الكلام على هذا البيت ؟ فقد اطردت فيها المثنيات على مساق واحد بالألف .

هذا ، وقد جاءت النون مضمومة بعد الألف في قول عمر بن أبي ربيعة :

فَلَمَّا تَقَضَى اللَّيْلُ إِلَّا أَفْلَهُ هَبَيْتَنَا وَنَادَى بِالرَّحِيلِ سِنَانُ
رَجَعْنَا وَلَمْ يَنْشُرْ عَلَيْنَا حَدِيثَنَا عَدُوٌّ ، وَلَمْ تَنْطِقْ بِهِ شَفْتَانُ

وفي قول الراجز :

يَا أَبْتَا أَرْقَنِ الْقِدَانُ فَالْوَوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

وحكى أبو عمرو الشيباني أنه سمع بعض العرب يقول : « هما خليلان » بضم النون ، وأنت لو تأملت في هذه الشواهد الثلاثة وجدت موضع كل واحد منها الرفع ، فإن « شفتان » في كلام عمر فاعل تنطق ، وكذلك « العينان » في قول الراجز فاعل تطعم ، و « خليلان » فيما حكاه أبو عمرو خبر المبتدأ ، فتدل هذه الشواهد - مع فتح النون في قول الراجز من الشاهد ١٦ « والعينانا » ، وهي في موضع النصب - على ما قررناه فيما سبق من أن قوما من العرب يلزمون المثني الألف ويعربونه بحركات ظاهرة على النون ، فيكون نصب « والعينانا » بالفتحة الظاهرة ، والرفع في بيتي عمر والراجز بالضممة .

وقيل : البيت مصنوع ، ونونُ الجمع مفتوحةٌ ، وكسرها جأز في الشعر بعد الياء ، كقوله :

١٧ - * وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ *

١٧ -- هذا عجز بيت من الوافر ، صدره قوله :

* عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ *

وهذا البيت أحد أبيات أربعة لجرير بن عطية بن الخطفي ، يخاطب بها فضالة العري ، وقبلة قوله :

عَرَيْنٌ مِنْ عُرَيْفَةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِثْتُ إِلَى عُرَيْفَةَ مِنْ عَرَيْنِ

اللغة : « عرين » بفتح العين وكسر الراء - هو عرين بن ثعلبة بن يربوع ، وهو أحد آباء فضالة العري « عرينة » بضم العين وفتح الراء - بطن من بجيلة « جعفرأ » هو جعفر بن ثعلبة بن يربوع ، أخو عرين بن ثعلبة « بنى أبيه » أراد إخوته - وهم جعفر وجهور وعبيد - أبناء ثعلبة بن يربوع ، ويروي * عرفنا جعفرأ وبنى عبيد * « زعانف » جمع زعنفة - بكسر الزاي والنون جميعاً بينهما عين ساكنة - وهم الأتباع والملاحقون ، ويقال للثام الناس ورذالهم ، وأصل الزعنفة طرف الأديم وهذب الثوب الذي يتحرك منه .

الإعراب : « عرفنا » فعل وفاعل « جعفرأ » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « وبنى » الواو حرف عطف ، بنى : معطوف على جعفر ، منصوب بالياء نيابة عن المفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف وأبى من « أبيه » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وأنكرنا » الواو حرف عطف ، أنكر : فعل ماض مبني على فتح مقدر ، ونا : فاعله « زعانف » مفعول به لأنكر منصوب بالفتحة الظاهرة « آخرين » صفة لزعانف منصوبة بالياء لأنها جمع مذكر سالم .

الشاهد فيه : قوله « آخرين » حيث أعربه بالياء إعراب جمع المذكر السالم ، ثم كسر النون بعدها وهي في لغة جمهرة العرب مفتوحة ، وقد علمت في شرح شاهد سابق أن النحاة يختلفون في كسر نون جمع المذكر السالم ، فمنهم من يقول : إنها لغة من لغات العرب ، ومن هؤلاء ابن مالك صاحب الألفية ، وهو حجة فيما ينقل (انظر شرح الشاهد رقم ١٤) .

وقوله :

* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ * (١)

الباب الرابع : الجمع بألف وتاء مزيدتين ، كهندات ومسلمات (٢) ؛ فإن نَصَبَهُ بالكسرة (٣) نحو (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ) (٤) وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوف اللام كسمعت (٥) لُغَاتِهِمْ ؛ فإن كانت التاء أصلية كآبيات وأُمَوَاتٍ أو الألف أصلية كقُضَاةٍ وغَزَاةٍ نُصِبَ بالفتحة .

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت ، وأعاده هنا ليذكر التخرج الأخير الذي حكيناه في الموضع الأول ، وخلاصته أن « الأربعين » مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وكسر النون ضرورة أو لغة من لغات العرب على ما بيناه من اختلاف النحاة .

(٢) يجمع بالألف والتاء المزيدتين ستة أنواع : كل اسم مؤنث بالمعنى فقط نحو هندات ودعدات وزينبات في جمع هند ودعد وزينب ، وكل اسم مؤنث بالتاء دون المعنى نحو طلحات وحمرات في جمع طلحة وحمره ، إلا ثلاث كلمات : شفة ، وأسة ، وشامة ، وكل اسم مؤنث يالناء والمعنى جيباً نحو فاطمات ومسلمات ، في جمع فاطمة ومسلمة ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث المقصورة نحو حليلات في جمع حبلى ، وكل اسم مؤنث بألف التأنيث للممدودة نحو عذراوات في جمع : ذراء ، وكل اسم لغير عاقل نحو إصطبلات في جمع إصطبل ، ولا يمنع من تسميته سالماً تغير بناء مفردة في حال الجمع كسجدات وزفرات - بفتح ثانيهما - في جمع سجدة وزفرة ، بسكون ثانيهما ، ونحو ظلمات وغرفات - بضم ثانيهما - في جمع ظلمة وغرفة ، بسكون ثانيهما ، ونحو حليلات وذكريات بقلب ألف مفرديهما ياء ؛ فإنهما جمع حبلى وذكرى ، ونحو صحراوات وعذراوات ، بقلب همزة مفرديهما واوا ؛ فإنهما جمع صحراء وعذراء .

(٣) وذهب الأخفش إلى أنه مبني على الكسر في محل نصب ، ولا وجه لهذا الكلام .

(٤) من الآية ٤٤ من سورة العنكبوت .

(٥) إذا كان المفرد معتل اللام فيما أن ترد له هذه اللام في جمعه بالألف وتاء نحو سنة وسنوات أو سنهات ونحو عضة وعضوات ، ونحو أخت وأخوات ونحو هنة =

وَحَلَّ عَلَى هَذَا الْجَمْعِ شَيْئَانِ : « أَوْلَاتٌ » نَحْوِ (وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتٍ حَمَلٍ) (١) وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ نَحْوِ « رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ » وَ « سَكَنْتُ أذْرِعَاتٍ » وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالشَّامِ ، فَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ، وَبَعْضُهُمْ يَتْرَكَ تَنْوِينَ ذَلِكَ ، وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ ، وَرَوَوْا بِالْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلَهُ :
 ١٨ - تَنْوَرْنَهَا مِنْ أذْرِعَاتٍ وَأَهْلَهَا بِيَثْرِبَ أَدْنَى دَارِهَا نَظَرًا عَلَيَّ

= وهنوات ، وإما ألا ترد له اللام في جمعه بالألف والتاء ، نحو لغة ولغات ، ونحو ثبة وثبات ، ونحو بنت وبنات ، فإن كانت اللام المحذوفة من المفرد قد ردت إليه في الجمع المذكور أعرب بالكسرة نيابة عن الفتحة في جميع لغات العرب ، ولم يختلف النحاة في ذلك ، وإن كانت اللام المحذوفة من المفرد لم ترد إليه في جمعه فقد حكى أحمد بن يحيى ثعلب أن من العرب من ينصبه بالفتحة الظاهرة ، نحو « سمعت لغاتهم » ونحو « رأيت بناتك » وواقفه على ذلك الكسائي وابن سيده ، ورووا على هذه اللغة قول أبي ذؤيب الهذلي :

قَلَمًا جَلَاهَا بِالْأَيَّامِ تَحِيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيْنَا ذُلْمًا وَاكْتِثَابَهَا

(١) من الآية ٦ من سورة الطلاق .

١٨ - هذا بيت من الطويل ، وهو من قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر

الكندي ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يِعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ انْجَالِي

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَمِثْلِكَ بَيِّضَاءِ العَوَارِضِ طَفَلَةٍ لَعُوبٍ تُنَسِّبِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي

إِذَا انْفَقَلَتْ مُرْتَجَّةً غَيْرِ مِتْمَالٍ لَطِيفَةٍ طَيِّئِ الكَشْحِ غَيْرِ مُفَاضَةٍ

عَلَى مَتْنَتَيْهَا كَالْجَمَانِ لَدَى الْجَالِي إِذَا مَا اسْتَحَمَّتْ كَانَ فَيضٌ حَمِيمَهَا

تنورتها ... البيت ، وبعده قوله :

نَظَرْتُ لِمَنِيهَا وَالدُّجُومُ كَانَهَا مَصَابِيحُ رُهْبَانٍ تُشَبُّ لِقَقَالٍ

اللغة : « ومثلك » الواو واو رب : أى كثير من النساء المائلات لك « بيضاء =

« العوارض » جمع عارض ، وهو صفحة الوجه ، ولها عارضان . ولكن المثنى قد يجيء بصورة الجمع ، أو يكون قد قصد أجزاء العارضين فجمع لذلك « طفلة » بفتح الطاء وسكون الفاء - هي الرخصة اللينة الناعمة « سربالي » السربال - بزنة القرطاس - الثياب « الكشخ » الحصر ، يريد أنها دقيقة الحصر « غير مفاضة » ليست مسترخية البطن « مرتجة » يترجمها لبعابها « غير متغال » ليست كرهية الريح « استحمت » صببت الماء الحار عليها « حميمها » الحميم : الماء الحار « متنتها » أراد جانبي ظهرها « كالجمان » الجمالان - بضم الجيم ، بزنة غراب - الفضة البيضاء « الجالى » الصيرف ، يريد أن الماء يبقى أبيض كالفضة ، وذلك يحتمل معنيين ، أحدهما أن الماء يأخذ لون جسمها ، وجسمها أبيض ناصع ، وثانيهما أن يريد أن الماء لا يتغير بعد أن يمر على جسمها ؛ لأن جسمها نظيف لا تقل عليه « تنورتها » نظرت إلى نارها من بعيد - « أذرعات » بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء ، والنسبة إليها أذرعى « يثرب » المدينة التي شرفت فيما بعد بهجرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه « أدنى دارها » أقرب مكان من أماكن ديارها « نظر عال » أراد أنه يحتاج إلى نظر بعيد .

المعنى : أراد أنه نظر إلى نار المحبوبة التي يشبها أهلها للقرى ، مثلا ، وهو بأذرعات وهم بالمدينة . وفي هذا البيت - على ظاهره - ضرب من المبالغة يختص باسم الإغراق . وذلك أن المبالغة إن كان المدعى فيها غير ممكن عقلا سميت غلوا ، وإن كان المدعى ممكنا وصح وقوعه عادة سميت تبليغا ، وإن كان المدعى ممكنا عقلا ولم يصح وقوعه عادة سميت إغراقا ، فاما الغلو فنحو قول المهلهل :

فَلَوْلَا الرَّيْحُ أَسْمِعَ مَنْ بِحَجْرٍ صَلِيلِ الْبَيْضِ يُقْرَعُ بِالْدُّكُورِ

وقد قيل في بيت المهلهل هذا : إنه أ كذب بيت قالته العرب ، ويقال : إن بين

حجر وموضع الوقعة مسيرة عشرة أيام ، وأما التبليغ فنحو قول امرئ القيس :

عَدَا بِي عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعْمَةٍ دِرَاكًا ، وَلَمْ يُنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُنْسَلِ

لأن من الممكن في حق الفرس أن يدرك الثور والنعجة ولم يعرق فيحتاج إلى أن يغسل . فأما قوله « تنورتها - إلخ » فغير ممكن عادة ، وكيف يمكن أن يكون إنسان بأذرعات ويشاهد نار يثرب؟ ولكنه يزول العجب إذا علم أن امرأ القيس ابن أخت =

= المهلهل صاحب أ كذب بيت قاله العرب ا وقد قال ابن قتيبة : إنه لم يرد رؤية العين ، وإنما أراد رؤية القلب ، والبيت تحزن منه وتمن ، ولم يرد أنه رأى بعينه شيئاً .

الإعراب : « تنورتها » فعل وفاعل ومفعول به « من أذرعات » جار ومجرور متعلق بتنور « وأهلها » الواو واو الحال . أهل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « يثرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « أدنى » مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من « دارها » مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه « نظر » خبر المبتدأ ، وهو على تقدير مضاف : أى ذو نظر « عال » صفة لنظر ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .
الشاهد فيه : قوله « من أذرعات » فإن هذه الكلمة في هذا البيت تروى على ثلاثة أوجه :

الأول : بكسر التاء منونة ، وعلى هذا الوجه رواية أكثر النحاة ، والسر فيها ملاحظة حال « أذرعات » قبل التسمية به ، وأنه جمع مؤنث سالم ، وجمع المؤنث السالم يجر بالكسرة الظاهرة وينون تنوين المقابلة لا تنوين التنكير .

والوجه الثانى : يكسر التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم المبرد والزجاج ، والسر فيه ملاحظة كونه جمعاً بحسب أصله وكونه علماً لمؤنث بحسب حاله الآن ، وقد أعطوه من كل واحد من الأمرين حكماً من أحكامه ؛ فجره بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم ، ومنعوا تنوينه كما يمنع تنوين العلم المؤنث .

والوجه الثالث : بفتح التاء غير منونة ، وهو وجه جوزة جماعة من النحاة منهم سيبويه وابن جنى ، والسر فيه ملاحظة حاله الطارئة ، وأنه علم على مؤنث ، والعلم المؤنث يمتنع تنوينه ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف .

ومثل هذا البيت في كل ما ذكرناه قول الأعشى ميمون :

تَخَيَّرَهَا أَحْوَعَانَاتَ شَهْرًا وَرَجَّحَى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

الباب الخامس : ما لا ينصرف ، وهو ما فيه عِلْتَانٍ ^(١) من تسع كأَحْسَنَ ،
أو واحدة منها تقوم مقامهما كساجد وَصَحْرَاءَ ؛ فَإِنْ جَرَّهُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوِ (فَخَيُّوا
بِأَحْسَنَ مِنْهَا) ^(٢) إِلَّا إِنْ أَضْيِفَ نَحْوِ (فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) ^(٣) أَوْ دَخَلَتْهُ

(١) اعلم أولاً أن تسمية النحاة كل واحد من العلمية والتأنيث مثلاً « علة »
واشراطهم وجود علتين - مبنى على نوع من التساهل والمجاز ، لأن كل واحد من
الاثنتين اللذين يجتمعان في الاسم يقتضيان منعه من الصرف جزئياً ، وليس علة كاملة ،
فأنت تعلم أن باجماع الاثنتين يحصل الحكم . والدليل على ذلك أن العلمية وحدها
لا تقتضى منع الصرف فمحمد مصروف وعلى مصروف مع أمهما علمان ، وزيادة الألف
والنون وحدها لا تمنع ففنون وقنوان وسلطان ورمز من مصروف مع زيادة الألف والنون ،
وبذلك يتقرر أن العلة النامة هي وجود علتين أو وجود واحدة تقوم مقام اثنتين ، مع
ملاحظة شروط كل واحدة منهما .

ثم اعلم ثانياً أن الفعل فيه علتان كل واحدة منهما تدل على أنه فرع عن الاسم ،
وأن إحدى هاتين علتين ترجع إلى لفظ العمل ، والثانية ترجع إلى معناه ، فأما العلة
التي ترجع إلى لفظه فهي عند البصريين كونه مشتقاً ومأخوذاً من لفظ المصدر الذي
هو اسم ، والمأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وإما قلنا « عند البصريين » لأنهم هم الذين
ذهبوا إلى أن المصدر هو أصل المشتقات جميعاً ومنها الفعل بأنواعه الثلاثة ، والعلة
التي ترجع إلى اللفظ عند الكوفيين هي أنه يدل بمادته أى الحروف التي يتألف منها على الحدث
ويدل بهيئته أى صورته التي هو عليها على الزمان ، فهو مركب لدلالته على شيئين ، والمركب
فرع عما لا تركيب فيه ، والاسم لا تركيب فيه لدلالته على شيء واحد ، وأما العلة التي
ترجع إلى معنى الفعل وتدل على أنه فرع ومحتاج فهي أنه لما دل على الحدث احتاج واقتصر إلى
محدث هذا الحدث وهو الفاعل ومن المعلوم أن الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً .

إذا علمت هذا سهل عليك أن تدرك أن في طبيعة الفعل دلالة على أنه فرع من جهة
لفظه ومن جهة معناه ، وأنت تعلم أن الفعل لا يدخله الجر ، فإذا وجد في اسم ما علتان
فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى فقد أشبه الفعل من هذه
الناحية ، وحينئذ ينبغي أن بأخذ الحكم الذي استقر للفعل ، وهو ألا يدخله التنوين ولا
الجر ، وهذا هو الذي يسمى الاسم الذي لا ينصرف ، وبحسبك هذا الإيضاح فقد
أطلت عليك لتدرك سر هذه اللغة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء . (٣) من الآية ٤ من سورة التين .

أَلْ مُعَرَّفَةٌ نَحْوَ (فِي الْمَسَاجِدِ)^(١) أَوْ مَوْصُولَةٌ نَحْوَ (كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى)^(٢)
أَوْ زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ :

١٩ - * رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا * *

(١) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة هود .

١٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ *

والبيت من قصيدة لابن ميادة يمدح فيها أبا العباس الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . واسم ابن ميادة : الزمخشر بن أبرد بن ثوبان بن سراققة ، وميادة : اسم أمه . وقبل البيت على ما رواه السيوطي (تاريخ الخلفاء ٢٥٢ بتحقيقنا) قوله :

كَهَمَّتْ بِقَوْلِ صَادِقٍ أَنْ أَقُولُهُ وَإِنَّ حَلِيَّ زَعَمَ الْعَدَاةَ لِقَائِهِ

اللمعة : « أعباء » جمع عبء - بكسر العين المهملة وسكون الباء - وهو ما يتحمل عليك حملة أو يهطلك أداؤه ، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التي يؤود حملها القائم بها ، ويروى « بأحناء الخلافة » والأحناء : جمع حنو - بكسر الحاء المهملة وسكون النون - وأحناء الأمور : جوانبها ونواحيها ، والأصل فيه « حنو العين » لطرفها ، ويقال أحناء الأمور لما تشابه منها وأشكل المخرج منه « كاهله » السكاهل : اسم لما بين الكتفين ، ويعبر بشدة السكاهل عن القوة .

المعنى : يمدح الوليد بن يزيد بأنه سيمون النقية ، مبارك الطلعة ، وأنه قوى على الاضطلاع بتكاليف الخلافة ، قادر على التخلص مما يعرض لها من المشاكل .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الوليد » مفعول به « ابن » نعت للوليد ، وابن مضاف و « اليزيد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مباركا » حال من الوليد إذا جعلت « رأيت » بصرية ، ويكون « مباركا » مفعولا ثانياً إذا جعلت « رأيت » علمية « شديداً » معطوف بحرف عطف محذوف على « مباركا » وقوله « بأعباء » جار ومجرور يتعلق بقوله « شديداً » وأعباء مضاف و « الخلافة » مضاف =

الباب السادس : الأمثلة الخمسة^(١) ، وهي : كُلُّ فِعْلٍ مُصَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ
أَلْفٌ اثْنَيْنِ نَحْوِ تَفَعَّلَانَ وَيَفَعَّلَانِ ، أَوْ وَاوٍ جَمَعَ نَحْوِ تَفَعَّلُونَ وَيَفَعَّلُونَ ،
أَوْ يَاءٍ مَخَاطِبَةٍ نَحْوِ تَفَعَّلِينَ ؛ فَإِنْ رَفَعَهَا بِمَبُوتِ الْفَوْنِ ، وَجَزَمَهَا وَنَصَبَهَا بِمَحْدَفِهَا

= إليه « كاهله » كاهل : فاعل بشديد ، مرفوع بالضمة ، و « شديد » صفة مشبهة
تعمل عمل الفعل ، و « كاهل » مضاف وضمير الغائب العائد على المدحوح مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث دخلت « أل » الزائدة على « يزيد » وهو
علم موازن للفعل واقع في موقع الجر بإضافة « ابن » إليه ، وقد جره الشاعر بالكسرة
الظاهرة مع أن فيه العلتين اللتين تقتضيان منعه من الصرف وهما العلمية ووزن
الفعل ، وهذا يدل على أن الاسم المنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف
واللام كان جره بالكسرة الظاهرة ، وأنه لا فرق بين أن تكون « أل » هذه
معرفة أو موصولة أو زائدة ، والسرف في ذلك أن « أل » بجميع أنواعها من خواص
الأسماء ، وهو إنما منع من الصرف لشبهه بالفعل ، فإذا وجد معه ما هو من خصائص
الأسماء كأل أو الإضافة فقد بعد شبهه بالفعل ، الذي انتضى منع صرفه ، فعاد اسما خالصا
من شائبة الشبه بالفعل ، فأخذ حكم الأسماء المتأصلة في الاسمية .
هذا ، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في أواخر باب المعرف بأداة
التعريف .

(١) قالوا « الأسماء الستة » لأنها ألفاظ معلومة وهي الأب والأخ - إلخ ،
وقالوا « الأمثلة الخمسة » لأنها ليست ألفاظ أفعال معلومة ، وإنما يكنى بها عن كل فعل
مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واء جماعة أو ياء مخاطبة ، وألف الاثنين يكون
المضارع معها مبدوءا بياء المضارعة للدلالة على الخطاب نحو « أتأ تكتبان » أو بياء
المضارعة للدلالة على الغيبة نحو « الزيدان يكتبان » وواو الجماعة يكون المضارع معها
كذلك مبدوءا بالتاء نحو « أتم تكتبون » أو بالياء نحو « الزيدون يكتبون » أما
ياء المؤنثة المخاطبة لا يكون المضارع معها إلا مبدوءا بالتاء نحو « أنت تكتبين »
فمن هنا كانت ثلثة خمسة ، لكنك لو تدبرت وجدت المضارع المسند إلى ألف
الاثنين يتنوع .. نوعين الأول أن يكون الاثنان مذكرين نحو « أتأ تكتبان
يا زيدان » ونحو « الزيدان يكتبان » والثاني أن يكون الاثنان مؤنثتين نحو « أتأ =

نحو: (فإن لم تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) (١) ، وأما (إِلَّا أَنْ يَفْعُونَ) (٢) فالواو لامُ الكلمةِ ، والنون ضمير النسوة ، والفعل مبني مثل (يَتَرَبَّصْنَ) (٣) ووزنه يَفْعُلْنَ ، بخلاف قولك «الرِّجَالُ يَفْعُونَ» فالواو ضمير المذكرين ، والنون علامةُ رفع فتحذف نحو (وَأَنْ تَعْمُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) (٤) ووزنه تَفْعُوا ، وأصله تَفْعُوا .

* * *

== يا هندان تكتبان » ونحو «الهندان تكتبان» فالأمثلة ستة على التفصيل وخمسة على الإجمال الذي يجعل الاثنين نوعا واحدا ، ولهذا عبر المؤلف في بعض مؤلفاته بالأمثلة الستة نظرا إلى التفصيل ، وعبر هنا بالأمثلة الخمسة نظرا للإجمال .

(١) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة ، ثم أنت إذا أسندت « يكتب » إلى نون النسوة قلت « يكتبن » فتسكن آخر الفعل وتلحق به نون النسوة ، ونظير ذلك « يعمو » فإنك حين تسنده إلى هذه النون تقول « النسوة يعمون » فتسكن الواو التي هي لام الفعل ، وتلحق به نون النسوة . وإذا أسندت « يكتب » إلى واو الجماعة قلت « الرجال يكتبون » فتزيد واو الجماعة ونون الرفع ، فإذا أسندت « يعمو » إلى واو الجماعة قلت : « الرجال يعمون » وأصله « يعمون » بواوين أو لامها مضمومة وثانيتها ساكنة ونون الرفع على مثال « يكتبون » ولكن الواو التي هي اللام يستثقل عليها الضم فتحذف هذه الضمة ، فيجتمع واوان ساكنان فيحذف أولهما . والفرق بين قولك « الرجال يعمون » وقولك « النساء يعمون » من أربعة أوجه ، الأول: أن لام الكلمة محذوفة في العبارة الأولى لعلة تصريفية اقتضت ذلك وهي إرادة التخلص من التقاء الساكنين وموجودة في العبارة الثانية ، والوجه الثاني : أن النون في العبارة الأولى علامة الرفع كالضمة ، وهي في العبارة الثانية ضمير جمع الإناث وهي العاقل ، والوجه الثالث : أن الواو الموجودة في العبارة الأولى كلمة مستقلة وهي ضمير جمع الذكور ، وهي في العبارة الثانية جزء من الكلمة هي لامها ، والوجه الرابع - وهو أثر الوجه الثاني - أن النون في العبارة الأولى تسقط إذا نصب الفعل أو جزم ، لأنها علامة الرفع ، وهي في العبارة الثانية لاتسقط إذا دخل على الفعل ناصب أو جازم ، لأنها الفاعل ، والفاعل لا يحذف .

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة .

الباب السابع : الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو : ما آخره ألفٌ كَيَحْشَى (١) ،
 أو ياءٌ كَيَزِمِي ، أو واوٌ كَيَدْعُو ؛ فإن جَزُمَهُنْ بحذف الآخر ، فأما قوله :
 ٢٠ - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقَتْ لَبُونُ بِنِي زِيَادٍ
 فضرورة .

(١) الدار في اعتبار آخره ألفا أو ياء على الطوق ، أما كتابة الألف ياء في يحشى
 فلكونها رابعة ، ولهذا سر تعرفه في علم رسم الحروف (الإملاء) .
 ٣٠ - هذا البيت أول مقطوعة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وكان قد نشأت
 بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شحنةاء ، وذلك أن قيساً كان عنده درع فساومه فيها
 الربيع ، ثم اهتبل الربيع فرصة ، وأخذ درع قيس ، ثم انطلق يعدوبه فرسه ، فتعرض
 قيس بن زهير لأم الربيع - وهي فاطمة بنت الحرشب إحدى المنجيات - وأراد أن
 يأسرهما ، لم عدل عن ذلك ، واستاق نعم بني زياد ، فقدم بها مكة فباعها من عبد الله
 ابن جدعان التيمي معاوضة بأدراع وأسياف ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وَتَحْبِسُهَا عَلَى الْقُرَشِيِّ تُشْرِي بِأُدْرَاعٍ وَأَسْيَافٍ حِدَادٍ
 كَمَا لَأَقَيْتُ مِنْ حَمَلِ بْنِ بَدْرِ وَإِخْوَتِهِ عَلَى ذَاتِ الْإِصَادِ
 هُمْ فَخَرُوا عَلَى بَغَيْرِ فَخْرٍ وَرَدُّوا دُونَ غَايَتِهِ جَوَادِي
 وَكُنْتُ إِذَا مُنِيْتُ بِمُخَصَّمِ سَوَاءٍ دَلَفْتُ لَهُ بِدَاهِيَةٍ نَادٍ

اللغة : « الأنباء » جمع نأ ، مثل سبب وأسباب وجل وأجمال ، والنبا : الخبر
 وزنا ومعنى ، وقيل : الخبر أعم منه ؛ لأن النبا خاص بما كان ذاشان من الأخبار « تنمي »
 تزيد وتكثر . وفيه لغتان : يقال : نما الشيء ينمي - من باب ضرب يضرب - ويقال :
 نما ينمو - من باب نصر - والأول أكثر « لبون » بفتح اللام وضم الباء مخففة -
 هي الإبلى ذات اللبن « بني زياد » هم السكلة من الرجال : الربيع ، وعمارة ، وقيس ،
 وأنس ، بنو زياد بن سفيان بن عبدالله العبسي ، وأمهم - كما علمت - فاطمة بنت الحرشب
 الأمامرية ، وهي التي سثلت عن أفضل أولادها ، فقالت : الربيع ، بل عمارة ، بل قيس ،
 بل أنس ، ثم قلت : فكنتهم إن كنت أدري أنهم أفضل ، هم كالحلقة المغرقة لا يدري =

= أين طرفاها «القرشى» أراد به عبد الله بن جدعان ، فإنه تيمى ، وتيم من قريش «تشرى» تباع ، ونظيره قول الله تعالى : (وشروه بثمن بخس) المعنى - والله أعلم - أنهم باعوه بذلك ، ونظير ذلك قول الشاعر وكان قد باع غلاما له اسمه برد ثم تبعته نفسه :

وَشَرَيْتُ بُرْدًا لَيْتَنِي مِّنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَةً

« بأدراع » جمع درع « وأسيف » جمع سيف « حداد » جمع حديد ، وهو بالنسبة إلى السيف الصلب القوى على النفاذ في ضربيته ، وبالنسبة إلى الدرع الصلب الذى لا يقوى عليه سيف أوسهم « ذات الإصا » مكان بعينه .

المعنى : يسائل عما إذا كان قد شاع في الناس وعلم كل مخاطب ما قد فعله بإبل بن زياد - وهم القواير الأبطال الذى يخشاهم الناس - حيث استأفها وباعها غير مبال بهم .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يأتيك » يأتى فعل مضارع مجزوم بلم ، وفي علامة جزمه وجوه سنذكرها في بيان الاستشهاد بالبيت ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « والأنباء » الواو واو الحال ، الأنباء : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « تنمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأنباء ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « بما » اختلف العلماء في هذه الباء ؛ فمنهم من ذهب إلى أنها زائدة ، وما : فاعل يأتى ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك الذى لاقته لبون بن زياد ، ومنهم من ذهب إلى أن الباء أصلية ، وما : في محل جر بالباء ، والجار والمجرور يتعلق بيأتى ، وفاعل يأتى - على هذا - ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى مفهوم من المقام وإن لم يجر ذكره ، وكأنه قد قال : ألم يأتيك هو (أى انبأ) بالذى لاقته ، أو الماعل محذوف على رأى الكوفيين الذين يجوزون حذف الفاعل للعلم به . وأظهر هذه الوجوه الأول « لاقت » فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « لبون » فاعل لاقت ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، والمائد ضمير محذوف منصوب بلاقت يعود إلى ما ، وتقدير الكلام : الذى لاقته ، ولبون مضاف و « بنى » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « زياد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . =

الشاهد فيه : قوله « ألم يأتك » وقبل أن نبين لك وجه الاستشهاد بهذه العبارة نرى أن نذكر لك أمرين على وجه التمهيد لهذه المسألة حتى يكون الأمر واضحا غاية في الوضوح :

أما الأمر الأول فخالصه أن الفعل المضارع إما أن يكون صحيح الآخر مثل يضرب ويكتب ويفتح ، وإما أن يكون معتل الآخر مثل يرمى ويدعو ويرضى ؛ فإن كان الفعل المضارع صحيح الآخر فإنه يجزم بسكون آخره ؛ فتقول : لم يضرب ، ولم يكتب ، ولم يفتح ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة ظاهرة ، فإذا دخل عليه الجازم حذف هذه الحركة الظاهرة ، وإن كان الفعل المضارع معتل الآخر فإنه يجزم بحذف حرف العلة الذي هو لام السكامة ، وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف العلة ، فإذا دخل عليه الجازم ولم يجد على الحرف حركة ظاهرة يحذفها فإنه يحذف الحرف نفسه

وأما الأمر الثاني فخالصه أن هذه العبارة تروى على عدة أوجه ؛ فتروى على الوجه الذي رواها المؤلف عليه ، وتروى على وجه ثان ، وهو :

* أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبِيَاءُ تَنْمِي *

من غير باء ، وهذه رواية رواها ابن جني . وتروى على وجه ثالث . وهو :

* وَهَلْ أَتَاكَ وَالْأَنْبِيَاءُ تَنْمِي *

وهي رواية الأصمعي .

فإذا علمت هذا كله فاعلم أولا أنه لا شاهد في البيت على رواية ابن جني ، ولا على رواية الأصمعي ؛ لأن العبارة جازية على ما هو الفصيح المستعمل باطراد في كلام العرب ، وهو ما قررناه في التمهيد لذلك الكلام ، فأما على رواية أكثر النحاة — وهي الرواية التي ذكرها المؤلف ، ومن أجلها أتى بالبيت هنا — فاعلم أن العلماء مختلفون في تخریج هذه الرواية .

فذهب الكثير منهم إلى أن هذه الباء هي لام الكلمة ، وأنها ثبتت مع الجازم بتقدير أن هذا الفعل كان مرفوعا بحركة ظاهرة فلما دخل الجازم حذف هذه الحركة كما هو شأن الفعل المضارع الصحيح الآخر ، ويكون « يأتى » مجزوما وعلامة جزمه =

= السكون معاملة للمعتل معاملة الصحيح ، وهؤلاء قالوا : إن الحرف المعتل قد عهد ظهور حركة الإعراب عليه ضرورة في نحو قول أعرابي ضافه رجل فذبح له عنزا فأعطاه الرجل مالا كثيرا :

فَقَمَمْتُ إِلَى عَنزٍ بَقِيَّةِ أَعْنَزٍ فَأَذْبَحَهَا فِعْلَ امْرِئٍ غَيْرِ نَادِمٍ
فَعَمَوْضَنِي مِنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عِنْدِي غَيْرَ خَمْسِ دَرَاهِمٍ
الشاهد فيه قوله «تساوى» فقد جاء به مرفوعا بالضممة الظاهرة حين اضطر ، ومثله قول الآخر :

إِذَا قُلْتُ عَلَّ الْقَلْبَ يَسْلُوُ فَيَضُّتْ هَوَاجِسٌ لَا تَنْفَكُ تُغْرِيهِ بِالْوَجْدِ
وليس هذا خاصا بالفعل ، بل يجرى في الاسم أيضا ، ومن ذلك قول أعرابي من بني كلب ، وقد أنشده سيديه :

فِيَوْمًا يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَقُولُ
فقوله «ماضي» مجرور بالكسرة الظاهرة على حرف العلة ، لأنه لما اضطر عامل المعتل معاملة الصحيح ، وإذا كانت الحركة تظهر على حرف العلة للضرورة فعند الجزم يسوغ للشاعر إذا اضطر أن يقدر أن الفعل كان مرفوعا بالضممة الظاهرة فيجزمه بالسكون ، وقد اختار هذا التوجيه أبو السعادات هبة الله بن الشجري في أماليه .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه الباء ليست لام الفعل التي يجب حذفها للجزم ، بل لام الفعل قد حذفت فعلا للجزم فصارت العبارة «لم يأتك» بغير ياء ، ثم أشبع كسرة التاء فنشأت عن إشباعها ياء أخرى غير اللام ، وهؤلاء قالوا : إن الشاعر كثيرا ما يضطر إلى إشباع الحركة فينشأ عن ذلك الإشباع حرف علة من جنس الحركة ، ولذلك أمثلة منها قول عنتر بن شداد العبسي :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةَ زِيَّافَةَ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمَكْدَمِ
فإنه أراد أن يقول «ينبع» على وزن يفتح ، فأشبع حركة الباء — وهي الفتحة — فنشأت عنها ألف ، ومنها قول الآخر :

وأما قوله تعالى : (إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَبَصِر)^(١) في قراءة فُتْبِل فقبيل « مَنْ » موصولة وتَسْكِينُ « بصير » إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة ، أو على أنه وَصَلَ بنية الوقف ، وإما على العطف على المعنى ؛ لأنَّ مَنْ الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها .

تنبيه : إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كَيَقْرَأُ وَيُقْرَى وَيَوْضُو ، فإن

وَأَنْسَى حَيْثَمَا يَثْنِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُمَا سَأَلُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ فإنه أراد أن يقول « فَأَنْظُر » وأشبع حركة الظاء — وهي الضمة — فنشأت عنها واو ، وقد اختار هذا التوجيه أبو اليركات الأنباري في كتابه «الإنصاف» .
ومن العلماء من قال : إن ما ورد في هذا البيت ضرورة من الضرورات التي تسوغ للشاعر ، ولا تسوغ لغيره ، ومنهم المؤلف في هذا الكتاب ، ولم يبين هؤلاء وجه هذه الضرورة ، ووجهها — عند التحقيق — واحد كما ذكرناه أولا ، فاحفظ هذا ، واحرص عليه ، والله ينفعك به .

ونظير هذا البيت قول الآخر :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِي وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِي
الشاهد فيه قوله «ولا ترضاها» حيث أثبت الألف ، وفيه كل ما ذكرناه .
ونظيره قول الآخر :

هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ
ونظيره قول الآخر ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

كَانَ الْعَيْنُ خَالَطَهَا فذَاهَا بِعُورٍ فَلَمْ تَقْضِ كَرَاهَا
ونظيره قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبَسَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًا
ونظيره ما أنشده القالي عن ثعلب :

كَانَ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا مُقْتِيدًا وَلَا رَجُلًا يُرْمَى بِدِ الرَّجْوَانِ
(١) من الآية ٩٠ من سورة يوسف

كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي^(١) ، ويمتنع حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازم مُقْتَضَاهُ ، وإن كان قبله فهو إبدال شاذ^(٢) ، ويجوز مع الجازم الإثباتُ والحذفُ ، بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر .

فصل : وتقدّر الحركاتُ الثلاثُ في الاسمِ المعرب الذي آخره ألفٌ لازمةٌ نحو الفَتَى والمُصْطَفَى ، ويسمى معتلاً مقصوراً .

والضمة والكسرة في الاسمِ المعرب الذي آخره ياءٌ لازمةٌ مكسور ما قبلها نحو المرْتَبِي والقَاضِي ، ويسمى معتلاً منقوصاً .

وخرج بذكر الاسمِ نحو يَحْشَى ، وَيَرْمِي ، وبذكر اللزوم نحو « رأيت أخاك » و « مررت بأخيك » وباشتراط الكسرة نحو ظَنِي وكَرَمِي .

وتقدّر الضمة والفتحة في الفعل المعتلُّ بالألفِ نحو « هو يَحْشَاهَا » و « لن يَحْشَاهَا »

والضمة فقط في الفعل المعتلُّ بالواو أو الياء^(٣) ، نحو « هو يَدْعُو »

و « هو يَرْمِي » .

وتظهر الفتحة في الواو والياء ، نحو « إن القَاضِي لَن يَرْمِي وَلَن يَفْرُو »^(٤) .

(١) لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، ونظيره « فأر ، ورأى » فإن العرب تسهلها فتقول : فار ، ورأى .

(٢) لأنك حينئذٍ تقلب الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها .

(٣) قد أظهر بعض الشعراء الضمة على الواو والياء في الفعل المعتل ، كما أظهرهما عليهما في الاسم ، وقد ذكرنا لك بعض الشواهد التي وردت عنهم مع شرح الشاهد رقم ٣٠

(٤) قد ورد عن بعض الشعراء حذف الفتحة من الفعل المعتل بالياء اضطراراً ،

نحو قول حنيدج المري :

(٦ - أوضع السالك ١)

هذا باب النكرة والمعرفة

الاسم نَكِرَةٌ ، وهى الأصل^(١) ، وهى عبارة عن نوعين^(٢) .
أحدهما : ما يقبل «أل» المؤثرة للتعريف ، كرجل ، وفرس ، ودار ، وكتاب .

= ما أَقْدَرَ اللهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مِنْ دَارِهِ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلُ
الشاهد فيه قوله «أن يدنى» حيث سكن الياء ولم يظهر الفتحة عليها .
ونظيره قول الآخر وهو عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وِرَائِهِ أَبِي اللهُ أَنْ ائْتَمُو بِأُمِّ وَلَا أَبِ
وحذفوا الفتحة من الاسم المعتل بالياء حين اضطرروا ، ومن ذلك قول الشاعر :

* لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا *

الشاهد فيه قوله «أعط القوس باريها» فإن قوله باريها مفعول به ، وكان حقه أن
ينصب بالفتحة الظاهرة ، لكنه لما اضطر لإقامة البيت حذف الفتحة .
ومثل ذلك قول راجز يصف إبلا بالسرعة :

كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْفَاعِ الْقَرِقِ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاظِنَ الْوَرِقِ
الشاهد فيه قوله «أيديهن» فإيه اسم كأن ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة
لحمة الفتحة على الياء ، لكنه لما اضطر لإقامة الوزن سكن الياء .

(١) إنما كانت النكرة هى الأصل لأنها لا تحتاج فى دلالتها على المعنى الذى وضعت
له إلى قرينة ، بخلاف المعرفة ، فإنها تحتاج إلى القرينة ، وما يحتاج إلى شئ فرع عما
لا يحتاج إليه .

(٢) هذا من نوع التعريف بالرسم ، لأن انقسامها إلى هذين القسمين خاصة لها ،
وأما تعريفها بالحد فهى عبارة عما شاع فى جنس موجود أو مقدر ، مثال ما شاع فى
جنس موجود قولك «رجل» فإنه موضوع للإنسان الذكر البالغ ، فكل واحد من
أفراد هذا الجنس يصدق عليه هذا اللفظ ، ومثال ما شاع فى جنس مقدر قولك «شمس»
و«بدر» و«قمر» فإن «شمسا» موضوع للكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود
الليل ، وهذا المعنى من حقه أن يصدق على أفراد متعددة على سبيل البدل ، لكن حدث
أنه لم يوجد له إلا فرد واحد ، ولو أنه وجدت أفراد كثيرة لصدق على كل واحد
منها ومثله بدر وقمر .

والثاني : ما يقع موقع ما يقبل « أل » المؤثرة للتعريف ، نحو « ذِي ، وَمَنْ ، وَمَا » في قولك : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ ، وَيَمُنُّ مُعْجِبٌ لَكَ ، وَبِمَا مُعْجِبٌ لَكَ » فإنها واقعة موقع « صاحب ، وإنسان ، وشيء » وكذلك نحو : صَهٍ — منوناً — فإنه واقع موقع قولك « سُكُونًا » .

ومعرفة ، وهي الفرع ، وهي عبارة عن نوعين :

أحدهما : ما لا يقبل « أل » ألبتة ولا يقع موقع ما يقبلها ، نحو : زيد ، وعمرو .
والثاني : ما يقبل « أل » وليكنها غير مؤثرة للتعريف ، نحو « حارث ، وعَبَّاس ، وَضَحَّاحٌ » فإن « أل » الداخلة عليها لِلمَحِ الأصل بها .

وأقسام المعارف سبعة : المضمرة كأننا وهم ، والعلم كزيد وهند ، والإشارة كذًا وذِي ، والموصول كالتِي والتِي ، وذو الأداة كالغلام والمرأة ، والمضاف لِوَاحِدٍ منها كابنِي وغُلَامِي ، والمنادى نحو « يَا رَجُلُ » لمعين .

فصل في المضمرة — المضمرة والضمير : اسمان لما وُضِعَ لِمتكلمٍ كأننا ، أو لِخاطِبٍ كأنتَ ، أو لِغائبٍ كهو ، أو لِخاطبٍ تارةً ولغائبٍ أخرى ، وهو الألف والواو والنون ، كقوماً وقاماً ، وقومواً وقاموا ، وقمن .
وينقسم إلى بارز — وهو ما له صورة في اللفظ كتاء « قُمتُ » — وإلى مستتر ، وهو بخلافه كالمقدر في « قَمٌ » .

وينقسم البارز إلى متصل وهو : ما لا يُفْتَتَحُ به النطق ولا يقع بهد « إلا » كياء « ابْنِي » وكاف « أكرمَكَ » وهاء « سَلَمْنِيهِ » ويائه ، وأمَّا قوله :

٢١ — وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِ دِيَارِ

فضرورة .

٢١ — هذا بيت من البسيط ، ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق رغم البحث الطويل .

=

= اللغة والرواية : « وما علينا » روى في مكان هذه الكلمة « وما نبالي » ونبالي : فعل مضارع من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به ، وأكثر ما يستعمل هذا الفعل بعد النفي ، تقول : ما باليته ، وما بأباليه ، وأنا لا أبالي ما تكون عاقبة ذلك ، وقد يستعمل في الإثبات إذا جاء معه نظيره بعد نفي ، وهذا كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

لَقَدْ بَالَيْتُ مَطْمَعَنَ أُمِّ أَوْقَى وَلَسَكِينُ أُمِّ أَوْقَى لَا تَبَالِي

أراد لقد أهمني رحيل هذه المرأة حتى قدرت له واكترت به ، ولسكنها هي لانعابا بفرقتنا ولا تهتم له ، فأنت تراه قد استعمل في صدر البيت « باليت » في الإثبات بسبب كونه قد استعمل في عجز البيت « لا تبالي » فدل على ما ذهبنا إليه « ألا يجاورنا إلاك » تروى هذه العبارة على وجهين آخرين ، فتروى « ألا يجاورنا حاشاك » وتروى « ألا يجاورنا سواك » وسلتكم على هذه الروايات الثلاث عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « ديار » معناه أحد ، وديار واحد كلاهما لا يستعمل إلا بعد النفي وشبهه ، وانظر إلى قوله تعالى : (وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا) يريد لا تترك منهم أحدا ، بل استأصلهم ، وانظر إلى قوله سبحانه (ولم يكن له كفوا أحد) يريد أنه سبحانه لا مثيل له ولا نظير . ويقال : ما في الدار من ديار ، وما فيها ديور ، تريد ما فيها من أحد أصلا .

المعنى : إذا جاورتنا وكنت قريبة منا فإننا نكتمى بجوارك وتقعن بقربك ، وليس يعيننا - بعد ذلك - ألا يجاورنا أحد سواك .

الإعراب : « ما علينا » يجوز في « ما » هذه أن تكون اسم استفهام مبتدأ ، فهو مبني على السكون في محل رفع ، والجار والمجرور بعده يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير أي شيء كأن علينا ؟ والاستفهام على هذا إنكارى بمعنى النفي ، ويجوز أن أن تكون « ما » نافية الجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ما علينا ضرر ، أو نحوه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصدر المؤول في « ألا يجاورنا » مبتدأ مؤخر ، وإذا رويت « ما نبالي » جاز أن تكون « ما » نافية ، والفعل المضارع منغيا بها ، وهو مرفوع بضمه مقدره على الياء ، =

== وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن، وله مفعول محذوف لقصد العموم، والتقدير ما نبألى شيئا، أو مفعوله هو المصدر المؤول في «ألا يجاوننا - إلخ» ويجوز أيضا أن تكون «ما» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع - وهو نبألى - وفاعله المستتر فيه وجوبا تقديره نحن في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط ضمير محذوف منصوب بالفعل المضارع، وتقدير الكلام: أي شيء الذي نبأليه «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب «ما» زائدة «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وضمير المخاطبة اسمه «جارتنا» جارة: خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، وجارة مضاف ونا مضاف إليه «أن» حرف مصدرى ونصب «لا» حرف نفي «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به «إلاك» إلا: أداة استثناء، وضمير المخاطبة مستثنى تقدم في الذكر على المستثنى منه فهو مبني على الكسر في محل نصب «ديار» فاعل يجاور، مرفوع بالضمة الظاهرة، ويجوز في المصدر النسب من «أن» وما بعدها أن يكون منصوبا على نزع الخافض، والتقدير: ما علينا في مجاورة غيرك إيانا ضرر، أو أي شيء علينا في عدم مجاورة غيرك إيانا، أو لا نبألى شيئا في عدم مجاورة غيرك إيانا، أو أي شيء الذي نبأليه في عدم ذلك.

الشاهد فيه: قوله «إلاك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلا» حين اضطرتة إقامة وزن البيت إلى ذلك، وهو لا يسوغ عند الجمهور في سعة الكلام، والقياس عندهم أن يأتي بالضمير بعد «إلا» منفصلا، ولو أن الشاعر راعى ذلك لقال «ألا يجاورنا إلا إلاك ديار» كما قال عمرو بن معديكرب الزبيدي:

قَدْ عَلمَتْ سَلمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إِلَّا أَنَا

ونظير بيت الشاهد في وقوع الضمير المتصل بعد «إلا» ضرورة قول الشاعر:
 أَعُوذُ بِرَبِّ العَرَشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَى، فَمَا لِي عَوْضُ إِلهُ نَاصِرٍ
 ومن رواه «سواك» أو رواه «حاشاك» فلا ضرورة في البيت على روايته، لأن الضمير متصل بهامله الذي له فيه الأثر، والفرق بين «إلا» و«سوى» و«حاشا» أنهما عاملان و«إلا» ليست عاملا، وإنما هي دالة على العامل، أو مقوية للعامل المقدر، على الخلاف الذي تعرفه في باب الاستثناء إن شاء الله.

وإلى منفصل ، وهو : ما يُبْتَدَأُ به ويقع بعد «إلا» نحو «أنا» تقول :
«أنا مؤمن» و«ما قام إلا أنا» .

* * *

وينقسم المتصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى ثلاثة أقسام :
(١) ما يختص بمحل الرفع ، وهو خمسة : التاء كقُمْتُ ، والألف كقَامَا ،
والواو كقَامُوا ، والنون كقُمْنَ ، وياء المخاطبة كقُومِي .

(٢) وما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط ، وهو ثلاثة : ياء المتكلم
نحو (رَبِّي أَكْرَمَنِي) ^(١) ، وكاف المخاطب نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ) ^(٢) ، وهاء
الغائب نحو (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ) ^(٣) .

(٣) وما هو مشترك بين الثلاثة ، وهو «نا» خاصة نحو (رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا) ^(٤) .
وقال بعضهم ^(٥) : لا يختص ذلك بكلمة «نا» بل الياء ، وكلمة «هم»
كذلك ؛ لأنك تقول : «قُومِي» و«أَكْرَمَنِي» و«غُلَامِي» و«هم قَمَلُوا»

(١) من الآية ١٥ من سورة الفجر .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٥) قائل ذلك هو أبو حيان ، وقد نظر أبو حيان في هذا الاعتراض إلى لفظ
الضمير من غير اعتبار لعناه ولا لكونه متصلا أو منفصلا ، وهو قصور ، وحاصل
رد المؤلف وغيره ممن تصدوا للرد على أبي حيان أنه لا بد من النظر إلى معنى الضمير
وإلى نوعه ، فإن اتحد اللفظ والمعنى والنوع كان ضميرا واحدا ، وإن اتحد اللفظ
واختلف المعنى كياء المتكلم وياء المخاطبة ، أو اتحد اللفظ واختلف النوع ككلمة «هم»
فإنها في قولك «لهم» وقولك «إنهم» ضمير متصل ، وفي قولك «هم يفعلون» ضمير
منفصل ، فهما متغايران ، بخلاف «نا» فإن لفظها واحد ، ومعناها - وهو المتكلم المعظم
نفسه أو معه غيره - واحد أيضا ، ونوعها واحد وهو المتصل ، وهي - مع هذا من
الاتفاق - واقعة في مواقع الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر .

و « إناهم » و « لهم مال » وهذا غيرُ سَدِيدٍ ؛ لأن ياء المخاطبة غيرُ ياء المتكلم ،
والمنفصل غير المتصل .

وألفاظ الضمائر كلها مبنية^(١) ، ويختص الاستتار بضمير الرفع^(٢) .

وينقسم المستتر إلى مستتر وُجُوباً ، وهو : مالا يَخْلُفُهُ ظاهر ولا ضمير
منفصل ، وهو : المرفوعُ بأمر الواحد ، كـ « قَمُّ » أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب
الواحد ، كـ « تَقُومُ » أو بمضارع مبدوء بالهمزة ، كـ « أَقُومُ » أو بالنون ،
كـ « نَقُومُ » أو بفعل استثناء ، كـ « خَلَا ، وَعَدَا ، وَلَا يَكُونُ » في نحو
قولك : « قَامُوا ما خَلَا زِيداً ، وما عَدَا عَمراً ، ولا يَكُونُ زِيداً » أو بأفْعَلْ

(١) اتفق النحاة على أن الضمائر كلها مبنية ، واتفق جمهورهم على أن سبب بنائها
هو شبهها للحرف . ثم اختلفوا في نوع مشابهتها للحرف ، وقيل : قد أشبهت الحرف
شبهاً وضعياً ، لأن أكثر الضمائر على حرف واحد أو حرفين ، والقليل الزائد على
الحرفين محمول على الكثير ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً معنوياً ؛ لأن التكلم والخطاب
والتيبة من معاني الحروف ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً افتقارياً ، لأن كل ضمير
يحتاج في الدلالة على معناه إلى ضميعة مشاهدة أو غيرها ، وقيل : أشبهت الحرف شبهاً
جمودياً ، وأما غير جمهور النحاة فقالوا : إن سبب بناء الضمائر هو اختلاف صيغها
لاختلاف معانيها واختلاف مواعدها من الإعراب ، ونحن نعلم أن السبب الحامل على
الإعراب هو الدلالة به على المعاني المختلفة ، فلما كانت الدلالة على المعاني المختلفة من
الفاعلية والفعلوية في الضمائر حاصلة بصيغها المختلفة لم تحتج إلى الإعراب .

(٢) فإن قلت : فإنني أجد ضمير النصب مقدراً في نحو « إني أكرم الذي تكرم »
أي الذي تكرمه ، وفي ضمير الجر نحو قوله تعالى (ويشرب مما تشربون) أي منه ،
فكيف تقولون : إن الاستتار لا يكون إلا لضمير الرفع ؟

فالجواب أن ننبهك إلى أن ما ذكرت من باب الحذف ، أي أن الضمير كان
مذكوراً في الكلام ثم حذف ، ولا كذلك المستتر ؛ فقد التبس عليك الحذف
بالاستتار .

في التمجيد أو بأفعل التفضيل ، كـ « مَا أَحْسَنَ الزَّيْدَيْنِ » و (مُ أَحْسَنُ
أَثَمًا) ^(١) ، أو باسمِ فَعْلٍ غيرِ ماضٍ ، كـ « أَوْهَ ، وَنَزَالَ » ^(٢) .

وإلى مستتر جوازاً ، وهو : ما يَخْلُفُهُ ذلك ، وهو : المرفوع بفعل الغائب
أو الغائبة ، أو الصفات المَحْضَةُ ، أو اسم الفعل الماضي نحو « زَيْدٌ قَامَ ، وَهِنْدٌ
قَامَتْ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ، أَوْ مَضْرُوبٌ ، أَوْ حَسَنٌ ، وَهَيْهَاتَ » ألا ترى أنه يجوز
« زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » وكذا الباقى .

تنبيهه — هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما ، وفيه نظر ^(٣) ،
إذ الاستتار فى نحو « زيد قام » واجب ، فإنه لا يقال « قام هو » على الفاعلية
وأما « زيد قام أبوه » أو « ما قام إلا هو » فتركيب آخر ، والتحقيق
أن يقال : ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم ، وإلى ما يرفعه
وغيره كقام .

(١) من الآية ٧٤ من سورة مريم . (٢) ههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما :
الأمر الأول : أنه بقى مما يستتر وجوباً الضمير المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو
قوله تعالى (فضرب الرقاب) وأيضاً الضمير المستتر فى « نعم وبئس » المفسر بنكرة
نحو « نعم قوما مشرره » وقوله تعالى (بئس للظالمين بدلا) فقد نصوا على أن هذا
الضمير لا يجوز إظهاره .

والأمر الثانى : أن أفعل التفضيل قد يرفع الاسم الظاهر فى المسألة التى سموها
مسألة الكعل ، وقد يرفع الضمير البارز فى لغة بعض العرب نحو قولهم : رأيت رجلا
أحسن منه أنا .

(٣) وجه هذا الاعتراض أن المؤلف فهم فى قول ابن مالك وابن يعيش فى تعريف
الضمير المستتر « المستتر جوازا هو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل » أن أحدهما
يخلفه فى تأدية معناه ، وليس هذا مجردهما ، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر
جوازا فى رفع العامل إياه ، وإن لم يكن المعنى واحدا ، وبهذا يجعل اعتراضه ويصير
موافقا لما ذكر هو أنه التحقيق .

وينقسم المنفصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى قسمين :

(١) ما يختصُّ بمحل الرفع ، وهو « أنا ، وأنت ، وهُوَ » وفروعهن ؛ ففرع أنا : نحن ^(١) ، وفرع أنت : أنتِ ، وأنتُمَا ، وأنتُنَّ ^(٢) ، وفرعُ هُوَ : هيَ ، وهُمَا ، وهُم ، وهُنَّ .

(٢) وما يختصُّ بمحل النصب ، وهو « إِيَّا » مُرَدِّقًا بما يدلُّ على المعنى المراد نحو « إِيَّايَ » للمتكلم ، و « إِيَّاكَ » للمخاطب ، و « إِيَّاهُ » للغائب ، وفروعها : إِيَّانَا ، وإِيَّاكَ ، وإِيَّاكُمَا ، وإِيَّاكُم ، وإِيَّاكُنَّ ، وإِيَّاهَا ، وإِيَّاهُمَا ، وإِيَّاهُمْ ، وإِيَّاهُنَّ .

تنبيه - المختار أن الضمير نفسُ « إِيَّا » وأن اللواحق لها حروفُ تكلمٍ ، وخطابٍ ، وغيبيةٍ ^(٣) .

(١) إنما كان نحن فرعا لأننا لأن أنا دال على الواحد المتكلم ، ونحن دال على المتكلم المتعدد أو المنزل منزله ، ولا شك أن التعدد فرع عن الواحد .
(٢) إنما كان « أنت » بفتح التاء أصلا لأنه دال على المخاطب المفرد المذكر ، وكان « أنت » بكسر التاء - فرعا لأنه دال على المفرد المؤنث وهو فرع المذكر ، وكان « أتتا وأتم وأنتن » فروعاً لدلالاتها على التعدد اثنين أو أكثر ، وهو فرع عن الواحد ، وقس على هذا ضمائر الغيبة ، والضمائر المتصلة ، فإن « إِيَّايَ » أصل لإِيَّانَا ، وإِيَّاكَ أصل لإِيَّاكَ وإِيَّاكُمَا وإِيَّاكُم وإِيَّاكُنَّ ، و « إِيَّاهُ » أصل لإِيَّاهَا وإِيَّاهُمَا وإِيَّاهُمْ .

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن المختار أن « إِيَّاهُ » هي الضمير ، والكاف والياء والهاء لواحق - هو مذهب سيبويه ، وهو معترض بأن تعريف الضمير - كما سبق - هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب ، و « إِيَّاهُ » بمفردها لا تدل على شيء من ذلك فكيف تسمى ضميرا ، وأجاب أنصار سيبويه بأن « إِيَّاهُ » مشتركة بين الثلاثة - التي هي المتكلم والمخاطب والغائب - وضعا ، فإذا أريد التمييز جيء بأحد اللواحق . =

فصل : القاعدة أنه متى تأتى اتّصالُ الضمير لم يُعدّل إلى انفصاله^(١) ؛ فنحو « قُتُّ » و « أكرمتك » لا يقال فيهما « قامَ أنا » ولا « أكرمتُ إياك » ، فأما قوله :

٢٢ -- * إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَىٰ هُمْ * *

= وهذا أحد أربعة مذاهب ، وثانها أن إيا حرف عماد ، وما بعدها هو الضمير ، وهو مذهب جماعة من البصريين ومن الكوفيين ، واختاره أبو حيان . وثالثها أن إيا ضمير وما بعدها ضمير أيضاً ، وقد أضيف أولها لثانيهما ، وهو مذهب الخليل وجماعة ، واختاره ابن مالك . ورابعها أن إيا اسم ظاهر مضاف لما بعده ، وما بعده هو الضمير ، وهو مذهب الزجاج .

(١) إنما استعمل العرب الضمائر لقصد اختصار الأسماء ، فناء المتكلم مثلاً وأنا من الضمائر المنفصلة يستعملان في موضع الاسم العلم للوضع لمن يدل عليه هذا الضمير ، ولا شك أن الضمير المتصل أشد اختصاراً من الضمير المنفصل ، وذلك واضح جداً ، ولما كان السبب في استعمال الضمير بدل الاسم أو الأسماء الظاهرة قصد الاختصار ، وكان الضمير المتصل أشد اختصاراً من المنفصل ، كان استعمال الضمير المتصل أبلغ في بلوغ القصد ، لهذا لم يعدلوا عن استعمال المتصل إلا عند تعذره .

٢٢ - هذا عجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

* وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكَرُهُمْ * *

وهذا البيت من قصيدة لزياد بن منقذ العدوي التميمي ، يقولها في تذكّر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكانت منازل قومه في وادي أشى - بضم الهمزة وفتح الشين وتشديد الياء - بنجد ، وأول هذه الكلمة قوله ، فيما رواه أبو تمام في الحماسة :

لَا حَبِيدًا أَنْتِ يَا صَنَعَاءَ مِنْ بَلَدِي وَلَا شَعُوبٌ هَوَىٰ مِنِّي وَلَا نَقَمٌ
وَحَبِيدًا حِينَ تَمْسِي الرَّيْحُ بِأَرْدَةِ وَادِي أَشَىٰ وَفَتِيانٍ يَدِ هُضْمٍ =

== اللغة : « لا حبذا » كلمة تقال عند الذم والهجاء « صنعاء » اسم لموضعين : أحدهما باليمن بينها وبين عدن ثمانية وستون ميلا ، وهي قصبة اليمن وأحسن بلادها ، وثانيهما قرية بالغوطة من دمشق ، والمراد هنا الأول « شعوب » بفتح المعجمة - اسم لبساتين بظاهر صنعاء « نغم » بضم النون والقاف جميعا ، أو بفتحهما - اسم لجبل مطل على صنعاء قريب من غمدان « أشى » قال ياقوت : « هو موضع بالوشم ، والوشم : واد باليامة فيه نخل ، والأشى : تصغير الأشاء - بزنة سحاب - الذى هو اسم لصفار النخل ، وواحدته أشاء ، وأشى : منازل عدى بن الرباب ، وقيل : هو للأحمال من بلعدوية » اه كلامه بتصرف « هضم » بضم الهاء والضاد جميعا - جمع هضوم ، والهضوم - بفتح الهاء ، بزنة صبور وغفور - الجواد المتلاف لماله ، ويقال : يد هضوم ، إذا كانت تجود بما لديها وتلقيه فما تقيعه .

الإعراب : « ما » حرف نفي « أصحاب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر زائد « قوم » مفعول به لأصحاب ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « فأذكرهم » الماء فاء السببية ، أذكر : فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين العائد إلى قومه الذين هم الفتيان الهضم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « إلا » أداة استثناء لا عمل لها « يزيدهم » يزيد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهم : ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه أو إلى القوم الذين يصاحبهم مفعول به أول ليزيد مبنى على السكون في محل نصب « حبا » مفعول ثان ليزيد منصوب بالفتحة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بيزيد « هم » ضمير جماعة الغائبين العائد إلى قومه إن كان الضمير الأول عائداً إلى القوم الآخرين المصاحبين ، ويعود إلى القوم الآخرين المصاحبين إن عاد الأول إلى قومه ، وهو على كل حال فاعل بيزيد مبنى على السكون في محل الرفع .
المعنى : يتحمل هذا البيت معنيين ، بناء على اختلاف مرجع ضميرى الغائبين فى الشطر الثانى منه : أما المعنى الأول فإنه ما يتصل بقوم سوى قومه فيذكر أمامهم قومه إلا أننا على قومه وبالعوا فى مدحهم فيزيدونه ثقة بقومه ، وأما المعنى الثانى فإنه ما يعاشر =

وقوله :

٢٣ - * إِبَاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ *

فضرورة .

= قوما فيلوم إلا تكشفوا عن أخلاق سيئة وصفات فاسدة فيتذكر مآثر قومه فيزداد لهم حبا ويشند إليهم حنينه ؛ لأنه إنما يألف مكارم الأخلاق ، ومحامد الصفات .

الشاهد فيه : قوله « إلا يزيدهم حبا » حيث فصل الضمير المرفوع - وهو « هم » الذى فى آخر البيت - وكان قياس الكلام أن يجيء به ضميرا متصلا بالعامر الذى هو زيد فيقول « إلا يزيدونهم » هذا بحسب الظاهر .

ويحتمل أن يكون فاعل « زيد » ضميراً مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر المفهوم من « أذكر » وكأنه قد قال : إلا يزيدهم ذكرى لهم حبا إلى ، وعلى هذا يكون الضمير البارز المرفوع فى آخر البيت توكيدا لذلك الضمير المستتر ، قاله ابن هشام . وعلى هذا التوجيه يخرج البيت عن الضرورة ، ولا يكون فيه شاهد .

وقد يقال على هذا التخريج : كيف يؤكد ضمير الواحد بضمير الجمع ؟ وكيف يطلق « هم » وهو خاص بالمقلاء على التذكر وهو غير عاقل ؟

٢٣ - هذا بيت من البسيط ، وصدده قوله :

* بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمَمْتُ *

وهذا البيت من كلمة للفردق يمدح فيها زيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله قوله :

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَوَقْتٍ نَعْلُ لَهُ قَدَمًا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسُلِ اللَّهِ مَقْبُورٍ

إِنِّي حَلَفْتُ وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ فِنَاءَ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورٍ

اللغة : « وقت » فعل ماض متصل بثناء التأنيث من الوقاية ، وهى الحفظ « فند »

فند : « فند » فعل ماض متصل بثناء التأنيث من الوقاية ، وهى الحفظ « فند »

فند : « فند » فعل ماض متصل بثناء التأنيث من الوقاية ، وهى الحفظ « فند »

فند : « فند » فعل ماض متصل بثناء التأنيث من الوقاية ، وهى الحفظ « فند »

فند : « فند » فعل ماض متصل بثناء التأنيث من الوقاية ، وهى الحفظ « فند »

فند : « فند » فعل ماض متصل بثناء التأنيث من الوقاية ، وهى الحفظ « فند »

فند : « فند » فعل ماض متصل بثناء التأنيث من الوقاية ، وهى الحفظ « فند »

فند : « فند » فعل ماض متصل بثناء التأنيث من الوقاية ، وهى الحفظ « فند »

« الأرض » الباعث « الذي يبعث الأموات ويحييهم » الوارث « الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملوك ، وهما اسمان من أسماء الله تعالى « ضمنت » اشتملت عليهم . ومثله تضمنت ، وقد يكون معناه أن الأرض تسكلت بهم لأنها ستلفظهم عند البعث « الدهارير » جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله عبايد ، ومحاسن ، وملامح . والدهارير : الشدائد .

الإعراب : « بالباعث » جار ومجرور متعلق بمحلت في البيت السابق « الوارث » صفة للباعث « الأموات » يجوز لك فيه وجهان ؛ أحدهما أن نجره بالكسرة نظاهرة على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث أو الوارث على مثال قيليم : قطع أنه يد ورجل من قالمها ، وقول الشاعر :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرًا بِهِ تَبِينَ ذِرَاعِي وَحَسْمَةَ الْأَسْرِ

والوجه الثاني : أن تنصبه بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصعان قبله فأعمل فيه الثاني ولم يعمل الأول في ضميره بل حذفه لكونه فضلة « قد » حرف تحقيق « ضمنت » ضمن : فعل ماض مبني على المنح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « إياهم » إيا : ضمير منفصل مفعول به لصحن ، مبني على السكون في محل نصب ، وهم : حرف دان على الغيبة « الأرض » فاعل ضمن مرفوع بالضممة الظاهرة « في دهر » جار ومجرور متعلق بضمن ، ودهر مضاف و « الدهارير » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « ضمنت إياهم » حيث أتى بالضمير منفصلا حين اضطر إلى إقامة الوزن ، ولم يأت به متصلا على ما يقتضيه القياس ، ولو أنه أتى به منصلا على ما يقتضيه القياس لقال : قد ضمنتم الأرض « والإتيان بالضمير منفصلا مع المحكمين من الإتيان به متصلا مما لا يسوغ ارتكابه عربية إلا للضرورة الشعر .

ومثل هذا البيت والبيت السابق قول طرفة بن العبد البكري :

أَصْرَمْتُ حَبْلَ الْوَصْلِ ؟ بَلْ صَرَمُوا

يَا صَاحِرَ ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ نَهْمٌ

ومثال^(١) ما لم يتأت فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله ، نحو (إِيَّاكَ

(١) ذكر المؤلف موضعين لا يتأني فيهما الجيء بالضمير المتصل ، ويتعين في كل واحد منهما الإتيان بالضمير منفصلاً ، وقد بقي عليه اثنا عشر موضعاً من هذه البأبة لم يذكرها ، ونحن نذكرها لك تنمياً للبحث ، في وجازة واختصار :

الأول : أن يكون الضمير فاعلاً لمصدر أضيف إلى مفعوله ، نحو قول الشاعر :

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ ، وَقَدْ أَغْرَى الْعِدَى بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَاً
وعلى هذا تقول : عجبت من ضرب زيد أنت ، فتكون إضافة ضرب لزيد من إضافة المصدر لمفعوله .

الثاني : أن يكون الضمير مفعولاً لمصدر أضيف إلى فاعله الظاهر ، نحو قولك : عجبت من ضرب زيد إياك ، فإن كان فاعل المصدر ضميراً أيضاً كانت من المسألة الأولى التي يجوز فيها الأمران .

الثالث : أن يكون الضمير مرفوعاً بصفة جارية على غير من هو له ، مطلقاً عند البصريين ، ومع خوف اللبس عند الكوفيين ، على ما تعرفه منفصلاً في باب المبتدأ والخبر إن شاء الله ، نحو زيد عمر و ضاربه هو .

الرابع : أن يكون عامل الضمير محذوفاً ، نحو قول لبيد بن ربيعة العامري :

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَبْقُفَكَ عَيْلُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَائِلُ
ونحو قول الآخر :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَزْرَعْ وَأُبْصَرْتَ حَاصِداً نَدِمْتَ عَلَى الْقَفْرِ بَطِي فِي زَمَنِ الْبَدْرِ
الخامس : أن يكون عامل الضمير حرفاً من حروف النفي ، نحو قوله تعالى (ما هن أمهاتهم) وقوله (وما أنا بطارد الذين آمنوا) وقوله (وما أنا بطارد المؤمنين إن أنا إلا نذير مبين) .

السادس : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، نحو قول الشاعر :

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَاكُ أَخْذُو قَصِيْدَةً تَسْكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بِعَدِي
السابع : أن يكون الضمير تابعاً لمعمول آخر لعامله ، كالضمير المعطوف في قول الله تعالى (نخرجون الرسول وإياكم) وفي قول قيس بن زهير :

نَعْبُدُ^(١) ، أو يلي « إلا » ، نحو (أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)^(٢) ،
ومنه قوله :

٢٤ - وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
لأن المعنى ما يُدَافِعُ عن أحسابهم إلا أنا .

= فَإِنْ تَكَ حَرَبًا فَلَمْ أَجْنِبْهَا جَفَنَهَا خِيَارُهُمْ أَوْ هُمْ
الثامن : أن يقع الضمير بعد « إما » نحو قولك « يتولى الأمر إما أنا وإما أنت »
التاسع : أن يكون عامل الضمير معنويا - وهو الابتداء - ومعنى هذا أن يكون
الضمير مبتدأ ، نحو « أنا مؤمن » و « أنت مجتهد » و « هو كسلان » .
العاشر : أن يقع الضمير بعد اللام الفارقة ، الداخلة في خبر إن الخففة ، كقول
الشاعر :

إِنْ وَجَدْتُ الصِّدِّيقَ حَقًّا لِإِيَّايَاكَ فَمَرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا
الحادى عشر : أن يكون الضمير منادى ، نحو « يا أنت » ونحو « يا إياك »
وسياتى في باب النداء المضمير شاذ ، ومنه قول الراجز :

يَا أَبَجْرُ بْنُ أَبَجْرٍ يَا أَنْتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُفْعَتَا
الثانى عشر : أن يكون الضمير ثانى ضميرين متعدي الرتبة معمولين لعامل واحد ،
وليس مرفوعا ؛ نحو « ظننتى إياى » و « ظننتك إياك » وسيدكر المؤلف هذا
الموضع فى ثنايا شرح مسألتي الجواز .

(١) من الآية ٤ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة يوسف .

٢٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَنَا الذَّاوِدُ الْحَامِي الذَّمَّارِ ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يعلرض بها جريرا ويفخر عليه ، وبعد هذا

=

البيت قوله :

== فَمَهْمَا أَعِشْ لَا يَضْمَنْونِي وَلَا أَضِغْ لَمْهُمْ حَسَبًا مَا حَرَّكَتْ قَدَمِي نَعْلِي
 اللغة : « الدائد » اسم فاعل من ذاد الشيء يذوده ، إذا دفعه ، وتقول : فلان
 يذود عن قومه ، وأنت تريد أنه يدفع عنهم كل ما هم بصدد أن ينزل بهم ، فهو يدفع
 الأذى ويرد غائلة الأعداء ويكسر من شوكتهم « الدمار » بكسر الدال بزنة الكتاب -
 كل ما لزمك أن تحافظ عليه وتحميه « أحساب » جمع حسب - بفتح الحاء والسين
 جميعاً - وهو كل ما يعده الإنسان من مفاخر آباءه ، وقيل : الحسب المال ، والأول
 أشهر « لا يضمنوني » أراد أنه لا يجر عليهم جريرة ولا يجني جنابة فيكفولوه أو
 يفرموا عنه « لا أضغ » هو مضارع مجزوم بالعطف على جواب الشرط ، أجوف ،
 من الإضاعة ، وقد حدثت عينه للخلاص من التقاء الساكنين « ما حركت قدمي نعلي »
 ما هذه مصدرية ظرفية ، والمعنى : مدة تحريك قدمي نعلي ، وأراد بذلك طول حياته ،
 لأنه مادام حيا يحرك قدمه فتتحرك نعله بحركة قدمه .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « الدائد » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة
 الظاهرة « الحامى » صفة للدائد ، أو هو خبر ثان للمبتدأ ، والحامى مضاف و« الدمار »
 مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن يكون الدمار منصوباً على أنه مفعول
 به للحامى « إنما » حرف دال على القصر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب
 « يدافع » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « عن » حرف جر « أحسابهم »
 أحساب : مجرور بهن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وأحساب مضاف وضمير الغائبين
 مضاف إليه « أنا » ضمير منفصل فاعل يدافع مبنى على السكون في محل رفع « أو »
 حرف عطف « مثلى » مثلن : معطوف على الضمير المنفصل ، ومثل مضاف وباء
 المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا » حيث أتى بالضمير المنفصل -
 وهو « أنا » - لسكونه واقفاً بعد « إلا » في المعنى والتأويل ، والذي يقع بعد « إلا »
 هو الضمير المنفصل . وإنما كان الضمير ههنا في المعنى والتأويل واقفاً بعد « إلا » لأن
 معنى قوله « إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى » هو بعينه معنى قولك : لا يدافع عن
 أحسابهم إلا أنا أو مثلى .

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان :

إحداها : أن يكون عاملُ الضميرِ عاملاً في ضميرِ آخرَ أعرفَ منه مقدمٍ عليه وليس مرفوعاً ؛ فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان ، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ ، فالوصل أرجحُ كالهاء من « سَأْنِيهِ » قال الله تعالى : (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ)^(١) (أَنْزَلْنَا مُكْرِمًا وَمَهْرًا)^(٢) (إِنْ يَسْأَلُكُمْ وَهَذَا)^(٣) ، ومن الفصل « إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ »^(٤) ، وإن كان اسماً فالنصل أرجحُ ، نحو « عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إِيَّاهُ » ومن الوصل قوله :

— ٢٥ — * لَقَدْ كَانَ حُبِّكَ حَقًّا يَقِينًا *

(١) من الآية ١٢٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٣٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٤) هذا جزء من حديث ، وتمتمه ، ولو شاء للمكهم إياكم » والفصل الذي في هذه التتمة واجب ، وليس جائزاً كالنصل الذي في الجزء الذي أتره المؤلف ، والسر في هذا الفرق أن الضمير الأول في التتمة ليس أعرف من الضمير الثاني ، لأن الأول ضمير غائب ، والثاني ضمير مخاطب ، وقد عرفت أن ضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب ، أما في الجزء الذي أتره المؤلف فالأمر على عكس ذلك ، ومن ذلك قول الشاعر :

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَصَوْتُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً
— ٢٥ — هذا عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

* لَيْنٌ كَانَ حُبِّكَ لِي كَاذِبًا *

وهذا بيت من كلة اختارها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة . ولم ينسها ولا نسها أحد شراحه إلى قائل معين ، وقبل البيت المستشهد بعجزه قوله :

لَيْنٌ كُنْتُ أَوْطَأْتِي عَشْوَةَ لَقَدْ كُنْتُ أَضْفَيْتُكَ الْوَدَّ حِينًا
وَمَا كُنْتُ إِلَّا كَذِي نَهْرَةَ تَبَدَّلَ غَمًّا وَأَعْطَى سَمِينًا

اللغة : « عشوة » بفتح العين المهمله وسكون الشين - وهي الأمر الخفي الذي =

(٢ - أوضح المالك ١)

== استتر عنك صوابه ، ويقال : وطىء فلان عشوة ، وأوطأته إياها ، إذا ركب أمراً على غير بيان أو أركبته إياه . ويروى « نهزة » بالباء الموحدة - وهى الغلبة . الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « حيك » حب : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة . وحب مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « لى » جار ومجرور متعلق بحب « صادقاً » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « لقد » اللام واقعة فى جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له « حيك » حب : اسم كان مرفوع بضمة مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، وحب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، وضمير المخاطبة مفعول به للمصدر مبنى على الكسر فى محل نصب « حقاً » خبر كان « يقينا » صفة لحقا ، وجملة كان واسمها وخبره لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله « حيك » حيث أتى بالضمير الثانى - وهو ضمير المخاطبة - متصلاً ، وهو أمر جائز لا ضرورة فيه ولا شدوذ ، ويجوز الانفصال أيضاً ، ولو أتى الشاعر به منفصلاً لقال « لقد كان حى إياك » والانفصال فى هذه الحالة - وهى أن يكون العامل اسماً كعب فى هذا الشاهد - أرجح .

ومن الانفصال قول شاعر من بنى تميم وهو من مقطوعة اختارها أبو تمام :

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إِنْ سَكَّابِ عِلْقٍ نَفِيسٍ لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ
فَلَا تَطْمَعُ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فِيهَا وَمَنْعَكُمَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

والاستشهاد به فى قوله « ومنعكما » حيث أتى بالضمير الثانى - وهو « ها » - متصلاً ، ولو أتى به منفصلاً لقال : ومنعك إياها ، وكلا التعبيرين صحيح حائز فى سعة الكلام من غير شدوذ ولا ضرورة .

وقول المؤلف « إن كان العامل اسماً » يشمل المصدر واسم الفاعل ، فأما المصدر فمثاله هذا البيت المستشهد به ، وما سنشده من بيت قيس وقول جعدر وما أنشدناه من قول النميمى ، وأما اسم الفاعل فمثاله قول الشاعر :

==

وإن كان فعلاً ناسخاً نحو « خِلْتَنِيهِ » فالأزجحُ عند الجمهور الفصلُ ،
كقوله :

* أُخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ * — ٢٦

= لا تَرَجُّهُ أَوْ تَحْشَ غَيْرَ اللَّهِ ، إِنَّ أَدَى وَاقِيكَهُ اللَّهُ لَا يَنْفَكُ مَأْمُونًا
الشاهد في قوله « وواقيكه » حيث وصل الضميرين والأول منهما كاف الخطاب والثاني
هاء الغائب التي تعود إلى أذى .

ونظير البيت الشاهد قول قيس بن اللوح :

تَضَعْفَنِي حَبِيْبِكَ حَسْبِي كَأَنِّي مِنْ الْأَهْلِ وَاللِّمَالِ الْقَلَادِ خَلِيْعُ

ومثله قول جعدر أحد لصوص العرب (معجم البلدان ٣/٢٩) .

كَلَى قَلَانِيصَ قَدْ أَفْنَى عَرَائِكَهَا تَكَلِيْفُهَا عَرِيضَاتِ الْفَلَاذُورَا

٢٦ — هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

أُخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ ، وَقَدْ مَلَيْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِحْنِ

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : « حسبتك إياه » ظننت أنك أخى « أرجاء » جمع رجا - بزنة عصا -

وهو الناحية « الأضغان » جمع ضغن - بكسر الضاد وسكون العين المعجمتين ، بزنة

حمل وأحمال - وهو الحقد « الإحن » بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة - جمع إحنة -

بكسر فسكون - وهى الحقد أيضاً ، فالعطف للتفسير .

المعنى : لقد كنت أظنك أخى الذى يأخذ بناصرى ويدفع عنى عوادى الدهر ،

ولسكنى وجدت صدرك ممتلئاً بالأحقاد مليئاً بالضغينة والتل .

الإعراب : « أخى » أخ: مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، وأخ مضاف

وياء المتكلم مضاف إليه « حسبتك » حسب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير

الخطاب مفعوله الأول « إياه » مفعول ثان لحسب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوليه فى محل

رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون « أخى » مفعولاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، فهو

حيثذ من باب الاشتغال « وقد » الواو واو الحال ، وقد : حرف تحقيق « ملئت »

فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء علامة على تأنيث المسند إليه « أرجاء » نائب فاعل ، =

وعند الناظم والرّماني وابن الطّراوة الوصلُ ، كقوله :

— ٢٧ — * بَلَّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالِكُهُ * *

== وأرجاء مضاف وصدر من « صدرك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وصدر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « بالأضغان » جار ومجرور متعلق بـ « بلّغ » و « الإحن » الواو حرف عطف ، والإحن : معطوف على الأضغان ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قولك « حسبك إياه » حيث أنى بالضمير الثاني - وهو « إياه » - منفصلا ، وهو مفعول ثان للفعل ناسخ للابتداء - وهو هنا « حسب » - والإتيان بثاني الضميرين منفصلا في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلا جائز أيضا ، ولو أنه جاء به متصلا اتقال « حسبتكه » .

وقد اختلف النحاة في أرجح الوجهين ، فأما الجمهور ومنهم سيبويه فقد ذهبوا إلى أن الانفصال أرجح من الاتصال حينئذ ، ووجهه عندهم أن ثاني الضميرين أصله خبر مبتدأ ، ومن حق الخبر الاتصال حينئذ ، وذهب ابن مالك وابن الطراوة والرّماني إلى أن الاتصال حينئذ أرجح ، وسبأني لهذا الكلام مزيد توضيح في شرح الشاهد الآتي .

٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِذْ لَمْ تَنْزَلْ لِإِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا * *

ولم أفهم لهذا البيت على نسبة إلى فائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق .
اللمعة : « بر » بفتح الباء وتشديد الراء - هو الصادق ، وهو : قولهم : برذلان في يمينه . إذا صدق « إخالك » بكسر هـ المزارعة ، وذلك هو المشهور في هذا الفعل ، ومعناه أظنك و مبتدرا ه مسرعا . تقول : ابتدر فلان الشيء ، وبادر إليه ، وبتدر غيره إليه ، وبتدر إليه - من باب دخل - إذا أردت أنه أسرع إلى عمله

الإعراب : « بلّغت » بالغ : فعل ماض مبني لهجهول ، والتاء ضمير التكلم نائب فاعل مبني على الضم في محل رفع . وهو المفعول الأول بلّغ « صنع » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة . وصنع مضاف و « امرئ » مضاف إليه « بر » صفة لامرئ ، « إخالك » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ==

ـ وجوباً تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لإخاخ مبنى على الفتح في محل نصب ، والهاء ضمير الغائب العائد على امرئ مفعول ثان لإخاخ مبنى على الضم في محل نصب « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال عى حرف ، وعليه يكون مبنيًا على السكون لا محل له من الإعراب ، ويقال هو ظرف ، وعليه يكون مبنيًا على السكون في محل نصب ويكون متعلقًا بإخاخ « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تزل » فعل مضارع مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا اكتساب » جار ومجرور متعلق بقوله مبتدراً الآتي ، واكتساب مضاف و « الحمد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مبتدراً » خبر تزل منصوب بالمتحة الظاهرة ، وجملة تزل واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذ إليها ، هذا إذا جريت على أن « إذ » ظرف ، فإذا جريت على أن « إذ » حرف كانت الجملة لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه قوله « إخالك » حيث أن بالضمير الثاني - وهو هنا الهاء - متصلاً وهو مفعول ثان لعمل ناسخ للابتداء - وهو هنا « إخال » - والإنيان بثأني الضميرين في هذه الحالة متصلاً جائز لا شدوذ فيه ولا ضرورة على معرفة في شرح الشاهد السابق . وقد اختار ابن مالك وابن ذكروهم المؤلف معه الاتصال في هذه الحالة ، ووجهه عندهم أن اتصال الضمير هو الأصل ؛ لأن الضمير إنما وضع لاختصار الأسماء ، ولهذا كانت حروفه غالباً أوف من أقل ما يبني عليه الاسم ، والمتصل أشد تأدية لهذا الغرض ، ومن أجل ذلك لم يعدل عن المتصل إلا إذا تعذر ، ولم يتعذر ههنا ، وكنا بصدد أن نوجب الاتصال في مثل هذه الخال لما بيننا ، غير أنه ورد عن العرب الانفصال - وكان للانفصال وجه من القياس وهو ما ذكرناه في توجيه اختيار الجمهور الانفصال - فكان وروده عن العرب مع هذا الوجه سبباً في تجويزه مع تمسكنا بالأصل .

والحاصل أن ههنا أصليين : أولهما أن الأصل في الضمير الاتصال ، وثانيهما أن الأصل في الخبر الانفصال ، وقد تأيد كل واحد من هذين الأصليين بالسمع . فكان كل منهما جائزاً عند الجميع ، ثم منهم من رجح اعتبار الأصل الأول فقضى بأن اتصال الضمير في هذه الحالة أرجح ، ومنهم من رجح اعتبار الأصل الثاني فقضى بأن انفصال الضمير في هذه الحالة أرجح .

الثانية : أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها ، نحو «الصديق كنيته»
 أو «كانه زيداً» وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور ، ومن ورود
 الوصل الحديث « إن يكُنهُ فَلَئِنْ نُسَلِّطَ عَلَيْهِ »^(١) ومن ورود الفصل قوله :
 * لَنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بِمَدَنًا * — ٢٨

(١) هذه قطعة من حديث ، وتتمته « وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » وفي هذه
 التتمة شاهد لئل الذي أثر المؤلف الجزء الأول للاستدلال عليه ، وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد وصف المسيح الدجال لأصحابه ، ثم جاءت فتنة ابن صياد ، وراه النبي
 وأصحابه ، فظهر لعمر بن الخطاب أنه يشبه المسيح الدجال ، فهم بأن يقتله ، فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم هذا الكلام ، يريد إن يكن هذا الذي تراه هو المسيح الدجال فإنك
 لن تقتله لأنني أخبرتك أن الذي يقتله هو المسيح عيسى بن مريم عليه الصلاة والسلام ،
 وإن لم يكن الذي تراه هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله .

٢٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَنِ الْعَهْدِ ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ *

وهذا بيت من قصيدة جيدة لعمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وأول هذه القصيدة
 قوله :

أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَادٍ فَمُبَكِّرُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ رَائِحٌ فَمُهَجِّرُ
 اللغة : « غاد » اسم فاعل من غدا يغدو - من باب مما يسمو - إذا جاء في وقت
 الغداة ، وهي أول النهار « مبكر » اسم فاعل من أبكر إبكرا ، إذا جاء في وقت
 البكرة ، وتقول بكر - من باب دخل - وأبكر إبكرا ، وبكر تبكيرا « رايح » آت
 وقت الرواح ، وهو من أول زوال الشمس إلى الليل « مهجر » سائر في وقت الهاجرة
 وهي نصف النهار عند اشتداد الحر « حال » معناه تغير ، وتحولت حاله عما كنا نعلمه
 فيه . والأصل في هذه المادة قولهم : حالت القوس ، إذا انقلبت عن حالها وحصل في
 قالها اعوجاج « عن العهد » عما عهدناه من جماله وشبابه .

الإعراب . « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم « كان » فعل
 ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « إياه » خبر كان « لقد » اللام =

= واقعة في جواب القسم ، قد : حرف تحقيق « حال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بعدنا » بعد : ظرف زمان متعلق بحال ، وبعد مضاف ونا مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وجملة حال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « عن العهد » جار ومجرور متعلق بحال « والإنسان » الواو واو الحال ، الإنسان . مبتدأ « قد » حرف تقليل « يتغير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الإنسان ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، ورابط جملة الخبر بالمبتدأ الضمير المستتر الواقع فاعلاً ، ورابط جملة الحال الواو .

الشاهد فيه : قوله « كان إياه » حيث أتى بالضمير الواقع خبراً لكان الناسخة للمبتدأ والخبر - وهو قوله « إياه » - منفصلاً ، والمجيء بالضمير منفصلاً في هذه الحالة جائز لا ضرورة فيه ولا شذوذ ، والإتيان به متصلاً جائز أيضاً ، وقد ورد منه متصلاً قوله عليه الصلاة والسلام في حديث عن ابن صياد « إن يكنه فإن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » . وقد مر ذكر هذا الحديث قريباً ، وأوله قد استشهد به المؤلف ، كما مر أن تقديره إن يكن ابن صياد هو المسيح فلن تسلط عليه ولن تمكن من قتله ؛ لأن الذي يقتل المسيح الدجال معين معروف ، وإن لم يكن ابن صياد هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله .

ونظير الشاهد في الإتيان بخبر كان أو إحدى أخواتها ضميراً منفصلاً قول الشاعر ، وينسب إلى العرجي :

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ كِـ وَلَا نَحْشَى رَقِيْبًا

الشاهد في قوله « ليس إياي » فإن ليس فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر تقديره هو ، وإياي : خبره وهو ضمير منفصل . ولو أنه أتى به متصلاً لقال « ليسني » كما قالوا « عليه رجلا ليسني » أي ليس (هو) الرجل الذي يلزمه إياي ، ومثله قول مساور العبسي ، وينسب إلى العجاج :

لَوْ أَنَّهُ أَبَانَ أَوْ تَكَلَّمَا لَكَانَ إِيَّاهُ ، وَلَكِنْ أَعْجَمًا =

ولو كان الضمير السابق في المسئلة الأولى مرفوعاً وجب الوصلُ ، نحو
« ضربته » ولو كان غيرَ أعرفَ وجب الفصلُ ، نحو « أعطاه إياك » أو « إياي »
أو « أعطاك إياي »^(١) ، ومن ثمَّ وجب الفصلُ إذا أتت الرتبة ، نحو :
« مَدَّكَتَنِي إِيَّايَ » و « مَدَّكَتَكَ إِيَّاكَ » و « مَدَّكَتَهُ إِيَّاهُ » ،
وقد يباحُ الوصل إن كان الاتحاد في الغيبةِ ، واختلف لهظُ الضميرين ،
كقوله :

== وقد اختلف العلماء في أرجح الوجهين على مثال ما ذكرناه في شرح الشاهد
السابق

ومن الاتصال في باب « كان » ما ذكرناه من قولهم « عليه رجلا ليسني » ومنه
قوله الراجز . وهو الشاهد رقم ٣ الآتي قريبا :

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّلَسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لِيَسِي
وسياتي هذا مشروحا . ومنه قول أبي الأسود الدؤلي - وكان له غلام يحمِل
تجارته ، وكان الغلام كلما مضى بالتجارة شرب الخمر فضطرب أمر التجارة - في ذلك
يقول له أبو الأسود الدؤلي :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرِبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيَا بِمَكَانِهَا
فَإِلَّا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَّتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

والاستشهاد هنا بقوله « يكنها أو تكنه » حيث أن بالضمير الواقع خبرا لكان
في الموضعين متصلا على ما ترى ، يريد : إن لم يكن النبيذ الخمر أو تكن الخمر النبيذ
فإنه أخوها شربا من عروق شجرة واحدة .

(١) نسب إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنه قال « أراهمني
الباطل شيطانا » بوصل الضميرين وأولهما ليس أعرف من الثاني لأن الأول ضمير غيبة
والثاني ضمير متكلم ، ومعنى العبارة أن الباطل أراهم إياي شيطانا : أي جعلهم
برونى شيطانا .

* أَنَا لَهْمَاهُ قَفُوْهُ أَكْرَمِ وَالِدِ * *

* * *

٢٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، و صدره قوله :

* لِيُوجِّهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسَطٌ وَبِهَجَّةٌ *

ولم أفف لهذا البيت على نسبة إلى قائل ممين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق.
 اللمة : « بسط » بشاشة وطلافة « بهجة » حسن ، وسرور « أنا لهماه » معناه
 لمراد عود وجهك البسط والبهجة « قفو » اتباع ، وهو مصدر قفاه يقفوه ، وأصله
 كان من مكانه في جهة ففاه ، ثم قيل لمن يتبع واحدا ويسير على أثره .
 الإعراب : « لوجهك » اللام حرف جر ، وجه : مجرور باللام وعلامة جره
 الكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووجه مضاف والكاف ضمير
 المتخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « في الإحسان » جار ومجرور متعلق
 ببسط « بسط » مبتدأ مؤخر « وبهجة » الواو حرف عطف ، بهجة : معطوف على
 بسط « أنا لهماه » أنال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير
 الغائب المثنى العائد إلى البسط والبهجة مفعول أول لأنال . وضمير الغائب المفرد العائد إلى الوجه
 مفعول ثان لأنان ، ورجح جماعة أن يكون ضمير المثنى مفعولا ثانيا تقدم على المفعول
 الأول الذي هو ضمير المفرد « قفو » فاعل أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقفو مضاف
 و « أكرم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وأكرم مضاف و « والد »
 مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أنا لهماه » حيث أتى بالضمير الثاني - وهو ضمير المفرد
 الغائب الذي هو الهاء - متصلا ، والأكثر في مثل هذه الحال الانفصال ، ولو جاء بالكلام
 على ما هو الأكثر لقال « أنا لهما إياه » ومع ذلك ليس الانفصال شاذًا ولا ضرورة .
 وإنما جاز الانفصال والانفصال في الضميرين المتعدى الرتبة إذا كانا ضميرى غيبة
 دون ضميرى التكلم والخطاب لصحة تعدد مدلولى ضميرى الغيبة ، ألا ترى أن مدلول
 الضمير الأول في هذه العبارة مثنى غائب وهو البسط والبهجة ، وأن مدلول الضمير الثاني
 مفرد غائب وهو الوجه ، وليس مدلول أحد الضميرين بمدلول الآخر ولا بعض مدلول
 الآخر ، فأما ضمير المتكلم مثلا فإنهما - وإن جاز أن يكون لفظ أحدهما غير لفظ =

فصل : مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محيى النصب والخفض .
فإن نَصَبَهَا فعلٌ أو اسمٌ فعلٌ أو «لَيْتَ» وجب قبلها نون الوقاية ، فأما الفعل
فنفحو « دَعَانِي » (١) و « يُكْرِئُنِي » و « أَعْطَانِي » وتقول « قام القوم
ما خَلَانِي » و « ما عَدَانِي » و « حَاشَانِي » إن قَدَّرْتَهُنَّ أفعالا ، قال :

= الآخر ، بأن يكون أحدهما ياء المتكلم والثاني نا - لا يمكن أن يختلف مدلولهما على
هذا الوجه من الاختلاف ، بل لابد أن يكون مدلول أحدهما هو عين مدلول الآخر
أو بعضه ، بأن يعبر المتكلم عن نفسه وحده بالياء ثم يعبر عن نفسه أيضا بنا ، أو يعبر
عن نفسه بالياء ثم يشرك معه غيره فيعبر بنا ، فلما اجتمع في ضميرى الغيبة أمران :
اختلاف لفظهما واختلاف مدلولهما ، نزل ذلك منزلة اختلاف الضميرين ، وجاز فيهما
الأمران ، وكان الانفصال في ثانيهما أرجح نظرا إلى حقيقة الأمر ، ولما لم يمكن أن يجتمع
الأمران في ضميرى التكلم وضميرى الخطاب لم يجز فيهما إلا وجه واحد وهو الاتصال .
ومثل هذا الشاهد قول مغلس بن لقيط :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَنْمَةِ لِضْخَمِهَا بِفَرَعِ الْعَظْمِ نَابُهَا
الاستشهاد بقوله « لضغمهاها » حيث جاء بالضمير الثاني - وهو « ها » -
متصلا ، ولو جاء به منفصلا لقال « لضغمها إياها » .

وجواز الأمرين في ضميرى الغيبة هو ما اختاره ابن مالك تبعاً لإمام النحاة سيدييه ،
وقد أوجب الرضى في الثاني منهما الاتصال كما في ضميرى التكلم وضميرى الخطاب
طرذا للباب على وتيرة واحدة ، وهو غير ما ثبت بالسمع والتعليل ، فاعرف ذلك
وكن منه على بصيرة .

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

دَعَانِي أَخِي وَأَخْلِيلُ بَيْتِي وَبَيْتَهُ فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَمْدُودِ
الشاهد فيه قوله « دعاني » في المرتين ، فإنه فعل ماضٍ عمل في ياء المتكلم ، وقد
أتى قبل ياء المتكلم بنون الوقاية ، وفي قوله « لم يجدني » فإنه فعل مضارع عمل في
ياء المتكلم أيضا ، وقد أتى قبلها بنون الوقاية ، وهو ظاهر جدا .
وقد تحذف ياء المتكلم وهي مقصودة فتبقى النون مكسورة للدلالة على الياء ، وقد =

— ٣٠ — * مُكَلِّمٌ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأِنْسِي * —

ورد من ذلك في القرآن الكريم الآية ٤٤ من سورة الحجر (قال أبشر نعوذ على أن مسنى الكبر؟ فبم تبشرون) فإن الأصل (فبم تبشرون) فحذفت نون الرفع تخفيفاً ، ثم حذفت ياء المتكلم اكتفاء بكسر ما قبلها ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :
 خَلِيَّتِي مِنْ عَلِيًّا هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ بِمَفْرَأٍ عُوَجًا الْيَوْمَ وَانْتَظِرَانِ
 أصله وانتظراني ، فحذف الياء اجتزاء بكسرة نون الوقاية دالة عليها .

٣٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجبه قوله :

* بِكَلِّمِ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مَوْلَعٌ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللغة : «كلم» فعل مضارع مبني للمجهول من الملل ، وهو السأم ، وتقول : مللت الشيء أمله ، ومللت منه ، مللا وملالة ، مثل سئم يسأم سأمًا وسآمة وزناومعنى «الندامى» جمع ندمان ، مثل مكران وسكاري ، والندمان - ومثله النديم - هو الذي يجالسك على الشراب «مولع» وصف من قولهم : أولع بالشيء ، إذا أغرى به وأحبه . وهو من أفعل ملازمة للبناء للمجهول .

الإعراب : «كلم» فعل مضارع مبني للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة «الندامى» نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «ماعداني» ما : موصول حرفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، عدا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من السكك السابق ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبني السكون في محل نصب ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة ظرف مقدر ، والتقدير : كلم الندامى وقت مجاوزتهم إياي «فإنسى» الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، والنون نون الوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب «بكلم» جار ومجرور متعلق بقوله مولع الآتى ، وكل مضاف و «الذى» اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «يهوى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة =

وتقول « ما أفقرني إلى عفو الله » و « ما أحسنني إن اتقيت الله » ،
وقال بعضهم « عليه رجلاً ليسني » أي : ليأزمن رجلاً غيري ، وأما تجويز
الكوفي « ما أحسنني » ، فبني على قوله إن « أحسن » ونحوه اسم ،
وأما قوله :

٣١ - * إذ ذهب القوم الكرام ليسني *

فضرورة .

= على الألف منع من ظهورها التندر « نديمي » نديم : سنان يهوى مرفوع بضممة مفردة
على ما قبل ياء المتكلم ، ونديم منافع ويا المتكلم : سنان يهوى مبنى على الفتح في محل
جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول وهو
الذي ، والعائد من جملة الصلة إلى الاسم الموصول ضمير منصوب المحل بقوله يهوى ،
وتقدير الكلام : بكل الذي يهواه نديمي « مولع » خبر إن . مرفوع وعلاوة رفعه
الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدائي » فإن « عدا » في هذه العبارة فعل ماض ، بدلل
تقدم « ما » المصدرية الظرفية عليه ، ولهذا دخلت عليه نون الوقاية حين اتصلت به
ياء المتكلم .

٣١ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب جماعة منهم ابن منظور في اللسان
هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات النديوان ، وليس موجوداً في
أصله ، وقبلة قوله :

* عددت قومي كعديد الطيس *

اللغة : « عديد » العديد كالعدد ، يقال : هؤلاء قوم عديد الثرى ، والمعنى أنهم عدد
الثرى ، والمراد كثرتهم وأنهم فوق العد « الطيس » قال قوم : كل من على ظهر الأرض
من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو الخمل
والذباب والهوام ، وقال قوم : الطيس هو الكثير من الرمال « ليسى » أراد غيري ،
استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا .

وأما نحو (تَأْمُرُونِي) ^(١) فالصحيح أن المحذوف نون الرفع .

== المعنى : بفخر بقومه ، ويتعسر على ذهابهم ، فيقول : عهدي بقومي الكرام الكثير عددهم حاصل ، إذ ذهبوا إلا إباى نأني بقيت بعدهم خلفا عنهم . وقد يكون المعنى : إني أرى قوما كثيرا العدد كثرة الرمل ، ولكني لا أجد فيهم كريما ، فقد ذهب من عداى من الكرام ، ومثله في هذا المعنى قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ وَلكِنْ لَأَرَى أَحَدًا

الإعراب : « عدت » عد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « قومي » قوم : مفعول به ، وياء المتكلم مضاف إليه « كعديد » جار ومجرور يتعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوفين . وتغيير الكلام : عدت قومي عدا مماثلا لعديد ، وعديد مضاف و « الطيس » مضاف إليه . إذ « أداة تهلل . ظرف مبني على السكون في محل نصب ، أو حرف مبني على السكون لا يعمل له « ذهب » فعل ماض « القوم » فاعله « الكرام » صفة للقوم « ليس » ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى المتكلم المقوم من كلة السابق . وياء المتكلم خبره .

الشاهد فيه : قوله « ليس » حيث حذف نون الوقاية التي تلحق الأفعال عند اتصالها بياء المتكلم لتقيها الجر . وهذا الحذف شاذ لا يجوز أن يقاس عليه ، وكان ينبغي أن يكون « ليس » كما قال بعضهم « عليا . جلا يسني » . والذي سهل هذا الشذوذ أن « ليس » فعل جامد لا يتصرف ، فأشبهه الاسم كغلام ، وأنت إذا وصلت ياء المتكلم بالاسم لم تلتحق به نون الوقاية ، فتقول « غلامي ، وكتابي » وما أشبه ذلك ؛ فعامل الراجز هذا الفعل الجامد معاملة الأسماء لما أشبهها ، وشيء آخر سهل الشذوذ ، وذلك أن « ليس » بمنزلة « غيري » في المعنى ، ولما كانت نون الوقاية لا تتصل بغير إذا وصلت بياء المتكلم عامل الكلمة التي بمعنى غير معاملة غير نفسها لا اشتراكها في المعنى .

(١) من الآية ٦٤ من سورة الزمر .

واعلم أن للعرب في الفعل المضارع الذي يرفع بالنون إذا اتصلت به نون الوقاية نحو « تضرَبُونِي » ثلاث لغات : إحداها أن تأتي بالنونين على حالهما ، والثانية أن تأتي بهما وتدغم إحداها في الأخرى ، وهذه اللغة قريء (تأمروني أعبد) . بتشديد النون - والثالثة أن تأتي بنون واحدة وتحذف الأخرى ، كل هذا مستعمل سائغ ، وبالثالثة قريء (تأمروني) وهي ==

وأما اسم الفعل فنحو « دَرَا كَيْبِي » و « تَرَا كَيْبِي » و « عَلَيَّ سَكَيْبِي » بمعنى أذْرِكَيْبِي وبمعنى أتركَيْبِي وبمعنى الزَمَيْبِي .
 وأما ليت فنحو (يَا لَيْتَيْبِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي) (١) وأما قوله :
 * فَيَا لَيْتَيْبِي إِذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ *
 — ٣٢
 فضرورة عند سيديويه ، وقال الفراء : يجوز « لَيْتَيْبِي » و « لَيْتَيْبِي » .

== الفراء التي ذكرها المؤلف هنا وهي بتخفيف النون، وقد اختلف النحاة في المحذوف من النونين ورجح المؤلف أن المحذوفة هي نون الرفع، ووجه رجحان ذلك أمران، الأول : أن نون الرفع قد عهد حذفها اطرادا في النصب والجزم ونادرا في غيرها، والثاني : أن نون الوقاية مأني بها لغرض فلا تحذف، وهذا مذهب سيديويه، وذهب الأخفش والمبرد وأبو علي وابن جني إلى أن المحذوف نون الوقاية، محتجين بأن التكرار إنما حصل بنون الوقاية؛ لأن نون الرفع سابقة عليها، والتكرار هو الذي دعا إلى التخفيف، فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التخفيف، وأيضا فإن نون الرفع علامة للاعراب فهي أولى بالمحافظة عليها، والشواهد على حذف إحدى النونين كثيرة، وحسبك أنه قرئ به في القرآن الكريم .

(١) من الآية ٢٤ من سورة الفجر .

٣٢ — هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله :

* وَجَلَّتْ وَكُنْتُ أَوْلَاهُمْ وَوُلُوجًا *

وهذا البيت من كلام ورقة بن نوفل ابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين، رضى الله عنها .

اللغة: « ياليتي » أراد يا هؤلاء ليتني، لحذف المنادى « إذا ما كان ذاكم » كان هنا نامة بمعنى حدث، واسم الإشارة يهود إلى ما حدث به ميسرة غلام خديجة سيدته من كلام بحيرا الراهب في شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه يبعث رسولا ويكون من شأنه كيت وكيت « ولجت » تقول: ولج يلج ولوجا، من باب جلس يجلس جلوسا، ومعناه الدخول، يريد بهذا دخوله في الإسلام ونصرة الرسول. وهذا كقوله في هذا المعنى أيضا :

= يَا كَيْتَنِي فِيهَا جَدَعُ أَخْبُ فِيهَا وَأَضَعُ

الإعراب : « ياليتي » يا : حرف نداء ، والمنادى محذوف ، أو يا حرف تنبيه ، وليت حرف تمن ونصب ، وياء المتكلم اسمه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بولج « ما » حرف زائد « كان » فعل ماض تام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ذاكم » ذا : اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل بكان ، والكاف حرف خطاب « ولجت » ولج : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر ليت « وكنت » الواو حرف عطف . كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أولهم » أول : خبر كان ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التامنين مضاف إليه « ولوجا » تمييز .

الشاهد فيه : قوله « ياليتي » حيث حذف نون الوقاية عند اتصال « ليت » التي هي حرف تمن ونصب بياء المتكلم . والذخاء عليه الكثير من الاستعمال العربي اقتران هذا الحرف بنون الوقاية ، كقول عمرو بن ضابئة البرجمي :

هَيِّمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ ، وَكِدْتُ ، وَلَيْتَنِي تَرَكَتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلَالُهُ

ونظيره قول الشاعر :

يَا كَيْتَنِي وَهَمَا نَحْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَنَأْتِفُ

ونظيره قول أعرابي :

أَكَاثِمُ أَصْحَابِ هَوَاهَا ، وَلَيْتَنِي لَمَّا بَيْنَ أَيْدِي الْمُصْطَلِينَ وَقُودُ

ونظيره قول أمية بن أبي الصلت :

كَيْتَنِي كُنْتُ قَبْلَ مَا قَدَّ بَدَالِي فِي رُؤُوسِ الْجِبَالِ أَرْعَى الوُعُولَا

ومن أجل ذلك قال سيبويه : إن « ليتي » بغير نون الوقاية شاذ لا يجوز إلا في

ضرورة الشعر .

ومذهب الفراء أن الاقتران بالنون وعدم الاقتران بها جائزان في سعة الكلام من

غير ضرورة ولا شذوذ ، مستدلا بورود الاستعمالين في الكلام العربي .

أما الاقتران بنون الوقاية فلم يستعمل القرآن الكريم غيره نحو قوله تعالى (ياليتني) =

وإن نَصَبَهَا « لعل » فالخذفُ محو (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ)^(١) أَكْثَرُ مِنْ
الإثبات ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٣ — * أُرِيْبِي جَوَادًا مَاتَ هُزُلًا لَعَلَّنِي * *

كنت معهم) وقوله (يا ليتني لم أشرك بربي أحدا) وقوله (يا ليتني مت قبل هذا) وقوله
(يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا) وقوله (يا ويلنا ليتني لم أتخذ فلانا خليلا) وقوله
(يا ليتني لم أوت كتابيه) وقوله (يا ليتني كنت ترابا) وقوله (يا ليتني قدمت لحياتي)
وشواهد في كلام العرب كثيرة جدا منها ما أنشدناه في شرح هذا البيت وفي بيان
الاستشهاد به .

وأما عدم الاقتران بانون فمن شواهد البيت المستشهد به هنا (رقم ٣٣) ومنها
قول زيد الخيل :

كَمُنِّيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِيهُ وَأَهْمِيْدُ جِلِّ مَالِي

وأنصار سيبويه يردون ذلك بأن كل ما تمسك به الفراء شعر يجوز أن يكون ترك
الدون فيه للضرورة ، ولبس ذلك بشيء .

(١) من الآية ٣٦ من سورة غافر .

٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أُرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخَيْلًا مُجَلِّدًا * *

وقد نسب قوم هذا البيت إلى حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحذرج الطائي ، ونسبه
في ديوان الحماسة إلى حطائط بن أخي الأسود بن يعفر النهشلي .

اللغة : « جواداً » رجلاً حكيماً يجود بأمواله « هزلاً » بضم فسكون - ضعفاً
وذهاب منه . ومنه الهزال - بضم الهاء وفتح الزاي مخففة « بخيلاً » ضنيناً بماله
لا ينفقه « مجلداً » دائم الحياة باقياً . أو طويل العمر .

المعنى : لامته لأئمة على تبذير ماله وإعطاء سائليه ، فأجابها بأن بقاء النزال في يد
مالكه لا يظيل حياته . وتفريقه في صالح الأعمال وفي البر والعود على ذوى الحاجات
لا يكون سبباً في هزال النفق وضعفه . وانظري في الناس ، فهل ترى رجلاً اشتهر
بالجود وترينه - مع ذلك - قد مات من الهزال والضعف ، أو تجدين مقتراً
طلت حياته ؟ .

== الإعراب : « أرى » فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « جوادا » مفعول ثان « مات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى جواد ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لأرى إذا اعتبرتها علمية ، أو في محل نصب صفة لجواد إذا اعتبرت أرى بصرية ، وهذا أحسن « هزلا » مفعول لأجله « لعلى » لعل : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم لعل مبني على السكون في محل نصب « أرى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « ما » اسم موصول مفعول به لارى المضارع ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لعل « ترين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وياء المخاطبة فاعله ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : ما ترينه « أو » حرف عطف « بخيلا » معطوف على قوله « جوادا » السابق « بخيلا » صفة لقوله بخيلا .

الشاهد فيه : قوله « لعلى » حيث جاء بنون الوقاية مع لعل .

وحذف نون الوقاية مع « لعل » أعرف وأشهر عربية ، وبالحذف وحده نطق القرآن الكريم في كل ماورد فيه ، من ذلك قوله تعالى : (لعلى أبلغ الأسباب) وقوله جات كلمته : (لعلى أعمل صالحا فيما تركت) وقوله سبحانه : (لعلى أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون) وقوله : (إني آنست نارا لعلى آتاكم منها بقبس) وقوله : (إني آنست نارا لعلى آتاكم منها بخبر أو جذوة من النار) وقوله (فاجعل لي صرحا لعلى أطلع إلى إله موسى) .

ومنه قول العباس بن لأحنف ، وينسب إلى مجنون بنى عامر :

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ بُعِيرٍ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ
ومنه قول الفرزدق .

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أُزُورُهَا
ومنه قول الآخر .

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي =

وهو أكثر من « لَيْتِي » ، وَعَلِطَ ابن الناظم فجعل « لَيْتِي » نادراً ،
و « لَعَلَّنِي » ضرورة .
وإن نصبها بقیة أخوات لیت ولعل - وهي : إن ، وأن ، ولكن ،
وكأن - فالوجهان كقوله :

٣٤ - * وَإِنِّي عَلَى لَيْلِي لَزَارٍ ، وَإِنِّي *

= وثبوت النون مع « لعل » ليس شاذاً ولا ضرورة خلافاً لابن الناظم ، وقد وردت
منه جملة صالحة من الشواهد ، فمن ذلك البيت المستشهد به ، ومن ذلك قول الشاعر :
فَقُلْتُ أُعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي أُخْطُ بِهَا قَبْرًا لِابْيَضَ مَا جِدِ
ومن ذلك قول المجنون ، وأنشده القالي في أماليه ٣١٩/١ بولاق :
وَأُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الْبَيْوتِ لَعَلَّنِي أَحَدَّثَ عَنْكَ النَّفْسَ فِي السَّمْرِ خَالِيَا
٣٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

* عَلَى ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمَهَا *

وهذا بيت لمجنون ليلي قيس بن الملوح .

اللغة : « زار » اسم فاعل منقوص فعله زرى عليه زرى - من باب ضرب - زريا
وزراية ، ومعناه عتب عليه يعتب ، ومنه توطم :

يَا أَيُّهَا الزَّارِي عَلَى عُمَرٍ قَدْ قُلْتَ فِيهِ غَيْرَ مَا نَعْلَمُ

« مستديمها » مستبق مودتها . طالب دوام حبها .

المعنى : إنى لعاتب على ليلي أن هجرتنى وتاهت على ، وإنى - مع ذلك -
لطالب لبقاء محبتها عامل على إرضائها .

الإعراب : « إنى » حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، مبنى على
السكون في محل نصب « على ليلي » جار ومجرور متعلق بزار الآتى « لزار » اللام
لام الابتداء ، زار : خبر إن ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من
التقاء الساكنين منع من ظهورها التقل « وإنى » الواو حرف عطف ، إن : حرف
توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون في محل نصب
« على » حرف جر « ذلك » ذا : اسم إشارة في محل جر بعلى ، والسكاف حرف
خطاب ، والجار والمجرور متعلق بقوله مستديم الآتى « فيما » فى : حرف جر ، ما : =

== اسم موصول مبني على السكون في محل جر بنى «ببيتنا» بين طرف مكان متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وبين مضاف ونا مضاف إليه «مستديمها» مستديم : خبر إن ، ومستديم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «إني» وقوله فيما بعد «وإني» حيث حذف نون الوقاية مع إن عند اتصالها بياء المتكلم في الكلمة الأولى ، وأثبتها معها في الكلمة الثانية . وحذف نون الوقاية وإثباتها مع «إن» أمران جائزان في سعة الكلام واختياره بغير شذوذ ولا ضرورة ، وليس أحدهما بأولى من الآخر في الاستعمال ، وقد جاء في القرآن الكريم الاستعمالان ، فمن الحذف قوله تعالى (إني آنست ناراً) ومن الإثبات قوله تعالى (إني معكما أسمع وأرى) ومثل «إن» في ذلك : كأن ، وأن للفتوحة الهمزة ، ولكن .

ومن شواهد الحذف مع إن المكسورة قول عامر بن الطفيل :

وَإِنِّي إِذَا أَوْعَدْتُهُ أَوْ وَعَدْتُهُ لَخَلْفُ إِبْعَادِي وَمُنْجِزُ مَوْعِدِي
وقول أمية بن أبي الصلت :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أُمَّتًا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

ومنه قول الشاعر :

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ ، وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدًا
ومن شواهد الإثبات مع «إن» المكسورة قول أبي الأسود الدؤلي :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرِبْهَا الْفَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا
وقول النابغة الديباني :

فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو إِنِّي رَجُلٌ يَشْتَقُّ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي
وقول النابغة الديباني أيضا .

جَمْعٌ مَحَاشِكُ يَا زَيْدُ فَإِنِّي أَعَدَدْتُ يَرْبُوعًا لَكُمْ وَتَمِيمًا
وقول كثير عزة :

أَمُوتُ أَسَى يَوْمِ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي بَقِيْنَا لَرَهْنٍ بِاللَّيْلِ أَنَا كَانِدُ
وقول الفرزدق :

دَعِدْعُ بِأَعْنُقِكَ الْفَوَائِمَ إِنِّي فِي تَاذِيخِ يَا ابْنَ الْمَرَاغَةِ عَالِي ==

وقول الفرزدق أيضاً :
 أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي ، وَإِنِّي
 لَبَسِينَ رِتَاجٍ مُّقْفَلٍ وَمَقَامٍ
 وقول الشاعر :

فَإِلَّا يَكُنْ جِسْمِي طَوِيلًا فَإِنِّي
 لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ
 ومن شواهد الحذف مع « كَأَنَّ » قول امرئ القيس :
 كَأَنَّ لَمْ أَزْكَبْ جَوَادًا لِلذِّقْرِ
 وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خَلْخَالٍ
 وقوله أيضاً :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا
 لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْطَلٍ
 وقول وعلّة الجرمي :

نَجْوَتُ نَجَاءَ لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ
 كَأَنِّي عُقَابٌ دُونَ تَيْمَاءَ كَاسِيرُ
 وقول أوس بن حجر :

كَأَنِّي حَلَوْتُ الشُّعْرَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ
 صَفَاً صَخْرَةَ صَمَاءَ يَبْسُ بِأَلْمَا
 ومن شواهد الإثبات معها قول النابغة الشيباني :

كَأَنِّي نَصِيبٌ مُضَيٌّ تَمَاطِلُهُ
 مُحِيٌّ تَخَوَّنُهُ مُحِيٌّ وَتَنَدَمِلُ
 ومن الحذف مع « لكن » قول الله تعالى : (ولكني أراكم قوماً تجهلون) ومن
 الإثبات معها قول متمم بن نويرة :

وَلَكِنِّي أَمْضِي عَلَى ذَاكَ مُقَدِّمًا
 إِذَا بَعْضُ مَنْ يَلْتَقِي الْخُطُوبَ تَكَاكُمًا
 وقول الآخر ، وهو عامر بن الطفيل :

وَلَكِنِّي أَجْحَى حَاهَا ، وَأَتَّبِعِي
 أَذَاهَا ، وَأُرْمِي مَنْ رَمَاهَا بِمَنْكَبٍ
 وقول لييد :

رَمَعْنِي بِنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى
 فَلَوْ أَنِّي أُرْمَى بِنَبْلِ رَأَيْتَهَا
 وقول النابغة الذبياني :

وَلَكِنِّي كُنْتُ امْرَأً لِي جَانِبٌ
 مِنْ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبٌ =

= وقول الآخر ، وهو من شواهد السكوفيين التي لا يعرف قائلها ولا تكلمتها :

* وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ *

ومن الحذف مع «أن» المفتوحة الهمزة قول الله تعالى: (ذلك ليعلم أني لم أحنه بالغيب).
وقول أبي حية النخيري :

أَبَالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْي مُلَافِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِي سِي

وقول زهير بن أبي سلمى ، وينسب لصرمة الأنصاري :

بَدَأَ إِلَيَّ أَنْي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ آتِيًا

وقول الحماسي :

وَلَوْ أَنَّ بُلِيَّتُ بِهِ أَشَمِيَّةٌ خُوِّلَتْهُ بَنُو عَبْدِ الْعَدَّانِ

بِهَانَ عَلَى مَا أَلَقِي ، وَلَكِنْ تَمَانُوا فَأَنْظَرُوا بَيْنِ ابْتِلَانِي

ومن الإثبات معها قول امرئ القيس الكندي :

أَلَا زَعَمْتَ بِسَبَابَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبِزْتُ ، وَأَنْ لَا يَحْسِنَ السَّرَّ أَمْثَالِي

وقوله أيضاً :

أَضْبَحْتُ وَدَعْتُ الضَّبَّ غَيْرَ أَنَّنِي أَرَاقِبُ خَلَاتٍ مِنَ الْعَيْشِ أَرْبَعًا

ومنه قول الشنفرى من لاميته :

وَكَأَنَّ أَيْتِي بَاسِلٌ غَيْرَ أَنَّنِي إِذَا عَرَّضْتُ أَوْلَى الطَّرَائِدِ أَبْسَلُ

وقول دريد بن الصمة :

فَلَمَّا عَصَوْنِي كُنْتُ مِنْهُمْ وَقَدْ أَرَى غَوَايَتَهُمْ وَأَنَّنِي غَيْرُ مُهْتَدٍ

وقول عبد يغوث بن قاص الحارثي :

وَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيِّكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مُعَدِّيًا عَلَيْهِ وَعَادِيًا

وقول الشاعر :

أَلَمْ تَمْلَيْ يَا عَمْرُسُ اللَّهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ السِّكْرَامِ قَلِيلُ

وقول الشاعر :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا مَنْ قَتَى خِلْتُ أَنَّنِي دُعِيْتُ ، فَلَمْ أَنْكُلْ وَلَمْ أَنْبَلِدِ =

وإن خَفَضَها حرفٌ : فإن كان « مِنْ » أو « عَن » وجبت النون ، إلا في الضرورة ، كقوله :

٣٥ - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

= واعلم أن النون إذا اتصلت بأن وإن وكان ولكن اجتمعت ثلاث نونات : اثنتان منها وضع الحرف عليهما ، وثالثتها هي نون الوقاية ، فإذا قلت « إني » أو « أني » أو « كأنني » أو « لكتني » فقد حذفنا إحدى هذه النونات الثلاث ؛ وقد اختلف النحاة في المحذوفة منهن ، فمنهم من ذهب إلى أن المحذوفة هي أولى هذه النونات ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثانية التي هي آخر الحرف ، ومنهم من قال : المحذوفة هي الثالثة التي هي نون الوقاية ، وهذا هو الذي ترجحه ، لأنه قد ثبت عن الأوائل من النحاة جواز الأمرين الإتيان بنون الوقاية وعدمه في هذه الكلمات ، ولأن نون الوقاية تسقط مع غير هذه الأحرف مع عدم وجود الأمثال فحذفها فيهن مع وجود الأمثال من باب الأولى . والقولان الأول والثاني يدلان على وجوب نون الوقاية معهن ولا قائل به .

٣٥ - هذا بيت من الرمل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد رأيت ابن الناظم نسبه إلى بعض النحاة ، ذهاباً منه إلى أنه مصنوع ، ورأيت ابن هشام يقول في شأنه : « وفي النفس من هذا البيت شيء ؛ لأننا لم نعرف له قائلاً ، ولا نظيراً » اهـ .

اللمعة : « قيس » هو قيس بن عيلان بن مضر بن زرار بن معد ، واسم عيلان الناس - بنون مفتوحة وآخره سين مهملة - وقد يراد بقيس القبيلة فيمنع الصرف للعلمية والتأنيث .

الإعراب : « أيها » أي : منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب ، وها حرف تنبيه « السائل » نعت لأي باعتبار اللفظ مرفوع بالضمحة الظاهرة « عنهم » جار ومجرور متعلق بالسائل « وعنني » الواو حرف عطف ، عنني : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم « من قيس » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس ، ويجوز أن يكون جر « قيس » بالكسرة الظاهرة مع التنوين . كما يجوز أن يكون جره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، والوزن =

وإن كان غيرهما امتنعت ، نحو « لي » و « بي » و « في » و « خلأى »
و « عدأى » و « حأشأى » قال :

٣٦ - فِي فِتْيَةٍ جَمَعُوا الصَّلِيبَ إِلَهُمَّ حَاشَى إِيَّيْ مُسْلِمٍ مَمْدُورٌ

== يحتمل الوجهين « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « قيس » مبتدأ
مرفوع بالضممة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز في
« قيس » التووين وعدمه أيضاً ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة ليس واسمها
وخبرها .

الشاهد فيه : قوله « عى » وقوله « منى » حيث حذف نون الوقاية من الحرفين
عند اتصالهما بياء المتكلم ، وهذا الحذف ضرورة عند سيويه ، والذي يجب في اختيار
الكلام أن تقول « منى » و « عى » بتشديد النون في الحرفين لتكون نون الوقاية
حفظاً للسكون الذي هو الأصل فيما بينون .

٣٦ - هذا بيت من الكامل ، وهذا البيت للهغيرة بن عبد الله ، وهو شاعر
إسلامي ، وكان يلقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه .

اللفة : « معذور » هو بالعين المهملة والذال المعجمة - ومعناه مقطوع قافة الذكر
ويقال له أيضاً « مختون » وهذا من سنن الفطرة التي رغب فيها الإسلام ، والنصارى
لا يختنون .

الإعراب : « في » حرف جر « فتية » مجرور بفي ، وعلامة جره الكسرة
الظاهرة « جعلوا » جعل : فعل ماض ، وواو الجماعة العائد إلى فتية فاعله ، وجملة الفعل
والفاعل في محل جر صفة لفتية « الصليب » مفعول أول لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة
« إلههم » إله : مفعول ثان لجعل ، وضمير الغائبين العائد إلى فتية مضاف إليه « حاشأى »
حاشا : حرف استثناء وجر ، وياء المتكلم مبنى على الفتح في محل جر به « إني » إن :
حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « مسلم » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة
« معذور » صفة لمسلم ، أو خبر ثان لأن .

الشاهد فيه : قوله « حاشأى » حيث لم يصل حاشا نون الوقاية عند اتصاله بياء
المتكلم ، والسر في أن نون الوقاية لاتلحق « حاشا » عند اتصاله بياء المتكلم أن آخر
هذا الحرف ألف ، والألف حرف عجائي لا يقبل الحركة بحال من الأحوال ؛ فلا يخنئ =

وإن خَفَضَهَا مضاف : فإن كان « لَدُنْ » أو « قَطْ » أو « قَدْ » فالغالبُ الإثباتُ ، ويجوز الحذفُ فيه قليلا ، ولا يختص بالضرورة ، خلافاً لسيبويه ، وغلط ابن الناظم ، فجعل الحذف في « قَدْ ، وَقَطْ » أعرفَ من الإثبات ، ومثالها : (قَدْ بَدَأْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا)^(١) ، قرئ مُشَدِّدًا وَمُخَفَّفًا ، وفي حديث النار « قَطِي قَطِي » و « قَطِي قَطِي » وقال :

— ٣٧ — * قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْخَلْبِيِّينَ قَدِي *

وإن كان غيرهنَّ امتنعت ، محو « أبي » و « أخي » .

* * *

== عند اتصال « حاشا » بياء التثنية أن ينكسر آخره لمناسبة الياء ، فلما أمنا أن يتغير آخر هذا الحرف لم نصل به نون الوقاية ، ونظير هذا الكلام يقال في « خلا » و « عدا » إذا كانا حرفين ، فإذا كانا فعلين افتزت بهما نون الوقاية ليجري باب انفعال كله مجرى واحدا . ومن ذلك قول الشاعر :

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ
فأجروا « عدا ، وخلا » مجرى دعا وقلا من كل فعل انقلبت لامه ألنا لانفتاح ما قبلها ، وإن كان حذف نون الوقاية مع هذا النوع من الأفعال لا يترتب عليه كسر آخر الفعل . وانظر إلى ما قال الشاعر ، وهو حكيم الدبلي :

فَمِمَّا رَأَى زَوْيَ وَجْهَهُ وَقَرَّبَ مِنْ حَاجِبِ حَاجِبًا
وإلى ما قال الآخر ، وهو النابغة الذبياني :

أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنِ أَنْكَ لَمْ تَمْنِي وَتِلْكَ الَّتِي أَهْتَمُّ مِنْهَا وَأَنْصَبُ
وإلى ما قال كعب بن زهير بن أبي سلمى :

وَبِالْتَعْفُو وَصَّانِي أَبِي وَعَشِيرَتِي وَبِالدَّفْعِ عَنْهَا فِي أُمُورِ تَرِيبِهَا
ونظائر لهذا كثيرة في شعر الشعراء وكلام النصحاء ، فإنهم كذلك يفعلون مع « عدا ، وخلا » إذا كانا فعلين ؛ إذ لا فرق بين فعل وفعل .

(١) من الآية ٧٦ من سورة الكهف .

— ٣٧ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحَدِ * =

وقد اضطرب العلماء في ضبط اسم قائله ، والصواب أنه من كلام حميد بن مالك الأرقط ، من أرجوزة يقولها في شأن عبد الله بن الزبير المنتهك على الدولة المروانية .

اللغة : « قدى » قد : هي ههنا اسم بمنزلة قط ، ومعناها حسب ، أو اسم فعل معناه يكفى « الحبيبين » تروى هذه السكامة على صورة المثني ، وتروى على صورة جمع المذكر السالم ؛ فمن رواه مثني ذهب إلى أنه عن عبد الله بن الزبير وابنه خبيبا الذى كان يكنى به ، وغلب خبيبا فى الثنية لتركب عبد الله ، وإفراد خبيب ، ويقال : عنى أبا خبيب وأخاه مصعب بن الزبير ، ومن رواه جمعا ذهب إلى أنه عنى عبد الله وشيعته كلهم « الإمام » الذى يتولى إمامة المسلمين والإمرة عليهم « الشحيح » البخل ، وكان ابن الزبير مبغلا لانض يده ، ومن شواهد النعاه وفيه هجاء له :

أَرَى الْخُلَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةَ بِالْبِلَادِ

« الملحد » الذى يستحل حرمة الله وينتهكها .

الإعراب : « قدى » قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقاية ، وقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « من نصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و « الحبيبين » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « قدى » توكيد للأول « ليس » فعل ماض ناقص « الإمام » اسم ليس ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بالشحيح » الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الملحد » صفة للشحيح باعتبار لفظه .

الشاهد فيه : قوله « قدى » فى أول البيت ، وقوله « قدى » فى آخره ، حيث أثبت نون الوقاية فى الأولى ، ولم يأت بها فى الثانية . وللعلماء فى هذا الموضوع اضطراب وكلام لا يلتقى بضمه ببعض ؛ فيذهب سيديويه إلى أن « قد » لانكون إلا اسما بمعنى حسب وإلى أن نون الوقاية مع « قد » و « قط » لازمة لا يجوز أن تسقط إلا فى ضرورة الشعر ، وعلى هذا يكون ثبوتها فى السكامة الأولى قياساً وسقوطها فى الثانية شاذاً ، =

عَذَا بَابِ الْعَلَمِ (١)

وهو نوعان : جنسيّ وسياتي ، وشخصيّ ، وهو : اسم يُعَيَّن مُسَمَّاهُ تَعْيِينًا مطلقاً (٢) ، فنخرج بذكر التعمين الفكرات ، وبذكر الإطلاق ما عدا العَلَم من

== وذهب ابن مالك إلى أن اقتران الكلمتين بنون الوقاية جائز ، وأن حذف النون معهما جائز أيضاً ، ولكنه أفل من الإثبات ، وعلى هذا يكون الإثبات والحذف في البيت جاريتين على القياس ، وذهب الكوفيون إلى أن « قد » و « قط » إذا كانتا بمعنى لم تقترن بهما نون الوقاية ، وإن كانتا اسم فعل اقترنا بالنون ، وعلى هذا يكون سقوط النون في الكلمة الثانية واجبا إذا اعتبرت « قد » اسما بمعنى حسب ويكون ثبوتها في الأولى شاذاً إذا اعتبرتها كذلك ، فإن اعتبرت « قد » في الموضعين اسم فعل كان ثبوت النون في الكلمة الأولى واجبا وسقوطها في الثانية شاذاً ، فإن لقت واعتبرت « قد » الأولى اسم فعل والثانية اسماً بمعنى حسب كان الإثبات والحذف واجبين ، ولكن كلام المؤلف في هذا الموضع في « قد » التي هي اسم بمعنى حسب لأن الكلام في بياء المتكلم المجرورة عملاً بإضافة « قط » إليها ، ولو كانت « قد » اسم فعل لكانت الياء منصوبة المحل .

(١) يطلق العلم في اللغة على الجبل ، ومنه قول الخنساء في رثاء أخيها صخر :

وَإِنَّ صَخْرًا لَقَاتَمَ الْمُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَـلِمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

ويطلق أيضاً على الراية التي تكون أداة للجيش أو لفريق منه .

(٢) اعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع وغير جامع ، أما أنه غير مانع فلأنه يصدق على بعض أفراد النكرة نحو شمس و قمر ، فإنك إذا قلت « شمس » تعين مسماه وهو الكوكب الذي يطلع نهاراً فينسخ وجوده وحوود الليل ، وكذلك قمر ، وأما أنه غير جامع فلأنه يخرج عنه الأعلام التي عرض لها الاشتراك في تسمياتها ، كما إذا كان لك ثلاثة أصدقاء كل واحد منهم اسمه محمد ، فإن محمداً علم ، ولكنك إذا قال لك قائل « جاء محمد » لم تدر أي الثلاثة هو الآتي ، فلم يصدق على هذا العلم أنه عين مسماه بدون حاجة إلى قرينة .

والجواب عن هذين الاعتراضين واحد ، وهو أننا حين قلنا إن العلم يعين مسماه ==

المعارف؛ فإن تعيينها لمسمياتها تعيينٌ مُقَيَّدٌ، ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلا إنما تعين مُسَمَّاه ما دامت فيه «أل» فإذا فارقتهُ فارقهُ التعمينُ، ونحو «هذا» إنما يعين مُسَمَّاه ما دام حاضراً، وكذا الباقي.

فصل : وَمُسَمَّاهُ نَوْعَانِ : أَوَّلُو الْعِلْمِ مِنَ الْمَذْكُورِينَ كَجَعْفَرٍ ، وَالْمُؤَنَّثَاتِ كَخَيْرِ بْنِ ، وَمَا يُؤَلَّفُ : كَالْقَبَائِلِ كَقَرَنَ ، وَالْبِلَادِ كَعَدَنَ ، وَالْخَلِيلِ كَلَا حِقِّ ، وَالْإِبِلِ كَشَذَقِيمَ ، وَالْبَقَرِ كَعَرَّارِ ، وَالغَنَمِ كَهَيْلَةَ ، وَالسُّكَلَابِ [نَحْوِ] وَاشِقِ .

فصل : وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُرْتَبَجَلٍ ، وَهُوَ : مَا اسْتَعْمَلَ مِنْ أَوَّلِ الْأَسْمَاءِ عِلْمًا ، كَأَدَدٍ لِرَجُلٍ ، وَسُعَادٍ لِامْرَأَةٍ ، وَمَنْقُولٍ — وَهُوَ الْغَالِبُ — وَهُوَ : مَا اسْتَعْمَلَ قَبْلَ الْعِلْمِيَةِ لِغَيْرِهَا ، وَنَقْلُهُ إِذَا مِنْ اسْمٍ إِذَا لَحِثَ كَزَيْدٍ وَقَضْلُ ، أَوْ لَعِينِ كَأَسَدٍ وَثَوْرٍ ، وَإِذَا مِنْ وَصْفٍ إِذَا لِفَاعِلٍ كَحَجَارِثٍ وَحَسَنٍ ، أَوْ لِمَفْعُولٍ كَمَنْصُورٍ

بدون حاجة إلى قرينة . إنما أردنا أنه كذلك بحسب وضعه ، والنكرة التي صادف أنه لم يوجد لها إلا فرد واحد لم توضع لهذا الفرد الواحد ، وإنما وضعت لتصدق على كل ما عساه أن يوجد ، فتعيين النكرة للفرد الذي وجد ليس بسبب الوضع . وكذلك يقال في الأعلام التي حصل الاشتراك فيها بسبب تعدد المسمين بالاسم الواحد : إن وضع الاسم لكل واحد منهم على أن يدل عليه بمجرد إطلاقه ، وعدم تعيينه عند الإطلاق عارض بعد الوضع بسبب هذا الاشتراك ، فافهم ذلك ، ولا تغفل عنه .

بقي أن نقول لك : إن معنى قولنا «تعييننا مطلقاً» أن تعيين العلم لمساه لا يحتاج قرينة لفظية ولا إلى قرينة معنوية غير الوضع ، وقد بين لك المؤلف أن ماعدا العلم المعارف يحتاج في تعيين مسماه إلى قرينة لفظية كأل في الهللي بالوالصلة في الموصولاد قرينة معنوية كما في الضمائر وأسماء الإشارة .

ومحمد ، وإما من فعل إما ماض كشمّر ، أو مُضَارِع كيشكر^(١) ، وإما من جملة إما فعلية كشَابَ قَرْنَاهَا ، أو اسمية كزَيْدٌ مَنْطِقٌ ، وإيس بسموع ، ولكمهم قَسُوهُ ، وعن سيمويه الأعلام كلها منقولة ، وعن الزجاج كلها مُرْتَجَلَةٌ .

فصل : وينقسم أيضاً إلى مُفْرَدٍ ، كزَيْدٌ وَشَيْدٌ ، وإلى مَرْكَبٍ ، وهو ثلاثة أنواعٍ :

(١) مَرْكَبٌ إِسْنَادِيٌّ ، كـ « بَرَقَ نَجْرُهُ » و « شَابَ قَرْنَاهَا » وهذا حكمه

الحكاية ، قال :

— ٣٨ — * نَبُذْتُ أَخُوَالِي بِنِي يَزِيدٍ *

(١) وقد يكون العلم منقولاً من فعل الأمر ، فقد سمي العرب صحراء معينة « اصمت » وفيها يقول الشاعر وهو الراعي النيمري :

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ لَهَا بِيَوْحَشٍ إِصْمِتَ فِي أَضْلَابِهَا أَوْدُ
— ٣٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدٌ *

وقد نسب النحاة هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج ، ولا يوجد إلا في زيادات ديوانه .

اللغة : « نبت » بالبناء للمجهول وبتضعيف وسطه - معناه أعلمت وأخبرت « أخوالي »

الخال : أخو الأم ، وجمعه أخوال « يزيد » هكذا في رواية النحاة ، ومنهم الزعشمري

وقال ابن يعيش في شرح المفصل : « الصواب يزيد بالتاء المثناة من فوق ، وهو اسم رجل

تنسب إليه الثياب الزيدية » اه ؛ فإن كان كلامه مبنياً على الرواية في هذه الكلمة

بذاتها فسلم له بعد ثبوتها ، وإلا فمن بين أسماء العرب « يزيد » بالياء التحتية ، ومنهم

يزيد بن أبي سفيان ، ويزيد بن منصور الحميري ، ويزيد بن قسمة بن ربيعة ، وغير هؤلاء

« ظلم » الظلم : هو وضع الشيء في غير موضعه أو منعه أن يقع في محله « فديد » صياح

وجلبة واختلاط أصوات .

= الإعراب « نبئت » نبي : فجز ماض مبني للمجهول يقضى ثلاثة مفاعيل ، وتاء المتكلم نائب فاعله وهو مفعوله الأول « أخوالي » مفعول ثان لنبيء منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بني » بدل من أخوال منصوب بالياء ، نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وبني مضاف و « يزيد » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية « ظلما » مفعول لأجله عامله محذوف ، تقديره يصيحون لأجل الظلم « علينا » جار ومجرور متعلق بقوله ظلما السابق ، أو بقوله فديد الآتي ، أو متعلق بالعامل المحذوف « لهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثالث لنبيء .

الشاهد فيه : قوله « يزيد » حيث سمي به ، وأصله فعل مضارع ماضيه زاد مشتعل على ضمير مستتر فنه جوازا تقديره هو ، فهو منقول من جملة مؤلفة من فعل وفاعل .

وإنما قدرنا نقله من الفعل وفاعله ولم نقدره منقولا من المضارع وحده لأننا وجدنا عادة العرب المستمرة في كلامهم أنهم إذا نقلوا العلم من الفعل المضارع وحده أن يعربوه إعرابا ، لا ينصرف للعالية ووزن الفعل المضارع . ولو كان ، اجنا من هذه الياية لكان يجب أن يكون مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأن ما قبله مضاف إليه ؛ ولكنهم إذا نقلوا من الفعل وفاعله أبقوا الفعل على لفظه الذي كان عليه قبل النقل . فإن كان ماضيا بقي على فتحه ، وإن كان مضارعا بقي على رفعه ، وهو هنا كذلك ، فمن أجل هذا حكمنا بأنه منقول عن الجملة محكي .

والعرب تسمى الأشخاص بالجلل الفعلية كثيرا كتسميتهم « تأبط شرا » و « برق نحره » و « ذرى حبا » ومن ذلك قول الشاعر :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصْرُ وَتُحْلَبُ

ومن ذلك قول الآخر :

إِذَا مَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّهُ ؟ فَشَرُّهُمْ بَنُو يَتِيمِ الْمَطَّانِ =

(٢) وسرَّجٌ مَزَجِيٌّ، وهو: كل كلمتين نَزَلَتْ ثَانِيَتُهُمَا مَنْزِلَةً تَاءِ التَّأْنِيثِ مما قبلها، فحُكْمُ الْأَوَّلِ أَنْ يُفْتَحَ آخِرُهُ، كـ «بِعَلْبِكَ» و «حَضْرَمَوْتَ» إلا إن كان ياء فيسكن، كـ «مَقْدِيكِرَب» و «قَالِي قَلَا» و حُكْمُ الثَّانِي أَنْ يُعْرَبَ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ، إلا إن كان كلمة «وَيْهِ» فيبنى على الكسر، كـ «سَيِّدِوَيْهِ» و «عَمْرُوَيْهِ» .

(٣) وسرَّجٌ إِضَافِيٌّ - وهو الغالب، وهو: كل اسمين نَزَلَ ثَانِيَتُهُمَا مَنْزِلَةً التَّنْوِينِ مما قبله، كـ «عَبْدُ اللَّهِ» و «أَبِي قُحَّافَةَ» - وحكمه أن يُجْرَى الْأَوَّلُ بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصباً وجرّاً، ويجر الثاني بالإضافة.

فصل . وينقسم أيضاً إلى اسم، وكُنْيَةٍ، ولَقَبٍ^(١) :

= ومن ذلك قول الآخر :
 وَكُنْتُ ابْنَ عَمٍّ بَازِلًا فَوَجَدْتُكُمْ
 بَنِي جُدَّةٍ تَدْيَاهَا عَلِيٌّ وَلَا لِيَا
 ومن ذلك قول الآخر :
 خُذُوا هَذِهِ ثُمَّ اسْتَعِدُّوا لِمِثْلِهَا
 بَنِي يَشْتَهِي رُزْهُ التَّلْهِيلِ الْمُنَاوِبِ
 ومن ذلك قول الآخر :
 أَعْيَرَ بَنِي يَدِيبٍ إِذَا تَقَشَّى
 وَعَيْرَ بَنِي يَهْرٍ عَلَى الْعِشَاءِ ؟

ولم يرد عن العرب شاهد يحتاج به في التسمية بالجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر، ولكن النعاعة قاسوها على الجملة الفعلية لا شترا كهما جميعا في الجملة؛ فأطلقوا القول إطلاقاً بأن العلم إذا كان منقولاً عن جملة حكي على ما كان قبل النقل .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن هذه الأقسام بهذه المعاني التي ذكرها متباينة، ولكنك لو أمعنت النظر وجدتها على غير ذلك، انظر مثلاً إلى محمد وعمرود ومنصور ومرضى نجدها دالة على المدح مع أنها أسماء، وانظر إلى أبي الخير وأم بركة نجدها دالة على المدح مع أنها كفي حسب تعريفه، وأحسن من هذا أن نقول: ماسمى الوالدان ولدهما به أول الأمر فهو اسم، سواء أكان دالاً على مدح أو ذم أم لا، وسواء أكان صدره أباً =

فالكُنْيَةُ : كل مرَّكَبٍ إضافي في صَدْرِهِ أبٌ أو أمٌ ، كَأبي بكرٍ وأُمِّ كلثومٍ .

وَاللَّقَبُ : كل ما أشعَرَ بِرِفْعَةِ الْمُسَمَّى أَوْضَعَتِهِ ، كزَيْنِ العابدين ، وَأَنْفِ النَّاقَةِ .

والاسم ما عَدَّاهُمَا ، وهو الغالب ، كزَيْدٍ وعمرو .

ويؤخَّرُ اللقب عن الاسم ، كـ « زَيْدُ زَيْنِ العابدين » وربما يُقَدِّمُ كقولهِ :

— ٣٩ — * أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو ، وَجَدِّي * .

= أو أما أم لا ، فقد يسمي الوالدان ولدهما ساعة يولد بأبي اليسر فهو اسم وإن صدر بأب ، وقد يسمي الوالدان ولدهما ساعة يولد زين العابدين فهو اسم وإن أشعر بمدح ، ثم ما يطلق به ذلك على صاحب الاسم إن صدر بأب أو أم فهو كنية ، وإلا فهو لقب . لا بد حينئذ أن يشعر بمدح أو بدم ، فافهم .

٣٩ - يروى النحاة هذا الشاهد صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ * .

وهذا البيت من كلام أوس بن الصامت بن قيس بن أسرم وهو شاعر خيبري . أنصاري ، له نسبة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهيداً را والشاهد كلها ، وقد نال منه أول ظهار حدث في الإسلام ، وهو أخو عبادة بن الصامت ، رضى الله عنهما ! اللغة : « مزيقيا » بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء وكسر القاف — هو لقب عمرو بن مالك ، وهو ملك من ملوك اليمن ، وهو جد الأنصار ، قيل : إنه كان يمزق كل يوم حلة فيخلعها على أصحابه « أبوه منذر » هذه رواية النحاة ، وهي لا تتفق مع نسب الشاعر ؛ إذ ليس في آبائه من اسمه المنذر ، ورواية ابن منظور وعلماء الرواية الأثبات « أبوه عامر » وهي الموافقة لنسب مزيقيا المتقدم ؛ ومن الناس من صحح رواية النحاة على أن المنذر في نسب مزيقيا من جهة أمه ، وذلك أن عامراً تزوج بنت عمرو بن المنذر ابن ماء السماء فولدت له عمرو بن عمرو بن عمرو باسم أبيها ، فيكون المراد بجدي هو مزيقيا نفسه الذي ذكره أولاً ؛ ويكون المراد بقوله « أبوه » أبا أمه ، وقد =

ولا ترتيبَ بين الكُنْيَةِ وغيرها ، قال :

٤٠ — * أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ *

== جرى عليه الشيخ خالد فقد فسر رواية النحاة بقوله: «ومنذر أحد أجداده لأمه» اه
ثم قال بعد ذلك: «وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسب الجاهليين» اه .
الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف و«مزيقيا»
مضاف إليه «عمرو» بدل أو عطف بيان على مزيقيا «وجدى» الواو حرف عطف ،
جد: مبتدأ أول ، وجد مضاف وياء التكلم مضاف إليه «أبوه» أبو: مبتدأ ثان ، وضمير
الغائب مضاف إليه «منذر» خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع
خبر المبتدأ الأول «ماء» بدل أو عطف بيان لمنذر ، وماء مضاف و«السماء» مضاف
إليه . هذا إعراب ذكره العيني ، وليس بسديد ، وأحسن منه أن يكون قوله «أبوه»
بدلا من المبتدأ الذى هو قوله «جدى» والضمير مضاف إليه ، ولا يعود هذا الضمير
على الجد ، وإنما يعود على مزيقيا ، والمعنى: إن أبى هو عمرو الملقب بمزيقيا ، وإن
جدى أبا عمرو هذا هو عامر ماء السماء ، وتدرك ذلك تماما إذا أردت تطبيق مدلول
الكلام على النسب الصحيح للشاعر .

الشاهد فيه: قوله «مزيقيا عمرو» حيث جمع بين اللقب الذى هو قوله «مزيقيا»
والاسم الذى هو قوله «عمرو» ، وقدم اللقب على الاسم ، والقياس المطرد فى كلام
العرب أن يقدم الاسم على اللقب كما صنع فى قوله «منذر ماء السماء» حيث قدم الاسم
الذى هو قوله «منذر» على اللقب الذى هو قوله «ماء السماء» .

٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

وهذا الرجز من كلام أعرابي كان قد وفد على أمير المؤمنين أبى حفص عمر بن
الخطاب رضى الله تعالى عنه ، فقال له: إني على ناقة دبراء عجناء نقباء ، وطلب إليه
أن يعطيه من بيت مال المسلمين ناقة سليمة يرتحلها إلى مقصده ، فأبى عليه ذلك ، وقال
له: ما أرى بناقتك من نقب ولادبر .

اللغة: «أبو حفص» هى كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، والحفص: الأسد
وكفى بذلك إزاء إلى جرأته وشجاعته ، ويقال: كفى بحفصة ابنته أم المؤمنين وزوج رسول==

وقال حسان :

٤١ - وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ
تَمِمْفًا بِهِ إِلَّا لِسَعْدِ أَبِي عَمْرٍو

= الله صلى الله عليه وسلم ، والأول أشهر «نقب» بفتح النون والقاف جميعا - هورقة أخفاف البعير ، ويقال : بعير أنقب ، وناقة نقباء ، ورقة الحنف مما يصعب معه تتابع السير «دبر» بفتح الدال والباء جميعا - هو الجرح الذي يكون في ظهر البعير ، وقيل : هو أن يقرح خف البعير ، وتقول . بعير أدبر ، وناقة دبراء «نجر» كذب ، ومال عن الصدق . الإعراب . « أقسم » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » بدل أو عطف بيان لأبي حفص ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف . الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث قدم الكنية - وهي قوله « أبو حفص » - على الاسم الذي هو قوله « عمر » والنحويون متفقون على جواز ذلك ، وعلى جواز عكسه ، وهو أن يقدم الاسم على الكنية ، فتقول : أقسم بالله عمر أبو حفص ، وإذ كانوا يجوزون تقديم الكنية على الاسم مع أن الاسم يجب عند الأكثرين تقديمه على اللقب ؛ فإنهم يجوزون تقديم الكنية على اللقب من باب أولى ؛ فيجوز أن تقول : هذا أبو حفص الفاروق ، كما يجوز أن تقول : هذا الفاروق أبو حفص ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله ينفعك به .

٤١ - هذا بيت من الطويل ، وقد نسب كثير من النحاة كالمصنف هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصاري شاعر سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم أجده في نسخ ديوانه المطبوعة ، وقد أشده مع بعض تغيير الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر في كتاب « الاستيعاب » ، في أسماء الأصحاب ه في ترجمة سعد بن معاذ ، ونسبه إلى رجل من الأنصار ، غير معين ، ويظهر لي أن الكلام في نسبة البيت كان « قال الأنصاري » فزاد المتأخرون اسم « حسان » لا شتهاره بهذه النسبة . والبيت في رثاء سعد بن معاذ الأنصاري سيد الأوس ، رضى الله عنه . =

(٩ - أوضح المسالك ١)

وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضى (١) أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية ،

== اللغة : « اهتز » تحرك « عرش الله » هذه الكلمة مأخوذة عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله وغيره أن سعد ابن معاذ رمى بسهم يوم الخندق ، فعاش بعد ذلك شهرا حتى حكم في بنى قريظة ، وأجبت دعوته في ذلك ، ثم انتقض جرحه ثمات . فلما مات قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اهتز العرش لموت سعد بن معاذ » : وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس ابن زيد بن عبد الأشهل بن جشم ابن حارث بن الحخرج بن النبيت بن مالك بن الأوس الأنصارى الأشهلى « هالك » ميت .

الإعراب : « ما » نافية « اهتز » فعل ماض مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب « عرش » فاعل اهتز مرفوع بالضممة الظاهرة ، وعرش مضاف و « الله » مضاف إليه « من أجل » جار ومجرور متعلق باهتز ، وأجل مضاف و « هالك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سمنا » فعل وفاعل « به » جار ومجرور متعلق بسمع ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لهالك « إلا » أداة استثناء ملغاة « لسعد » جار ومجرور متعلق باهتز « أبى » بدل أو عطف بيان لسعد ، وأبى مضاف و « عمرو » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لسعد أبى عمرو » حيث قدم الاسم الذى هو قوله « سعد » على الكنية التى هى قوله « أبى عمرو » .

(١) النسخة التى يشير إليها المؤلف فى هذه العبارة هى النسخة المشهورة التى بين أيدينا والتى شرح عليها الأشعرى وابن عقيل وغيرهما ، والعبارة التى يشير إليها المؤلف هى قول الناظم :

وَأَسْمَاءُ أُنَى وَكُنْيَةٌ وَلَقَبًا وَأَخْرَجْنَا ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا

و « ذا » اسم إشارة ، والمراد به اللقب ، والضمير فى « سواه » يعود إلى اللقب أيضاً ، وتعنى هذه العبارة أن اللقب يجب تأخيره عما يصاحبه من النوعين الآخرين اللذين هما الاسم والكنية ، فإذا صحب اللقب الكنية وجب تقديم الكنية وتأخير اللقب ، وهذا ما يعترض عليه المؤلف ، وإذا صحب اللقب الاسم وجب تأخير اللقب ، وهذا ما لاخلاف فيه .

ك « أبى عبد الله أنف الناقة » وليس كذلك^(١) .

ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين ، ك « عبد الله زين العابدين » أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً ، ك « زيد زين العابدين » أو كانا بالمكس ، ك « عبد الله كرز » أتبعَت الثاني للأول : إما بدلاً ، أو عطف بيان ، أو قَطْمَتُهُ عن التبعية : إما برفعه خيراً لمبتدأ محذوف ، أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف ، وإن كانا مفردين ، ك « سعيد كرز » جاز ذلك ووجه آخر ، وهو إضافة الأول إلى الثاني^(٢) ، وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه ،

(١) اعلم أن اعتراض المؤلف على عبارة الناظم التي بينها في الفقرة السابقة مبنى على مذهب الجمهور الذين يجوزون - فيما إذا اجتمع اللقب والكنية - أن تتقدم الكنية على اللقب ، وأن يتقدم اللقب على الكنية ، وقد كنت جارية المؤلف والذين اتبعوه من الكتاب فكتبت على هامش نسختي من شرح الأشموني تصحيحاً لعبارة الألفية هكذا : « لو كان الناظم قد قال * وأخرن هذا إن اسما صعبا * لكان أولى » ثم بعد مرور زمن اطلعت على نصوص لابن مالك وغيره تدل دلالة صريحة على أن المختار عند ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب عما يصاحبه من النوعين الآخرين ، سواء أكان المصاحب له اسماً أم كنية ، وحينئذ علمت أنه لا يجوز تصحيح عبارته في الألفية بشيء ، أما الاعتراض عليها فإن كان الاعتراض من جهة أنها تخالف ما عليه الجمهور فسلم ، ولا يضره - وهو من هو - أن يخالف ما عليه الجمهور ، فكم له من الآراء قدخالف فيها الجمهور ، وإن كان الاعتراض بأنها تخالف ما عليه الاستعمال العربي المطرد الكثير فكان الواجب أن يستدل لذلك .

(٢) اعلم أولاً أن تجويز الإضافة هو قول الكوفيين والزجاج ، وهو الصحيح ، وثانياً أن الإبتاع أقيس ، والإضافة أكثر في الاستعمال ، وثالثاً أن جواز الإضافة مشروط بما إذا لم يوجد ما يمنعها ، وبما يمنعها أن يكون الاسم مقروناً بأل نحو « الحارث قفة » و « النعمان بطة » و « الفضل كنزة » أو يكون اللقب مقروناً بأل نحو « هرون الرشيد » و « محمد الأمين » و « محمد المهدي » .

ويردّه النَّظَر ، وقولهم : « هَذَا يَحْيَى عَيْنَانُ » (١) .

فصل : والعلم الجنسى اسمٌ يعيّنُ مسماه بغير قيدٍ تعيينَ ذى الأداة الجنسية أو الحضورية ، تقول : « أُسَامَةُ أَجْرًا مِنْ ثُمَالَةٍ » فيكون بمنزلة قولك : « الأسد أجراً من الثعلب » و « أل » فى هذين للجنس ، وتقول : « هَذَا أُسَامَةٌ مُقْبِلًا » فيكون بمنزلة قولك : « هذا الأسد مقبلاً » و « أل » فى هذا لتعريف الحضور ، وهذا العلم يُشبهه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية ؛ فإنه يمتنع من « أل » ومن الإضافة ، ومن الصرفِ إن كان ذا سببٍ آخر ،

(١) رد المؤلف مذهب البصريين بشيئين : الأول أن النظر لا يساعده ، ووجهه أن إضافة الاسم إلى القلب - وما دالان على شيء واحد تستلزم إضافة الشيء إلى نفسه وقد علم أنه لا يضاف الاسم إلى ما أتحد به معنى ، والثانى السماع كقولهم « هَذَا يَحْيَى عَيْنَانُ » وقد ورد صرفوا - قيل بالألف لأنه مثنى فالتون مكسورة ، وقيل بالضمه لأنه وصف مثل سكران فالتون مضمومة ، وضعفه - ولو كانا متضايفين لقيل « عينين » بالجر .

فإن قلت : لو كانت نون « عينان » مكسورة لجاز فيه أن يكون مضافا إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة إما لأنه وصف ، وإما لأنه مثنى جاء على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة ، وإما لأنه مثنى مسمى به عومل معاملة سلمان كما هو فى لغة جماعة من العرب .

قلت : أما أنه وصف فلا يسلم لأن الوصف المختوم بالألف والتون يمنع الصرف فسكان يجر بالفتحة ، وأما أنه مثنى ألزمه الألف فيضعفه أنه جاء بضم النون ، وأيضا لزوم المثنى الألف لغة مهجورة قديمة لا يصار إليها بمجرد الاحتمال ، وأما أنه مسمى به وأجرى على لغة من يعامله معاملة سلمان فقد كان ينبغى فتح النون ، ولم ترد به رواية ، بل هى مضمومة أو مكسورة .

كالتأنيث في « أسامة » و « ثعلبة » وَكَوَزِنِ الْفَعْلِ فِي « بَنَاتِ أُوْبَرَ »
و « ابن آوى » ، وَبُيْتَدَأُ بِهِ ، وَيَأْنِي الْحَالُ مِنْهُ ، كَمَا تَقْدَمُ فِي الْمَثَالَيْنِ (١) ،
وَيُشْبِهُ التَّكْرِيرَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ شَائِعٌ فِي أُمَّتِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ
دُونَ آخَرَ .

فصل : وَمُسَمَّى عِلْمِ الْجِنْسِ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ :

أحدها — وهو الغالب — أَعْيَانٌ لَا تُؤَلَّفُ كَالسَّبَاعِ وَالْحَشْرَاتِ كَأَسَامَةِ ،
وَتُعَالَةُ ، وَأَبَى جَمْدَةَ لِلذَّبِّ ، وَأُمِّ عِرْيَطٍ لِلعَقْرَبِ .

والثاني : أَعْيَانٌ تُؤَلَّفُ ، كَهَيَّانَ بْنِ بَيَّانٍ لِلْمَجْهُولِ الْعَيْنِ وَالنَّسَبِ ، وَأَبَى الْمَضَاءِ
لِلْفَرَسِ ، وَأَبَى الدَّغْفَاءِ لِلأَحْمَقِ .

والثالث : أُمُورٌ مَعْنَوِيَةٌ كَسُبْحَانَ لِلتَّسْبِيحِ ، وَكَيْسَانَ لِلْعَدْرِ (٢) ، وَيَسَارٍ
لِلْمَيْسِرَةِ (٣) ، وَفَجَارٍ لِلْفَجْرَةِ ، وَبَرَّةٍ لِلبَرَّةِ (٤) .

(١) الثالان المتقدمان أحدهما « أسامة أجراً من ثعلبة » وقد وقع فيه علم الجنس
مبتدأ ، وثاني المثالين « هذا أسامة مقبلاً » وقد جاء فيه الحال من علم الجنس .

(٢) ومن ذلك قول ضمرة بن ضمرة :

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كُهُولُهُمْ إِلَى الْعَدْرِ أَسْمَى مِنْ شَبَابِهِمِ الْمُرْدِ

(٣) ومن ذلك قول الشاعر :

فَقُلْتُ امْكُنِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحْجُجُ مَعَهَا ، قَالَتْ : وَعَامَا وَقَابِلُهُ

(٤) فد ورد برة وفجار معا في قول النابغة :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْبَتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتَ فَجَارِ

هذا باب أسماء الإشارة

والمشآر إليه إما واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكلُّ واحد منها إما مذكر وإما مؤنث، فللمفرد المذكر « ذا »^(١)، والمفرد المؤنث عشرة، وهي: ذِي، وَتِي، وَذِيهِ، وَتِيهِ، وَذِيْهِ، وَتِيْهِ، وَذِيْهِ، وَتِيْهِ، وذات، وتا، والمثنى ذَانِ، وَتَانِ رفعا، وَذَيْنِ وَتَيْنِ جراً ونصباً، ونحو (إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ)^(٢) مؤول، ولجمهما « أولاء » ممدوداً عند الحجازيين ومقصوراً عند تميم، ويقال مجيئته لغير العقلاء كقوله:

— ٤٢ — * وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْإِيَّامَ *

(١) ويضاف إلى « ذا » في الإشارة للمفرد المذكر ثلاثة ألفاظ أخرى، وهي « ذاء » بهمزة مكسورة بعد الألف، و « ذائه » بزيادة هاء مكسورة، و « ذأؤه » بضم الهمزة والهاء، وقد جاء قول الراجز:

هَذَاؤُهُ الدَّفْئَرُ خَيْرٌ دَفْتَرٍ فِي كَفِّ قَرَمٍ مَا جِدَّ مُصَوِّرٍ

بكسر الهاء وبضمها، فهو شاهد على اللغتين الأخيرتين.

(٢) من الآية ٦٣ من سورة طه؛ وقد أطال المؤلف في « شرح الشذور » في تخريج هذه الآية، وما أولت به أن « إن » بمعنى نعم وهذا مبتدأ، وما أولت به أن « إن » مؤكدة، واسمها ضمير شأن محذوف، وهذا مبتدأ، ولساحران خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره جملة في محل رفع خبر إن، ولن تجد كلاماً مفصلاً مثل ما تجده فيه فارجع إليه (ص ٤٨ بتحقيقنا).

٤٢ — هذا عجز بيت من الكامل، وصدوره قوله:

* ذُمَّ الْمَآزِلَ بَعْدَ مَنزِلَةِ اللَّوَى *

وهذا بيت من قصيدة لجرير بن عطية بن الحطافي يهجو فيها الفرزدق، وقيله — وهو مطلع القصيدة — قوله:

=

= سَرَتِ الْهُمُومُ قَبِيتَنَ غَيْرَ نِيَامٍ وَأَخُو الْهُمُومِ يَرُومُ كُغْلٍ مَرَامٍ
 اللغة : « مرَام » يحتمل هذا اللفظ أن يكون مصدرا ميجيا من قولهم : رام الشيء
 يرومه روما ومراما ، ويحتمل أن يكون اسم مكان أو اسم زمان من هذا الفعل أيضا ،
 والميم زائدة على كل حال ، ووزنه مفعول مثل مفتوح ومدخل ، وفيه إعلال بالنقل والقلب
 « المنازل » جمع منزل أو منزلة ، وكونه هنا جمع منزلة أولى لقوله فيما بعد « منزلة
 اللوى » والمنزل والمنزلة مكان النزول « اللوى » بكسر اللام وفتح الواو مقصوراً -
 هو في الأصل منقطع الرملة ، وهو هنا اسم مكان بعينه ، وقد أ كثر الشراء من
 ذكره ، وهو واد من أودية بنى سليم ، ويوم اللوى : موقعة كانت فيه ، وكان الظفر
 فيها لبني ثعلبة على بنى يربوع .

الإعراب : « ذم » فعل أمر مبني على السكون لامحل له من الإعراب ، ويجوز
 تحريكه بالحركات الثلاث : فإن حركته بالفتح فإنك تقول : وحرك بالفتح طلباً
 للتخفيف ، وإن حركته بالضم فإنك تقول : وحرك بالضم لإتباع آخره أوله ، وإن
 حركته بالكسر فإنك تقول : وحرك بالكسر على ما هو الأصل في التخلص من
 النقاء الساكنين . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المنازل » مفعول به
 لدم ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بعد » ظرف متعلق بدم ، أو متعلق بمحذوف حال
 من المنازل ، وبعد مضاف و « منزله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ،
 ومنزلة مضاف و « اللوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على الألف منع من
 ظهورها التعذر « والعيش » الواو حرف عطف ، العيش : معطوف على المنازل ،
 والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « بعد » ظرف
 متعلق بدم ، أو متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف واسم الإشارة في
 « أولئك » مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، والكاف حرف خطاب
 « الأيام » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة ، وبدل المجرور مجرور ،
 وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أولئك الأيام » حيث أشار بأولاء إلى الأيام ، والأيام : جمع يوم ،
 وهو من غير العقلاء ، وفي ذلك دليل على جواز الإشارة بأولاء إلى جمع غير العاقل =

فصل : وإذا كان المُشَار إليه بعيداً لحقته كافٌ حَرْفِيَّةٌ تتصرف تصرفاً
الكاف الأسمية غالباً ، ومن غير الغالب (ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ)^(١) ، ولك أن
تزيد قبلها لاماً^(٢) ، إلا في التثنية مطلقاً ، وفي الجمع في لغة من مدّه^(٣) ،
وفيما سَبَقَتْهُ « ها » ، وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً .

* * *

= ومثله قوله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مستولاً) . وقد
قال ابن هشام : « وبرى الأرقام بدل الأيام ، فلا شاهد فيه . وزعم ابن عطية أن
هذه الرواية هي الصواب ، وأن الطبرى غلط إذ أنشده الأيام ، وأن الزجاج اتبعه في
هذا الغلط » اه كلامه . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : ورواية النقائض
لمحمد بن حبيب « الأرقام » كما ذكره ابن عطية .

(١) من الآية ١٢ من سورة المجادلة ، ووجه الدلالة من هذه الآية أن الخطاب
لجمع الذكور بدليل قوله سبحانه (لَكُمْ) وقد اقتصر في اسم الإشارة على كاف الخطاب
مفتوحة من غير أن يضم إليها ميم الجمع ، ودون هذه اللغة لغة ثالثة ، وهي أن تلحق
اسم الإشارة كاف مفتوحة في جميع الأحوال ، ومن شواهد الاكتفاء بالكاف
قول الشاعر :

وَلَسْتُ بِسَائِلٍ جَارَاتِ بَيْتِي أَغْيَابُ رِجَالِكَ أَمْ شُهُودُ ؟

(٢) قالوا في المفرد المذكور « ذلك » وفي المفردة المؤنثة « تلك » كما قالوا « تلك »
بزيادة لام وكاف على اسم الإشارة الموضوع لكل منهما ، وشواهد الأول والثاني
كثيرة ، قال الله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه) وقال سبحانه (تلك آيات الكتاب
الحكيم) ومن شواهد اللفظ الثالث قول القطامي :

تَعَلَّمْ أَنْ بَقِيَ الْعَيُّ رُشْدًا وَأَنْ لِعَالِكَ الْفُؤَادِ انْقِشَاعًا

وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة ، فلما قالوا « ذلك » التقى ساكنان
الألف في اسم الإشارة واللام ، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين ، وكانت
الحركة هي الكسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، ولما قالوا « تلك »
اجتمع الساكنان ، فحذفوا الياء للتخلص منهما ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها .

(٣) احترز بهذه العبارة عن لغتهم قصر « أولاء » فإن منهم من يأتي باللام ، =

فصل : ويشار إلى المكان القريب^(١) بهُنَا أو هُنَا ، نحو (إِنَّا هُنَا قَاعِدُونَ)^(٢) ، وللبعيد بهُنَاكَ أو هُنَاكَ أو هُنَاكَ أو هُنَا أو هُنَا أو هُنَا أو هُنَا أو هُنَا أو هُنَا .^(٣)

هذا باب الموصول

وهو ضربان : حرفي ، واسمي .

فالحرفي : كلُّ حرفٍ أُوِّلَ مع صلته بمصدر ، وهو ستة : أَنْ ، وَأَنْ ، وَمَا ، وَكَيْ ، وَتَوُ ، وَالَّذِي ، نحو (أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا)^(٤) (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ)^(٥) (يَمَّا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)^(٦) (لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ

= وهؤلاء هم قيس وربيعة وأسد ، ومن شواهد ذلك قول شاعرهم :
أُولَئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أُولَئِكَ
وإنما قلنا « إن منهم من يأتي باللام » لأن في تميم من لغتهم القصر ، وهم لا يأتون باللام مطلقا ، كما قال المؤلف . والأشابة - بضم الهمزة - الأخلط من الناس ، يريد أن قومه من أب واحد .

(١) لا تظن أنه لا يشار إلى المكان إلا بهذه الألفاظ ، فإن ذلك ليس مرادا وإنما المراد أن هذه الألفاظ لا يشار بها إلا إلى المكان ، في حين أن الألفاظ التي سبق تعدادها يشار بها إلى المكان وإلى غير المكان ، تقول : هذا المكان طيب الهواء ، وهذه الأمكنة فسيحة الأرجاء .

- (٢) من الآية ٢٤ من سورة المائدة
- (٣) من الآية ٦٤ من سورة الشعراء
- (٤) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت
- (٥) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة
- (٦) من الآية ٢٦ من سورة ص

حَرَاجٌ (١) (يَوْمًا أَحَدُهُمْ تَوَيْمًا) (٢) (وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) (٣).

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٦٩ من سورة التوبة .

وبما يجب أن تعلمه أن « أن » المفتوحة الهمزة المشددة النون توصل بمجملة اسمية، وتؤول مع معموليها بمصدر، ثم إن كان خبرها مشتقا نحو « علمت أن زيدا قائم » كان المصدر من لفظه، أي علمت قيام زيد، وإن كان خبر أن جامدا، نحو « علمت أن زيدا أخوك » كان المصدر من لفظ الكون مضافا إلى اسمها، أي علمت كون زيد أخاك، وإن كان خبرها ظرفا نحو « علمت أن زيدا عندك » أوجارا ومجرورا نحو « علمت أن زيدا في الدار » كان المصدر لفظ الاستقرار أو ماقى معناه مضافا إلى الاسم، أي علمت استقرار زيد في الدار، أو عندك .

وأما « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون أصالة فتوصل بالجرم الفعلية، التي فعلها مضارع إجماعا نحو قوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) والتي فعلها ماض نحو « رضيت أن صاحب زيدا » والتي فعلها أمر نحو « أرسلت إلى زيد أن اصنع ما كلفتك » على خلاف في الأخيرين .

وأما « ما » المصدرية فتوصل بالمجملة الاسمية نحو « لا أصحبك ما زيد صديقك » وبالجرم الفعلية التي فعلها متصرف غير أمر، نحو « لا أرضى عنك ما صاحب زيدا » .
وأما « لو » فتوصل بالجرم الفعلية بشرط أن يكون فعلها متصرفا غير أمر، نحو قوله تعالى (ودوا لو تدهن فيدهنون).

وأما مجيء « الذي » موصولا حرفيا فهو وجه حكاة أبو علي الفارسي عن يونس ابن حبيب، وقد مثلوا له بقوله تعالى (وخضتم كالذي خاضوا) وسبب ذلك عندهم أن « الذي » مفرد، وما بعده جمع، فلو كان موصولا اسميا ل قيل « كالذي خاص » أو ل قيل « كالذين خاضوا » وقد يجاب عن ذلك بأحد جوابين، الأول أن « الذي » اسم موصول صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوا، والمائد ضمير محذوف منصوب بخاضوا: أي خاضوه، والجواب الثاني أن « الذي » اسم موصول للجمع، وأصله « الذين » فحذفت النون، كما حذفت في قول الأشهب بن رميلة :

والاسمى ضربان : نص ، ومشارك .

فالنص ثمانية : منها للمفرد المذكور « الذي » للعالم وغيره ، نحو (اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ)^(١) (هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ)^(٢) ، والمفرد المؤنث « التي » للعاقلة وغيرها ، نحو (قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا)^(٣) (مَا وَلَاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ؟)^(٤) ، ولتثنيتهما « اللذَانِ » و « اللتَانِ » رفعا ، و « اللذَيْنِ » و « اللتَيْنِ » جرا ونصباً ، وكان القياسُ في تثنيتهما وتثنية « ذَا » و « تَا » أن يقال : اللذَيَانِ وَاللتَيَانِ وَذَيَانٍ وَتَيَانٍ ، كما يقال القاضِيَانِ — بإثبات الياء — وَفَتَيَانٍ — بقلب الألف ياء — ولكمهم فرّقوا بين تثنية المبنى والمعرّب ، فحذفوا الآخر ، كما فرّقوا في التصغير ، إذ قالوا : اللذِيَا وَاللتِيَا وَذَيَا وَتَيَا ، فأبقوا الأول على فتحه ، وزادوا ألفاً في الآخر عوضاً عن ضمة التصغير ، وتميم وقيس تشدّد النون فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيذاً للفرق ، ولا يختص ذلك بحالة

= وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلُجِ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
فإن الكلام يدل على أنه أراد « وإن الدين حانت بفلج دماؤهم » فحذف النون ،
ونظيره قول الراجز :

يَا رَبَّ عَبَسَ لَا تَبَارِكُ فِي أَحَدٍ فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِي مَن قَعَدَ
* إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ *

فإن الكلام يدل على أنه أراد « إلا الذين قاموا » والنون تحذف من المتى والجمع في الموصولات كالشاهدين ٤٣ و ٤٤ الآيتين لطول الاسم الموصول بالصلة والعائد ، وسيأتي هذا الكلام موضعا .

(١) من الآية ٧٤ من سورة الزمر

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء

(٣) من الآية ١ من سورة المجادلة

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة البقرة

الرفع خلافاً للبصريين ؛ لأنه قد قرىء في السبع (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ ^(١))
 (إِحْدَى ابْنَيْ هَاتَيْنِ) ^(٢) بالتشديد ، كما قرىء (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ) ^(٣) ،
 (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ) ^(٤) ، وَبَلَّحَرِثُ بْنُ كَعْبٍ وبعضُ ربعةٍ يمحذفون نون
 اللذان واللتان ، قال :

٤٣ - * أَبِي كَلَيْبٍ إِنْ عَمِيَ اللَّذَانِ *

(١) من الآية ٢٩ من سورة فصلت .

(٢) من الآية ٢٧ من سورة القصص

(٣) من الآية ١٦ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٣٢ من سورة القصص .

٤٣ - هذا صدر بيت من الكامل ، وهو للأخطل التغلبي المصراقي ، واسمه
 غياث بن غوث ، من كلمة يهجو فيها جريرا ، وعجزه قوله :

* قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ *

اللغة : « بنى كليب » أراد بهم قوم جرير ، وأبوهم كليب بن يربوع « عمى »
 مثق عم مضاف إلى ياء التكلم ، والعم : أخو الأب ، وأراد بعميه أبا حنش عصم بن
 النعمان ، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو آكل المرار يوم الكلاب الأول ، ودوكس
 ابن الفدوكس ، وقيل : عمه الآخر هو عمرو بن كلثوم التغلبي قاتل عمرو بن هند
 « الأغلال » جمع غل - بضم الغين المعجمة ، بزنة قفل وأفقال - والغل : حديدة تجمل
 في عنق الأسير . ونسب الشيخ خالد البيت الشاهد إلى الفرزدق ، وقال « وعمى
 - بالثنية - هما هذيل بن هبيرة وهذيل بن عمران الأصغر » وهو كلام خال عن
 التحقيق والرجوع إلى الرواية .

المعنى : يفتخر على جرير بأن قومه فوارس شجعان صناديد ، وأن منهم اللذين قتلوا
 ملكين عظيمين واستنقذا منهما الأسارى .

الإعراب : « أبي » الممزة حرف لنداء القريب ، بنى : منادى منصوب بالياء نيابة
 عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، وبنى مضاف و« كليب » مضاف إليه « إن »
 حرف توكيد ونصب « عمى » اسم إن ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور =

وقال :

— ٤٤ — * هَمَّا اللَّائِيَا لَوَّ وَوَلَدَتْ تَعِيمُ *

ولا يجوز ذلك في ذانٍ وتانٍ للإلباس .

= ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، وياء المتكلم المدغمة في ياء التثنية . مضاف إليه « اللذان » خبر إن « قتلا » قتل : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل « الملوك » مفعول به ، والجملة لا عمل لها صلة « ومكككا » الواو عاطفة ، فكك : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « الأغلالا » مفعول به ، والألف للاطلاق ، والجملة لا عمل لها عطفت على جملة الصلة .

الشاعر : قوله « اللذان » حيث حذف النون من مثنى الذى المرفوع ، وقد عرفت في إرباب البيت أن قوله « اللذان » خبر إن .

إنما استجاز بالجرث بن كعب . جمون وبعض بني ربيعة حذف نون « اللذان » . صاحب نون « اللتان » لأن الموصول بالواو بالصلة والمائد أرادوا تفسيره لسكون الواو . الموصول كالشئ الواحد . واعلم أنه لم يرد عنهم هذا الحذف في هاتين الكلمتين إلا في حالة الرفع ، وقد ورد عن بعض العرب حذف نون « الذين » جمع الذى فى لغة منى . وبالبناء ، وفى لغة بني حاء به البناء ، فأما الأول فثمة قول الشاعر فى بعض النسخ :
 وَأَيْنَ النَّبِيِّ حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ فِيمُ الْقَوْمِ كُلِّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

وخبر . عليه بعض العلماء قول الله تعالى : (وخضمت كالدنى خاضوا) فقد زعموا أن التقدير : وخضمت كالذين خاضوا ، وأما الثانى فثمة قول الشاعر :

نَحْنُ الدُّوُّ بِمُكَاطِطٍ طَيَّرُوا شَرَّ رَأْسِ رُؤُسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالصَّاقِيلِ
 قالوا أراد « نحن الذون » على لغة من جاء به بالواو فى حال الرفع . وستأتى مشروحة . حذف النون تخفيفا .

٤٤ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ينسب إلى الأخطل التغلبى صاحب الشاهد السابق ، وبعده قوله :

= * لَقِيلَ فَنَحْرُ لَهْمٍ صَمِيمٌ *

= اللغة : « نعيم » اسم قبيلة ، وأبوها نعيم بن مس بن أد بن طابخة ، ويجوز فيها التأنيث باعتبار القبيلة والتذكير باعتبار الأب « نخر » الفخر - بفتح فسكون هنا ، وقد تحرك خاؤه ، ومثله الفخار والفخارة . بفتح فأثهما - هو التمدح بالحصل ، وأراد هنا الشرف وعظيم المنزلة « صميم » خالص لاشائنة تشوبه أصلا .
 المعنى : يمدح امرأتين بأنه لو ولدتهما تميم لكان لقيم بهذه الولادة الفخر الذي لا يشربه شيء .

الإعراب : « هما » ضمير منفصل مبتدأ « اللتا » اسم موصول خبر المبتدأ « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ولدت » ولدت : فعل ماض ، والتاء دالة على تأنيث الفاعل « نعيم » فاعل ولد ، مرفوع بالضممة الظاهرة « لقيل » اللام واقعة في جواب لو ، قيل : فعل ماض مبنى للمجهول « نخر » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هذا نخر « لهم » جار ومجرور متعلق بفخر أو محذوف صفة له « صميم » صفة لفخر ، ويجوز أن يكون قوله « نخر » مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقا محذوف خبر ، والذي سوغ الابتداء به مع كونه نكرة شيآن : أحدهما وصفه بصميم ، وثانيهما كونه في معنى الفعل نحو (سلام على إلباسين) ونحو « عجب لك » وعلى أية حال تكون جملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل لقيل ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « اللتا » حيث حذف النون من مثني التي المرفوع ، فقد عرفت أنه خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل ، وقد أخبرناك في شرح الشاهد السابق أن هذا الحذف مما يجوز في لغة بلعوث بن كعب أجمعين وبعض بني ربيعة ، وأن الذي حفظه العلماء عنهم حذف النون من المثني المرفوع ، ولم يحفظ عنهم حذف النون من المثني المنصوب والمحذوف .

فإن قلت : فما عسى أن يكون السر في تجويزهم الحذف من المثني في حالة الرفع دون حالتي النصب والحذف ؟

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن امتناع التباس المثني بالمفرد في حالة الرفع قد أباحت لهم الحذف ، وإن جواز التباس المفرد بالمثني في حالتي النصب والجر هو الذي =

وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات ، وفي نون الإشارة لفتان .
ولجمع المذكّر كثيراً ولغيره قليلاً « الألى » مقصوراً ، وقد يُمدّ ، و « الذين »
بالياء مطلقاً ، وقد يقال بالواو رفعاً ، وهو لغة هذيل أو عقيل ، قال :
— ٤٥ — * نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا *

= منعمهم من الحذف ، ألا ترى أنك لو قلت « إن التي لو ولدت تميم لكان تميم بذلك
الفخر كل الفخر » لم يدر أردت المفرد فلا حذف ، أم أردت المثنى فحذفت النون ؟
ولهذا تجدهم لم يجيئوا في « ذان » و « تان » بحذف النون ؛ لأن حذفها في حال الرفع
يوقع في اللبس فلا يدرى أمثني أراد التكلم أم مفردا .

فإن قلت : فكيف يمكن الالتباس وقد علمنا أن صلة الموصول لا بد أن تشمل على
ضمير يربط الموصول بالصلة ، وهذا الضمير يجب أن يكون مطابقاً للموصول في إفراده
وتثنيته وجمعه ، فأنا آمن — بوجود هذا العائد — من التباس المفرد بالمثنى ؟
فالجواب عن هذا أن نقول لك : لقد حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء فإن هذا
الضمير — وإن يكن مما لا بد منه — غير واجب الذكر ، بل قد يكون مذكوراً ، وقد
يكون محذوفاً وهو مراد ، فلو حذف هذا الضمير لالتبس الكلام كما في المثال الذي
ذكرناه لك ، ثم إن الصلة لا يجب أن تكون جملة يظهر فيها الضمير أحياناً ، بل قد
تكون الصلة ظرفاً نحو أن تقول « إن الذي — أو التي — عندك من قوم صالحين » فلا
يدرى المخاطب أم مفرداً أردت أم جمعا ، فلما كان الالتباس حادثاً في كثير من صور
الكلام امتنعوا من الحذف ، ففهم هذا القول والله يرشدك .

٤٥ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد اختلفت كلمة العلماء في نسبة هذا البيت
إلى قائله اختلافاً كثيراً ؛ ونسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل
سماه أبا حرب الأعمى ، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعة إلى
رؤبة بن العجاج ، وهو غير موجود في ديوانه . وبعد الشاهد في رواية أبي زيد :

نَحْنُ قَتَلْنَا الْمَلِكَ الْجُجَجَا حَا وَلَمْ نَدَّعِ لِسَارِحِ مَرَا حَا
إِلَّا دِيَارًا أَوْ دِمَا مَفَا حَا نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَا حَا

= * لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مِرَا حَا *

ولجمع المؤنث « اللآئِي » و « اللآئِي » وقد تحذف يَأُوهُمَا ، وقد يتقارض
الآئِي واللآئِي ، قال :

— ٤٦ — * سَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْآئِي كُنَّ قَبْلَهَا * *

= اللغة : « نحن الذون » هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت ، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره على الوجه المشهور في لغة عامة العرب « نحن الذين » وقوله « صبحوا » معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجري قول الله تعالى : (فأخذتهم الصبحة مصبحين) « النخيل » - بضم النون وفتح الحاء - اسم مكان بعينه « غارة » اسم من الإغارة على العدو « ملحاحا » هو مأخوذ من قوطم « ألح المطر » إذا دام ، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلا « مفاحا » بضم الميم - قد أريق حتى يسيل « صراحا » يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لاشبهة فيه ولاظنة ، وهو بزنة غراب . وجعله العيفى وتبعه البغدادي بكسر الصاد جمع صريح ، مثل كريم وكرام .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ « الذون » اسم موصول خبره « صبحوا » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة « الصباحا ، يوم » ظرفان يتعلقان بقوله « صبحوا » ويوم مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « غارة » مفعول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتأويل المشتق ، أى : مغيرين ، وقوله « ملحاحا » نعت لغارة .

الشاهد فيه : قوله « الذون » حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء « الذون » في حالة الرفع ومجىء « الذين » في حالة النصب والجر ، فزعم أن هذه الكلمة معربة وأما جمع مذكر سالم حقيقة ، وذلك بعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى على صورة المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو والياء .

٤٦ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ *

وقد نسبوا هذا البيت إلى مجنون ليلى قيس بن ملوح العامري ، ولم أجسده في ديوان شعره ، ووجدت صاحب تزيين الأسواق (٦٥/١) قد نسبه إليه ثالث ثلاثة أبيات ، والبيتان اللذان قبله هما قوله :

== أَظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضْـلَةٍ مِّنَ الْأَرْضِ لَا مَالَ لَدَيَّ وَلَا أَهْلٌ
وَلَا أَحَدٌ أَفْضَى إِلَيْهِ وَصِيَّتِي وَلَا صَاحِبٌ إِلَّا الْمَطِيئَةُ وَالرَّحْلُ

اللغة : « محَا » تقول : محوت الكتابة أمحوها محوا - من باب نصر - إذا أزلتها
« الأولى كن قبلها » أراد النساء اللاتي عرفهن وأحبهن من قبل أن يتعرف إلى ليلي
« وحلت مكانا - إلخ » أراد أن حبها لم يكنف بأن أزال كل أثر في قلبه لمن كان قبلها ،
بل زاد على ذلك أن حل مكانا كان فارغا من الهوى .

المعنى : أراد أن حب هذه المرأة قد ملك عليه كل قلبه ، وأنه غطى على كل حب
كان قبلها ، وأنه لم يترك له متصرفا .

الإعراب : « محَا » فعل ماض « حبها » حب : فاعل محَا ، وحب مضاف وضمير الغائبة
مضاف إليه « حب » مفعول به ، وحب مضاف و « الألى » اسم موصول مضاف إليه
« كن » كان : فعل ماض ناقص ، وتون النسوة العائد على الألى اسمها « قبلها » قبل :
ظرف متعلق بمحذوف خبر كان ، وقبل مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مضاف إليه ،
وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول « وحلت » الواو عاطفة ، حل : فعل
ماض ، والتاء علامة على تأنيث الماعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي
« . كانا » مفعول به لحل « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المسكان « حل » فعل ماض مبني للمجهول . ونائب
فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم يكن ، وجملة الفعل ونائب فاعله في
محل نصب خبر يكن ، وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لمكان « من » حرف
جر « قبل » ظرف زمان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور
متعلق بمحل المبني للمجهول .

الشاهد فيه : قوله « الألى كن قبلها » حيث استعمل لفظ « الألى » في جماعة
الإناث العاقلات والدليل على ذلك شيآن : أولهما المعنى ، فإنه يريد أن حب هذه لارأة
قد أزال حب النساء الألى كن قبلها ، وثانيتها الضمير الموضوع لجماعة الإناث في قوله
« كن قبلها » فإنه يدل على ما ذكرناه من أن المراد بالألى جماعة الإناث .

أى حب اللاتي ، وقال :
 ٤٧ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورًا
 أى الذين .

= ومثل هذا الشاهد قول الآخر :

فَأَمَّا الْأَوْلَى يَسْكُنَنَّ غَوْرَ تِهَامَةَ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرَكُ الْحِجْلَ أَقْصَمًا
 والأصل في « الأولى » أن يستعمل في جمع الذكور ، نحو قول الشاعر :
 رَأَيْتُ بِنِي عَمِّي الْأَوْلَى يَخْذُلُونِي كَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ
 وسند كره له شاهدا آخر - كما سند كره للممدود شواهد - مع شرح الشاهد التالي
 ٤٧ - هذا البيت من الوافر ، وهو لرجل من بني سليم لم يمينه العلماء .
 اللغة : « أمن » أعمل تفضيل من قولهم « من عليه » إذا أنعم عليه « مهدوا » -
 بفتح الهاء مخففة - من قولك « مهدت الفراش مهدا » إذا بسطته ، ووطأته ، وهبأته
 ومن هنا سمى الفراش مهدا لثوارته وبسطه ، وقال الله تعالى : (فَلَا تَقْسَمُ بِمَهْدُونَ)
 أى : يوطئون . ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى : تسويتها وإصلاحها « الحجور » جمع
 حجر - بفتح الحاء أو كسرهما أو ضمها - وهو حوض الإنسان . ويقال « نشأ فلان في
 حجر فلان » - بكسر الحاء ، أو فتحها - يريدون في حفظه وستره ورعايته .

المعنى : ليس آباؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا وجعلوا حجورهم لنا
 كالمهد - أكثر نعمة علينا وفضلا من هذا الممدوح .

الإعراب . « ما » نافية بمعنى ليس « آباؤنا » آباء : اسم ما ، وآباء مضاف
 والضمير مضاف إليه « بأمن » الباء زائدة ، وأمن : خبر ما « منه ، علينا » كلاهما
 جار ومجرور متعلق بأمن ، وقوله « اللاء » اسم موصول صفة لآباء « قد » حرف
 تحقيق « مهدوا » فعل وباءل ، والجملة لاجل لها صلة للموصول « الحجور » . فعول
 به لقوله مهدوا ، والألب للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « اللاء » حيث أطلقه على جماعة الذكور العقلاء ، فجاء به وصفا
 لآباء ، وهو قليل ، وإنما يطلق عليهم أصالة « الألى » مقصورا أو ممدودا ، فمن الأول
 قول أبي ذؤيب الهذلي :

=

والمشترك ستة : مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَأَلْ ، وَذُو ، وَذَا .
فأما « مَنْ » فإنها تكون للعالمِ ، نحو (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)^(١)
ولغيره في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يُنَزَّلَ منزَلَتَهُ نحو (مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ)^(٢) وقوله :

— ٤٨ — * أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ *

= وَتُبِّلِي الْأَلَى يَسْتَمْلِثُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقَبْلِ
والاستشهاد هنا في قوله « الْأَلَى يَسْتَمْلِثُمُونَ » ومن الثاني قوله خلف بن حازم :
إِلَى النَّقْرِ الْبَيْضِ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ صَفَائِحُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَخْلَصَهَا الصَّمْلُ
وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزة :
أَبِي اللَّهِ لِلشَّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سِيُوفُ أَجَادِ الْقَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا
(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .
(٢) من الآية ٥ من سورة الأحقاف .

٤٨ - هذا صدر بيت من الطويل ، وهو مع بيت آخر سابق عليه هكذا :

بَكَيْتُ عَلَى سَرَبِ الْقَطَا إِذْ مَرَزَنِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ
أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ
والبيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين . وقد جاء بهما المؤلف تمثيلا
لا استشهادا ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيرا فيمثل بشعر المتنبي والبحترى
وأبي تمام ، وقيل : فائلهما مجنون ليلي ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت
الشاهد ثابتا في كل ديوان من الديوانين ديوان المجنون وديوان العباس ، وذلك من
خلط الرواة .

اللفظة : « سرب » السرب : جماعة الظباء والقطا ونحوهما ، و « القطا » طائر
« جدير » لائق وحقيق « هويت » بكسر الواو - أى أحببت .

الإعراب : « بكيت » فعل وفاعل « على سرب » جار ومجرور متعلق ببكيت ،
وسرب مضاف و « القطا » مضاف إليه « إذ » ظرف زمان متعلق ببكيت مبنى على =

وقوله :

٤٩ - أَلَا عِمٌّ صَبَّاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يِعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي المُصْرِ الخَالِي
فدُعَاءُ الأصْنَامِ وندَاءُ القَطَا وَالظَّلَلُ سَوَّغَ ذَلِكَ .

= السكون في محل نصب « مررن » فعل وفاعل « بي » جار ومجرور متعلق بمرفوع « فقلت » فعل وفاعل « ومثلي » الواو للعال ، مثل : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « بالبياء » جار ومجرور متعلق بقوله « جدير » الآي « جدير » خبر المبتدأ « أسرب » الهمزة حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسرب مضاف ، و« القطا » مضاف إليه « هل » حرف استفهام « من » مبتدأ « يعير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « جناحه » جناح : مفعول به ليعير ، والضمير مضاف إليه « لعل » حرف ترج ونصب ، والياء اسمها « إلى » حرف جر « من » اسم موصول مبني على السكون في محل جر بئلي ، والجار والمجرور متعلق بقوله « أظير » الآي « فد » حرف محقق « هويت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والمائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : إلى من قد هويته « أظير » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل رفع خبر « لعل » .

الشاهد فيه : قوله « من يعير » حيث استعمل « من » في غير العاقل ، فأطلقه على القطا ، لأنه ناداه أول الأمر بقوله « أسرب القطا » والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال ويصنعه ، فلما تقدم بندائه استساع أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل إلا في العقلاء بحسب وضعه . ومثل ذلك الشاهد الذي يلي هذا وهو قول امرئ القيس ابن حجر الكندي :

أَلَا عِمٌّ صَبَّاحًا أَيُّهَا الظَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يِعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي المُصْرِ الخَالِي
٤٩ - هذا بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة طويلة لامرئ القيس بن حجر

الكندي .

اللغة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب في الجاهلية ، كانوا يقولون : عم =

الثانية : أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه « مَنْ » نحو (كَنْ لَا يَخْنُقُ)^(١)
 لشموله الأدميين والملائكة والأصنام ، ونحو (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ

= صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، ويقولون : انعم صباحا ، وانعم مساء . وقد اختلفوا في « عم » فقال بعض أهل اللغة : هو فعل أمر من انثال الواوى وماضيه وعم ، وقال بعضهم : بل هو مقتطع من « انعم » بحذف همزة الوصل والنون الساكنة بعدها « الطلل » كل ما بقى شاخصا مرتفعا من آثار ديار الأحبة ، وأما ما بقى فيها لاصقا بالأرض فهو الرسم « البالى » اسم فاعل من بلى الشيء يبلى - على مثال رضى يرضى - إذا أصابه البلى « العصر » بضمين - لعة في العصر بفتح فسكون « الخالى » الماضى .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « عم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « صباحا » ظرف زمان منصوب بعم « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « الطلل » نعت لأى « البالى » نعت للطلل « وهل » حرف استنهام « يعمن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له « من » اسم موصول فاعل يعمن ، مبنى على السكون في محل رفع « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الاسم الموصول « في العصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان « الخالى » نعت للعصر . والجملة من كان ومعمولها لا محل لها صلة من .

الشاهد فيه : قوله « يعمن من - إلخ » حيث استعمل « من » الموصولة في معنى المفرد المذكور غير العاقل ؛ لأن المراد بها همنا الطلل البالى ، والأصل في « من » أن يكون استعمالها في العاقل ، وإنما استعملت هنا في غيره مجازا . والذي مهد لهذا التجوز نداء الطلل من قبل في قوله « أيها الطلل » فإن نداءه جعله حينئذ بمنزلة العقلاء ، إذ لا ينادى ولا يدعى إلا العاقل . لأن الغرض من النداء إقبال من تناديه عليك ، والغرض من الدعاء إجابة من تدعوه ، ففهم ذلك واحفظه .

(١) من الآية ١٧ من سورة النحل .

مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ^(١) ونحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)^(٢) فإنه يشمل الآدميَّ والطائرَ .

الثالثة : أن يقترن به في عمومِ فُضِّلَ مِن ، نحو (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)^(٣) و (مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ)^(٤) لاقترانها بالمائل في عموم (كلِّ دابة)^(٥) .

وأما « ما » فإنها لما لا يَعْقِلُ وَحَدَهُ ، نحو (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ)^(٦) وله مع المائل نحو (سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)^(٧) ولأنواع مَنْ يعقل ، نحو (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ)^(٨) وللمُبْتَهَمِ أَمْرُهُ كقولك وقد رأيت شَيْخًا : « انظُرْ إِلَى مَا ظَهَرَ » .

والأربعة الباقية للمائل وغيره ؛ فأما « أَيْ » : تخالف في موصوليتها ثعلب ، ويردُّه قوله :

— ٥٠ — * فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ *

(١) من الآية ١٨ من سورة الحج . (٢) من الآية ٤٥ من سورة النور .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة النحل . (٤) من الآية ١ من سورة الحشر .

(٥) من الآية ٣ من سورة النساء .

٥٠ - هذا مجزئ من المتقارب ، وصدده قوله :

* إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ *

والبيت لغسان بن وعله أحد الشعراء الخضرمين من بني مرة بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : « حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ، أنه أنشد » وذكر البيت .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « لقيت » فعل وفاعل والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وهي جملة الشرط « بني » مفعول به للقي ، =

ولا تُضَافُ لِنَكْرَةِ خِلَافًا لِابْنِ عَصْفُورٍ ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا مُسْتَقْبَلٌ مُتَقَدِّمٌ (١)

== وبني مضاف و «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة على جواب الشرط ، وسلم: فصل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يروى بضم «أى» وبجره ، وهو اسم موصول على الحالتين ، فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب مجرور بالكسرة الظاهرة ، والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «هو أفضل» وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله «أيهم أفضل» حيث أتى بأى مبنية على الضم - في الرواية المشهورة الكثيرة - فدل على أنها موصولة ، لأن غير الموصولة معربة لا مبنية ، وإنما بنيت هنا لسكونها مضافة ، وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيويوه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة: أنها تأتي موصولة وتكون مبنية إذا اجتمع فيها أمران ، أحدهما : أن تكون مضافة لفظا ، والثاني أن يكون صدر صلتها محذوفا . وذهب الخليل بن أحمد وبنو نون بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيويوه - إلى أن أيا لا تجيء موصولة ، وهى إما شرطية وإما استفهامية ، وذهب جماعة الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة ، ولكنها معربة في جميع الأحوال : أضيفت أو لم تضاف ، حذف صدر صلتها أو ذكر .

وزعم يونس بن حبيب والخليل بن أحمد أن «أيهم» في هذا البيت اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ خبره أفضل ، والجملة عند الخليل مقول لقول محذوف يقع صفة لموصوف محذوف ، وهذا الموصوف هو مجرور حرف الجر ، وتقدير الكلام عنده: فسلم على شخص مقول فيه أيهم أفضل . وفي هذا التقدير من التكلف ما يبعثنا على عدم الأخذ بالقول الذى استوجبه .

(١) اشتراطوا فى العامل فى «أى» الموصولة شرطين ، الأول أن يكون مدلوله الزمان المستقبل ، والثانى أن يقدم عليها فى الكلام ، أما شرط الاستقبال فسنتكلم على تعليقه فى الكلام على عبارة الكسائى المشهورة «أى كذا خلقت» وأما وجوب تقديم العامل فيها فإنما أرادوا به أن يظهر من أول الأمر فرق ما بين الموصولة هذه وبين الشرطية فى نحو قوله تعالى (أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) والاستفهامية فى نحو قوله ==

نحو : (لَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(١) خلافاً للبصريين ،
 وسُئِلَ الكَسَائِيُّ : لم لا يجوز « أعجبنى أيُّهم قَامَ ؟ فقال : أى كذا خُلِقَتْ »^(٢) ،
 وقد تَوَثَّقَتْ وتثنى وتجمع ، وهى معربة ؛ ففعل مطلقاً ، وقال سيديويه : تُثَنَّى
 على الضم إذا أُضِيفَتْ لفظاً وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً ، نحو : (أَيُّهُمْ
 أَشَدُّ)^(١) وقوله :

== سبحانه (فأى آيات الله تنكرون) فإنك تعلم أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لا يعمل
 فيها ما قبلها ، لأن لها صدر الكلام ، فلو عمل فيها ما قبلها اصبحت حشواً أى فى وسط
 الكلام ، وذلك يخالف وضعها ، ولهذا لما كان مذهب الخليل أن « أى » لا تكون
 موصولة وأنها فى الآية الكريمة (أيهم أشد) استفهامية اضطر إلى أن يقدرها مقطوعة
 عما قبلها ، وأن يجعلها مبتدأ ، وأن يقدر لما قبلها معمولا محذوفاً ، على ما شرحناه لك فى
 شرح الشاهد ٥ .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٢) « خلقت » أراد أن وضعها على هذا ، ووجه ذلك ابن السراج بأن « أى »
 وضعت على أن تستعمل فى مبهم ، وأنت لو قلت « يعجبني أيهم يقوم » كنت كأنك قد
 قلت : يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام فى المستقبل كائنا من كان ، أما لو قلت
 « يعجبني أيهم قام » والفعل الماضى يدل على حصول حدثه قبل زمن التكلم - فإن المعنى
 حينئذ : يعجبني الشخص المعين الذى وقع القيام منه ، فيكون ذلك مخالفاً لما وضعت أى
 على أن تستعمل فيه ، ووجه ذلك ابن الباذش بما توضيحه أن الزمان المستقبل لا يدرى
 مقطعه (أى متناه) ولا مبدؤه ، فهو مبهم تام الإبهام ، وأما الماضى والحال فإنهما
 محصوران لانقطاع الماضى والحضور الحال ، والفعل الذى يصلح للدلالة على المستقبل المبهم
 هو الفعل المضارع ، فلما كانت « أى » موضوعة على أن تكون مبهمة فى استعمالها لم
 يصلح لها الماضى وصلح لها المضارع ، وإن اختلف إبهام المضارع فإن ذلك لا يضرنا ؛ لأننا
 لم ندع أن إبهامهما واحد ، وإنما ادعينا أن الإبهام يناسب الإبهام ولا يناسب
 التعيين .

* عَلَىٰ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ * (١)

وقد تعرب حينئذ كما رويت الآية بالنصب والبيت بالجر .

وأما « أل » فنحو (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ) (٢) ، ونحو (وَالسَّقْفِ
أَرْفُوعٍ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ) (٣) وليست موصولا حرفياً خلافاً للمازني ومن
وافقه ، ولا حرف تعريف خلافاً لأبي الحسن .

وأما « ذو » فخاصة بطيء ، والمشهور بناؤها ، وقد تعرب كقوله :

* فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا (٤) *

فيمن رواه بالياء ، والمشهور أيضاً أفرادها وتذكيرها كقوله :

(١) قد مضى قريباً ذكر هذا الشاهد وبيان وجه الاستشهاد به (وهو الشاهد
رقم ٥٠) .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٣) من الآية ٥ من سورة الطور

(٤) هذا معجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيئُهُمْ *

وتقدم ذكر هذا البيت مشروحا في باب العرب والمبنى من هذا الكتاب (وهو
الشاهد رقم ٧) وقد منا ذكر قائله والأبيات التي ترتبط به في المعنى . ومكان الاستشهاد
فيه قوله « من ذى » فيمن رواه بالياء ، فإنه يدل على أن « ذو » الموصولة قد تكون
معربة لإعراب « ذى » بمعنى صاحب بالواو رفعا ، وبالياء جرا ، وبالالف نصبا ، والذي
رواه بالياء هو أبو الفتح بن جني في كتابه المحتسب ، وهذه الرواية التي تقتضى الإعراب
مشكلة ، لأن سبب البناء - وهو شبهها بالحرف شبها افتقاريا - موجود في هذه الكلمة
ولم يعارضه شيء مما يختص بالاسم حتى يراعى هذا المعارض فتعرب .

٥١ - * وَبَثْرَى ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ * *

٥١ - هذا معجز بيت من الوافر ، و صدره قوله :

* فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي *

وهذا البيت من كلمة لسان بن الفعل الطائي ، وأوردنا أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة ، وكان بنو جرم من طيء وبنو هرم بن العشاء من قزارة قد لج بهم الخصام في شأن ماء من مياههم ، فترافعوا إلى عبد الرحمن بن الضحاك وإلى المدينة ، وكان صهرا للفرزاريين ، نخشى الطائيون أن يميل في حكومته إلى أصهاره ، ببرك سنان بن الفعل أمامه وأنشد بين يديه الكلمة التي سنها بيت الشاهد .

اللغة : « ذو حفرت » أراد التي حفرتها « وذو طويت » أراد التي طويتها ، وطلّى البئر : بناؤه بالحجارة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الماء » اسم إن « ماء » خبر إن ، وهو مضاف وأب من « أبي » مضاف إليه ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وجدى » الواو عاطفة ، وجد : معطوف على أبي ، وياء المتكلم مضاف إليه « وبثرى » الواو الاستئناف ، بثر : مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ « حفرت » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة ذو الموصولة « وذو » الواو عاطفة ، ذو : معطوف على ذو السابقة « طويت » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة ، وقد حذف العائد على الموصولين من جملةي الصلة ، وأصل الكلام : وبثرى ذو حفرتها وذو طويتها ، ويجوز أن تكون الواو في « وبثرى » عاطفة وقد عطفت جملة المبتدأ والخبر على جملة إن واسمها وخبرها ، كما يجوز أن تكون عاطفة وقد عطفت « بثرى » على اسم إن و « ذو حفرت » على خبر إن ؛ فيكون من العطف على معمولى عامل واحد ، وهو مما لا نزاع في جوازه .

الشاهد فيه : قوله « ذو حفرت وذو طويت » حيث استعمل « ذو » في الجملتين اسما موصولا بمعنى التي ، وأجراء على غير العاقل ، لأن المعنى والمقصد بذو في الموضعين البئر ، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث ، وهى غير عاقلة ، وذلك واضح ، ومن استعمال ذو في المفرد المذكور العاقل قول قوال الطائي :

=

وقد نُؤنِّثُ وَتُدْنَى وَتُجْمَعُ ، حكاه ابن السراج^(١) ، ونازعَ في ثبوت ذلك ابنُ مالكٍ ، وكلُّهم حكى « ذَاتُ » للمفردة ، و « ذَوَاتُ » لجمعها ، مضمومتين ، كقوله : « بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ اللهُ بِهِ ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمْ اللهُ بِهِ »^(٢) وقوله :

= فَقَوْلَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِيًا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْفَرَايِضُ
يريد : فقولا لهذا المرء الذي جاء ساعيا ، ومن استعمال ذوفي المفرد المذكور غير العاقل قول قوال هذا أيضاً :

أَطْلَمَكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ طَالِبًا سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنَّفُوسِ قَوَايِضُ
أراد دون المال الذي جئت طالبه ، ومنه الشاهد السابق ، فإن المراد : حبي من المال الذي عندهم ما كفاينا .

(١) هذه لغة جماعة من طيء ، يقولون في المفرد المذكر « ذو قام » وفي مثناه « ذوا قاما » وفي جمعه « ذوو قاموا » وفي المفردة المؤنثة « ذات قامت » وفي مثناها « ذواتا قامتا » وفي جمعها « ذوات فمن » وقد حكى ابن السراج ذلك عن جميع طيء ذكر ذلك في كتابه الأصول ، وتبعه في هذا ابن عسكّر في كتابه المقرب ، ونازعهما العلامة ابن مالك في شرح التسهيل ، فأنكر أن تكون هذه لغة جميع طيء ، ولكنه لا ينكر أن بعض طيء يقولون ذلك ، ولما كانت عبارة ابن هشام لاتنص على موضع النزاع آثرنا أن نبينه لك .

(٢) قائل هذا الكلام رجل من طيء ، وقد رواه الفراء في لغات القرآن قال : سمعنا أعرابيا من طيء يسأل ويقول « بالفضل ذو فضلكم - إلخ » اه ، يريد الأعرابي أسألكم بالفضل الذي فضلكم الله به ، والكرامة التي أكرمكم الله بها - فأنت تراه قد بنى « ذات » على الضم ، وأما « به » الأخيرة فهي بفتح الباء وسكون الهاء ، وأصلها « بها » بياء الجر المكسورة وضمير المؤنثة العائد على الكرامة ، فألقى حركة الهاء وهي الفتحة على باء الجر بعد سلب حركتها ، وحذف ألف « ها » ووقف بالسكون .

* ذَوَاتُ بِنَهْضِنَ بَغَيْرِ سَائِقٍ *

- ٥٢

٥٢ - هذا بيت من الرجز المشطور، وقد أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى فائل معين، وحكاه عنه في اللسان غير منسوب، ونسبه قوم منهم العين إلى رؤبة بن العجاج، والبيت موجود في زيادات ديوان أراجيز رؤبة، وقبله في رواية الجميع:

* جَمَعْتُهُمَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقٍ *

اللغة: «أينق» جمع ناقة، ولسيويه في هذه الكلمة مذهبان، أحدهما أن أصلها أنوق - بضم الواو - فقدمت الواو على النون فصارت أوتقا - بسكون الواو - ثم قلبت الواو ياء، للتخفيف فصارت أيتقا - على وزن أعقل - في الكلمة على هذا الوجه قلب مكافئ وإعلال بالقلب والمذهب الثاني أن أصلها أنوق - بضم الزاير كالأول - تحذفت هذه الواو، ثم عوض عنها ياء قبل الفاء التي هي النون فصارت الكلمة أيتقا - على وزن أيقل - ففي الكلمة على هذا الوجه إعلال بالحذف وزيادة حرف التمييز في غير موضع المعوض من الكلمة «موارق» أراد سريعات السير، وأصل هذه الكلمة تولهم: مرق السهم من الرمية يمرق مروقا، إذا نفذ وأسرع، ويروى في مكانه «سوابق» جمع سابقة «ذوات» أي اللاتي «ينهضن» يقمن أو يسرعن «سائق» اسم فاعل من السوق بفتح السين.

المعنى: يصف إبلا له بأنها مختارة منتقاة، وأنه جمعها من نوق سريعات السير لا يحتاجن إلى سائق،

الإعراب: «جمعها» جمع: فعل ماض، وتاء التثنية فاعله، وضمير الغائبات مفعول به «من أينق» جار ومجرور متعلق بجمع «موارق» صفة لأينق «ذوات» صفة ثانية لأينق مع أن «أينق» نسكرة و «ذوات» اسم موصول معرفة، وهذا الإعراب جار على مذهب الكوفيين الذين يجوزون تخالف النعت «المنهوت» في التعريف والتسكير إذا كان الهمت المدح أو الذم، وعلى مذهب البصريين الذين لا يجوزون ذلك تحت شروطها من الإعراب، فإنه يجوز أن يكون «ذوات» بدلا من أينق، ويجوز أن يكون خبرا مبتدأ محذوف كأنه قال: هن اللواتي «ينهضن» فعل مضارع مبني على السكون لانصائه بنون النسوة، ونون النسوة فاعله، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها

وحكى إعرابهما إعرابَ ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات^(١) .

* * *

وأما « ذا » فشرط موصوليتها ثلاثة أمور :

أحدها : أن لا تكون للإشارة نحو « مَنْ ذَا الذَّاهِبُ ؟ » و « مَاذَا التَّوَانِي ؟ »^(٢) .

والثاني : ألا تكون مُلغاة ، وذلك بتقديرها مركبة مع « ما » في نحو

= من الإعراب صلة الاسم الموصول « بغير » جار ومجرور متعلق بـ « ينهضن » ، وغير مضاف و « سائق » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ذوات ينهضن » حيث أتى فيه بذوات بمعنى اللواتي ، وبناء على الضم ، وصلته جملة « ينهضن بغير سائق » .

هذا ، وقد أنكر بعض النحاة أن يكون « ذوات » في هذا الشاهد بمعنى اللواتي ، وقال : هي بمعنى صاحبات ، وأضيفت إلى المفعول بتأويله بالمصدر ، وكأنه قد قال : ذوات نهوض بغير سائق ، كما قالوا « اذهب بذى تسلم » وهم يريدون اذهب بذى سلامة . وذوات على هذا وعلى تسليم رواية الرفع خبر ، تبدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ذوات نهوض بغير سائق ، ومعناه هن صاحبات سبق .

(١) أما ذات فخكى إعرابها بالحركات أبو حيان في الارتشاف ، وعليه رفع بالضم وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة ، مع التنوين في الأحوال الثلاثة إذ لا إضافة ، وأما ذوات فخكى إعرابها بالحركات أبو جهمر النحاس الحلبي ، وعليه رفع بالضم ونصب بالكسرة وتنصب بالفتحة نيابة عن الفتحة بجمع المؤنث ، وتتنون في الأحوال الثلاثة أيضاً .

(٢) إنما كانت « ذا » في هذين المثالين غير موصولة لأن ما بعدها ميمها اسم مفرد ، والاسم المفرد لا يصلح أن يكون لغير أل ، ومقوله لا يصلح لأن تكون موصولة لانتفاء اسم إشارة إذ هي لا تكون إلا على أحد هذين الوجهين ، فإذا اتفقت أحدهما ثبت الآخر .

« مَاذَا صَنَعْتَ »^(١) كما قَدَرَهَا كذلك من « قَالَ عَمَّادًا تَسْأَلُ » فأثبت الألف لتوسطها ، ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر ، وهو تقديرها زائدة^(٢) .

(١) ههنا فائدة ، وحاصلها أن « ماذا » التي تركبت فيها « ما » مع « ذا » وصارتا كلمة واحدة دالة على الاستفهام : هل يجب لها الصدارة كبقية أسماء الاستفهام فلا يعمل فيها ما قبلها ؟ أم تميزت بالتركيب عن بقية أخواتها وصارت بحيث يجوز أن تتأخر عن العامل فيها ؟ من العلماء من ذهب إلى أنها كبقية أخواتها ، وكما كانت قبل التركيب لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها فهي كذلك بعد التركيب ، فكما لا تقول « صنعت ما » لا يجوز أن تقول « صنعت ماذا » ، ومن العلماء من قال : تختص « ماذا » من بين أدوات الاستفهام بجواز تقديم العامل فيها عليها ، وهو الذي نرجحه ، ونستدل عليه بحديث رواه البغوي في مصابيح السنة (٥ / ١ بولاق) في إسلام عمرو بن العاص ، وفيه أن عمرآ قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أريد أن أشرط ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « تشتط ماذا » وبما روى في حديث الإفك أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول « أقول ماذا » و « أفعل ماذا » فأعرف هذا واحرص عليه .

(٢) ههنا أربعة أمور أحب أن أنبهك إليها .

الأول : أن المؤلف ذكر لإلغاء « ذا » معنيين . أحدهما أن تركب مع ما بحيث يصيران كلمة واحدة دالة على الاستفهام ، والثاني أن تعتبر « ذا » زائدة ، و « ما » اسم استفهام .

الأمر الثاني : أنك إذا قلت « ماذا صنعت » واعتبرت « ذا » موصولة كانت « ما » اسم استفهام مبتدأ ، و « ذا » اسم موصول خبر المبتدأ ، وجملة « صنعت » لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : أى شيء الذى صنعته ، فإن اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الأول كان « ماذا » اسم استفهام مبنى على السكون في محل نصب مفعول مقدم ، وسمعت : فعل وفاعل ، وكأنت قلت : أى شيء صنعت ، وإن اعتبرت « ذا » ملغاة بالمعنى الثاني كان « ما » وحده اسم استفهام مبنى على السكون في محل نصب مفعول مقدم ، و « ذا » زائد - والأظهر أنه لا يدل على شيء ولا معنى له ، لأن هذا حكم الزائد .

والثالث : أن يتقدمها استفهام بما بانفاق ، أو يَمِّنْ على الأصح ،
كقول لبيد :

* أَلَا تَسْأَلَانِ الرَّءْمَاذَا يُجَاوِلُ *
— ٥٣ —

= الأمر الثالث : أن المؤلف ذكر تركب ذا مع ما وزيادة ذا مع ما ، ولم يصرح بأن « ذا » تركب مع من ، كما لم يصرح بأن « ذا » تزد مع من ، والذي وجدناه أن أبا البقاء وأحمد بن يحيى ثعلبا لا يميزان تركب « ذا » مع من ، ونقل عنهما أن التركيب خاص بذا مع ما ، وعلا هذا الحكم بأن ما أكثر إبهاما من « من » فيحسن فيها أن نجعل مع غيرها كاسم واحد ليكون ذلك أظهر لغناها ، هذا من جهة التركيب ، فأما من جهة الزيادة فإن الكوفيين لا يابون القول بزيادة الأسماء ، والبصريين لا يميزون زيادة الأسماء ؛ فلو أننا اتخذنا ذلك أصلا لجاز لنا أن نقول : إن الكوفيين يميزون أن تكون « ذا » زائدة مع من ، وإن لم ينقل لنا نقل صريح يدل على ذلك ، ويقوى ذلك أنهم صرحوا بزيادة « ذا » مع ما ، كما نقول : إن البصريين لا يميزون ذلك كما لم يميزوا زيادة « ذا » مع ما .

الأمر الرابع : أنه يدل على اعتبار « ذا » موصولة أو ملغاة مجيء البدل بعدها ، فإن كان البدل مرفوعا كما في بيت لبيد (الشاهد ٥٣) دل على أن ذا موصولة وسلبين لك وجهه في شرح البيت ، إن شاء الله ، وإن كان البدل منصوبا دل على إلغاء « ذا » واعتبار الاستفهام مفعولا مقاما .

٥٣ — هذا صدر بيت من الطويل لليبيد بن ربيعة العامري ، وعجزه قوله :

* أَنْحَبُّ فَيُقْضَى أَمْ ضَالَّلٌ وَبَاطِلٌ *

اللغة : « يحاول » من المحاولة ، وعى استعمال الحيلة ، وهي الخدق في تدبير الأمور وتقليب الفكر حتى يهتدى إلى المقصود « أنحب » يطلق النحب - بفتح النون ومكون الحاء - على عدة معان ، منها النذر ، وهو ما يوجب الإنسان على نفسه ، فإن أريد به هنا هذا المعنى كان مراده من البيت أن يقول : أسألوا هذا الحريص على الدنيا المهتم بها الذي لا يدع طريقاً إلا سلكه لبلوغ مآربه منها عن هذا الذي هو سادر فيه ، أو نذر أوجه على نفسه فهو دائب على العمل لإتقائه أم هو ضلال وباطل من أمره ؟ =

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « تسألان » فعل مضارع مرفوع بثبوت الذون ، وألف الاثنين فاعل « المرء » مفعول به « ما » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ « يحاول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا الموصولة ، والعائد ضمير منصوب يحاول محذوف : أى ما الذى يحاوله « أنحب » المحمزة حرف استفهام ، نحب : بدل من ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، وبدل المرفوع مرفوع « فيقضى » الفاء حرف عطف يقضى : فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه « أم » حرف عطف ، « ضلال » معطوف على نحب « وباطل » معطوف على ضلال . الشاهد فيه : قوله « ماذا يحاول » حيث استعمل « ذا » موصولة بمعنى الذى ، وأخبر بها عن « ما » الاستفهامية ، وأنى لها بصلة هى جملة « يحاول » ، على ما بيناه فى إعراب البيت .

فإن قلت : فلم لا يكون « ماذا » اسم استفهام وتكون « ذا » قد ألغيت لتركبها مع « ما » حتى صارتا كلمة واحدة ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : لو كان الشاعر قد ركب « ذا » مع « ما » وصيرهما كلمة واحدة لكان موقع هذه الكلمة من الإعراب مفعولاً به مقدماً ليحاول ؟ فتكون منصوبة المحل ، وإنه ليمتع من ذلك أنه جاء بالبدل مرفوعاً ، فإن رفع البدل يدل على أن البدل منه مرفوع ، فانضح أن هذا الوجه لا يجوز فى هذا البيت ، وكذلك كل ما جاء على نهجه .

فإن قلت : فلماذا تلتزمون أن يكون « ماذا » مفعولاً به مقدماً ليحاول ؟ وهلا جعلتم « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره ؟ وعلى هذا يكون البدل مطابقاً للبدل منه ؟

قلنا فى الجواب عن هذا : إننا لو جعلنا « ماذا » مبتدأ ، وجملة « يحاول » خبره لكان الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ محذوفاً ، وحذف الرابط فى مثل ذلك ضعيف حتى أباه سيبويه ولم يجوزوه ، فلما لزم - إذا سرنا على ما أردت أن تسير عليه - ارتكاب هذا الوجه الضعيف الذى أباه شيخ النحاة - لم نرض هذا الوجه من الإعراب = .

وقوله :

* فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَ * — ٥٤

= وإذا لم يصح هذا الوجه لهذه اللمة ، ولم يصح الوجه الذي قبله لللمة التي بيننا - تعين أن يكون « ما » غير مركب مع « ذا » وأنهما كلمتان ، لا كلمة واحدة ، على ما أوضحناه في إعراب البيت ، نعم لو كان ما بعد الاستفهام منصوبا كما جاء في قوله تعالى : (ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا) لسكان « ذا » مركبا مع « ما » وكان مجموعهما مفعولا مقديما . ولو كان الفعل الواقع بعد « ذا » قد نصب مفعوله فقلت « ماذا يحاوله أحب » لجاز أن يكون « ذا » قد ركب مع « ما » وأنهما جميعا كلمة واحدة مبتدأ ، والجملة بعدها خبر في محل رفع ، فأما والبدل مرفوع ، والفعل غير ناصب للضمير ، والأصل عدم التقدير . فليس إلا ما ذكرنا .

ومثله قول العلامة بن حذيفة الغنوي :

وَمَا ذَا عَلَيْكُمْ إِنْ أَطَافَ بِأَرْضِيكُمْ مُطَالِبُ دَيْنٍ أَوْ نَفْتِيهِ حُرُوبُ

٥٤ هذه قطعة من عجز بيت من المتقارب ، وهو بتمامه :

أَلَا إِنَّ قَلْبِي لَدَى الطَّاعِنِينَ حَزِينٌ ، فَمَنْ ذَا يُعْزِي الْحَزِينَ ؟

وقد نسب ابن مالك هذا البيت إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي ، ونسبه العيني إلى أمية بن أبي الصلت ، والصواب ما قاله ابن مالك ، فإن البيت مطلع قصيدة عدتها ٥١ بيتا لأمية بن أبي عائذ الهذلي يمدح فيها عبد العزيز بن مروان ، وهي موجودة في شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد السكري (ص ٥١٥) .

لغة : « الطاعنين » جمع طاعن ، وهو اسم فاعل من ظمن بمعنى سار ، ضد أقام ، وأراد بهم أحبابه الذين فارقوه « حزين » وصف من الحزن ، وهو انقباض النفس وانصرافها عما يسر « يعزى » يسلى ويبعث الصبر إلى نفسه ، وتقول : عزيت أعزبه تعزية ، مثل سليتة أسليه تسلية وزنا ومعنى .

المعنى : يصف نفسه وما فعل به فراق أحبابه حيث غادروه كثيبا بلا قلب ، ثم سأل عمن يعز به ، فيقول : إن قلبي أسير قد استلبه أحبابنا المرتحلون عنا الفارقون لفسا لننا =

(١١ — أوضح المسالك ١)

والكوفي لَا يَشْتَرَطُ مَا وَلَا مَنْ ، واحتج بقوله :
 * أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ * — ٥٥

= ومراتب أنسابهم، وإن هذا القلب لحزين، فهل له من يسليه عن أحبابه؟ والأحسن أن يكون الاستفهام هنا إنكاريا بمعنى النفي، وكأنه قال : ليس له من يعزبه .
 الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « إن » حرف توكيد ونصب « قلبي » قلب : اسم إن منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر إن ، ولدى مضاف و« الظاعنين » مضاف إليه « حزين » خبر ثان لإن « فنن » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ « يعزى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا « الحزينا » مفعول به يعزى ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ذا .

الشاهد فيه : قوله « فنن ذا يعزى » حيث أني بدأ اسما موصولا بمعنى الذي بعد من الاستفهامية ، وجاء لنا بصلة هي جملة « يعزى الحزين » .
 ٥٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* عَدَسٌ ، مَا لِعَبَادِ عَلَيِّكَ إِمَارَةٌ *

والبيت يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ، ويقال : إن ربيعة هو مفرغ نفسه ، وكان يزيد حليف قريش ، ولما ولي سعيد بن عثمان بن عفان خراسان طلب إلى يزيد أن يصحبه ، فأبى ورغب في صحبة زباد بن أبي سفيان ، ولسكنه ما عثم أن كره البقاء معه ، فأبى عباد بن زياد في سجناتان فأقام معه ، ثم ما لبث أن هجاه ، فأخذه عبيد الله ابن زياد أخو عباد فحبسه وعذبه . وبلغ ذلك معاوية بن أبي سفيان فأمر بإطلاقه ، وفي ذلك يقول كلمة منها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

طَلِيقُ الَّذِي بَجَى مِنْ الْحُبْسِ بَعْدَمَا تَلَا حَمَّ فِي دَرْبِ عَلَيِّكَ مَضِيقُ

ذَرِي أَوْ تَفَاسَى مَا لَقِيتُ ، فَإِنَّهُ لِكُلِّ أَنَاسٍ خَبِطَةٌ وَخَرِيقُ

اللغة : « عدس » اسم زجر للبغل ليسرع ، وهو مبني على السكون ، وربما أعربه الشاعر إذا اضطر ، وربما سماوا البغل نفسه عدسا « إمارة » حكم وولاية « طليق » =

== فعيل بمعنى مفعول، يريد أنه قد أطلق من الأسر وأفرج عنه فصاحرا، وإذا لم يكن لعباد حكم على البغل فلأن لا يكون له حكم على صاحب البغل ورا كبه أولى «درب» بفتح فسكون - هو باب الطريق الواسع «مضيق» هو فاعل تلاحم قبله «خبطة» بفتح الخاء وسكون الباء - هو شيء كالزكمة يأخذ قبل الشتاء، وفعله خبط - بالبناء المجحول - «خريق» هي الريح الباردة الهبابة الشديدة، ويقال لها: خروق - بزنة صبور - أيضاً .

الإعراب: «عدس» اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لعباد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عليك» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق «إمارة» مبتدأ مؤخر «أمنت» فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعله «وهذا» الواو الواو والحال، واسم الإشارة مبتدأ «تحميلين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من اسم الإشارة على رأى سيويه الذي يجوز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المستكن في خبره عند الجمهور «طليق» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة، هذا إعراب البصريين وهو الذي ارتضاه جمهرة النحاة للتأخرين، وتقدير الكلام عليه: أمنت والحال أن هذا طليق حال كونه محمولا لك، وستعرف في بيان الاستشهاد بالبيت إعراب الكوفيين له .

الشاهد فيه: قوله «وهذا تحميلين طليق» فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدم ما أو من الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعندما أن التقدير والذي تحميلينه طليق، فذا: اسم موصول مبتدأ . وجملة «تحميلين» لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب محذوف، وطليق: خبر المبتدأ، وعند الكوفيين أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسم موصول، وخرجوا على ذلك قوله تعالى: (وما تملك يمينك يا موسى) قالوا: «ما» اسم استفهام مبتدأ، و«تلك» اسم موصول بمعنى التي خبره، و«يمينك» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة . وخرجوا عليه أيضاً ==

أى : والذى تحملية طابق ، وعندنا أن « هذا طابق » جملة اسمية ،
و « تحملين » حال ، أى : وهذا طابق محمولا .

فصل : وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير
مطابق لها يسمى العائد^(١) .

والصلة : إما جملة ، وشرطها : أن تكون خبرية ، معهودة ، إلا في مقام
التحويل والتفخيم ، فيحسن إبهامها ، فالمعهودة كـ « جاء الذى قام أبوه » ،
والمبهمة نحو (فَغَشَّيْهِمْ مِنْ أَلَيْمٍ مَا غَشَّيْهِمْ)^(٢) ، ولا يجوز أن تكون إنشائية

= قول الله جل شأنه : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) وقوله تباركت الآؤه : (ها أنتم
هؤلاء جادتم عنهم في الحياة الدنيا) وتقدير الآية الأولى عندهم : ثم أنتم الذين تقتلون
أنفسكم ، وتقدير الثانية عندهم : ها أنتم الذين جادتم عنهم في الحياة الدنيا ، وكل ذلك
غير مسلم لهم .

(١) إنما افتقرت الموصولات الاسمية إلى الصلة لأن كل واحد منها اسم ناقص لا يتم
معناه في نفسه إلا بضميمة تنضم إليه ، وهذه الضميمة هي الصلة بشرطها التي سينص
المؤلف عليها ، وإنما شرطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية - أى محتملة للصدق
والكذب بالنظر إلى ذاتها ، لا بالنظر إلى المتكلم - لأنهم إنما أرادوا بالاسم الموصول
أن يكون وصلة لنت الاسم المعرفة بالجل ، ومن المعلوم أن الجملة لا تصالح للنت بها
إلا إذا كانت خبرية ، وإنما شرطوا فيها أن تكون معهودة للمخاطب لأن الاسم الموصول
في ذاته مبهم ، فإذا جئت له بصلة لا يعرفها المخاطب لم تكن قد أزلت عنه من إبهامه شيئا ،
هذا إن كنت تريد بالاسم الموصول معهودا ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى (وإذ تقول
للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه) فإن كنت لا تقصد بالموصول معينا وإنما أردت
الجنس لم يلزم أن تكون الصلة معهودة ، ومنه قوله تعالى (فمثلته كمثل الذى يعنى بما
لا يسمع) وإن أردت التعظيم أجهت الصلة ، كآية التي تلاها المؤلف .

(٢) من الآية ٧٨ من سورة طه .

كـ « بِنْفَتُكْه » ولا طلبية كـ « ماضِرِبَةٌ » و « لَاتَضْرِبُهُ »^(١) وإما شِبْهَهُمَا ،
وهي ثلاثة : الظرف المكناني ، والجار والمجرور ، التامان ، نحو « الذي
عندك » و « الذي في الدار » وَتَعَلُّهُمَا بِاسْتِقْرَاهُ مَحْذُوقًا ، وَالصَّنْفَةُ الصَّرِيحَةُ - أى
الخالصة للوصفية - وتختص بالألف واللام ، كـ « مضارب » و « مضروب »
و « حَسَن » بخلاف ما غَلَبَتْ عليها الاسمِيَّةُ ، كأَبْطَحٍ وَأَجْرَعٍ وصاحب
وراكب^(٢) ، وقد تُوَصَّلُ بِمِضَارِعٍ ، كقوله :

* مَا أَزَتْ بِإِلْحَاكِمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ^(٣) *

(١) إنما امتنع أن تكون جملة الصلة طلبية أو إنشائية لأن كلا من الإنشاء والطلب
ليس له خارج يدل عليه حين التكلم ، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام ، وإذا كان
أمرها كذلك لم يكونا مهودين للمخاطب ، ويستثنى من الجملة الإنشائية جملة القسم
فإنها وإن كانت إنشائية يصح أن تقع صلة نحو قوله تعالى (وإن منكم لمن ليبطئن)
وقيل : الصلة هي جملة جواب القسم وهي خبرية فلا استثناء ، ويستثنى من الجملة الخبرية
جملة التعجب فلا يجوز أن تكون صلة نحو جاء الذى ما أحسنه ، لأن في التعجب إبهاماً
فلا تصلح جملة لإزالة إبهام الموصول ، وبقي أنه يشترط في جملة الصلة ألا تكون مستدعية
لكلام قبلها نحو جاء الذى لكنه شجاع .

(٢) أما الأبطح فإنه في الأصل وصف لسكل مكان منبطح من الوادى ثم غلب
على الأرض المتسعة ، وأما الأجرع فإنه في الأصل وصف لسكل مكان متسع ، ثم غلب
اسماً للأرض المستوية من الرمل التي لا تنبت شيئاً ، وأما صاحب فإنه في الأصل وصف
للفاعل ثم غلب على صاحب الملك . وأما راكب فإنه في الأصل وصف لسكل فاعل
الركوب ، سواء أكان مركوبه فرساً أم حماراً أم غيرها ثم غلب على راكب الإبل
دون غيرها ، ويدل على أن هذه الأسماء قد انسلخت عن الوصفية ثلاثة أشياء ، الأول
أنها أصبحت لا تقع صفات لموصوفات ، والثاني أنها لا تعمل عمل الصفات فلا ترفع
ولا تنصب ، والثالث أنها لا تتحمل ضميراً كما تتحملة الصفات .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد مشروحاً (وهو الشاهد رقم ٣) فلا حاجة بنا إلى
إعادة شيء منه ، فارجع إلى الفصل الذى يتكلم فيه المؤلف على علامات اسم .

ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة .

فصل : ويجوز حذفُ العائدِ المرفوعِ إذا كان مبتدأً مخبراً عنه بمفردٍ (١) ،

(١) أنت تعلم أن الموصول وصلته والعائد من الصلة إلى الموصول ، هذه الأشياء الثلاثة تكون اسما مفردا ، فقولك « الذي ضربته » بمقام قولك محمد ، مثلا ، ولأن هذه الثلاثة في قوة كلمة واحدة استطالوها فاستساغوا الحذف فيها ، فأحيانا يحذفون الموصول وهم يريدونه ، وأحيانا يحذفون الصلة وهم يريدونها ، وأحيانا يحذفون العائد ، وقد تكفل المؤلف بالكلام على حذف العائد .

فأما حذف الموصول فإن كان موصولا حرفيا لم يجز حذفه ، لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف ، وإن كان الموصول اسما فإن الكوفيين ومعهم الأخفش يميزون حذفه مطلقا ، ومن العلماء من يميز حذفه بشرط أن يكون معطوفا على موصول آخر نحو قوله تعالى (آءنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) أى بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم ، لأن المنزل إلى الفريقين ليس واحدا ، ومن ذلك قول حسان ابن ثابت :

أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ
أى أمن يهجو رسول الله منكم ومن يمدحه وينصره سواء ، لأن الذى يهجو
وينصره ليس واحدا .

وأما حذف الصلة فإنهم أجازوا حذفها إذا دل عليها دليل أو قصد التستكام الإبهام ، نحو قولهم « بعد اللتيا والى » أى بعد الخطة التى بلغت فظاعة شأنها ألاستطيع العبارة أن تدل عليها ، ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

نَحْنُ الْأُولَى فَاَجْمَعْ جُجُو عَمَكَ تُمِّمْ وَجِبَّهُمْ إِلَيْنَا
أى نحن الذين عرفوا .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا ، سواء أكان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل . وذهب البصريون إلى جواز =

فلا يُحذَفُ في نحو « جَاءَ اللَّذَّانِ قَامَا » أو « ضَرَبَا » لأنه غير مبتدأ ، ولا في نحو « جاء الذي هو يقوم » أو « هو في الدار » لأن الخبر غير مفرد ؛ فإذا حُذِفَ الضميرُ لم يَدُلْ دليل على حذفه ، إذ الباقى بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة ، بخلاف الخبر المفرد ، نحو (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)^(١) ، ونحو (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ)^(٢) ، أى : هو إلهٌ في السماء ، أى : معبود فيها ،

= حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقا ، فإن كان غير أى أجازوه بشرط طول الصلة ، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى : فأما الكوفيون فاستدلوا بالسباع ؛ فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر : (تماما على الذى أحسن) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءة مالك بن دينار وابن السماك : (إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها) قالوا : التقدير مثلا الذى هو بعوضة فما فوقها . ومن ذلك قول الشاعر :

لَا تَفْوِ إِلَّا الَّذِي خَيْرٌ فَمَا شَقِيتُ
إِلَّا نَفْسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ نَاوُونََا

قالوا : التقدير : لا تفو إلا الذى هو خير . ومن ذلك قول الآخر :

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ
وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

قالوا : تقدير هذا البيت من يعز بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه . ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

لَمْ أَرِ مِثْلَ الْفَتَيَانِ فِي غَيْبِ الْأَيَّامِ يَدْرُونَ مَا عَوَّاقِبُهَا

قالوا : ما موصولة ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها .

وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكره ، فمن ذلك « ما » في الآية الثانية يجوز أن تكون زائدة ، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف . ومن ذلك أن « ما » في بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهامية ، وما بعدها خبرها والجملة في محل نصب مفعول ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدرية بالاستفهام وكلها عند البصريين شاذ

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم

(٢) من الآية ٨٤ من سورة الزخرف

ولا يكثر الحذف في صلة غير «أى» إلا إن طأَّت^(١) الصلَّةُ ، وسَدَّتْ
قراءة بعضهم (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ)^(٢) ، وقوله :
٥٦ - * مَنْ يُؤْمِنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ *
والكوفيون يقيسون على ذلك .

(١) أنت تعلم أن «أى» الموصولة ملازمة للإضافة إما لفظاً نحو «أشده» وإما تقديراً
نحو «أى أشده» فلما كان لا بد لها من المضاف إليه إما في اللفظ وإما في التقدير جعلوا
ذلك بمنزلة طول الصلة ، فلم يشترطوا شيئاً في جواز حذف العائد المرفوع من صلتها ،
واشترطوا ذلك في صلة غير أى لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة بل لا يقبلها .
بقي أنه يستثنى من اشتراط طول الصلة صلة « ما » في قولهم « لا سيما زيد » إذا
رفعت زيدا ؛ فإن رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها
من الإعراب صلة ما ، والتقدير : ولاسى الذى هو زيد ، فحذف المبتدأ وهو العائد
وايست الصلة طويلة ، والحذف في هذا الموضع مقيس وليس بشاذ .

(٢) من الآية ١٥٤ من سورة الأنعام .

٥٦ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَا يَمُجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ *

وهذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين .
ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الأشموني
(ش ١١٣) .

اللغة : « يعن » بالبناء المجهول لزوماً كما هو المشهور في هذا الفعل - أى : يهتم ؛
فأما عنى بمعنى قصد فهو مبنى للمعلوم ، وتقول : عنى فلان بحاجة يعنى بها فهو معنى ،
ومعناه أنه اهتم لها وجعلها بمكان العناية منه « الحمد » أراد به الثناء والشكر له «سفه»
هو رقة العقل وضعفه ، وأراد به لازمه ، وهو مقال السوء الناشئ عن سخف العقل
وطيش الحلم « يمجد » يمل وينحرف .

المعنى : من اهتم بأن يكون محمود السيرة لم يجر على لسانه قول السفاهة ، ولم يمل
عن الطريق الذى سنه أهل المسكارم وفضائل الأخلاق .

ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا ، وناصبه فعل أو وُصِفَ غيرُ صِلَةٍ الألف واللام ، ونحو (وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُقْلِنُونَ)^(١) ، وقوله :

— ٥٧ — * مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاتَّخَذْتَهُ بِهٍ *

= الإعراب : « من » اسم شرط مبتدأ « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم الشرط « بالحمد » جار ومجرور متعلق بـ « لم » حرف في وجزم « ينطق » فعل مضارع مجزوم بـ « فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « بما » الباء حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ « سفه » بالرفع : خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو سفه ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لنا كيد النفي « يحذ » فعل مضارع معطوف على ينطق « عن سبيل » جار ومجرور متعلق بـ « وسبيل مضاف و « الحمد » مضاف إليه « والكرم » الواو حرف عطف ، الكرم : معطوف على الحمد .

الشاهد فيه : قوله « بما سفه » حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول من جملة الصلة مع كون هذا العائد مرفوعا بالابتداء ولم تطل الصلة ، إذ لم تشمل الصلة إلا على المبتدأ والخبر . وهذا العائد المحذوف هو الضمير الذي قدرناه في إعراب البيت ، وللعلماء في هذا الموضوع خلاف قد ألعنا إليه في كلمتنا التي تقدمت على شرح هذا الشاهد . (١) من الآية ع من سورة التغابن ، والتقدير في هذه الآية على جعل « ما » موصولا اسميا : يعلم الشيء الذي يسرونه والشيء الذي يعلنونه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفيا سابقة لما بعدها بمصدر ، والتقدير على هذا : يعلم سرهم وعلانيتهم .

ومثل الآية الكريمة - في حذف العائد المنصوب بالفعل - قول جرير العود :

ذَكَرْتُ الصَّبَاَ فَأَنْهَيْتِ الْعَيْنَ تَذْرِفُ وَرَأَيْتُكَ الشَّوْقَ الَّذِي كُنْتَ تَعْرِفُ

أى تعرفه .

=

— ٥٧ — هذا البيت من البسيط ، وعجزه قوله :

= * فَمَا لَدَىٰ غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ *

وهذا البيت مما لم أفق له على نسبة إلى قائله معين : ولا عثرت له مع طويل البحث على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « موليك » اسم فاعل مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفعله أولى يولى - على مثال أكرم بكرم - والمراد به مانحك ومعطيك ومنعم به عليك « فضل » منة وعطاء مبتدأ منه لا تستوجيه عليه بما تقدم من عمل « فاحمدنه به » اشكره عليه بدوام العبادة وبجميل معاملتك خلقه .

المعنى : إن الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك وإحسان جاءك من عنده ، من غير أن تستحق عليه سبحانه شيئاً من ذلك ، فاحمد الله عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من ضرر أو نفع .

الإعراب : « ما » اسم موصول مبتدأ « الله » مبتدأ « موليك » مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافته اسم الفاعل إلى مفعوله الأول ، ومفعوله الثانى محذوف ، وأصل الكلام . وليك ، وجملة المبتدأ الذى هو لفظ الجلالة وخبره مع معمولاته لا محل لها صلة الاسم الموصول « فضل » خبر المبتدأ الذى هو الاسم الموصول « فاحمدنه » المأى للسببية ، احمد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحذيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، والهاء ضمير الغائب مفعول « به » جار ومجرور متعلق باحمد « فما » الفاء حرف تعليل ، ما : حرف نفي « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بمحذوف خبر مقدم . وهو مضاف وغير من « غيره » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « نفع » مبتدأ مؤخر « ولا » الواو حرف عطف . لا : حرف زائد لتأكيد النفي « ضرر » معطوف على نفع ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « ما الله موليك » حيث حذف من جملة الصلة الضمير العائد على الاسم الموصول ، وهذا العائد منصوب بوصف وهو مول ، وأصل الكلام : ما الله مواليك فضل ، أى الذى الله مواليك فضل - إلخ ، وقد بان لك ذلك من إعراب =

بمخلاف « جاء الذى إياه أكرمت » و « جاء الذى إنه فاضل » أو « كأنه أسد » أو « أنا الضاربُ »^(١) ، وشَدَّ قوله :

٥٨ - * مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهُوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَةٌ * *

البيت . ويجوز أن يكون التقدير : الذى الله موليك إياه فضل-إلح ، بل هذا التقدير أولى ، لأن الانفصال فى ثانى الضميرين المعمولين لاسم أرجح من الاتصال ، على ما عرفت فى مباحث الضمير ، وإنما قدرناه فى أول الكلام متصلا مع مرجوحية الاتصال ليطابق قول المصنف « ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا - إلح ونسبك هنا إلى أن المراد ألا يكون الضمير منفصلا لغير إفادة الحصر كما فى المثال الذى ذكره المؤلف بعد ، فإن كان متصلا ، أو كان منفصلا لغير إفادة الحصر - جاز حذفه ، فاحفظ ذلك .

ومثل بيت الشاهد قول القتال الكلابى :

يَهِنٌ مِنَ الدَّاءِ الَّذِى أَنَا عَارِفٌ وَمَا يَعْرِفُ الأَدْوَاءَ إِلَّا طَيِّبُهَا
أى الذى أنا عارفه .

(١) أما المثال الأول فلم يجوز حذف العائد فيه لأن هذا العائد ضمير منفصل لغير الحصر ، ففات فيه شرط اتصال الضمير ، وأما المثال الثانى فلم يجوز فيه حذف العائد لأن العامل فى العائد هو إن ، ففات فيه شرط كون العامل فيه فعلا أو وصفا ، وأما المثال الثالث فلم يجوز حذف العائد فيه لمثل السبب الذى ذكرناه فى المثال الثانى ، وإنما جاء بمثابة العائد المعمول لحرف ، لأن الحرف العامل إما أن يغير معنى الجملة مثل كأن وإلا ألا يغيرها مثل إن ، وأما المثال الرابع فلم يجوز حذف العائد فيه لكون العامل فيه وصفا واقعا صلة لأل .

٥٨ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ * *

وهذا البيت من الشواهد التى لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « المستفز » اسم فاعل فعله استفز ، وتقول : استفز فلان فلانا ، ومعناه =

وحذفُ منصوبِ الفعلِ كثيرٌ ، ومنصوبِ الوصفِ قليلٌ^(١) .

== أزعجه واستخفه وأزعه « الهوى » صبوة النفس وميلها نحو ما تشتهي « أتبع » هيء وقدر .

المعنى : ليس الذى يستخفه الهوى وتزعجه صبوة النفس ويهتث بقلبه الميل إلى الشهوات محمود العواقب ، وإن كنت تراه فى عيش صاف لا تذكره المهن فأعما هو صفو غير مأمون .

الإعراب : « ما » حرف نعى « المستفز » مبتدأ ، أو اسم ما إن قدرت حجازية « الهوى » فاعل بالمستفز ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « محمود » يجوز فيه الرفع على أنه خبر المبتدأ إن قدرت ما تميمية مهمله ، ويجوز فيه النصب على أنه خبر ما بتقديرها حجازية عاملة ، ومحمود مضاف و « عاقبة » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « أتبع » نعل ماض مبنى للمجهول « له » جار ومجرور متعلق بأتبع « صفو » نائب فاعل أتبع « بلا » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على ما بعد بطريق العاربية ، وهو مضافو « كدر » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العاربية ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصفو .

الشاهد فيه : قوله « ما المستفز » حيث حذف المائد من الصلة على الموصول ، مع كون الموصول هو أل والصلة صفة متصلة به ، وأصل الكلام : ما المستفز الهوى محمود عاقبة ، والحذف فى هذا ونحوه شاذ ، وفى عبارة التسهيل ما يفيد أن حذف العائد المنصوب بصلة « أل » قليل لاشاذ ، وهو خلاف ما درج عليه جمهرة النحاة من المتقدمين عليه والتأخرين عنه .

(١) إنما كان حذف العائد المنصوب بفعل كثيرا لأن الأصل فى العمل للفعل ، فهم من أجل ذلك يتصرفون فى معموله كثيرا : بالحذف تارة . وبالتقديم تارة ، وبالنصل بين الفعل ومعموله تارة ، ولما كان حذف العائد المعمول لوصف فرعا فى العمل ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفا ، فلا يتصرف فى معموله ، ومن التصرف فى المعمول الحذف كما أنبأتك ، ومن أجل هذا كان حذف العائد المنصوب بالوصف قليلا جدا ، حتى قال أبو على الفارسي : إنه لا يكاد يسمع من العرب ، وقال ابن السراج : إنهم ==

ويجوز حذفُ الجرور بالإضافة إن كان المضافُ وصفاً غيرَ ماضٍ ، نحو
(فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)^(١) ، بخلاف « جاء الذي قامَ أبوه » و « أنا
أمسِ ضارِبُهُ » .

والجرور بالحرف^(٢) إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً
بمثل ذلك الحرف معنًى ومُتعلِّقاً ، نحو (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)^(٣) ، أى :
منه ، وقوله :

= أجازوه على قبح ، وقان للبرد : هو ردى ، جدا ، وتأمل في كلامهم هذا مع قول
ابن مالك « والحذف عندهم كثير منجلى في عائد متصل إن انتصب بفعل أو وصف . فإن
هذا الكلام يتضمن التسوية بين الفعل والوصف في حذف العائد المنصوب بهما .
(١) من الآية ٧٢ من سورة طه ، والتقدير : فاقض الذى أنت قاضيه ، ويجوز
أن تكون « ما » موصولا حرفيا يسبك ما بعده بمصدر ، والتقدير : فاقض قضاءك .
(٢) ههنا أمران أحب أن أنهك إليهما . الأمر الأول : أن هذه الطريقة التى
سلكها المؤلف تبعاً لابن مالك غير الطريقة التى سلكها من قبلهم من النحاة ، وسار
عليها الرضى ، وحاصل تلك الطريقة أنهم أجازوا حذف العائد الجرور بحرف جر إذا
كان العامل فى ذلك الجار والجرور بتعين معه حرف لئلا يلتبس بعد الحذف الحرف
المحذوف بغيره ، وقد مثلوا لذلك بقوله تعالى (أنسجد لما تأمرنا) أى تأمرنا به أى
بإكرامه ، وقوله سبحانه (فاصدع بما تؤمر) أى به ، وقول الشاعر :

فَقُلْتُ لَهَا : لَا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونُكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ خَوَّانٍ
تقديره : والذى حج حاتم له لا أخونك عهداً .

والأمر الثانى : أن هذا الحذف يقع فى التقدير على التدرج ، فيقدر أولاً حذف حرف
الجر فيتصل الضمير بالعامل ، فيصير منصوباً ثم يحذف ، وصرح بهذا الكسائى ، وذهب
سيبويه والأخفش إلى أن الجار والجرور حذفاً معاً ، والمسوغ لهذا الحذف هو طول
الصلة ؛ لأن الجار والجرور من متعلقات الصلة ، وهما زائدان على المسند والمسند إليه
(٣) من الآية ٢٣ من سورة المؤمنين .

٥٩ - لَا تَرْكَنْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَنتُ
أَبْنَاءَ يَعْصِرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدْرُ

٥٩ - هذا بيت من البسيط ، وقد نسب العيني هذا البيت إلى كعب بن زهير ابن أبي سلمى الزنى .

اللمة : « لا تركن » أى لا تم ، والمشهور فى هذا الفعل أنه من باب علم ، وقد جاء من باب نصر أيضاً ، وقد سمع فى ركن يركن - على مثال فتح بفتح - وهذا الأخير مخالف لما عليه باب فتح من أنه لا يجيء إلا فيما عينه أو لامه حرف من حروف الحلق الستة ، ولهذا قال الجوهري : إنه من باب الجمع بين لغتين ، ومعنى ذلك أن المتكلم به من العرب قد استعمل الماضى من اللغة الثانية التى تأتى به على مثال نصر واستعمل المضارع من اللغة الأولى التى تأتى به على مثال علم يعلم ، ويسمى هذا تداخل اللغات « يعصر » اسم رجل ، وهو أبو قبيلة من باهلة .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تركن » تركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « إلى الأمر » جار ومجرور متعلق بتركن « الذى » اسم موصول نعت للأمر « ركنت » ركن : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « أبناء » فاعل ركن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأبناء مضاف و « يعصر » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلبية ووزن الفعل « حين » ظرف زمان منصوب بركنت « اضطرها » اضطر : فعل ماض ، وضمير العائبة العائد إلى أبناء يعصر باعتبارهم قبيلة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « القدر » فاعل اضطر مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « لا تركن إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر » حيث حذف العائد من جملة الصلة إلى الموصول ؛ لكون ذلك العائد مجروراً بحرف جر مماثل للحرف الذى جر الموصوف بالموصول فى اللفظ والمعنى ، ومتعلق الحرفين متحد أيضاً فى اللفظ والمعنى ؛ إذ المادة واحدة ، وليس يضر اختلاف الصيغتين .

وَشَدَّ قَوْلَهُ :

٦٠ - * وَأَيَّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي * *

= ومثل ما ذكرنا من الاستشهاد في هذا البيت جار في موضعين من قوله :
 « إِن تَعَنَّ نَفْسَكَ بِالْأَمْرِ الَّذِي عُنَيْتَ نَفُوسُ قَوْمٍ سَمَّوْا تَظْفَرَهُ بِأَ ظَفَرُوا »
 وهذا البيت منسوب لكعب بن زهير صاحب البيت الشاهد ، وهو بيت أشده
 العيني على أنه سابق على بيت الشاهد . وموضع الاستشهاد الأول فيه قوله « إن تعن
 نفسك بالأمر الذي عنيت نفوس قوم » فإن تقدير الكلام فيه : إن تعن نفسك بالأمر
 الذي عنيت به نفوس قوم ، فحذف « به » لكون الموصوف بالموصول قد جر بياء مائة
 للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى ، ولكون متعلق الحرفين واحداً في اللفظ والمعنى
 أيضاً ، والموضع الثاني قوله « تظفر بما ظفروا » فإن التقدير : تظفر بما ظفروا به ،
 فحذف « به » لكون الموصول مجروراً بياء مائة للباء الجارة للضمير في اللفظ والمعنى
 ولكون متعلق الحرفين واحداً في المادة والمعنى وإن اختلفت صيغتهما .

ومث هذا الشاهد قول قيس بن ذريح :

فَيَا قَلْبُ صَبْرًا وَاعْتِرَافًا لِمَا تَرَى وَيَا حُبَّهَا قَعُ بِالَّذِي أَنْتَ وَاقِعُ
 أصله : قع بالذي أنت واقع به ، ومثل ذلك قول الآخر :
 وَقَدْ كُنْتُ نُحْنِي حُبَّ سَمَرَاءَ حَقِيبَةً قُبُحٌ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ
 أصله فبح الآن منها بالذي أنت بائع به

٦٠ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدرة قوله :

* وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي * *

وقد نسب بعض النحاة منهم الأشموني والشيخ خاله والعيني هذا البيت إلى حاتم ،
 وراجعت ديوان شعره كله برواية ابن السكلي فلم أجده فيه .

اللغة : « من حسد » معنى من ههنا التعليل ، يريد أنهم يسبب الحسد يجورون
 عليه ، والحسد : معنى زوال نعمة المحسود « يجور على قومي » يظلمونني ويجاوزون
 معي الحدود « وأي الدهر ذو لم يحسدوني » يريد وأي وقت من الأوقات الذي لم
 يحسدوني فيه ، يعني أن حسدهم إياه دائم متواصل .

=

الإعراب : « من حسد » جار ومجرور متعلق بقوله يجور « يجور » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « على » جار ومجرور متعلق بيجور أيضا « قومي » قو فاعل يجور ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقوم مضاف وياء المتد مضاف إليه « وأى » الواو استثنائية ، أى : اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف و« الله مضاف إليه « ذو » اسم موصول بمعنى الذى خبر المبتدأ الذى هو أى « لم » حرف وجزم وقلب « يحسدونى » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة الة المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول من هذه ضمير مجرور بنفى محذوف ، والتقدير : لم يحسدونى فيه .

الشاهد فيه : قوله « ذو لم يحسدونى » حيث حذف العائد إلى الموصول من الصلة ، أما الموصول فهو قوله « ذو » ومعناه الذى ، وأما جملة الصلة فهي قوله « يحسدونى » وأما العائد فهو ضمير مجرور بحرف جر محذوف أيضا ، والتقدير : يحسدونى فيه ، والحذف فى هذه الحالة - عند جمهرة العلماء - شاذ لا يسوغ أن يقام عليه ، لأن الموصول أو الموصوف به لم يقع مجرورا بحرف مثل الحرف الذى جر الموصوف المحذوف وقد سهل الحذف فى هذا البيت كون الموصوف بالموصول تقديرا اسما مرادا زمان وكون الضمير العائد إليه مجرورا بنفى التى تخطر بالبال كما خطر به اسم الزمان ألا ترى أنك إذا قلت « سرنى اليوم الذى جئت » فهم من ذلك المراد وأنتك تتق « سرنى اليوم الذى جئت فيه » فأما غير اسم الزمان فإن الجار ما لم يذكر لم يتعين الذهن ، ومن أجل ذلك ذهب بعض العلماء إلى أن الحذف فى مثل هذا البيت قياسو وعلى ذلك يكون الدار عند هؤلاء فى جواز حذف العائد المجرور : أن يتعين فى اللغة مع حذفه ، ولهذا التبعين أسباب : أولها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بـ إلخ ، وثانيتها أن يعهد تعدية الفعل المذكور فى الكلام به ، وثالثتها أن يكون الموصو بالموصول زمانا والحرف فى ، وهذه الطريقة هى التى اختارها المحقق الرضى كما فصلا لك فيما سبق .

أى : فيه ، وقولُه :

٦١ — * وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَلَقْمٌ *

٦١ — هذا عجز بيت من الطويل ، صدره قوله :

* وَإِنْ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَقَى بِهَا *

وهذا بيت قد استشهد به جماعة من متقدمى النحاة منهم الرضى والفارسى وقطرب والليث ، ولم ينسبه واحد منهم إلى قائل معين ، وأكثر ما قيل في نسبته : إنه لرجل من همدان .

اللغة : « هو » بتشديد الواو - ضمير الواحد الغائب ، وهذه لغة همدان إحدى قبائل اليمن ، فإنهم يشددون الواو من « هو » والياء من « هى » ومثال ذلك فى « هى » قول شاعرهم :

وَالنَّفْسُ مَا أَمَرْتُ بِالْعَنْفِ آبِيَةٌ وَهِيَ إِنْ أَمَرْتُ بِاللُّطْفِ تَأْتِرُ
« شهدة » بضم الشين وسكون الهاء - أصله العسل ما دام فى شمعه « علقم » هو الحنظل ، وهو شجر له ثمر مركبه الطعم .

المعنى : شبه لسانه حين يثنى على من يريد الثناء عليه بنمودة تستريح النفس إلى مذاقها ، وشبهه حين يرد أن ينال ممن يناوئه ويعاديه بالحنظل تعاف النفس مذاقه وتمج طعمه .

الإعراب : « إن حرف توكيد ونصب « لسانى » لسان : اسم إن ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « شهدة » خبر إن « يشتنى » فعل مضارع مبنى للجهول « بها » جار ومجرور متعلق بيشتنى على أنه نائب فاعله ، وجملة الفعل المبني للجهول ونائب فاعله فى محل رفع صفة لشهدة « وهو » ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح فى محل رفع « على » حرف جر « من » اسم موصول مجرور محلا يعلى ، والجار والمجرور متعلق بعلقم الآتى ، لأنه فى تأويل المشتق ، والتقدير : وهو كربه على من - إلخ « صبه » صب : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى اللسان مفعول به « الله » فاعل صب ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة من المجرورة محلا يعلى ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : على من صبه الله عليه « علقم » خبر المبتدأ .

أى : عليه ، فحذَفَ العائدَ المجرورَ مع انتفاء خَفَضِ الموصولِ في الأول ،
ومع اختلاف المتعلِّقِ في الثاني وهما « صَبَّ » و « عَلَقَمُ »^(١) .

= الشاهد فيه : قوله « على من صبه الله » حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة ، أما الموصول فهو « من » المجرور محلا بعلى ، وأما جملة الصلة فهي قوله « صبه الله » وأما العائد فهو ضمير مجرور محلا بحرف جر معذوف ، وتقدير الكلام : وهو علقم على من صبه الله عليه ، ومتعلق الجار للموصول هو « علقم » الذى أولناه بمشتق ، ومتعلق الجار للعائد هو « صب » فقد أنحد الجار للموصول ، ولكن اختلاف متعلقها في السادة ، والحذف - مع اختلاف المتعلقين في المادة - شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ، وهذا الكلام جار على الطريقة التى اختارها ابن مالك .

(١) بقى على المؤلف مواضع يمتنع فيها حذف العائد المجرور ، ونحن نذكرها لك على سبيل الإجمال .

الموضع الأول : أن يكون هذا الضمير محصورا ، كأن تقول « مررت بالذى ما مررت إلا به » أو تقول « مررت بالذى إنما مررت به » وقد ذكر ابن مالك هذا الموضع في باب المفعول به من الخلاصة حيث قال :

وحذف فضلا أجز إن لم يضر كحذف ما سبق جوابا أو حصر

الموضع الثانى : أن يكون المجرور مع الجار قد وقع النائب عن الفاعل ، نحو أن تقول « مررت بالذى مر به » ببناء مر للمجهول .

الموضع الثالث : أن يكون حذفه موقعا فى اللبس ، نحو أن تقول « رغبت فى الذى رغبت فيه » فإنك لو حذفته « فيه » لم يدر السامع أردت أن تقول « فيه » أو أن تقول « عنه » فلا يظهر المعنى الذى أردت ، وذكر « فى » جارة للموصول لا يعين أن الجار للعائد هو « فى » مثلها ، لأنك قد تحب من يحبه وقد تحب من يبغضه ، فافهم ذلك ولا تغتر بما قاله الشيخ خالد .

الموضع الرابع : أن يكون فى الكلام ضميران لا يتعين أحدهما للربط ، نحو أن تقول « مررت بالذى مررت به فى داره » لأنك لو حذفته « به » تغير المعنى عما أردت .

هذا باب المعرفة بالأداة

وهي «أل» لا اللامُ وَحَدَّهَا ، وفقاً للخليل وسيبويه ، وليست الهمزةُ زائدةً ، خلافاً لسيبويه^(١) .

وهي : إما جنسية ، فإن لم تختلفْها «كلٌّ» فهي إيبان الحقيقة ، نحو : (وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا)^(٢) وإن خَلَقَتْها «كلٌّ» حقيقةً فهي شمولُ أفراد الجنس ، نحو : (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا)^(٣) وإن خَلَقَتْها مجازاً فشمول خصائص الجنس مبالغةً ، نحو «أنت الرجلُ علماً» .

وإما عَهْدِيَّةٌ ، والعهدي : إما ذِكْرِيٌّ نحو (فَمَعَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولِ)^(٤) أو عَامِيٌّ نحو (بِالْوَادِي الْمَقْدَسِ)^(٥) (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)^(٦) أو حُضُورِيٌّ نحو (الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)^(٧) .

(١) للعلماء في تعيين المعرف أربعة مذاهب ، الأول : أن المعرف هو أل برمتها والألف أصلبة لازائفة ، والثاني : أن المعرف هو أل برمتها والألف زائفة ، والثالث : أن المعرف هو اللام وحدها ، والرابع : أن المعرف هو الألف وحدها واللام زائدة فرقا بين همزة الاستفهام والهمزة المعرفة ، والأول هو مذهب الخليل بن أحمد ، والثاني هو مذهب سيبويه ، والثالث هو مذهب كثير من النحاة ، والرابع هو مذهب المبرد ، ولكل واحد من هذه الأقوال الأربعة حجة لا نطيل هنا بذكرها .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

(٤) من الآية ١٦ من سورة المزمل .

(٥) من الآية ١٢ من سورة طه .

(٦) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٧) من الآية ٣ من سورة المائدة .

فصل : وقد تردُّ « أل » زائدة ، أى غير مُعرِّفة ، وهى إما لازمة كالتى فى عَمَّ قَارَنْتُ وَضَعَهُ كَالسَّمْوَالِ وَالْيَسَجِ وَاللَّاتِ وَالْعُرْمَى ، أو فى إشارة وهو « الآن » وفاقاً للزجاج والناظم ، أو فى موصول وهو « الذى » و « التى » وفروعهما ، لأنه لا يجتمع تعريفان ، وهذه معارف بالعلمية والإشارة ، والصلّة ، وإما عارضة : إما خاصة بالضرورة كقوله :

٦٢ — * وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ * —

٦٢ — هذا مجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًا وَعَسَاقِلًا * —

والبيت من الشواهد التى لم يذكروا لها قائلاً معنا ، وعمن استشهد به أبو زيد فى النوادر .

اللغة : « جنيتك » معناه جنيت لك ، ومثله - فى حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً - قوله تعالى (وإذا كالوهم أو وزنوهم) و (يبيفونها عوجا) و (والقمر قدرناه منازل) « أكمؤا » : جمع كم - مثل فلس وأفلس - ويجمع الكم على كمأة أيضا ؛ فيكون المفرد خاليا من اثناء وهى فى جمعه ، على عكس تمرة ونمر ، وهذا من نوادر اللغة « وعساقلا » جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من السكأة ، وكان أصله عساقيل ، فحذفت الياء كما حذفت فى قوله تعالى (وعنده مفاتح الغيب) فإنه جمع مفتاح ، وكان قياسه مفاتيح فحذفت الياء . ويقال : المفاتيح جمع مفتاح ، وليس جمع مفتاح ، فلا حذف . وكذا يقال : العساقيل جمع عسقل - بزنة جعفر - و « بنات الأوبر » هى كمأة صغار مزغبة كلون التراب ، قاله أبو زيد ، وقال أبو حنيفة الدينورى : بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار وهى رديئة الطعم .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وهى الواقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « جنيتك » فمعل وفاعل ومفعول أول « أكمؤا » مفعول ثان « وعساقلا » معطوف عليه « ولقد » الواو عاطفة ، واللام واقعة فى جواب القسم ، وقد : حرف تحقيق « نهيتك » فعل وفاعل ومفعول « عن » حرف جر « بنات » مجرور به ، وهو مضاف و « الأوبر » مضاف إليه .

وقوله :

* ٦٣ - صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو *

= الشاهد فيه : قوله « بنات الأوبر » حيث زاد « أل » في العلم مضطرا ؛ لأن « بنات أوبر » علم على نوع من الكأة ردى ، والعلم لا تدخله « أل » ؛ فراراً من اجتماع معرفين العلمية وأل ، فزادها هنا ضرورة . قال الأصمعي : « وأما قول الشاعر :

* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبَرِ *

فإنه زاد الألف واللام للضرورة ، كقول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسْبِرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابِ لَدَى قُصُورِهَا
وقال الآخر :

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أُشْتِي عَلَى الرَّكَّابِ

وقال : وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام ، كما حى سيوبه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال : هذا ابن عرس مقبل « اه .

ومما بيناه لك تعلم أن « بنات أوبر » وضع علما على هذا النوع من الكأة ، بجمع لفظ بنت ، كما أن « بنت أوبر » وضع بوضع آخر علما عليه ، فلا يقال : إن العلم هو « بنت أوبر » وإنه لما جمعه على « بنات أوبر » كان لا بد له من قصد تنكيره فاقتراانه بال بعد الجمع لازم ، كما تقول في تثنية محمد : الحمدان ، وفي جمعه : الحمدون ٦٣ - هذا مجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا *

والبيت لرشيد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي - نقلا عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتج به ، وليس كذلك .

اللغة : « رأيتك » الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور في آخر البيت « وجوهنا » أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى « لما أن عرفت جلدنا » أى : ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيفنا « صددت » أعرضت ونأيت « طببت النفس » يربد أنك رضيت « عمرو » كان صديقا حميا لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه . =

لأن « بنات أوبر » علم ، و « النفس » تمييز ، فلا يُقْبَلَانِ التعريف ،
ويلتحق بذلك ما زيدَ شذوذاً نحو « أَدْخَلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ »^(١) .

== المعنى : يندد بقرى ؛ لأنه فرعن صديقه للارأى وقع أسياهم ، ورضى من الغنيمة بالإياب
الإعراب : « رأيتك » فعل وفاعل ومفعول ، و ليس بحاجة لمفعول ثان لأن
« رأى » هنا بصرية « لما » ظرفية بمعنى حين تتعاق برأى « أن » زائدة « عرفت »
فعل وفاعل « وجوهنا » وجوه : مفعول به لعرف ، ووجه مضاف والضمير مضاف
إليه « مدت » فعل وفاعل وهو جواب « لما » و « طببت » فعل وفاعل ، والجملة
معطوفة على جملة صددت « النفس » تمييز « ياقيس » يا : حرف نداء ، قيس : منادى
مبنى على الضم في محل نصب ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله
« عن عمرو » متعلق بصددت ، أو بطببت على أنه ضمنه معنى تسليت .

الشاهد فيه : قوله « طببت النفس » حيث أدخل الألف واللام على التمييز -
الذي يجب له التنكير - ضرورة ، وذلك إنما هو في اعتبار البصريين ، وقد
ذكر النحاة أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون
معرفة وأن يكون نكرة ، وعلى ذلك لا تكون « أل » في هذا الشاهد زائدة ، بل
تكون معرفة ، لكن كلام المؤلف وغيره يقتضي ما يقوله البصريون .

ومن العلماء من قال : « النفس » مفعول به لصددت ، وتمييز طببت محذوف ،
والتقدير على هذا : صددت النفس وطببت نفسا ياقيس عن عمرو ؛ وعلى هذا لا يكون
في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكاف ما لا يخفى .

(١) لا شك أن قصد المتكلم بهذا المثال أن يدخل الأول في علم المخاطبين ثم الأول
الذي يليه في علمهم أيضا ، وعلى هذا تكون ال في « الأول » للعهد الذهني ، وليست
زائدة ، لأنها لو كانت زائدة لم تدل على المعنى المراد ، لأن الحرف الزائد لا معنى له ، ثم
اعلم أنهم لما أعرَبوا « الأول » حالا وقد قرروا أن احوال لا يكون إلا نكرة لم
يستطيعوا أن يدعوا زيادة ال بمعنى عدم دلالتها على التعريف ؛ لأن هذا المعنى لا يمكن
تركه ، ولذلك قالوا : إن هذه المعرفة بتأويل اسم منكر يدل على المعنى المراد - وهو
« مترتبين » ثم اعلم أن الصواب هو أن الحال مجموع اللفظين « الأول فالأول » وإن
كان نائهما معطوفا في اللفظ على أولهما .

وإما **مَجْوُزَةٌ** **لِلْمَسْحِ** الأصل ، وذلك أن العلم المنقول مما يقبل « أل » قد يُلْمَسُّ أصله فتدخل عليه أل ، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارثٍ وقاسمٍ وحسنٍ وحسينٍ وعبّاسٍ وضحّاكٍ ، وقد يقعُ في^(١) المنقول عن مصدر كفضلٍ ، أو اسم عينٍ كعثمان^(٢) فإنه في الأصل اسمٌ للدّمِ ، والبابُ كَلَّةٌ سماعيةٌ ، فلا يجوز في نحو مُحَمَّدٍ وصالحٍ ومُتْرُوفٍ ، ولم تقع في نحو « يزيد » و« يشكر » لأن أصله الفعل وهو لا يقبل أل ، وأما قوله :

* رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا *^(٣)

فضرورة سهلها تقدّم ذكر الوليد .

(١) ظاهر عبارة المؤلف أن المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في درجة واحدة ، فإنه جمع بينهما ، ولكن ابن مالك قد صرح بأن المنقول عن اسم عين في درجة متأخرة عن المنقول عن المصدر ، وهما جميعا يقعان مرتبين بعد درجة المنقول عن الصفة ، قال « وأكثر وقوعها على منقول من صفة ، ويليه دخولها على منقول من مصدر ، ويليه دخولها على منقول من اسم عين » هـ .

(٢) تجد العلماء تارة يمثلون بالنعمان للعلم الذي قارنت ال وضعه فتكون لازمة ، وتارة يمثلون به للعلم الذي زيدت فيه ال للمح الأصل فتكون غير لازمة ، والخطب في ذلك سهل ، لأننا نزع أن العرب سموا « النعمان » مصاحباً لآل ، وسموا « نعمان » غير مقترن بال ، فتمثيل كل جماعة باعتبار ، ومن تسميتهم بالمجرد قول الشاعر :

أَيَا جَبَلِيٍّ نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَى هُبُوبِهَا

وقول الآخر :

زِيَادَتَنَا نَعْمَانُ لَا تَحْبِسُنَا تَقَى اللَّهَ فِينَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو

(٣) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ *

وقد تقدم ذكر هذا البيت مشروحا الشرح الوافي مع بيان مكان الاستشهاد منه ،

فلا حاجة بنا إلى إعادة شيء من القول عليه هنا (وهو الشاهد رقم ١٩) .

فصل : من المَعْرِفِ بِالإضافة أو الأداة ما غَلَبَ على بعض مَنْ يَسْتَحَقُّه حتى التَّحَقَّقَ بالأعلام ؛ فالأول كان عباس ، وابن عُمرَ بن الخطاب ، وابن عمرو بن العاص ، وابن مسعود ، غَلَبَتْ على العِبَادَةِ^(١) دون مَنْ عداهم من إخوانهم ، والثاني كالنَّجْمِ لِثَرَيِّبًا ، والقَعْبَةِ والبيت والمدينة والأعشى ، و « أَل » هذه زائدة لازمة ، إلا في نداء أو إضافة فيجب حذفها ، نحو « يَا أُعْشَى بِأَهْلَةٍ » ، و « أُعْشَى تَغْلِبَ » وقد يحذف في غير ذلك ، سمع « هَذَا عَيْوُقٌ طَالِعًا » ، و « هَذَا يَوْمٌ اِثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ »^(٢) .

* * *

هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ : اسمٌ أو بمنزلة ، يُجْرَدُ عن العوامل اللفظية أو بمنزلة ، يُخْبَرُ عنه ، أو وصفٌ رافعٌ لِمَسْكُوفٍ به .
فالإسمُ نحوُ « اللهُ رَبُّنَا » و « مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » والذي بمنزلة نحو (وَأَنْ

(١) العبادلة : جمع عبدل - بزنة جعفر - نحتوه من « عبد الله » كما قالوا : بسملة ، وطلبة ، وحمدلة ، وعبدشم ، وعبقس ، وعبدر ، وهكذا ، ومن العلماء من زعم أن الصواب هو وضع « ابن الزبير » في مكان « ابن مسعود » لأن عبد الله بن مسعود مات قبل أن يطلق لفظ « العبادلة » على هؤلاء ، ولكن المؤلف لا يقصد هذا ، وإنما يقصد أن لفظ « ابن عمر » غلب على عبد الله بن عمر من بين إخوانه ، ولفظ « ابن مسعود » غلب على عبد الله بن مسعود من بين إخوانه ، وهلم جرا ، وآية أنه يريد ذلك أن كلامه في المعرف بالإضافة ، فأما لفظ العبادلة فقد جمع به « عبد الله » على طريق النحت .

(٢) الدليل على أن « يوم اثنين » علم أن الحال قد جاءت منه ، ولو كان نكرة كما يقول المبرد لرفعوا في هذا المثال الوصف ليكون نعتاله ، فإذا قالوا « يوم الاثنين » مقترنا بال ، فقد توهموا فيه الوصفية فزادوا أل للصح الوصف كما زادوها في الحارث .

تَصَوُّمُوا خَيْرَ لَكُمْ^(١)، و (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)^(٢)،
و « تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(٣) .

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٣) اعلم أن ههنا أربعة أمور .

(الأول) أن المراد بالاسم المؤول بالصريح المصدر الذى يفسبك من الفعل والحرف
المصدرى ، سواء أ كان الحرف السابك هو « ما » المصدرية نحو « ما فعلت حسن »
ونحو « ما تفعل مرضى عنه » أم كان الحرف المصدرى هو « أن » نحو قول العرب « أن
ترد الماء بماء أكيس » ونحو قوله تعالى : (وأن تصوموا خير لكم) أم كان الحرف
المصدرى هو همزة التسوية بعد لفظ سواء ، نحو « سواء علينا أقت أم قعدت » ونحو
قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) ونحو قوله جلت كلمته : (سواء علينا
أو عظت أم لم تكن من الواعظين) .

وقد اختلف العلماء فى إعراب هاتين الآيتين ونحوهما ، فالجمهور على أن « سواء »
خبر مقدم ، والمصدر المتصيد من الفعل الذى يليه مبتدأ مؤخر ، والمصدر المتصيد من
الفعل التالى لأم معطوف على المصدر الأول ، وتقدير الكلام على هذا : إنذارك وعدم
إنذارك سواء عليهم ، ووعظك وعدم وعظك سواء عليهم ، فإن قلت : فإن « سواء »
مفرد ، وقد أخبر به عن اثنين ، فالجواب أن أصل هذا اللفظ الذى هو « سواء » مصدر ،
والمصدر يخبر به عن الواحد والاثنين والجمع ، وقد اعترض أبو على الفارسى هذا
الإعراب بأن « سواء » على هذا الإعراب واقع فى حيز الاستفهام ، وما يقع فى حيز
الاستفهام لا يتقدم عليه ، وأجيب بأن ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه إذا كان الاستفهام
حقيقيا ، والاستفهام هنا ليس على حقيقته لأن المراد بالكلام الخبر ، وقد أعرب قوم
« سواء » على أنه خبر « إن » فى صدر الآية ، والمصدر الذى يتصيد من الفعل بعده
فاعل بسواء ويفسرونه بوصف ، وكأنه قيل : إن الذين كفروا مستو عليهم إنذارك
وعدم إنذارك ، وأعرب فريبن ثالث « سواء » على أنه مبتدأ ، وهو نكرة تعلق بها
الجار والمجرور الذى يليها فتخصصت به ، وخبره المصدر المتصيد من الفعل الذى يليه ،
وهذا أضعف وجوه الإعراب فى هذا الأسلوب .

« (الأمر الثاني) أن رأس هذه الحروف وأما وأكثرها تصرفاً في الكلام هو « أن » ولذلك لا يقدر سواه إذا لم يوجد في الكلام حرف سابق ، وهو - مع هذه المنزلة - ضعيف العمل ، ولذا إذا حذف لم يبق عمله - وهو النصب - في الفعل . بل ينبغي أن يزول عمله ويرتفع الفعل . إلا في المواضع التي تذكر في باب نواصب الفعل المضارع ، فإن وجود حرف كحتى ولام الجحود وكى التعليلية والفاء والواو يهون من أمر عمل « أن » محذوفاً ، على أن عمل « أن » نفسها في هذه المواضع مختلف فيه ، ومن النحاة من يجعل العمل لنفس الحروف الموجودة تشبهاً مع قاعدة أن العامل الضعيف لا يعمل محذوفاً .

(الأمر الثالث) أن هذا المثل - وهو قولهم « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يروى على ثلاثة أوجه : أولها « لأن تسمع بالمعيدي خير » بلام الابتداء وأن المصدرية وهذه الرواية لا إشكال فيها ، وذلك لأن المبتدأ فيها مصدر منسبك بواسطة حرف موجود في الكلام . وثانيها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » بنصب الفعل المضارع مع حذف أن ، وفي هذه الرواية شذوذ من جهة حذف الحرف المصدرى الضعيف وبقاء عمله ، وثالثها « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » برفع المضارع - وهو تسمع - بعد حذف أن ، وقد جاءت هذه الرواية على الأصل في حذف الحرف المصدرى مع زوال عمله . وقد اختلفت كلمة العلماء في توجيهها ، فذهب أكثرهم إلى أن الحرف المصدرى مقدر لسبك الفعل بالمصدر حتى يقع مبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون إلا اسماً ، وذهب قوم إلى أن الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صح أن يستند إليه ويضاف إليه ، ولا حاجة عند هؤلاء إلى تقدير الحرف المصدرى ، ويكون من باب استعمال اللفظ في جزء معناه ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدث الذي هو مدلول المصدر وعلى الزمان ، وقد جرد ههنا من الدلالة على الزمان ، واقتصر فيه على الجزء الأول الذي هو الحدث .

(الأمر الرابع) أن هذا مثل من أمثال العرب يضرب لمن يكون خبره والحديث عنه أفضل من مرآه ونظره ، وأول من قاله هو المنذر بن ماء السماء ، وانظر حديثه في الجزء الأول من مجمع الأمثال للسيداني (رقم ٦٥٥ في ١/١٢٩ بتحقيقنا) .

والجرد كما مثلنا ، والذي بمنزلة الجرد ، نحو (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)^(١) ،
و « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » لأن وجود الزائد كلا وُجُود ، ومنه عند سيديويه
(بِأَيْسَرُ الْمُفْتُونُ)^(٢) ، وعند بعضهم « وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ »^(٣) .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر ، و « خالق » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على
آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « غير الله » نعت
لخالق ، وقد علمت أن كلمة « غير » متوغلة في الإبهام فلا تعرف بالإضافة فلمذا وقعت
صفة للنكرة ، وجملة « برزقكم » صفة ثانية ، وليست خبرا للمبتدأ لأن الإخبار بالفعل
عن المبتدأ الواقع بعد هل ضعيف ، وخبر المبتدأ محذوف : أى موجود .

(٢) من الآية ٦ من سورة القلم ، وقد ذهب سيديويه إلى أن « أيكم » مبتدأ ، والباء
حرف جر زائد ، والذي حمله على ذلك أمران : الأول أن مجيء المصدر على زنة مفعول
عما لم يثبت عنده ، والثاني أن سياق الآية الكريمة يقتضى أن الاستفهام إنما هو لطلب
تعيين الشخص الذى وقعت عليه الفتنة من بين مخاطبين ، وإذا بقى المفتون اسم مفعول
وكان الاستفهام على المعنى الذى ذكرنا كانت الباء زائدة ، وأى : اسم استفهام مبتدأ ،
والمفتون : خبر المبتدأ . وزعم أبو الحسن الأخفش أن الباء أصلية والجار والمجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم ، والمفتون : مبتدأ مؤخر ، وهو عنده مصدر جاء على زنة اسم المفعول
وله نظائر كالميسور والمعسور والمجاود والمخوف والمقول بمعنى البسر والعسر والجلد
والحلف والعقل ، وعدم ثبوت ذلك عند سيديويه لا يدل على عدم وجوده فى كلام
العرب ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومعنى الباء عند أى الحسن إما السببية
وإما الظرفية ، وكأنه قد قيل : بسبب أيكم الفتنة ؟ أو قيل : فى أيكم الفتنة .

(٣) هذه قطعة من حديث نبوى روى فى صحيح مسلم من حديث ابن مسعود ،
وهو بتمامه « يا معشر الشباب ، من استطاع متكم الباءة فليتزوج ، فإنه أحسن
للفرج وأغض للبصر ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » وهذا التخريج
الذى أشار المؤلف إليه هو تخريج الأستاذ ابن عصفور ، ذهب إلى أن الباء فى قوله
صلوات الله عليه « بالصوم » زائدة ، والصوم مبتدأ ، وعليه : جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر مقدم ، وكأنه قد قيل : الصوم واجب عليه . وذهب غيره إلا أن =

وَالْوَصْفُ نَحْوُ « أَقَائِمٌ هَذَانِ » ، وَخَرَجَ نَحْوُ « نَزَالٍ » فَإِنَّهُ لَا مُخْبَرٌ عَنْهُ وَلَا وَصْفٌ ، وَنَحْوُ « أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ » فَإِنَّ الْمَرْفُوعَ بِالْوَصْفِ غَيْرُ مُكْتَفَى بِهِ ، فزَيْدٌ : مَبْتَدَأٌ ، وَالْوَصْفُ خَبَرٌ .

وَلَا يُدْبَرُ لِلْوَصْفِ الْمَذْكُورِ مِنْ تَقَدُّمِ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ (١) ، نَحْوُ :

== « عَلَيْهِ » اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ ، وَمَعْنَاهُ لِيَنْزِمَ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرِفٌ وَجُوبًا ، وَ« بِالصَّوْمِ » مَفْعُولٌ بِهِ زَادَتْ مَعَهُ الْبَاءُ ، وَهُوَ حَسَنٌ مِنْ جِهَةِ الْعَنَى ، وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ الصَّنَاعَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي فِعْلِ الْأَمْرِ أَنْ يَكُونَ الْمَخَاطَبُ لِللِّغَاثِبِ ، وَلِأَنَّ زِيَادَةَ الْبَاءِ مَعَ الْمَفْعُولِ غَيْرُ ثَابِتَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ حَتَّى يَجْمَلَ عَلَيْهَا مَا هُنَا .

(١) هَهُنَا أَمْرَانِ أُرِيدُ أَنْ أَنْبِئَكَ بِهِمَا :

الأول : هل تقدم النفي أو الاستفهام شرط عند البصريين في عمل اسم الفاعل ونحوه النصب في مفعول به نحو « أضراب زيد عمرا » - وأنت خير أنه يعمل النصب إذا كان مجردا من أل متى كان المقصود به الحال أو الاستقبال ، ولا يعمل متى كان المقصود به الماضي - أم أن هذا شرط في أن يكتفى الوصف بالرفوع عن الخبر ، والذي تحصل لنا من كلام النحاة أن منهم من ذهب إلى أن تقدم النفي أو الاستفهام شرط في عمله النصب ، فأما الاكتفاء بالرفوع عن الخبر فليس ذلك شرطا فيه ، ومنهم من ذهب إلى أن هذا شرط في الاكتفاء بالرفوع عن الخبر كما أنه شرط في عمل النصب ، وكلام المؤلف هنا ككلام الناظم يدل على هذا المذهب .

والأمر الثاني : أنه لا فرق في النفي بين أن يكون بالحرف نحو « ما قائم الزيدان » أو بالفعل نحو « ليس قائم الزيدان » فليس : فعل ماض ناقص ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعل بقائم أغنى عن خبر ليس ، أو بالاسم نحو « غير قائم الزيدان » فقير : مبتدأ ، وقائم : مضاف إليه ، والزيدان : فاعل بقائم أغنى عن خير غير ، كما أنه لا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف نحو « أقائم الزيدان » ومنه الشاهد ٦٥ والاستفهام بالاسم نحو « كيف جالس العمران » فكيف اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال ، وجالس : مبتدأ ، والعمران : فاعل سد سد الخبر .

٦٤ - * خَلِيلِيَّ مَا وَافٍ بِمَهْدِيَّ أَنْعَمًا * *

٦٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمة : « واف » اسم فاعل من « وفي » بتخفيف الفاء - إذا أكل ، وتقول : وفي فلان الكيل والوزن ، إذا أكله ولم ينقص منه شيئا ، وتقول : وفي فلان بوعده ووفي وعده إذا أجزه ولم يخلف ، فكأنه أكل ما حدث به أولا « عهدى » العهد بين الرجلين : توفى ما بينهما من آصرة . وفي الأساس : عهد إليه - وبابه فهم - واستعهد منه ، إذا وصاه وشرط عليه « أقاطع » أهجر .

المعنى : يقول لصديقيه : إنكما إذا لم تكونا لى على من أعاديه ، وإذا لم تقاطعا من أقاطع من الناس من أجلي ، فإنكما لم تفيا بما بيننا من عهد الصداقة والوداد .

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا والمكسور ما بعدها تقديرآ لأنه مثنى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « ما » حرف نهي « واف » مبتدأ مرفوع ضمة مقدره على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « بهدى » الجار والمجرور متعلق بواف ، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أتما » فاعل بواف ، سد مسد الخبر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « لم » حرف نهي وجزم وقلب « تكونا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين اسمه « لى » جار ومجرور متعلق بتكونا « على » حرف جر « من » اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكونا الناقص « أقاطع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلا بعلى ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إذا لم تكونا لى على الذى أقاطعه ، وجملة تكونا واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا لم تكونا على من أقاطع فما واف بهدى أتما .

ونحو :

٦٥ - * أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أُمَّ نَوَوَا ظَمَنَّا *

= انشاهد فيه : قوله « ما واف . . . أنتما » والنحاة يستعملون بهذه العبارة على شيئين :

أولهما أن فاعل الوصف الواقع مبتدأ بعد حرف النفي قد سد مسد خبره ، والوصف هنا قوله « واف » فإنه اسم فاعل من وفي على ما عرفت في لغة البيت ، وفاعله هو « أنتما » وقد وقع هذا الوصف بعد « ما » النافية ، وهذا هو الذى أراد المؤلف بالإتيان بييت الشاهد .

وثانيهما أن الضمير البارز في هذا الموضع كالاسم الظاهر ، يجوز أن يقع كل واحد منهما فاعلاً ، فغنيا عن خبر الوصف الواقع مبتدأ ، وقد منع جماعة من النحاة وقوع الضمير البارز فاعلاً ، فغنيا عن الخبر ، والتزموا في كل ما ظاهره وقوع ذلك أن يكون الوصف خبراً مقدماً والضمير البارز مبتدأ مؤخراً ، وهذا الشاهد يرد عليهم أوضح الرد ؛ فإنه لا يجوز فيه أن يكون « واف » خبراً مقدماً ، و« أنتما » مبتدأ مؤخراً ، لأن « واف » مفرد ، و« أنتما » دال على المثني ، ولا يجوز الإخبار بالمفرد عن المثني ، وإذا لم يجوز فيه هذا الوجه من الإعراب تعين أن يكون « واف » مبتدأ و« أنتما » فاعلاً سد مسد خبره ، لأنه ليس لنا إلا وجهان ، وقد بطل أحدهما فتمين الآخر .

٦٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِنْ يَظْعَنُوا فَمَجِيبٌ عَيْشٌ مِّنْ قَطْنًا *

ولم أعثر - رغم طول البحث - على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « قاطن » اسم فاعل من قطن فلان بالمكان - من باب قعد - إذا أقام فيه « ظعنا » هو بفتح العين - الاسم من ظعن - وبابه نفع - ومعناه ارتحل ، والظعن - بسكون العين - مصدر ذلك الفعل - ويقال : الساكن والتحرك كلاهما مصدر ، ويجوز أن يكون أصله السكون وفتحت العين لأنها حرف حلق كما يقولون : البحر ، والشعر ، بفتح الوسط وأصله السكون .

=

خلافاً للأخفش والكوفيين^(١)، ولا حجة لهم في نحو :
 * خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلغِيَا * - ٦٦

= المعنى : يستفسر عن قوم سلمى التي يحبها ، أم باقون على ما كان يعهدهم في مكانهم أم اعتزموا أن يرحلوا عنه ويفارقوه ؟ فإن كانوا قد نوا الرحيل فما أعجب عيش الذي يبقى بعدهم ولا يلحق بهم !

الإعراب : « أقاطن » الهمزة للاستفهام ، قاطن : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « قوم » فاعل بقاطن سد مسد الخبر ، وقوم مضاف و « سلمى » مضاف إليه « أم » حرف عطف « نوا » فعل وفاعل « ظمنا » مفعول به لنوى « إن » حرف شرط جازم « يظعنوا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة فاعله « فعجيب » الفاء واقعة في جواب الشرط ، عجيب : خبر مقدم « عيش » مبتدأ مؤخر ، وعيش مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « قطنا » قطن : فعل ماض ، والألف فيه للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « أقاطن قوم سلمى » فإن قوله « قاطن » وصف لكونه اسم فاعل على ما عرفت في لغة البيت ، وقد وقع هذا الوصف مبتدأ ، وجاء بعده اسم مرفوع على أنه فاعل بهذا الوصف ، ولا يصلح أن يكون الوصف خبراً مقدماً و « قوم سلمى » مبتدأ مؤخرًا ؛ لأن « قوم سلمى » دال على معنى الجمع بسبب كونه اسم جمع ، و « قاطن » مفرد ، ولا يكون المفرد خبراً عن الجمع ولا عما يدل عليه . وقد سبق هذا الوصف بهمزة الاستفهام ، فدل ذلك على أن الوصف الواقع لمبتدأ يجوز أن يكتبه بمرفوعه عن الخبر إذا سبقته أداة استفهام .

(١) ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز أن يرفع الوصف فاعلاً أو نائب فاعل مكنتى به ، وإن لم يعتمد هذا الوصف على نعى أو استفهام ، وعبارة الناظم في الألفية تدل على موافقة هذا المذهب ، حيث يقول : وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد فكان يجب على المؤلف أن يشير إلى موافقة الناظم للأخفش والكوفيين .

= ٦٦ - هذا عجز بيت من الطويل ، صدره قوله :

* مَقَالَةٌ لِهَيْبٍ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ *

والبيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع .
 اللغة : « خير » من الخبرة ، وهى العلم بالشئ « بنو لهب » جماعة من بنى نصر
 ابن الأزد يقال : إنهم أزر جر قوم وأعيانهم وأعرفهم بما تدور عليه حركات الطير .
 المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافة ، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع له ولا
 تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه .

الإعراب : « خير » مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه
 عامل فيما بعده « بنو » فاعل سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و « لهب » مضاف إليه
 « فلا » الفاء عاطفة ، لا : ناهية « تلك » فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامة
 جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت
 « ملغيا » خبره ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « مقالة »
 مفعول به للمغ « لهي » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان ، ويجوز أن
 يكون مضمنا معنى الشرط « الطير » فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ،
 والتقدير : إذا مرت الطير ، وأجلمة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة « إذا »
 إليها ، وهى الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت
 الطير فلا تك ملغيا - إلخ « مرت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر
 فيه جوازا تقديره هى يعود على « الطير » وأجلمة لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « خير بنو لهب » حيث استغنى بفاعل خير عن خبر المبتدأ ، مع أنه
 لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن
 ثم لم يشترطوا تقدم النفى أو نحوه على الوصف .

ويرى البصريون - ماعدا الأخفش - أن قوله « خير » خبر مقدم ، وقوله « بنو »
 مبتدأ مؤخر . وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافة ، فإن زعم أحد أنه يلزم على
 هذا محذور ، وسببه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : أفرادا ، وثنية ،
 وجمعا ، وهنا لا تطابق بينهما ؛ لأن « خير » مفرد و « بنو لهب » جمع ، فلزم على
 توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمراد ، فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن =

خلاقاً للناظم وابنه ؛ لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فعيل ، فهو على حد (وَالْمَلَأْنِيكَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)^(١) .
 وإذا لم يُطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَتْ ابْتِدَائِيَّتُهُ ، نحو « أَقَاتِمُ أَخَوَاكَ »
 وإن طَابَقَهُ في غير الإفراد تَعَيَّنَتْ خَبَرِيَّتُهُ ، نحو « أَقَاتِمَانِ أَخَوَاكَ » ،
 و « أَقَاتِمُونَ إِخْوَتَكَ » وإن طَابَقَهُ في الإفراد احْتِمَامُهَا ، نحو « أَقَاتِمِ
 أَخُوكَ »^(٢) .

= « خبير » في هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، بسبب أنه على زنة المصدر مثل التميل والصحيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحمدان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي على زنة شيء حكم ذلك الشيء ، وقد وردت صيغة فعيل مخبرا بها عن الجماعة ، والدليل على أنه كما ذكرنا وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَأْنِيكَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) وقول الشاعر :

* هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبِ *

وإذا علمت هذا أدركت أن الغرض هو إبطال حجة السكوفيين والأخفش بأن هذا الدليل الذي استدلووا به قد تطرق إليه الاحتمال ، ومتى تطرق الاحتمال للدليل سقط الاستدلال به .

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم ، وانظر توجيه هذه الآية في شرح الشاهد السابق .

(٢) من هذا الكلام يتبين لك أن للوصف مع مرفوعه ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى أن يتعين فيه كون الوصف خبراً مقدماً والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا . وذلك إذا كان الوصف والمرفوع مثنيين نحو « أَقَاتِمَانِ الزُّبْدَانِ » أو مجموعين نحو « أَقَاتِمُونَ الزُّبْدَانِ » وإنما لم يجز في هاتين الحالتين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلاً أغنى عن الخبر لأن العامل في الفاعل لا اتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع على الفصيح من لغات العرب ، فإن جريت على غير الفصيح - وهو العروف بلغة « أكلوني البراغيث » - جاز ذلك =

وارتفاعُ المبتدأ بالابتداء ، وهو التجرُّد للإسناد ، وارتفاع الخبر بالمبتدأ ، لا بالابتداء ، ولا بهما ، وعن الكوفيين أنهما ترانعا^(١) .

فصل : والخبرُ الجزء الذي حصَّلتُ به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور ، فخرج فاعلُ الفعل ، فإنه ليس مع المبتدأ ، وفاعلُ الوصفِ . وهو : إما مفرد ، وإما جملة . والمفرد : إما جامد فلا يتحمَّلُ ضمير المبتدأ ، نحو « هَذَا زَيْدٌ » إلا إن أوَّلَ بالمشتق ، نحو « زَيْدٌ أَسَدٌ » إذا أريدَ به شُجاع ، وإما مشتق فيتحمل ضميرَهُ ، نحو « زيد قائمٌ » إلا إن رفع الظاهر ، نحو « زيد قائمٌ أبواه » ويبرز الضميرُ المتحمَّلُ إذا جرَى الوصفُ على غير مَنْ هو له ، سواء ألبسَ ، نحو « غُلامٌ زَيْدٌ ضارِبُهُ هُوَ » إذا كانت الماء للغلام ، أم لم يُلبسْ ، نحو « غُلامٌ هِنْدِيٌّ ضارِبَتُهُ هِيَ » ، وَالْكَوْفِيُّ إِنَّمَا

== الحالة الثانية : أن يتعين جعل الوصف مبتدأ والرفع فاعلا ، وذلك إذا كان الوصف مفردا والرفع مثنى نحو « أقامَ الزيدان » أو جمعا نحو « أقامَ الزيدون » وإنما لم يجعل الوصف خبرا والرفع مبتدأ مؤخرا في هاتين الصورتين لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد المقابل للثنائية والجمع عن المثنى أو المجموع ،

والحالة الثالثة: أن يجوز الأمران ، وذلك في صورة واحدة وهي أن يكون الوصف مفردا والرفع مفردا أيضاً .

(١) الذي ذهب إلى أن المبتدأ هو الذي رفع الخبر هو سيبويه شيخ النحاة ، وجرى عليه ابن مالك ، وتبعه المؤلف ، ووجه هذا أن المبتدأ طالب للخبر طلبا لازما لكونه لا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه بدونه ، وذهب ابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر جميعاً مرفوعان بالابتداء ، وصحح أبو البقاء هذا المذهب ، من جهة أن الابتداء مقتض للمبتدأ وللخبر ، وقد رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر ، لأنهما منه بمنزلة سواء ، وذهب قوم من البصريين أيضاً إلى أن الابتداء وحده لا يقوى على العمل في الخبر وقد عمل في المبتدأ ؛ فيجب أن يكون العامل في الخبر هو مجموع الابتداء والمبتدأ ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف بسبب كونه معنويا ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين ، فضم إليه المبتدأ في العمل في الخبر ليقوى به .

يلتزم الإبراز عند الإلباس^(١)، تمسكا بنحو قوله :

(١) كلام المؤلف هنا تبعاً لابن مالك في الوصف الذي يفع خبراً ، وقد تسأل عن الفعل الماضي أو المضارع إذا وقع أحدهما خبراً ، فهل يجرى فيه هذا السلام فيقال : إذا جرى على من هو له تحمل ضميراً مستتراً ، وإذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير ، أم لا يقال شيء من ذلك ؟

والجواب عن ذلك أن تقول لك : إن ابن مالك زعم أن هذا الكلام خاص بالوصف ولا يجرى نظيره في الفعل ماضياً أو مضارعاً ؛ لأن الوصف هو الذي يتوقع فيه الإلباس وأما الفعل فلا يتوقع معه الإلباس ، ويبان ذلك أنك إذا قلت « زيد عمرو مكرمه » كان في « مكرمه » ضميران أحدهما مرفوع مستتر والآخر منصوب بارز وهو الهاء ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو الضمير المرفوع فيكون زيد مكرماً لعمرو ، ويحتمل أن يكون العائد إلى زيد هو المنصوب البارز فيكون عمرو هو الذي أكرم زيدا ، أما الفعل الماضي فإن استعملته خبراً فإن ضمائر الرفع التي تلحقه تميز لك الأمر تمييزاً لا يدع مجالاً للتردد في المعنى؛ فأنت تقول : زيد أكرمه ، وزيد أكرماه ، وزيد هند أكرمه ، وفي المضارع حروف المضارعة في أوله تكشف أمره ، نحو زيد أكرمه ، وزيد يكرمه عمرو ، وزيد نكرمه ، وزيد تكرمه هند .

ونحن نرى أن في هذا الكلام قصورا ، وذلك لأن للفعل ماضياً أو مضارعاً - صوراً لا يحدث فيها إلباس كالأمثلة التي ذكرها ابن مالك ، وله صور يقع فيها إلباس كما لو قلت « زيد عمرو أكرمه » أو قلت « زيد عمرو يكرمه » فإن في الفعل الماضي في المثال الأول وفي الفعل المضارع في المثال الثاني ضميرين أحدهما مرفوع مستتر والثاني منصوب بارز ، وكل من الضميرين يحتمل أن يعود إلى الاسم الأول فيعود الثاني إلى الاسم الثاني ، فيقع اللبس ، فالصواب إذن أن تقول : إن الوصف والفعل يستويان في توقع الإلباس عند عدم القرينة ، وإلى عدم الإلباس عند وجود القرينة ، ومن القرائن أحياناً حروف المضارعة وضمائر الرفع البارزة ، كما أن من القرائن مع الوصف تاء التأنيث في نحو « زيد هند ضاربه » وهاء الغائب في نحو « زيد هند ضاربها » وألف الاثنين في نحو « زيد العمران ضاربا » وواو الجماعة في نحو « زيد البكرون ضاربوه » فافهم ذلك ، ولا تكن أسير التقليد .

٦٧ - * قَوْمِي ذُرًّا الْمَجْدِ بَأَنُوهَا . . . * *

٦٧ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :
 قَوْمِي ذُرًّا الْمَجْدِ بَأَنُوهَا ، وَقَدْ عَلِمْتَ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ
 اللغة : « ذرا » بضم الدال - جمع ذروة ، وهى من كل شيء أعلاه « المجد »
 الكرم « بأنوها » جعله العيني فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا عنها ، ويحتمل أن
 يكون جمع « بان » جمعا سالما - مثل قاض وقاضون وغاز وغازون - وحذفت النون
 للإضافة كما حذفت فى قولك « قاضو المدينة ومفتوها » « كنه » كنه كل شيء :
 غايته ونهايته .

الإعراب : « قومى » قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « ذرا »
 مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و « المجد » مضاف إليه « بأنوها » بأنوا : خبر المبتدأ الثانى . والضمير
 مضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول « قد » حرف تحقيق « علمت »
 علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بكنه » جار ومجرور متعلق بعلمت ، وكنه مضاف ،
 واسم الإشارة فى « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « عدنان »
 فاعل علمت « وقحطان » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « قومى ذرا المجد بأنوها » حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز
 الضمير ، مع أن المشتق غير جار على مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : « قومى ذرا
 المجد بأنوها هم » وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع
 من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير الذى يقصد إليه للتكلم ،
 فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن « ذرا المجد » بانية ؛ ولكنك ستفهم لأول وهلة
 أن « بأنوها » وصف للمبتدأ الأول الذى هو « قومى » ، وهذا الذى يدل عليه هذا
 البيت - من عدم إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حالة
 الالتباس - هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعمة والصلة ، قالوا فى جميع هذه
 الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر : فإن كان
 يؤمن اللبس ويمكن تعيين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان
 لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبرازه ، والبيت
 حجة لهم فى ذلك ، والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا =

والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى ؛ فلا تحتاج إلى رابطٍ ، نحو (هُوَ اللهُ أَحَدٌ)^(١) إذا قُدِّرَ « هو » ضميرَ شأنٍ ، ونحو (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)^(٢) ، ومنه « نُطِقِي اللهُ حَسْبِي » لأن المراد بالنطق المنطوقُ به . وإما غَيْرُهُ فلا بُدَّ من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مَسْوُوقَةٌ له^(٣) ،

== البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب؛ فهو شاذ. ومنهم من خرج هذا البيت على أن « ذرا المجد » ليس مبتدأ كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف يدل عليه الوصف المذكور ، و « بانوها » المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف، وتقدير الكلام: قومي بانون ذرا المجد بانوها؛ فالخبر محذوف وهو جار على من هو له ، وفي هذا التخريج من التكلف ما ليس يخفى .

(١) من الآية ١ من سورة الإخلاص .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء .

(٣) يشترط في الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ ثلاثة شروط :

الأول : أن تكون مشتعلة على رابط يربطها بالمبتدأ ، وقد ذكر المؤلف هذا الشرط ، وفصل القول فيه .

والشرط الثاني : ألا تكون الجملة ندائية ؛ فلا يجوز أن تقول : محمد يا عدل الناس ، على أن تكون جملة « يا عدل الناس » خبراً عن محمد .

الشرط الثالث : ألا تكون مصدرة بأحد الحروف : لكن . وبل ، وحق .

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال جملة الخبر لهذه الشروط الثلاثة ؛ وزاد

ثعلب شرطاً رابعاً ، وهو ألا تكون جملة الخبر قسمية ، وزاد ابن الأنباري ألا تكون

إنشائية ، والصحيح عند الجمهور صحة وقوع القسمية خبراً عن المبتدأ ، كأن تقول :

زيد والله إن قصدته ليعطينك ، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقوع الإنشائية خبراً

لمبتدأ كأن تقول : زيد اضربه . وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة

طلبية فهو على تقدير قول ؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه : زيد مقول فيه

اضربه ، تشبيهاً للخبر بالنعته ، وهو غير لازم عند الجمهور في الخبر وإن لزم في النعت ،

وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه التمييز فيجب أن يكون معلوماً قبل

الكلام ، والخبر يقصد منه الحكم فلا يلزم أن يكون معلوماً قبل الكلام .

وذلك بأن تشتمل على أسم بمعنىناه ، وهو إما ضميره المذكوراً نحو « زيد قائم أبوه » أو مُقدِّراً نحو « السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ » أى : منه ، وقراءة ابن عامر (وَكُلٌّ وَعَدَّ اللهُ الْحُسَيْنِيَّ)^(١) ، أى : وَعَدَّهُ ، أو إشارةً إليه نحو (وَلِبِئْسُ الْقَفْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)^(٢) إذا قُدِّرَ « ذلك » مبتدأً ثانياً ، لا تابعاً للباس . قال الأخفش : أو غيرهما^(٣) ، نحو (وَالَّذِينَ يَمَسُّوْنَ الْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ)^(٤) ، أو على اسمٍ بلفظه ومعناه ،

(١) من الآية ١٠ من سورة الحديد .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٣) يريد « أو غير الضمير والإشارة العائدين إلى المبتدأ » وغيرهما هو إعادة المبتدأ بلفظ غير لفظه الأول ، وستعرف ذلك في الكلام عن الآية الكريمة التالية لهذا الكلام .

(٤) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

وقد جعل الأخفش « الذين » مبتدأ ، وجملة « يمسون بالكتاب » صلة ، وجملة « أقاموا الصلاة » معطوفة على جملة الصلاة ، وجملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » خبر المبتدأ ، والرابط بين هذه الجملة وبين المبتدأ هو إعادة المبتدأ فيها بلفظ غير لفظه الأول - وهو إعادةه بمعناه - وذلك لأن « المصلحين » هم بأعينهم « الذين يمسون بالكتاب وأقاموا الصلاة » في المعنى ، ورد ذلك بمنع أن يكون « الذين يمسون » في موضع رفع على أنه مبتدأ ، بل هو في موضع جر عطف على « الذين يتقون » في قوله سبحانه : (والدار الآخرة خير للذين يتقون) ، وعلى تسليم أن يكون « الذين يمسون بالكتاب » في موضع رفع مبتدأ فلا نسلم أن خبره جملة « إنا لانضيع أجر المصلحين » بل الخبر محذوف ، وهذا الكلام مسوق للتعليل ، والتقدير : والذين يمسون بالكتاب وأقاموا الصلاة مأجورون لأننا لانضيع أجر المصلحين ، ولئن سلنا الابتداء وأن الخبر هو هذه الجملة فلا نسلم أن الرابط هو ما ذكر الأخفش من إعادة المبتدأ بمعناه ، بل الرابط أحد شيئين : الأول ضمير محذوف ، والتقدير : إنا لانضيع أجر المصلحين منهم ، =

نحو (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)^(١) ، أو على اسمٍ أعمّ منه ، نحو « زَيْدٌ نَعِمَ الرَّجُلُ » وقوله :

— ٦٨ — * فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا *

— وحذف الرابط المحرور بمن لانزعاج في جوازه ، والثاني العموم ، وذلك لأن المصلحين أعم من الذين يسكنون بالكتاب ، كما سيذكره المؤلف بعد هذا في «زيد نعم الرجل» وفي بيت الرماح بن أبرد ، فاحفظ هذا الكلام واحرص عليه والله يوفقك .
(١) الآية ١ من سورة الحاقة .

٦٨ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكامله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَعْدَرٍ سَبِيلٌ ؟ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا
وهذا البيت من كلام ابن ميادة ، واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة أمه ، وهو من شواهد شيخ النحاة سيدييه (١/١٩٣) ، وانظر البيت رابع أربعة أبيات منسوبة لابن ميادة واردة في زهر الآداب ٧١٧ بتحقيقنا .

اللغة : « ليت شعري » معنى هذه العبارة ليني أعلم ، والشعر هو العلم ، وجمهرة العلماء على أن خبر ليت في هذا التعبير محذوف وجوبا للتوحيص بالاستفهام عنه ، ولهذا لاتراه إلا حيث ترى الاستفهام بعده . وتقدير الكلام عندهم : ليت علمي حاصل ، وذهب ابن الحاجب إلى أن الاستفهام الذي يليه هو الخبر . وليس بسديد «أم جعدر» كنية امرأة «سبيل» طريق .

المعنى : يسأل عما إذا كان من الممكن أن يصل إلى معرفة سبيل يصل منها إلى رؤية أم جعدر ، لأن الشوق إليها قد غلبه على نفسه ، ثم بين أنه لا صبر له على بعادها ولا قدرة له على احتمال نأيها .

الإعراب : «ألا» حرف استفتاح «ليت» حرف تمن ونصب «شعري» شعر : اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وشعر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وخبر ليت محذوف ، والتقدير : ليت شعري حاصل «هل» حرف استفهام «إلى» حرف جر «أم» مجرور بإلى ، والجار والمجرور =

فصل : ويقع الخبر ظرفاً^(١) نحو (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)^(٢) ومجروراً

متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأم مضاف و « جحدر » مضاف إليه « سبيل » مبتدأ مؤخر « فأما » حرف شرط وتفصيل « الصبر » مبتدأ « عنها » جار ومجرور متعلق بالصبر « فلا » الفاء واقعة في جواب أما ، ولا : نافية للجنس « صبرا » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : فلا صبر لي ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الواقع بعد أما .

الشاهد فيه : قوله « أما الصبر فلا صبر » وبهذه العبارة يستشهد النحاة على شيئين : أولهما : أن المبتدأ الواقع بعد أما يجب أن تقع الفاء الزائدة في خبره ؛ فإن جاء الخبر غير مقترن بالفاء كما في قول الشاعر :

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَمْعٍ
وَلَسَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهُمَا
كان ذلك شذوذاً لا يقاس عليه .

وثانيتها : أن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ قد يكون عموم الخبر بحيث يصدق على المبتدأ وغيره ، ويبان ذلك ههنا أن جملة « لا صبر لي » في محل رفع خبر عن « الصبر » والرابط بينهما هو العموم في اسم لا ، لأن النكرة الواقعة بعد النفي تفيد العموم ، فقد نفى بجملة « لا » الصبر بجميع أنواعه ، والصبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصبر قال ابن جني : « الصبر عنها بعض الصبر لاجمعيه ، وقوله لا صبر نفى للجنس أجمع ، فدخل الصبر عنها - وهو البعض - في جملة ما نفى من الجنس » اهـ .

(١) متعلق الظرف والجار والمجرور إما أن يكون عاما وإما أن يكون خاصا ، فإن كان المتعلق خاصا فإما أن تدل عليه قرينة وإما ألا تدل عليه قرينة ، فإن كان المتعلق عاما سمي الظرف مستقرا ، ووجب حذف هذا المتعلق ، وسمى كل من الظرف والجار والمجرور خبرا ، وإن كان المتعلق خاصا سمي الظرف لعوا ، وكان للمتعلق هو الخبر ، ثم إن لم تدل قرينة على هذا المتعلق الخاص لم يحذفه نحو قولك « زيد مسافر اليوم ، وعلى حاضر غدا » وإن دلت عليه قرينة نحو أن يقول لك قائل : متى يسافر أخواك ؟ فتقول : محمد اليوم ، وعلى غدا ، فإن سامع هذين الكلامين يفهم أن المراد محمد مسافر اليوم وعلى مسافر غدا ، وحينئذ يجوز حذف المتعلق ، ومن تقرير المسألة على هذا الوجه تفهم أن الظرف والجار والمجرور لا يقال إنهما خبر إلا أن يكونا متعلقهما عاما وأن هذا المتعلق العام واجب الحذف . (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال

نحو (الْحَمْدُ لِلَّهِ) ^(١) والصحيحُ أن الخبر في الحقيقة مُتَعَلِّقُهُمَا المحذوف ^(٢) ،
وأن تقديره كأنَّ أو مستقرٌّ ، لا كان أو أُسْتَقَرَّ ، وأن الضمير الذي كان
فيه انتقل إلى الظرف والمجرور كقوله :

٦٩ — * فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ *

(١) من آيات كثيرة منها الآية ١ من سورة الفاتحة .
(٢) في هذه المسألة أقوال ، الأول : أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور
وحدما ، لأنهما يتضمنان معنى صادقا على المبتدأ ، والقول الثاني : أن الخبر هو مجموع
الظرف أو الجار والمجرور مع ، متعلقهما ، والمتعلق جزء من الخبر ، واختار هذا الرأي
المحقق الرضى ، والقول الثالث : ما ارتضاه المؤلف هنا وذكر أنه الصحيح ، وحاصله
أن الخبر هو المتعلق المحذوف .

٦٩ — هذا عجز بيت من الطويل . وصدده قوله :

* فَإِنَّ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ *

وقد نسب أبو حيان هذا البيت إلى كثير عزة . والصواب أن هذا البيت من
قصيدة طويلة لجليل بن عبد الله بن معمر العذري المعروف بجميل بثينة ، وهذه
القصيدة ثابتة في ديوان جميل وفيها البيت المستشهد به كما هنا ، ومطلعها :

أَهَاجَكَ أُمٌّ لَا بِالْمَدَاخِلِ مَرْبَعٌ وَدَارٌ بِأَجْرَاعِ الْغَدِيرَيْنِ بَلْقَعٌ

اللغة : « جُثْمَانِي » قال ابن منظور : « الجثمان بمنزلة الجثمان جامع لكل شيء ،
تريد به جسمه وألواحه ، ويقال : ما أحسن جُثْمَانِ الرجل وجسمانه ، تريد ما أحسن
جسده » اهـ « بأرض سواكم » يروى بالإضافة وبتنوين أرض ، ووقع في بعض الروايات
« بأرض بعيدة » .

الغنى : يقول لمحبوبته : إن كانت أجسامنا متباعدة وكنت مقبلا في أرض غير
أرضكم فإن قلبي مقيم عندك لا يفارق أرضك ما بقي الدهر ، ولا يفادرك ، يعنى أنه
مقيم على حبها .

الإعراب : « إن » حرف شرط حازم « يك » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم
يسكون النون المحذوفة للتخفيف « جُثْمَانِي » اسم يك مرفوع بضممة مقدره على ما قبل =

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني^(١) نحو « الصَّوْمُ الْيَوْمَ » و « السَّفَرُ

== ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بأرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبريك ، وأرض مضاف وسوى من « سواكم » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « فؤادى » اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه « عندك » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر إن ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب إن الشرطية « الدهر » ظرف زمان متعلق بذلك الخبر المحذوف « أجمع » توكيد للضمير المستكن في الظرف .

الشاهد فيه : قوله « أجمع » فإنه مرفوع ، بدليل أن أبيات القصيدة كلها مرفوعة كما رأيت في المطبع الذى رويناها لك ، وهو من ألفاظ التوكيد ، ولا يصلح لأن يكون توكيداً لفؤادى ولا لعند ولا للدهر لأن كل واحد منها منصوب ، والمرفوع لا يكون توكيداً للنصوب ، ولا يصلح أن يكون توكيداً لمحذوف ، لأن التوكيد يناهى الحذف ، فلم يبق إلا أن يكون توكيداً لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلقه خبراً ؛ لأن هذا الضمير مرفوع على الفاعلية ، فدل ذلك على أن الضمير الذى كان مستكناً في المتعلق الواقع خبراً قد انتقل من هذا المتعلق إلى الظرف فاستكن فيه ، وهذا هو الذى جرى بالبيت للاستدلال عليه .

(١) اسم الذات هو ما يدل على عين لا تتجدد كذوات الآدميين ، وهذه معلومة الوجود في سائر الأزمنة ، وليس من شأنها أن يجهل وجودها في شيء من الأزمنة الخاصة ، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها في زمن خاص ، ولا أن يقصد أحد إلى إنفاذ غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها ، وأنت تعلم أن الكلام إنما يقصد به إنفاذ المتكلم للسامع ما لم يكن يعلمه لولا هذا الكلام ، فكل ما لا يفيد السامع ما لم يكن يعلمه لا يسمى كلاماً ، ومن هنا قالوا إن قول القائل « السماء فوقنا ، والأرض تحتنا » لا يسمى كلاماً لأنه لم يفد السامع شيئاً كان يجهله ، وشأن اسم الذات مع الأزمنة كشأن هاتين العبارتين غالباً ، وتأمل في قولك « زيد اليوم » هل تجده أفاداً جديداً ؟ فلما كان أمر الزمان مع اسم الذات على هذا الوجه غالباً لم يصح الإخبار بالزمان عن الذات إلا إن أفاد فائدة على الوجه المشروط في اعتبار الكلام كلاماً ، وقد جعلوا للأفادة ضابطة ==

غداً» لا عن أسماء الذوات نحو «زيد اليوم» فإن حصلت فائدة جاز: كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً نحو «تحنُّ في شهرٍ كذا» وأما نحو «الوردُ في أيَّارٍ» و«اليومُ خمرٌ» و«اللَّيْلَةُ الهَلالُ» فالأصل: خُرُوجُ الوردِ ، وشُرْبُ خمرٍ ، ورؤية الهلال .

فصل : ولا يبتدأ بنكرة إلا إن حصلت فائدة : كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور نحو (وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ) ^(١) و (وَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) ^(٢) ولا يجوز «رجلٌ في الدار» ولا «عند رجلٍ مالٌ» أو تتلو نفيًا نحو «ما رجل قائم» أو استفهامًا نحو (أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ) ^(٣) أو تكون موصوفة سواء ذكراً نحو (وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ) ^(٤) ، أو حذف الصفة نحو «السَّمْنُ مَمَّوَانٍ يَدِرْهُمْ» ونحو (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) ^(٥) ، أي : مَمَّوَانٍ مِنْهُ ،

ذكرها المؤلف ، أما اسم المعنى فلا أنه عبارة عن حركات وأفعال ، وهذه أشياء تعلم بالبدهة أنها غير مستمرة الوجود ، بل قد تحدث وقد لا تحدث ، وإنما تحدث في زمان دون زمان ، ومن أجل هذا كان الإخبار عن وجودها في زمان ما مفيداً ، وتأمل في قولك «السمرغدا» وفي قولك «ظهر الحق الآن» ثم تذكر قولك «محمد الآن» أو «على غدا» فإنك تجد الفرق واضحاً ، وتعلم السرفي أنهم شرطوا في الإخبار بالزمان عن الذات حصول فائدة ، وأجازوا أن يخبر بالزمان عن اسم المعنى من غير قيد . لأنهم علموا أن الفائدة حاصلة دائماً .

(١) من الآية ٣٥ من سورة ق

(٢) من الآية ٧ من سورة البقرة

(٣) من كل آية من الآيات ٦٠ - ٦٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ١٥٤ من سورة آل عمران

وطائفة من غيركم ، أو الموصوف^(١) كالحديث « سَوَدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءَ عَقِيمٍ » أى : امرأة سَوَدَاءُ ، أو عاملة عمل الفعل كالحديث « أَعَزُّ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهَى عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ » ومن العاملة المضافة كالحديث « حَسَنٌ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ » .

وَيُقَاسُ عَلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَا أَشْبَهَهَا نَحْوُ « قَصَدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ » و « كَمْ رَجُلًا فِي الدَّارِ » وقوله :

٧٠ — * لَوْلَا اصْطَبَارٌ لَأَوْدَى كَلُّ ذِي مِقَّةٍ *

(١) أى أو حذف الموصوف وحده وبقيت الصفة ، فهذا عطف على قوله فيما قبل « سواء ذكرا » أى الموصوف والصفة معا ، وقوله « أو حذف الصفة » فالأقسام ثلاثة : ذكرهما معا ، وحذف الموصوف وحده ، وحذف الصفة وحدها .
٧٠ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّنِّ *

ولم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين .

اللغة : « أودى » فعل لازم معناه هلك « مقّة » حب ، وفعله وبق - كوعد - والثناء فى مقّة عوض عن فاء الكلمة - وهى الواو - كعمدة وزنة ، وتحوها « استقلت » نهضت وهمت بالسير « الظعن » الرحيل والسفر ، وهو هنا بفتح العين ، وأصله سكون العين ، ولكن لما كانت العين حرفا من حروف الحلق فتحها ، وكذلك نحو نهر وبحر ، من كل اسم ثلاثى ثانيه حرف حلق ساكن ، فإنهم يستسيغون فتح ثابيه .

المعنى : يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجهد حين اعترموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لبدا منه ما يهلك بسببه كل من يجبه ويعطف عليه الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط « اصطبار » مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا تقديره « موجود » وقوله « لأودى » اللام واقعة فى جواب لولا وأودى : فعل ماض « كل » فاعل أودى ، وكل مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « مقّة » مضاف إليه « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق =

وقولك « رُجِيلٌ فِي الدَّارِ » لشبهه^(١) الجملة بالظرف والجور، والاستفهام
بالاسم المقرون بِمَجْرَفِهِ ، وتالي « لولا » بتالي النفي ، وَالْمُصَغَّرُ



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

= بقوله أودى « استقلت » استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث « مطاياهن » مطايا: فاعل
استقلت ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة في محل جر بإضافة « لها » إليها
« للظعن » جار ومجرور متعلق باستقلت .

الشاهد فيه : قوله « اصطبار » فإنه مبتدأ — مع كونه نكرة — والمسوغ لوقوعه
مبتدأ ووقوعه بعد « لولا » ، وإنما كان وقوع النكرة بعد « لولا » مسوغا للابتداء بها
لأن « لولا » تستدعى جوابا يكون مملقا على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة ،
وهي تقتضى انتفاء هذا الجواب لانتهاء الشرط ، فيكون لولا حرف نفي في الجملة ،
ولهذا تجد المؤلف يقول « ولشبهه تالي لولا بتالي النفي » .

(١) هذا الكلام تحليل لقياس ما لم يذكره على ما ذكره ، والجملة هي الممثل لها
بقوله « قصدك غلامه رجل » والظرف هو الممثل له بقوله تعالى : « ولدينا مزيد »
والجار والجور هو الممثل له بقوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) ووجه الشبه بين
مثال الجملة ومثالها هو كون كل منهما مقدا خاصا ، واسم الاستفهام هو الممثل له
بقوله « كم رجلا في الدار » والاسم المقرون بمجرفه هو الممثل له بقوله تعالى (إله مع
الله) فإن قلت : فإن « كم » في المثال عاملة في التخيير ، فلماذا لم يعتبروا هذا المثال من
أمثلة النكرة المخصصة في العمل ؟ قلت : مرادهم بالعاملة ما كان عملها شبيها بعمل
الفعل : أى ما كان عملها في مفعول به — ومن المفعول به الجار والجور كما تعرف —
وكان الاستفهام مجوزا للابتداء بالنكرة لأنه سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب
فأشبهت النكرة في هذه الحال النكرة الموصوفة ، وتالي لولا هو الممثل له بالشاهد
رقم ٧٠ وتالي النفي هو الممثل له بقوله « ما رجل قائم » ووجه الشبه اشتراكهما في
المعنى فإنك تعلم أن « لولا » تقتضى انتفاء جوابها ، فهي حرف نفي في الجملة ، والصغير
هو الممثل له بقوله « رجيل في الدار » والموصوف هو الممثل له بقوله تعالى (ولعبد مؤمن
خير من مشرك) ووجه الشبه هو اشتراكهما في المعنى أيضا؛ فإن التصغير وصف في المعنى
ومن قال « رجيل عندنا » كأنه قال : رجل صغير عندنا ، فافهم ذلك .

فصل : وللخبر ثلاثُ حالاتٍ :

إحداها : الفأخرُ ، وهو الأصلُ كـ « زَيْدٌ قَائِمٌ » ويجب في أربع مسائل^(١) :
 إحداها : أن يُخَافَ التباسُه بالمبتدأ ، وذلك إذا كانا معرفتين ، أو متساويين
 ولا قرينة ، نحو « زيد أخوك » و « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي » بخلاف « رجل
 صالح حاضر » و « أبو يوسف أبو حنيفة » ، وقوله :

— ٧١ — * بَدُونًا بَدُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا *

أى : بدو أبناؤنا مثل بنيينا .

(١) بقيت عليه مسائل أخرى يجب فيها تأخر الخبر ، ولم يذكرها .
 منها : أن يكون المبتدأ هو مذ أو منذ ، نحو « مارأيت مذ يومان » إذا جعلت مذ
 اسما مبتدأ ، وإعراب مذ خبرا مقدما - كما ذهب إليه الزجاج - غير مستقيم ، وسيأتي
 بيانه في مواضع تقديم الخبر . ونبين لك مذهب جمهرة النحاة ومذهب الزجاج جميعا .
 ومنها : أن يكون المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذى وفروعه ، نحو
 « أنا الذى عرفونى » ونحو « أنت الذى تدعى مالا تحسنه » خلافا للكسائى فى
 هذه المسألة .

ومنها : أن يكون الخبر طلبا نحو « زيد اضربه » و « زيد لاتنه » .
 ومنها : أن يكون المبتدأ دعاء ، نحو قولك « سلام عليكم » و « ويل لكم » .
 ومنها : أن يكون الخبر متعددا وهو فى قوة الخبر الواحد ، نحو « الرمان حلوا حامض » .
 ومنها : أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل نحو « زيد هو المنطلق » .
 ومنها : أن يكون الخبر مقترنا بالباء الزائدة ، نحو قولك : ما زيد بقائم
 ٧١ — هذه قطعة من صدر بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بَدُونًا بَدُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا ، وَبَنَائِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ

وأنشده ارضى ١/٨٧ والأشمونى (ق ١٥٣) وابن هشام فى المغنى (ش ٧٠٢)
 ونسب جماعة هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله مع شهرته فى كتب
 النحاة وأهل المعانى والفرضيين ؛ ويظهر لى أنه موضوع ، فإنه أشبه بالتون التى تضبط
 بها القراء . . .

== الإعراب : « بنونا » بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه « بنو » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف وأبناء من « أبائنا » مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه « وبناتنا » الواو عاطفة ، بنات : مبتدأ أول ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنوهن » بنو : مبتدأ ثان ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « أبناء » خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول . وأبناء مضاف و« الرجال » مضاف إليه « الأبعد » صفة للرجال .

الشاهد فيه : قوله « بنونا بنو أبائنا » حيث قدم الخبر - وهو قوله « بنونا » على المبتدأ وهو « بنو أبائنا » - مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم - وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما ، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة فما يكون فيه أساس التشبيه - الذي تذكر الجملة لأجله - فهو الخبر .

ومثل هذا قولهم « ذكاة الجنين ذكاة أمه » إلا أن في هذا المثال ما يوجب التأخير وهو اشتغال المبتدأ على ضمير يعود إلى الخبر ، والأصل : ذكاة أم الجنين ذكاة للجنين ؛ ذكاة أمه : مبتدأ ، وذكاة الجنين : هو الخبر ، ولو أنك قدمت قلت : ذكاة أمه ذكاة الجنين ، لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وقد علمت أنه غير جائز .

وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذي الرمة :

* وَرَمَلِ كَأَوْزَاكِ الْعَذَارَى قَطْمَعُهُ *

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده أبوه في التسهيل من قول حسان بن ثابت :
قَبِيلَةَ الْأُمِّ الْأَحْيَاءِ أَكْرَمُهَا وَأَعْدَرُ النَّاسِ بِالْجَيْرَانِ وَافِيهَا
إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه الأم الحياء ، وعن وافيها بأنه أعذر الناس ، لا العكس ، اه كلام ابن هشام .

والجواب عنه من وجهين ، أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأساليب النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لجرد الاحتمال بما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل ==

الثانية : أن يُخَافَ التباسُ المبتدأ بالفاعل ، نحو « زيد قام » بخلاف « زيد قائم » أو « قام أبوه » و « أَحْوَاكَ قَامَا »^(١) .

الثالثة : أن يفترن بإلّا معنًى ، نحو (إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ)^(٢) ، أو لفظاً نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٣) ، فأما قوله :

= كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه حتى لا يكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة ، وثانيتها : أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدرهم ، هذا نفسه يجرى في بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن بني أبنائهم بأنهم يشبهون ابنائهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معنا المبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد ، وهذا الوجه هو الذى يشير إليه كلام ابن الناظم وغيره .

هذا ، ومثل بيت الشاهد قول الكهيت بن زيد الأسدى :

كَلَامُ النَّبِيِّينَ الْهُدَاةِ كَلَامُنَا وَأَفْعَالُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ تَفَعَلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة ، لا العكس .

(١) فإن قلت : ألتزم قذ جوزتم في نحو « قائم زيد » وجهين من وجوه الإعراب ، أحدهما أن يكون « قائم » خبراً مقدماً ، و « زيد » مبتدأ مؤخرًا ، وثانيتها أن يكون « قائم » مبتدأ ، و « زيد » فاعلاً أغنى عن الخبر ، فاحتمل في هذا المثال ونحوه أن يكون « زيد » فاعلاً وأن يكون مبتدأ ، وهو جائز وارد في كثير من الكلام العربى ، فلماذا لم يمتنع خوف التباس المبتدأ بالفاعل .

فالجواب أن خوف التباس المبتدأ بالفاعل مانع في حالة واحدة ، وهى أن يكون المسند فعلاً ، للفرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فإن كان المسند اسماً كما في هذا المثال لم يمتنع .

فإن قلت : فما فرق ما بين الجملتين ؟

قلت : الجملة الاسمية تدل على ثبوت المسند للمسند إليه ودوامه ، والفعلية تدل على تجدد وحدوثه ، وشتان ما بينهما .

(٢) من الآية ١٢ من سورة هود . (٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

٧٢ — * ... وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ * .

فضرورة .

٧٢ — هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

فَيَأْرَبُ ، هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يَرْتَجِي عَدِيهِمْ ؟ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمَعُولُ ؟
والبيت للسكيت بن زيد الأسدي ، وهو الشاعر المقدم العالم بلغات العرب الخبير
بأيامها ، وأحد شعراء مضر المتحصين على الفحطانية ، والبيت من قصيدة له من قصائد
تسمى الهاشميات قالها في مديح بني هاشم ، وأولها قوله :

إِلَّا هَلْ عَمٍ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلٌ ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ مُقْبِلٌ ؟
اللغة : « عم » العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً ، ولا يقال أعمى إلا على
ذلك ، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب : هو أعمى وعم ، والمرأة عمياء وعمية «مدبر»
هو في الأصل من ولاك قفاه ، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك «المعول» تقول :
عولت على فلان ، إذا جعلته سديك الذي تاجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ،
والمعول هنا مصدر ميمي بمعنى التعويل .

الإعراب : « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على
ما قبل ياء التثنية المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكاري
دال على النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجي» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقاً بقوله
«يرتجي» وتكون جملة يرتجي في محل رفع خبر المبتدأ «عليهم» جار ومجرور متعلق
في المعنى «بالنصر» ولكن الصناعة تأباه لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله
بأجنى ، لهذا يجعل متعلقاً بمرتجي «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفي «إلا»
أداة استثناء ملغاة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول»
مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «بك النصر» ، و «عليك المعول» حيث قدم الخبر المحصور
بإلا في الموضعين شذوذاً ، وقد كان من حقه أن يقول : هل النصر يرتجي إلا بك ، =
(١٤ — أوضح المسالك)

الرابعة : أن يكون المتبدأ مُسْتَحِقًّا للتصدير ، إما بنفسه^(١) نحو « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » و « مَنْ فِي الدَّارِ ؟ » و « مَنْ يَقُمُ أَقَمَ مَعَهُ » و « كَمْ عَبِيدٍ لَزَيْدٍ » أو بغيره ، إما متقدماً عليه نحو « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » وأما قوله :
* أمُّ الحُلَيْسِ أَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ * — ٧٣

= وهل العول لإعليك ، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله « بك النصر » لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والجرور خبر مقدم ، والنصر مبتدأ مؤخر ، فأما على أن الخبر هو جملة « يرتجى » فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه ، ويكون الشاهد في الجملة الثانية فقط ، ولهذا الاحتمال في الجملة الأولى ترك المؤلف صدر البيت .

والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً — كما هو ظاهر إطلاق كلام المؤلف — هو رأى جماعة النحاة ، فأما علماء البلاغة فمنهم من جرى على هذا الإطلاق ، ومنهم قوم يفترون فيقولون : إن كانت أداة القصر هي « إنما » لم يصح تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه ، وإن كانت أداة القصر « إلا » فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في هذه العبارة صح التقديم ؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع ؛ إذ تقديم « إلا » يبين المراد .

(١) الأسماء المستعملة للتصدير بنفسها أربعة هي « ما » التعجيبة ، وقد مثل لها المؤلف بالمثال الأول ، وأسماء الاستفهام وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثاني ، وأسماء الشرط وقد مثل لها المؤلف بالمثال الثالث ، و « كم » الخبرية وقد مثل لها المؤلف بالمثال الرابع ، فكم مبتدأ ، وعبيد : مضاف إليه ، وزيد : خبر المتبدأ ، والأسماء المستعملة للتصدير بغيرها أربعة أيضاً : كل اسم أضيف إلى اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو أضيف إلى كم الخبرية ، وكل اسم اقترن بلام الابتداء ، وقد مثل المؤلف لذلك كله : فتنبه ، وكن على ثبت .
٧٣ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* تَرَضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقِيبَةِ *

ونسبه جماعة — منهم الصاغاني — إلى عنتر بن عروس ، وهو رجل من موالى بني ثقيف ، ونسبه آخرون إلى ربيعة بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري في الصحاح وابن منظور في اللسان غير منسوب إلى قائل معين .

اللغة « الحليس » هو تصغير حلس ، والحلس — بكسر فسكون — كساء رقيق =

فالتقدير: لمى عجوز ، أو اللام زائدة لا لام الابتداء ، أو متأخراً عنه نحو « غَلَامٌ مَنْ فِي الدَّارِ » و « غَلَامٌ مَنْ يَقُمُ أَقَمَ مَعَهُ » و « مَالُكُمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ » أو مُشَبَّهًا به نحو « الَّذِي يَأْتِيَنِي قَلَهُ دِرْهَمٌ » فإن المبتدأ هنا مُشَبَّهٌ باسم الشرط ؛ لعمومه ، واستقبال الفعل الذي بعده ، وكونه سبباً ، ولهذا

يوضع تحت البرذعة ، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان—وهي أنثى الحمار—أطلقها الراجز على امرأة تشبها لها بالأتان « شهرة » بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة المراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة في السن « ترضى من اللحم » من هنا بمعنى البذل ، مثلها في قوله تعالى : (اجعلنا منكم ملائكة) أى بدلناكم ، وإذا قدرت مضافا تجره بالياء وجعلت أصل الكلام ترضى من اللحم بلهم عظم الرقبة — كانت من دالة على التبويض

الإعراب : « أم » مبتدأ وهو مضاف و « الحليس » مضاف إليه « لعجوز » خبر المبتدأ « شهرة » صفة لعجوز « ترضى » فعل مضارع ، وفاء له ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس ، والجملة صفة ثانية لعجوز « من اللحم » جار ومجرور متعلق بترضى « بعظم » مثله ، وعظم مضاف ، و « الرقبة » مضاف إليه .
الشاهد فيه : قوله « لعجوز » حيث جاء فيه ما ظاهره تأخير الخبر لمقترن بلام الابتداء ، ولهذا ذهب العلماء إلى أن اللام ليست لام الابتداء ، ولكنها زائدة في خبر المبتدأ ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في البيت ، ومنها أن « عجوز » خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به ، وأصل الكلام : أم الحليس لمى عجوز - فحذف المبتدأ فاتصلت اللام بخبره وهي في صدر المذكور من جملتها .

ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمر بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد امتن عليه يوم بدر :

فإِنَّكَ مَنْ حَارَبْتَهُ لَمُحَارَبٍ شَقِيٍّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لَسَعِيدٍ

اللام في « لمحارب » وفي « لسعيد » زائدة ، أو التقدير : من حاربه لمو محارب ، ومن سألته لموسعيد ، وقد ذكر المؤلف هذين التخريجين في البيت المستشهد به .

دَخَلَتِ الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب^(١) .

* * *

الحالة الثانية : التقدم ، ويجب في أربع^(٢) مسائل :

(١) وقع قوله « أو مشبها به » إلى آخر هذه الفقرة في شرح الشيخ خالد متقدما على قوله « أو بغيره » .

(٢) بقيت مسائل يجب فيها تقدم الخبر لم يذكرها المؤلف تبعاً للناظم ، ونحن نذكر لك منها خمس مسائل :

الأولى : أن يكون الخبر هو « مذ ، أو منذ » نحو قولك « ما لقيته مذ يومان ، أو منذ يومان » وهذا الكلام مبنى على ما ذهب إليه الزجاج من أنهما خبران مقدمان وجوبا ، وقد قدمنا لك في الحالة الأولى أنك إذا جعلت « مذ ، و منذ » مبتدئين لم يجوز تأخيرهما ، وذلك مبنى على ما ذهب إليه الجمهور ، وحاصل الكلام في هذه المسألة أن العلماء يذهبون في « مذ ، و منذ » إلى أنهما يكونان حرفين بمعنى من إلا أنهما يختصان بجر الأزمنة ، ويكونان اسمين إذا ارتفع مابعدهما ، ثم اختلفوا في الحالة الثانية ؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبتدآن ، وما بعدهما خبران واجبا التأخير ، وذهب الزجاج إلى أنهما خبران ، وما بعدهما مبتدآن واجبا التأخير ، فقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الأولى جريا على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد ذكرنا لك ما ذكرناه في الحالة الثانية جريا على ما ذهب إليه الزجاج ، مع إعلامنا إياك أن ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب ، وقد نهنائمة في الحالة الأولى إلى أن ما ذهب إليه الزجاج غير مستقيم .

الثانية : أن يقرن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما ، نحو قولك « أما في الدار فزيد ، وأما في المسجد فخالد » .

الثالثة : أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان ، نحو « هنا محمد ، وهناك علي ، وثمة إبراهيم » .

الرابعة : أن يقع ذلك في مثل ، نحو قولهم « في كل واد أثر من ثعلبية » .

الخامسة : أن تقرن بالخبر لام الابتداء - على خلاف الأصل فيها ، فإن الأصل فيها أن تقرن بالمبتدأ - نحو « لقائم زيد » ففي هذه الحالة لا يجوز تأخير الخبر وهو مقترن باللام ، فلا تقول « زيد لقائم » ولهذا قالوا في « أم الحليس لعجوز » وهو الشاهد =

إحداها : أن يُوقِعَ تَأْخِيرُهُ فِي لَبْسِ ظَاهِرِهِ ، نحو « فِي الدَّارِ رَجُلٌ »
و « عِنْدَكَ مَالٌ » و « قَصَدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ » و « عِنْدِي أَنْتَ فَاضِلٌ » فإِنَّ
تَأْخِيرَ الْخَبَرِ فِي هَذَا الْمَثَالِ يُوَقِعُ فِي الْإِلْبَاسِ « أَنْ » الْمَفْتُوحَةَ بِالْمَكْسُورَةِ ،
و « أَنْ » الْمُؤَكَّدَةَ بِالَّتِي بِمَعْنَى لَعَلَّ ، وَلِهَذَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ بَعْدَ « أَمَا »
كَقَوْلِهِ :

٧٤ - ... وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدِ كَادَ يَبْرِيئِي

= رقم ٧٣- : إن اللام ليست لام الابتداء ، بل هي زائدة ، ولئن سلم أنها لام الابتداء
فليس قوله « لعجوز » خبراً عن أم الحليس ، بل خبر مبتدأ محذوف ، ولئن سلمنا أنها
لام الابتداء وما بعدها خبر عما قبلها فهو شاذ لا يجوز القياس عليه .

٧٤ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه هكذا :

عِنْدِي اصْطِيبَارٌ ، وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدِ كَادَ يَبْرِيئِي
ولم أفد لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق
تتصل به .

اللغة : « اصطبار » تصبر وتجلد ، وإظهار لاحتمال البين وفرقة الأحباب : « جزع »
بفتح الجيم وكسر الزاي - شديد الخوف فاقد الصبر ، وهو صفة مشبهة من جزع بجزع -
من باب أسف - فهو جازع وجزوع وجزوع « النوى » البعد والفرق « لوجد » الوجد :
الحب الشديد « يبرئ » الأصل في هذه المادة قولهم : برى فلان العود والقلم والقدح
يريه برياً ، إذا نحته ، وقالوا : برت البعير ، إذا هزلته وأذهبت لحمه ، وفي حديث
حليمة السعدية أنها خرجت في سنة قد برت المال ، ومعناه هزلت الإبل وأخذت من
لحمها لجدها وقعطها .

المعنى : يصف جزعه على فراق أحبته ، ويبين السر في ظهور قلقه وخوفه ،
ويقول : إن في طبعه الصبر على ما ينزل به من المكروه ، فإن كان قد خانه التجلد
في هذه المرة فلأن الحادث مما لا يمكن احتماله ،

الإعراب : « عندي » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وباء =

لأن « إن » المكسورة و « أن » التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا ، وتأخيره في الأمثلة الأول بوقع في إلباس الخبر بالصفة ، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو

= للتكامل مضاف إليه « اصطبار » مبتدأ مؤخر « وأما » حرف شرط وتفصيل وتوكيد « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء التكامل اسم أن « جزع » خبر أن ، وأن بع...مولها في تأويل مصدر يقع مبتدأ « يوم » ظرف زمان متعلق بجزع ، ويوم مضاف و « النوى » مضاف إليه « فلوجد » الفاء واقعة في جواب أما ، لوجد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ المؤول من أن وممولها « كاد » فعل ماض دال على قرب وقوع خبره ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على وجد « يبرئى » يبرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى وجد ، والنون للوقاية ، وياء للتكامل مفعول به ليبرى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه وخبره في محل جر صفة لوجد .

الشاهد فيه : قوله « أما أنى جرع فلوجد » حيث وقع المصدر المؤول مبتدأ ، وتقدم على خبره الذى هو الجار والمجرور . وإنما جاز هنا تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة وإن المكسورة الهمزة لفظا ، ولأمن اللبس بين أن المفتوحة الهمزة المؤكدة والتي بمعنى لعل معنى .

فإن قلت : فما الذى آمنى اللبس بين هذه الأشياء ؟

فالجواب أن نقول لك : إن « أما » التي للشرط والتفصيل لا يقع بعدها إن المكسورة الهمزة ولا أن المفتوحة التي بمعنى لعل ، فإذا رأيت بعدها أن علمت أنها المؤكدة المفتوحة الهمزة قطعا .

إن قلت : فلماذا لا تقع المكسورة بعد أما ؟ ولماذا لا تقع المفتوحة التي بمعنى لعل ؟ فالجواب أن « أما » لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، و « إن » المكسورة الهمزة المؤكدة مع معمولها لا يمكن أن تكون مفردا ، وكذلك المفتوحة التي بمعنى لعل ، فأما أن المفتوحة الهمزة المؤكدة فإنها تكون مع معمولها في تأويل مصدر ، وذلك مفرد في التأويل كما هو ظاهر .

(وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ)^(١)؛ لأن السكرة قد وُصِفَتْ بِمُسَمًّى ، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة .

الثانية : أن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً ، نحو * مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا *^(٢) أو مَعْنَى نحو « إِنَّمَا عِنْدَكَ زَيْدٌ » .

الثالثة : أن يكون لآزِمِ الصَّدْرِيَّةِ ، نحو « أَيْنَ زَيْدٌ » ؟ أو مضافاً إلى ملازمها ، نحو « صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرَكِ » .

الرابعة : أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر ، كقوله تعالى : (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)^(٣) ، وقول الشاعر :

٧٥ - * ... وَلَكِنْ مِلهُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا *

(١) من الآية ٢ من سورة الأنعام .

(٢) هذا مثال من كلام الناظم ابن مالك حيث يقول :

وَأَخْبَرَ الْمَحْضُورِ قَدَمِ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحَدًا

(٣) من الآية ٢٤ من سورة محمد (القتال) .

٧٥ - هذه قطعة من عجز بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَهَابِكِ إِجْلَالًا ، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَى ، وَلَكِنْ مِلهُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

والبيت نسبة قوم منهم أبو عبيدة السكري في شرحه على الأمامي لنصيب بن رباح الأكبر ، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباتة المصرى في كتابه « سرح العيون » - إلى مجنون بن عامر في أبيات أولها قوله :

دَعَا الْمُحْرِمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِسَكَّةٍ يَوْمًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة : « أهابك » من الهيبة وهي الخفاة « إجلالا » إعظاما لقدرك

المعنى : إني لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ، لأن

المعين تملئ . من تحبه فتحصل للمهابة .

=

الحالة الثالثة : جواز التقديم والتأخير ، وذلك فيما فُقدَ فيه مُوجِبُهُمَا ، كقولك « زيد قائم » فيترجَّحُ تأخيرهُ على الأصل ، ويجوز تقديمه لعدم المانع .

فصل : وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه ، وقد يجب (١) .

الإعراب : « أهابك » أهاب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، مبني على الكسر في محل نصب « إجلالا » مفعول لأجله « وما » الواو وار الحال ، وما : نافية « بك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « قدرة » مبتدأ مؤخر « على » جار ومجرور متعلق بقدرة ، أو محذوف نعت لقدرة « ولكن » حرف استدراك « ملء » خبر مقدم ، وملء مضاف « عين » مضاف إليه « حبيبها » حبيب : مبتدأ مؤخر ، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ملء عين حبيبها » فإنه قدم الخبر - وهو قوله « ملء عين » - على المبتدأ ، وهو « حبيبها » ، لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر ، وهو المضاف إليه ، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز ، لكن بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير ، وهذا جائز ، لا إشكال فيه .
وذهب ابن جنى إلى أن « ملء عين » مبتدأ ، و « حبيبها » خبره ، وليس في البيت تقديم ولا تأخير ، ووجهه عنده أن كل واحد من المبتدأ صالح للابتداء به ، والأصل عدم التقديم والتأخير ، فيجعل أولهما مبتدأ وثانيهما خبرا .

(١) اعلم أولا أن لما علم من المبتدأ والخبر ثلاث حالات : جواز الحذف ، ووجوبه - وقد تعرض المؤلف لهاتين الحالتين - والثالثة امتناعه ، وذلك فيما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر خبرا عن ضمير شأن ، فإنه لا يجوز حذف المبتدأ والخبر اللذين تتكون منهما هذه الجملة ، ولا حذف أحدهما .

ثم اعلم أنه قد كثر حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع :

الأول : في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى (وما أدراك ما هية ؟ نار حامية) =

فأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)^(١) ، ويقال : كيف زيد ؟ فتقول : دَنَيْتُ ، التقدير : فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ ، وإساءته عليها ، وهو دَنَيْتُ .

وأما حذفه وجوباً فإذا أخبر عنه بِتَعْتِ مَقْطُوعٍ لِمَجْرَدِ مَدْحٍ ، نحو « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ » أو ذم نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ إِبْلِيسَ عَدُوِّ الْمُؤْمِنِينَ » أو تَرْحِيمٍ نحو « مَرَرْتُ بِعِبَدِكَ الْمُسْكِينِ » أو بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « سَمِعْتُ وَطَاعَةً » وقوله :

— ٧٦ — * فَقَالَتْ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا ؟ *

التقدير : أَمْرِي حَنَانٌ ، وَأَمْرِي سَمِعْتُ وَطَاعَةً .

= وقوله جلت كلمته (قل أذنبكم بشر من ذلكم ؟ النار) أى هى نار حامية ؟ وهى النار .

الثانى : بعد فاء الجواب ، نحو قوله تعالى (من عمل صالحا فلنفسه ، ومن أساء فعليها) أى فعمله لنفسه وإساءته عليها .

الثالث : بعد القول ، نحو قوله تعالى (قالوا أساطير الأولين) .

(١) من الآية ٤٢ من سورة فصلت ، ومن الآية ١٥ من سورة الجاثية .

٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* أَدُو نَسَبِ أُمِّ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ ؟ *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ - ١٦١ و ١٧٥) ولم ينسب في صدر الكتاب ، ولا نسبه الأعلام الشنتمرى فى شرح شواهد ، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه ولا نسبه أحد ممن تعرض لشرح كلامهم ، وقد عثرت فى مادة « روضة المترى » من كتاب « معجم البلدان » لياقوت الرومى على قطعة نسبها إلى منذر بن درهم السكبي ، وأسند روايتها إلى أبى الندى ، وفيها هذا البيت ، وقبله قوله :

وَأَحَدْتُ عَهْدِي مِنْ أُمَّيْمَةٍ نَظْرَةً كَلَى جَانِبِ الْعَلِيَاءِ إِذْ أَنَا وَاقِفُ =

= تَقُولُ : حَنَانٌ ، مَا أَتَى بِكِ هَهْنَا أَدُو نَسَبٍ . . . البيت ، وبعده :
 فَقُلْتُ : أَنَا ذُو حَاجَةٍ وَمَسْتَلِمٌ فَضَمَّ عَلَيْنَا الْمَأْزِقُ الْمُتَضَايِفُ
 وقد أنشده الزجاجي في أماليه (ص ١٣١) من غير عزو ، وأول عجزه عنده
 « أذو زوجة أم . . . » .

اللغة : « حنان » الحنان : العطف والرحمة ، وقال ابن عباس في قوله تعالى :
 (وحنانا من لدنا) : « لا أدري ما الحنان » ! وقال الفراء : هو في الآية الكريمة
 الرحمة ، أى فعلنا ذلك رحمة لأبويك « ما أتى بك ههنا » استنكار منها لتجشمه
 الهول وتسكبه المشاق وتعريضه نفسه للهلكة ، فعسى أن يراه قومها الغياري فيؤذوه
 « أذو نسب - إلخ » قالوا : هذا منها تلقين للحجة التي يحتاج بها إذا ما رآه أحد
 من قومها .

المعنى : وصف أنه التقى بمحبوبته على غير ترقب منها فأنكره ، وأنها خافت عليه
 صولة قومها ، فلقتته الجواب الذي يذكره إن سأله أحدهم عن سبب مقدمه .
 الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء علامة على
 تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « حنان » خبر مبتدأ
 محذوف ، والتقدير : أمرى حنان « ما » اسم استفهام مبتدأ « أتى » فعل ماض ، وفاعله
 ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الاستفهامية « بك » جار ومجرور
 متعلق بأنى « ههنا » ها : حرف تنبيه ، هنا : ظرف مكان متعلق بأنى أيضاً ، مبنى
 على السكون في محل نصب ، وجملة أتى وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو
 ما الاستفهامية « أذو » الهمزة للاستفهام ، ذو : خبر مبتدأ محذوف يدل عليه الكلام ،
 وتقديره : أنت ذو نسب ، وذو مضاف و « نسب » مضاف إليه « أم » حرف عطف
 « أنت » مبتدأ « بالحقى » جار ومجرور متعلق بعارف الآتى « عارف » خبر المبتدأ
 الذى هو أنت ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة المبتدأ وخبره السابقة .

الشاهد فيه : قوله « حنان » حيث رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير
 الكلام : أمرنا حنان ، ونحو ذلك مما يقوم به المعنى . وأصل هذا المصدر ونحوه أن =

أو بخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخر عنها ، نحو « نعم الرجل زيد » و « بئس الرجل عمرو » إذا قدرا خبرين ، فإن كان مقدما نحو « زيد نعم الرجل » فمبتدأ لا غير ، ومن ذلك قولهم « من أنت زيد » ؟ أى : المذكورك زيد ، وهذا أولى من تقدير سيويه كلامك زيد .

وقولهم « في ذمتي لأفعلن » أى : في ذمتي ميثاق أو عهد^(١) .

== يقع منصوبا بفعل محذوف وجوبا ؛ لأنه من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بأفعالها : كمنهم ربما تصدوا الدلالة على الثبوت والدوام ، فرفعوا هذه المصادر أحيانا وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفات وجوبا ، وإنما جعلوا المبتدآت العاملة في هذه الأخبار محذوفة على سبيل الوجوب حملها على الرفع على حالة النصب : أى كما أنها في حالة النصب منصوبة بعامل محذوف وجوبا تكون في حال الرفع مرفوعة بعامل محذوف وجوبا .

(١) بقى عليه بعض المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا ، ومن ذلك - في بعض الوجوه - بعد « لاسيا » إذا راع الاسم الواقع بعده ، نحو « لاسيا زيد » فإن التقدير : لاسى الذى هو زيد ، فيه حذف المبتدأ وجوبا ، إذ لم يعر الاستعمال بذكره ، وفيه حذف صدر صلة الموصول التي لم تطل مع كون الموصول غير أى ، ولتحقيق هذا الموضوع تحقيقا وافيا نقول :

الاسم الواقع بعد « لاسيا » إما معرفة ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لاسيا الصالح مهم ، وإما نكرة ، كما في قول امرئ القيس :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سِيِّمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ
فإن كان الاسم الواقع بعدها نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة ، فأما الجر فتحريجه على أحد وجهين أولهما : أن « لا » نافية للجنس ، و« سى » اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة و « ما » زائدة ، و« يوم » مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود ، وثانيهما : أن تكون « سى » مضافا و « ما » نكرة غير موصوفة مضاف إليه . بنى على السكون في محل جر ، و« يوم » بدل من ما ، وأما الرفع فتحريجه ==

وأما حَذْفُ الخبر جوازاً فنحو « خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ » أى : حَاضِرٌ ،
ونحو (أَكَلُمَا دَائِمٌ وَظَلَمَا) (١) أى : كذلك ، ويقال : مَنْ عِنْدَكَ؟ فنقول : زيد ،
أى : عندي .

وأما حَذْفُهُ وجوباً ففي مسائل :

إحداها : أن يكون كَوْنًا مُطْلَقًا والمبتدأ بعد « لولا » (٢) ، نحو « لَوْلَا زَيْدٌ

= على أحد وجهين ، أحدهما : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضا ، و«سى» اسمها ،
و«ما» نكرة موصوفة مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليها ، و«يوم» خبر
مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وكأنك قلت : ولا مثل شيء هو يوم بدارة جلجل
موجود . والوجه الثانى : أن تكون « لا » نافية للجنس أيضا ، و«سى» اسمها ، و«ما»
موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون في محل جر بإضافة «سى» إليه ، و«يوم» خبر
مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب
صلة الموصول ، وخبر «لا» محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بدارة
جلجل موجود ، وهذا الوجه هو الذى أردناه بكلامنا فى هذا الموضع . وأما النصب
فتخريجه على أحد وجهين أيضا ، أحدهما : أن «ما» نكرة غير موصوفة مبنى على
السكون في محل جر بإضافة «سى» إليها ، و«يوما» مفعول به لعل محذوف ، وكأنك
قلت : ولا مثل شيء أعنى يوما بدارة جلجل ، وثانيتها : أن تكون «ما» أيضا نكرة
غير موصوفة ، وهو مبنى على السكون في محل جر بالإضافة ، و«يوما» تميز لها ،
وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالثال الذى ذكرناه فقد أجمعا على أنه يجوز فيه
الجر والرفع ، واختلفوا فى جواز النصب ، فمن جعله بإضمار فعل أجازوه كما أجازوه فى
النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب
فى المعرفة ، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا ، ومن جعل النصب على التمييز . وجوز
أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة من السكوتيين جوز نصب المعرفة بعد
«لاسيما» ، والحاصل أن نصب المعرفة بعد «لاسيما» لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون
النصب تمييزا ، والتزام كون التمييز نكرة .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الرعد .

(٢) هذا الذى ذكره ابن هشام - من أن الاسم المرفوع الواقع بعد لولا مبتدأ - =

لَأَكْرَمْتِكَ « أى : لولا زيد موجود ، فلو كان كوثاً مقيداً وجب ذكره إن فُقدَ دليله ، كقولك « لولا زيد سأمنأ ما سلم » وفى الحديث « لولا قوثك حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرِ لَبَنَيْتُ السَّكْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ » وجاز الوجهان إن وُجدَ الدليل ، نحو « لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوْهُ مَا سَلِمَ » ومنه قول أبى العلاء المعرى :

* فَلَوْلَا الْعَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا * — ٧٧

= هو ما ذهب إليه جمهور النحاة البصريين ، واختلفوا فى خبره على الوجه الذى بينه المؤلف وفصلناه فى شرح الشاهد رقم ٧٧ وقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام فى بيت المعرى عندهم : لولا يمسهك العمد يمسهك لسالا ، أو هو نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كما فى المثال الذى ذكره المؤلف ، فتقديره : لولا وجد زيد لأكرمك ، والعجب من الكوفيين الذين يذهبون فى الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط نحو « إن زيد جاءك فأكرمه » إلى أنه مبتدأ أو فاعل متقدم ، كيف خالفوا هذا للذهب فى لولا ؟ ومنهم من ذهب إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بلولا نفسها لأنها فى معنى اتقى ، وسيأتى هذا الكلام مفصلاً فى مباحث « لولا »

٧٧ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كَلَّ عَضْبٍ *

والبيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادرة الزمان ، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من عصور الدولة العباسية ، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والمؤلف إنما جاء به للتمثيل لا للاحتجاج والاستشهاد به ، أو ليبين أن الجمهور لحنوه ، وأنه عندهم غير صحيح .

اللمة « يذيب » من الإذابة ، وهى إسالة الحديد ونحوه من الجمادات « الرعب » الفزع والخوف « عضب » هو السيف القاطع « العمد » قراب السيف وجفنه .

الإعراب : « يذيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعب » فاعل « منه » جار ومجرور متعلق به « كل » مفعول به ليذيب ، وكل مضاف ، و « عضب » مضاف إليه « فلولا » حرف امتناع لوجود « العمد » مبتدأ « يمسهك » يمسهك فعل مضارع ، وفاعله ضمير =

== مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العمدة، والهاء التي هي ضمير عائدة على السيف - مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لسالا » اللام واقعة في جواب « لولا » وسال: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السيف .

التخيل به: في قوله « فلولا العمدة يمسكه » حيث ذكر الخبر - وهو جملة « يمسك » وفاعله، لأنه كون خاص وقد دل عليه الدليل، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل الدليل عليه، كما ذكره المؤلف العلامة، والجمهور على أن الحذف واجب، وأن خبر المبتدأ الواقع بعد « لولا » لا يكون إلا كونا عاما، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا، وعندهم أن بيت المعرى هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا .

وفي البيت توجيه يصح به البيت على مذهب الجمهور، وهو أن يكون « يمسك » في تأويل مصدر بدل اشتمال من العمدة، وأصله « أن يمسكه » فلما حذف « أن » ارتفع الفعل كقولهم « تسمع بالمعدي خير من أن تراه » فيمن رواه برفع « تسمع » من غير « أن » .

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في: هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا فقال الجمهور: لا يكون كونا خاصا البتة، بل يجب كونه كونا عاما، ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كونا خاصا في كلام ما فهو لحن أو مؤول وقال غيرهم: بل يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونا خاصا، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما، فإن كان الخبر كونا عاما يجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كونا خاصا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وحذفه، فلخبر المبتدأ انواع بعد لولا حال واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم وهي وجوب الحذف، وذلك إن كان كونا عاما، ووجوب الذكر، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا ولا دليل عليه إن حذف، وجواز الأمرين، وذلك فيما إذا كان كونا خاصا وله دليل عليه إن حذف .

ومن محيىء خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصا مذكورا ما رواه البخاري =

وقال الجمهور : لا يذكر الخبر بعد « لولا » ، وَأَوْجِبُوا جَعَلَ السكون الخاص مبتدأ ، فيقال : لولا مُسْأَلَةُ زَيْدٍ إِيَّانَا ، أَيْ : موجوده ، وَلَحْنُوا المعرى ، وقالوا : الحديث مَرْوِيٌّ بِالْمَعْنَى ^(١) .

الثانية : أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم ^(٢) ، نحو « لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ »

في باب الصائم يصبح جنباً من كتاب الصوم من قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة « إني ذا كركك أمرا ، ولولا مروان أقسم على فيه لم أذكره لك » ومنه قول الشاعر ، أنشده ابن مالك :

لَوْلَا زُهَيْرٌ جَعَلَنِي كُنْتُ مُنْتَصِراً وَلَمْ أَكُنْ جَانِحاً لِلِسُّلَمِ إِنْ جَنَحُوا
ومثله قول الآخر ، وأنشده ابن مالك أيضا :

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ بَأَى مَا ضَمَّ صَاحِبُهُ يَوْمًا ، وَلَا نَابَهُ وَهَنٌ وَلَا حَذَرُ
ومثله قول أفلح بن يسار السدي :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبِيلُهُ عُمَرُ أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَمْدًا بِالْمَقَالِيدِ
ومثله قول الزبير بن العوام في أسماء بنت أبي بكر :

فَلَوْلَا بَنُوهَا حَـوَلَهَا لَخَبِطَتْهَا كَخَبِطَةَ عَضْفُورٍ وَلَمْ أَنْتَلِعْهُمْ

(١) قال ابن أبي الربيع في رواية الحديث على الوجه الذي يذكره النحاة في هذه المسألة : « لم أر هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح ، والروايات المشهورة في ذلك « لولا حدثان قومك » « لولا حدائنة قومك » « لولا أن قومك حديثه عهد بجاهلية » اه . وكل هذه الروايات يجرى على مذهب الجمهور ، فقد جعل السكون الخاص مبتدأ وحذف خبره وهو كون عام ، أي لولا حدثان قومك بكفر موجود .

(٢) المراد بكون المبتدأ صريحاً في القسم أحد وجهين : أن لا يستعمل في غير القسم أصلاً ، أو أن يغلب استعماله في القسم حتى يصير بحيث لا يستعمل في غير القسم إلا مع قرينة ، ويفهم منه قبل ذكر المقسم عليه ، ومقابل هذا ما يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بعد ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن « عهد الله » قد كثر استعماله في غير القسم نحو قوله تعالى : (وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم) وقولك : عهد الله يجب الوفاء به ، ثم إنه يفهم منه القسم إذا قلت « عهد الله لأفعلن كذا » لأنك في هذا المثال قد ذكرت المقسم عليه .

و « أَيْمَنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » أى : لعمرك قَسَمِي ، وَأَيْمَنُ اللَّهِ يَمِينِي ، فإن قلت : « عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ » جارٍ لإثبات الخبر ، لعدم الصراحة في القسم ، وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو « لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ » أن يقدر لِقَسَمِي عَمْرُكَ ؛ فيكون من حَذْفِ المبتدأ^(١) .

الثالثة : أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو هي نَصٌّ في المعية ، نحو « كَلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » و « كَلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ » ولو قلت « زيد وعمرو » وأردت الإخبار باقترانها جاز حَذْفُهُ وذكره ، قال :

— ٧٨ — * وَكَلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يُلْتَقِيَانِ *

(١) ههنا أصلان يترتب عليهما الحكم بأن ما ذهب إليه الجمهور أولى أو ما ذهب إليه ابن عصفور ، الأصل الأول : إذا دار الحذف بين أن يكون من الأوائل وصدور الكلام وبين أن يكون من الأواخر وأعجاز الكلام . فأيهما أولى بالرعاية ؟ والعلماء يرون أن الأولى جعل الحذف من الأواخر والأعجاز لأنها معال التغيير غالباً ، والأصل الثاني : إذا دار الأمر بين أن يكون الحذف من باب حذف محط الفائدة أو من غيره فأيهما أولى بالاعتبار ؟ والعلماء يقررون أن الأولى تقدير أن الباقي هو محط الفائدة فإذا راعيت الأصل الأول اعتبرت رأى الجمهور أحق وأولى بالرعاية لأن تقدير حذف الخبر من باب الحذف من الأعجاز والأواخر ، وإذا راعيت الأصل الثاني اعتبرت رأى ابن عصفور أولى ، لأن حذف المبتدأ وإبقاء الخبر من باب حذف ما ليس محط الفائدة ، فتأمل .

٧٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدوره قوله :

* تَمَنَّوْا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى *

وقد نسب كثير من العلماء هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب ، ورووا قبل هذا البيت بيتاً آخر ، وهو قوله :

لَشَتَّانَ مَا أَنْوِي وَيَنْوِي بَنُو أَبِي جَمِيْعًا ، فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَانِ

وقد راجعت نسخ ديوان الفرزدق المطبوعة فلم أعر على شيء من ذلك فيها . =

= اللغة : «شتان» هو اسم فعل معناه تباين واقترب وتباعداً ، وذلك لا يكون إلا بين اثنين ، والمراد اتراقبهما في الصفات والأحوال كالعلم والجهل والمودة والبغضاء ونحو ذلك ؛ لأن الافتراق في الذوات حاصل لا محالة «مأنوى» ماهذه ليست زائدة ، ولكنها موصولة إما اسمية وإما حرفية «بنو أبي» أراد بهم أهله الذين ينتمون إلى أبي قبيلته « يشعب الفقى » يفرقه ويصدع شمله ، وهو من باب فتح ، ومن هنا سموا الموت « شعوب » بفتح الشين - لأنه يفرق ما بين الأحياء .

المعنى : وصف ما بينه وبين قومه من التهاجر ، وأهم يضررون له البغضاء ، ويحلمون له في قلوبهم الإحنة والكرهية ، ويتمنون له الموت ، ثم قال : ولئن مت فما أنا وحدي الذي سلك هذا الطريق ، ولكن كل أحد مصيره إلى الموت .

الإعراب : « تمنوا » فعل ماض وفاعله «لى» جار ومجرور متعلق بتعنى «الموت» مفعول به لتعنى «الذى» اسم موصول نعت لموت «يشعب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «الفقى» مفعول به ليشعب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «وكل» الواو استئنافية ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف و «امرىء» مضاف إليه «والموت» الواو حرف عطف ، الموت : معطوف على المبتدأ الذى هو قوله كل امرىء «يلتقيان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه .

الشاهد فيه : قوله « وكل امرىء والموت يلتقيان » حيث ذكر الخبر الذى هو جملة «يلتقيان» لأن الواو التى عطفت على المبتدأ فى قوله «والموت» ليست نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران ، ولو كانت كذلك لكان حذف الخبر واجباً لا معدل للتسكلم عنه ، كما فى قولك : كل ثوب وقيمته ، وكل امرىء وما يحسنه ، وكل طالب علم ومعارفه .

فإن قلت : فبين لى ضابط الواو التى تكون نصاً فى معنى المصاحبة والاقتران حتى لا يلتبس أمرها على .

وَزَعَمَ الكوفيون والأخفشُ أن نحو « كَلُّ رَجُلٍ وَضِيْعَتُهُ » مُسْتَعْنٍ عن تقدير الخبر ، لأن معناه مع ضيعته .

الرابعة : أن يكون المبتدأ إمَّا مَصْدَرًا عاملا في اسم مُقَسَّمٍ لضمير ذى حال لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور^(١) ، نحو « ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا » أو مضافاً = فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن ضابط الواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران أن يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها ، ألا ترى أن قيمة الثوب لا تفارقه ، وأن ما يعرفه طالب العلم لا ينفك عنه ، وذلك بخلاف الموت فإنه ليس بملزم للدم ، وإما « مزة واحدة » فالواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران هي التي متى ذكرت فهم المخاطب معنى الاقتران من غير حاجة إلى النص على الاقتران ، وذلك بواسطة كون طرفيها لا ينفك أحدهما في الوجود عن صاحبه . ومن ثمة قال اللقاني في بيت الشاهد : « اعلم أن الواو في نحو هذا البيت مجرد الجمع في الحكم ، لا للمعية ، بل المعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر ، والتي هي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية ، ولو قيل : كل امرئ والموت أى معه . لم يكن صادقا » اهـ .

(١) إنما صح أن تسد الحالك مسد الخبر في هذه المسألة لأن الحال بمنزلة الظرف في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « ضربني زيدا قائما » لم يكن بين هذا الكلام وبين قولك « ضربني زيدا وقت قيامه » فرق ، وشيء آخر ، وهو أن الظرف ينتصب على معنى في ، والحال نفسه على معنى في ، وشيء ثالث ، وهو أن كلا من الحال والظرف قيد ، فلما تشابه الحال والظرف في هذه الأمور ، ورأينا الظرف يسد مسد الخبر ، أعطينا الحال هذا الحكم فقررنا أن يسد الحال مسد الخبر .

وهذا الذي ذهب إليه المؤلف تبعاً للناظم من أن الخبر محذوف ، وقد سدت الحال مسده هو مذهب سيويه وجهوز البصريين ، على خلاف بينهم في تقدير الخبر ، وذهب قوم إلى أن الحال هي الخبر نفسه ، وهؤلاء أعطوا الحال حكم الظرف كاملا لما رأوا من وجوه الشبه بينهم . وقاتم أن من شرط المسألة ألا يكون الحال صالحا لأن يقع خبرا عن هذا المبتدأ ، وذهب قوم إلى أن هذه الحال أغنت عن الخبر فلا تقدير . كما يفنى الفاعل أو نائب الفاعل عن خبر المبتدأ إذا كان وصفا ، وهذا وما قبله مذهبان ضعيفان والصحيح ما ذهب إليه سيويه وجهوز علماء البصرة من أن الخبر محذوف ، وأن الحال سدت مسده وأغنت عن ذكره .

للمصدر المذكور ، نحو « أَكْثَرُ شُرَيْبِ السَّوِيْقِ مَلْتَوْتَا » أو إلى مؤول بالمصدر المذكور ، نحو « أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا » .

وخبر ذلك مُقَدَّرٌ بِإِذْكَانَ ، أو إذا كان ، عند البصريين ، وبمصدر يضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش ، واختاره الناظم ، فيقدر في « ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا » ضَرْبُهُ قَائِمًا ، ولا يجوز ضربى زيداً شديداً ، لصلاحية الحال للخبرية ، فالرفع واجب ، وَشَدَّ قَوْلَهُ « حَكَمَكَ مَسْمَطًا »^(١) ، أى : حَكَمَكَ لَكَ مُثَبَّتًا .

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، وقد اختلفت رواية كتب الأمثال فيه : فرواه الميداني في مجمع الأمثال (١ / ١٤٣ طبع المطبعة الخيرية ، وانظره برقم ١١٣٣ في ١ / ٣١٢ بتحقيقنا) بالرفع ، وقال في شرحه « حَكَمَكَ مَسْمَطٌ : أَيْ مَرَسَلٌ جَائِرٌ لَا يَقْبُ ، وَيُرْوَى : خَذَ حَكَمَكَ مَسْمَطًا ، أَيْ مَجْزُؤًا نَافِذًا ، وَالرَّسَلُ : الَّذِي لَا يَرُدُّ » .^١ بحروفه ورواه أبو هلال العسكري في جبهة الأمثال (١ / ٣٥١ بهامش مجمع الأمثال للميداني) بالنصب ، وقال في صدره : « حَكَمَكَ مَسْمَطًا ، يَرَادُ بِهِ حَكَمَكَ مَرَسَلًا : أَيْ أَحْتَكِمُ وَخَذَ حَكَمَكَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : خَذَ حَكَمَكَ مَسْمَطًا ، أَيْ سَهْلًا ، وَأُظِنُّ أَسْلَهُ مِنْ قَوْلِكَ : سَمِطْتَ الْجَدْيَ ، إِذَا كَشَطْتَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الشَّعْرِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَسْبَلًا مِنْ السَّخِجِ . وَيُقَالُ : عَمِدَ الْعَارِسُ رِيْدَهُ ، إِذْ تَرْتَابَتْ أَيْ عَجَزَ نَرَسَهُ أَوْ حَقَبَهُ بِمَرَسَةٍ . وَسَمَّطَ الْقَوْمَ : صَفَّاهُمْ » ٥١ .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فالظاهر من عبارة الميداني أن الرواية التي وقعت له برفع « حَكَمَكَ » على أنه مبتدأ ، و برفع « مَسْمَطٌ » على أنه خبر ، وهذه الرواية جارية على القياس ، والظاهر من عبارة العسكري وما نقله عن أبي بكر أن الرواية التي وقعت له بنصب « حَكَمَكَ » على أنه مفعول به لفعل محذوف ، ونصب « مَسْمَطًا » على أنه حال ، فما ذكره النحاة رواية نالته ، ولعلها مركبة من هاتين الروایتين . وقد قالوا : إن شذوذ هذه الرواية من وجهين ؛ أولهما : أن نصب الحال مع صلاحيتها للاخبار به غير مستعمل في كلامهم ، وثانيتها : أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر ، بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر .

فصل: وَالْأَصَحُّ^(١) جوازُ تَعَدُّدِ الْخَبْرِ، نحو «زيد شاعر كاتب» والمانعُ
يَدْعَى تَقْدِيرَ «هو» لثاني، أو أَنَّهُ جَامِعٌ لِلصَّفَتَيْنِ، لا الإخبار بكل منهما.

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله :

٧٩ - يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

(١) ذهب جمهور النحاة إلى جواز تعدد الخبر للفظا ومعنى لمبتدأ واحد في اللفظ
والمنى، نحو قوله تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد) ومعنى تعدد الخبر في
اللفظ والمنى أن يكون الخبر لفظين يستقل كل واحد منهما بالدلالة على معنى مفيد
بحيث لا يحتاج أحدهما إلى الآخر في تكميل معناه، ومعنى كون المبتدأ واحدا في اللفظ
والمنى أن يكون لفظه واحدا ومدلوله واحدا، فإن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما
يدل على معنى واحد، ولا يمكن الاكتفاء بأحدهما، نحو «حلو حاض» ونحو «عسر
يسر» أو «عسر أيسر» فإن الأول يدل على معنى واحد وهو مز: أى جامع بين
الحلاوة والحوضة، والثاني والثالث يدل على معنى واحد، وهو عامل بكلتا يديه، لم يكن
ذلك من محل الخلاف بين النحاة، وإن كان المبتدأ لفظا واحدا لكنه يدل على متعدد
كالثاني نحو «ولدك عالم وطبيب» وكالشاهد رقم ٧٩ وكالجمع نحو «أصدقاؤك مصري
وسوري وسوداني» لم يكن ذلك أيضاً من محل الخلاف بين النحاة.

ومن تقرير المسألة على هذا الوجه الواضح تعلم أن ابن الناظم حين مثل لتعدد الخبر
لمبتدأ واحد لم يقتصر على محل الخلاف، ولكنه مثل للتعدد في حد ذاته بقطع النظر عن
كونه داخلا في محل الخلاف أو غير داخل، وأن المؤلف حين تقد أمثلته ألزم ما هو
محل الخلاف، فلم يلتق كلامهما على معنى واحد للتعدد، فلا تناقض لأن من شرط
التناقض اتحاد موضوع الكلامين، فافهم ذلك.

٧٩ - هذا بيت من المتقارب، وقد نسب قوم هذا البيت إلى طرفة بن العبد
البحري، وقد بحث ديوان شعره فلم أجده فيه، وقال العيني في شرح الشواهد عن
هذا البيت: «أنشده الخليل، وما قيل إنه لطرفة لم يثبت» اهـ.

اللمة: «يداك» مثنى يد مضاف إلى ضمير المخاطب «يد خيرها يرتجى» يروى
في مكان هذه العبارة «يد سيبها مرسل» والسبب - بفتح السين وسكون الياء -
الجود والعطاء، و«مرسل» أراد أنه يجري بلا تكلف ولا مشقة، والمقصود من =

== هذه العبارة أنه جواد كريم ، وأنه يعطى عطاء سهلاً لا يتكلفه ، ولا يحتاج فيه إلى طلب واستمناع « وأخرى لأعدائها غائظة » أراد أنه شجاع بفيظ الأعداء بما ينزله بهم من البلاء .

المعنى : وصف رجلاً بأنه كريم جواد ، وبأنه شجاع لا يهاب الأفران ، وبأنه نفاع لأحبابه وقاصدي معروفه ، ضرار لأعدائه ومن يناوئه .

الإعراب : « يداك » يدا : مبتدأ ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، ويذا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « يد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « خيرها » خير : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى يد مضاف إليه « يرتجى » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى خير ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ليد « وأخرى » الواو حرف عطف ، وأخرى : معطوف على يد مرفوع بضممة مقدره على الألف للتعذر « لأعدائها » الجار والمجرور متعلق بقوله غائظة الآتى ، وأعداء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أخرى مضاف إليه « غائظة » نعت لأخرى .

الشاهد فيه : قد أنشد ابن الناظم في شرح الألفية هذا البيت على أنه من تعدد الخبر لمبتدأ واحد ؛ وذلك مبني عنده على أن « يداك » الواقع مبتدأ هو واحد في اللفظ وإن كان في المعنى متعدداً ، وعلى أن المعطوف والمعطوف عليه اثنان ، وأراد المؤلف ههنا أن يبين خطأه في ذلك ، ووجه التخطئة أن اختلاف العلماء في جواز تعدد الخبر إنما وقع فيما كان المبتدأ فيه واحداً في اللفظ والمعنى جميعاً ، وكان الخبر متعدداً في اللفظ والمعنى أيضاً ، بحيث يصلح كل واحد من الخبرين لأن يكون خبراً عن ذلك المبتدأ ، ويصح حمله وحده عليه ، ويفيد معه فائدة يحسن السكوت عليها ، فأما إذا كان الخبر متعدداً في اللفظ فقط كما في قولهم « الرمان حلو حامض » أو عطف ثانيهما على أولهما - نحو « إبراهيم كاتب وشاعر » - فإنه لا يكون من موضع الخلاف بين العلماء .

قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : فنقد العلامة ابن هشام لابن الناظم جار على أن المراد من التعدد في كلام ابن الناظم هو التعدد المختلف في جوازه بين العلماء ، فأما إذا حمل ما في كلام ابن الناظم على أنه من مطلق التعدد ، سواء أ كان مختلفاً فيه أم ==

لأن « بَدَاكَ » في قوة مبتدأين اسكل .نهما خَبْرٌ ، ومن نحو قولهم « الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ » لأنهما بمعنى خبر واحد ، أى : مُرٌّ ، ولهذا يمتنع العطفُ على الأصح ، وأن يتوسط المبتدأ بينهما^(١) ، ومن نحو (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُومٌ وَبُكْمٌ)^(٢) ؛ لأن الثاني تابع .

لم يكن . فإن هذا البيت والمثال الذي بعده والآية الكريمة ، كلها من باب التعدد المطلق . فافهم ذلك وتدبره .

ومثل بيت الشاهد في كل ما ذكرنا قول الشاعر :

كَمَاكَ كَفٌّ مَا تُلِيْقُ دِرْهَمًا جُودًا ، وَأُخْرَى نَعْطِ بِأَسَيْفِ الدَّمَآ
ومثله أيضاً قول نافع بن نعيم الفقي :
عَظَمْتُ رَوَادِفَهَا وَأَكْمَلْتُ خَائِقَهَا

وَالْوَالِدَانَ نَجِيْبَةً وَنَجِيْبُ
ومن هذا الضرب قول الأحرص :

ثِنْتَانِ لَأَ أَضْبُو لَوْ ضَلَّيْمًا عِرْسُ اتَّخَلِيْلِ وَجَارَةٌ الْجَنْبِ

(١) معنى كون هذين الخبرين بمعنى خبر واحد وهو « مر » أن الخبر عنه وهو الرمان مشتمل على طرف من الأول وطرف من الثاني ، وليس معناه أنه مشتمل على الخبرين معا ، ألست ترى أن المعنى أنه ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ، ولكنه بينهما ، وإنما لم يجوز أن يعطف أحد الخبرين في هذه المسألة على الآخر لأن العطف يقتضى أن الثاني غير الأول ، وقد ذهب أبو على الفارسي في أحد قولين له إلى جواز عطف أحدهما على الآخر ، وكما لا يصح أن يتوسط المبتدأ بين الخبرين لا يصح أن يتأخر المبتدأ عنهما جميعا ، وقد ذكرنا لك هذا في مسائل تأخير الخبر وجوبا ، وكذلك لا يصح أن يجعل الثاني منهما بدلا من الأول ، لأنك لو جعلته بدلا لأفاد أن المبتدأ موصوف بأحدهما ، وليس هذا هو المراد ، وكذلك لا يجوز أن نجعل الثاني نعتاً للأول لأن في ذلك وصف الشيء بما يناقضه . وزعم الأخفش أن جعل الثاني نعتاً للأول جائز ، على معنى أنه حلو به حموضة ، ولا يصح أن نجعل الثاني خبرا لمبتدأ محذوف لأن ذلك يفوت المعنى المراد .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى أَسْمَاءً ، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ، ويسمى خَبَرَهَا^(١) ، وهي ثلاثة أقسام :

(١) يشترط في الاسم الذي يراد إدخاله عليه خمسة شروط :

الأول : ألا يكون مما يلزم تصدده . أى وقوعه في صدر الجملة ، وذلك كأسماء الشرط ، ويستثنى من ذلك ضمير الشأن فإنه مما يلزم الصدارة ولكنه يقع اسماً لكان ، وكثير

من العلماء يخرج على ذلك قول الشاعر :

إِذَا مِتُّ كَانِ النَّاسُ نِصْفَانِ شَامِتٌ وَآخِرُ مَنْ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

فيقول : اسم كان ضمير شأن محذوف ، والناس : مبتدأ ، ونصفان : خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان ، وذهب الكسائي في هذا البيت إلى أن « كان » ملئمة لأعمل لها ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، وتبين هذا التخريج ابن الطراوة .

الشرط الثاني : ألا يكون ذلك الاسم في حال ابتدائية واجب الحذف ، كالضمير

الخبر عنه بنعت مقطوع عن منوعته لمجرد المدح .

الثالث : ألا يكون ملازماً لعدم التصرف ، نفي بذلك أن يكون ملازماً للوقوع في

موقع واحد من مواقع الإعراب ، نحو « طوبى » من قولك « طوبى للمؤمنين » فهذا مما يلزم أن يقع مبتدأ ، ونحو « سبحان الله » فهذا مما يلزم أن يقع مصدراً .

الرابع : ألا يكون مما يلزم الابتداء بنفسه ، نحو « أقل رجل يفعل ذلك إلا زيدا »

وهذا الشرط قد ذكره العلماء استقلالاً ، وإن كان يمكن الاستغناء عنه بالذى قبله .

الخامس : ألا يكون مما يلزم الابتداء بواسطة ، وذلك مثل مصحوب إذا الفجائية

نحو قولك « خرجت فإذا زيد بالباب » .

ويشترط في خبر « كان » ألا يكون جملة طلبية ، حتى عند الجمهور الذى يجوزون

وقوع الجملة الطلبية خبراً عن المبتدأ من غير تقدير

وهذا الذى ذكره المؤلف من أنها ترفع وتنصب هو مذهب جمهور البصريين ،

وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لم تعمل في الاسم ، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً =

أحدها : ما يعمل هذا العمل مطلقاً ، وهو ثمانية : كان ، وهي أمُّ الباب ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظلَّ ، وبات ، وصار ، وليس ، نحو (وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)^(١) .

الثاني : ما يعمل بشرط أن يتقدّمه نفي أو نهى أو دعاء ، وهو أربعة : زال ماضى يَزَالُ ، وَبَرِحَ ، وَقَتِيَ ، وَأَنْفَكْتُ ، مثالها بعد النفي (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ)^(٢) ، (لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ)^(٣) ، ومنه (تَاللَّهِ تَفْتُوهُ)^(٤) ، وقوله :

— ٨٠ — * فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا * —

== به قبل دخولها عليه ، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا في نصبه ، فقال الكوفيون : نصبته على الحال تشبيهاً بالفعل القاصر في نحو « ذهب زيد مسرعاً » وقال الفراء : نصبته على أنه شبيه بالحال ، وقال البصريون : إنا رأينا هذا الخبر يجيء ضميراً ويجيء معرفة ويجيء جامداً ، ورأيناه لا يستغنى عنه ، فلا يمكن أن يعد حالاً ولا مشبهاً به ، لأن الأصل في الحال أن يكون نكرة ، وأن يكون مستغنى عنه .

(١) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١١٨ من سورة هود .

(٣) من الآية ٩١ من سورة طه .

(٤) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

٨٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي * —

وهذا البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيدة له تقدم ذكر مطلعها مستشهداً به في باب الموصول (ش ٩) ، وتقدم من قبل ذلك ذكر بيت من أبياتها واستشهد به في الكلام على جمع المؤنث السالم (ش ١٨) .

اللغة : « يمين الله » يروى مرفوعاً ومنصوباً ، وسترعف وجه الروايتين في إعراب البيت « أبرح قاعداً » أراد لا أبرح ، وسترعف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت ، ومعناه أنه سيفي قاعداً معها يجتلى محاسنها ويتمتع بطاعتها « أوصالي » جمع وصل —

== بكسر الواو وسكون الصاد المهملة - وهو كل عظم يفصل من الآخر ، قال ذو الرمة
غيلان بن عقبة :

إِذَا ابْنَ أَبِي مُوسَى بِإِلَّاءِ بَلَنْتِهِ فَقَامَ بِقَاسِ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَازِرُ
اللقى : يحلف محبوبته على أنه مقيم معها لا يفارقها ، وأنه يستهين في سبيل ذلك بما
يكون من أهلها مما يندشأ عن العيرة وحفظ الحرم .

الإعراب : « فقلت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « يمين » يروى بالرفع
وبالنصب ، فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : يمين الله قسمي ، أو على
يمين الله ، وأما النصب فعلى أحد وجهين :

أولها : أن يكون أصل الكلام : يمين الله ، حذف حرف الجر ، فانتصب الاسم
المجرور ، وهذا هو الذي يقال له منصوب بنزع الخافض .

ثانيها : أن يكون مفعولا مطلقا حذف عامله ، وتقدير الكلام أقسم يمين الله ،
فالمحذوف من معنى المذكور ، ذكر هذين الوجهين جماعة منهم الوزير أبو بكر شارح
ديوان امرئ القيس ، وعلى كل حال يمين مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور
بالكسرة الظاهرة « أبرح » فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قاعدا » خبر أبرح « ولو » الواو عاطفة على
محذوف ، لو : حرف شرط غير جازم « قطعوا » قطع : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله
« رأسى » رأس : مفعول به لقطع ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « لديك » لدى :
ظرف مكان متعلق بقطع ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه « وأوصالي »
الواو حرف عطف ، أوصال : معطوف على رأسى ، وهو مضاف وباء المتكلم
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أبرح قاعدا » حيث أعمل الشاعر « أبرح » - وهو مضارع
برح - عمل كان ، مع أنه ليس معه في اللفظ حرف نفي ، بسبب أن حرف النفي مقدر
قبله : أى لا أبرح قاعدا .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وإن كان الفعل ماضيا :

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيْرَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا قَعَلَ الزُّنْدَ قَادِحُ =

إذ الأصل لا تَنْفَعُوْهُ ، ولا أبرح ، ومثالها بعد النَّهْيِ قوله :
 * ٨١ — صَاحِ كَسْمَرٌ ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ * .

= ونظيره قول النابغة الذبياني :

فَقَالَتْ : يَمِينُ اللَّهِ أَفْعَلُ ، إِنِّي رَأَيْتُكَ مَسْحُورًا يَمِينُكَ فَاجِرُهُ
 يريد فقالت يمين الله قسمي لا أفعل ما ذكرت .

وإنما يكثر حذف «لا» النافية دون أخواتها بعد القسم إن كان الفعل المنفي مضارعا
 كالآية السكرية وبيت امرئ القيس . فإن لم يتقدم القسم كان الحذف شاذًا ، وذلك
 كما قال خداس بن زهير :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْقَطِقًا مُجِيدًا
 وكقول خليفة بن براز :

تَفَنَّفَكَ تَسْمَعُ مَا حَيَّيْتَ بِهَا لِكِ حَتَّى تَكُونَهُ
 أراد خداس « لا أبرح ما أدام الله قومي » وأراد خليفة « لانفك تسمع ماحييت »
 حذف كل منهما حرف النفي ولم يتقدم قسم .

ثم إن النفي الذي يقع قبل هذه الأفعال قد يكون بحرف النفي كما ورد في الآيتين
 الكريمتين اللتين تلاهما المؤلف ، وقد يكون باسم دال على النفي نحو قول الشاعر :

غَيْرُ مَنَفَكُ أَسِيرَ هَوَى كُلِّ وَإِنْ لَيْسَ يَعْتَبِرُ
 وقد يكون بالفعل الموضوع للنفي ، نحو قول الآخر :

لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَيْيٍ وَأَعْتَرَا زِي كُلِّ ذِي عَفِيَةٍ مُقِلُّ قَنُوعِ
 وقد يكون بالفعل المستعمل في النفي وإن لم يكن موضوعا له ، وذلك ، مثل قول الشاعر :

قَلَمًا يَبْرَحُ اللَّيْسَبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا
 فإن « قلمًا » في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي ، لا التقليل .

٨١ — هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكمالها :

صَاحِ كَسْمَرٌ ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ ، فَلَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ
 والبيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها .

ومثالها بعد الدعاء قوله :

— ٨٢ — * وَلَا زَالَ مِنْهَا بِجَرَءَاتِكَ الْقَطْرُ * *

== المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر .

الإعراب : « صاح » منادى حذف ، منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخبا غير قياسي « شمر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ولا » ناهية « تزل » فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذاكر » خبر تزل ، وهو مضاف ، و « الموت » مضاف إليه « فسيانه » نسيان : مبتدأ ، وهو مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه « ضلال » خبر المبتدأ « ميين » نعت لضلال .

الشاهد فيه : قوله « ولا تزل ذاكر الموت » حيث أجرى فيه مضارع « زال » مجرى « كان » في العمل لكونها مسبوقه بحرف النهي ، وهو شبه النفي ، وذلك من قبل أن من ينهى عن فعل شيء من الأشياء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل ، وعدم حصوله هو معنى النفي .

٨٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* أَلَا يَا اسْمِي يَا دَارَ حَيِّ عَلَى الْبَلَى *

والبيت لدى الرمة غيلان بن عقبة ، يقوله في صاحبه مية .

اللغة : « البلى » من بلى الثوب يبلى - على ورن رضى يرضى - أى : خلق ورث « منهلا » منسكبا منصبا « جرعاتك » الجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا « القطر » المطر .

المعنى : يدعو لدار حبيته حى بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان ، من طارقات الحدائق ، وأن يدوم نزول الأمطار بساحاتها ، وكفى بزول الأمطار عن الحصب والنماء ، وطلب ذلك لأنهما يستبعان إقامة أحبائه فيها .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « يا » حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير : يا دار مية اسمى « اسمى » فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثة ==

== الخاطبة فاعل « يا دار » يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالمتحة الظاهرة ، ودار مضاف ، و « مى » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف دعاء « زال » فعل ماض ناقص « منهلا » خبر زال مقدما « بجرعائك » الجار والمجرور متعلق بقوله « منهلا » ، وجرعاء مضاف والكاف مضاف إليه « القطر » اسم زال مؤخرا .

التشهد فيه : للنحاة في هذا البيت شاهدان :

الأول في قوله « يا اسمى » حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا ، ولكن التقدير على دخول « يا » على المنادى المقدر ، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل « يا » حرف تنبيه ، لأن « ألا » السابقة عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت في ذلك قول الشماخ :

يَقُولُونَ لِي : يَا أَحْلِفُ ، وَكَأَنَّ بِحَالِي
أَخَذِ عُهُمُ عَنْهُمْ أَنَا لَهَا

فقد أراد : يقولون لي يا هذا احلف . ومثله قول الأخطل :

أَلَا يَا اسْمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرٍ
وَلَا زَالَ حَيَاتَنَا عِندَى آخِرِ الدَّهْرِ

أراد : يا هند بنى بكر اسمى . ومثله قول الآخر :

أَلَا يَا اسْمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْمَقْدِ ذَاتَ الثَّنَائِيَا الْفُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

أراد : ألا يا ذات الدماليج اسمى ذات الدماليج - إلخ ، ومثل ذلك في كلامهم

كثير جداً .

والشاهد الثاني في قوله « ولا زال - إلخ » حيث أجرى « زال » مجرى « كان » في رفعها الاسم ونصبها الخبر ، لتقدم « لا » الدعائية عليها ، والدعاء شبه النفي ، لأن دعاءك بمحصول الشيء دليل على أنه غير حاصل في وقت الدعاء ، وهذا معنى النفي ، هذا ماظهر لي ، وأرجو أن يكون صوابا :

وَقَيَّدَتْ زَالٍ بِمَاضِي يَزَالُ احْتِزَازًا مِنْ زَالٍ مَاضِي يَزِيلُ ، فَإِنَّهُ فِعْلٌ تَامٌ مُتَعَدِّيًا إِلَى مَفْعُولٍ ، وَمَعْنَاهُ مَازَ ، تَقُولُ : « زَلِ ضَأْنَكَ عَنْ مَعْرِكَ » وَمَصْدَرُهُ الزَّيْلُ ، وَمِنْ مَاضِي يَزُولُ ، فَإِنَّهُ فِعْلٌ تَامٌ قَاصِرٌ ، وَمَعْنَاهُ الْإِنْتِقَالُ ، وَمِنْهُ (إِنَّ اللَّهَ يُبْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ، وَلَكِنَّ زَالَئًا)^(١) ، وَمَصْدَرُهُ الزَّوَالُ .

الثالث : ما يعمل بشرط تقدم « ما » المصدرية الظرفية ، وهو دَامَ^(٢) ، نحو (مَا دُمْتُ حَيًّا)^(٣) ، أَيْ : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا^(٤) ، وَسُمِّيَتْ « مَا » هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً

(١) من الآية ١٤ من سورة فاطر .

(٢) قد وردت « دام » غير مسبوقه بما وبعدها اسمان أولهما مرفوع وثانيهما

منصوب ، وذلك في قول الشاعر :

دُمْتُ الْحَمِيدَ ، فَمَا تَنْفَكُ مُنْتَصِرًا عَلَى الْعِدَى فِي سَبِيلِ الْجَدِّ وَالْكَرَمِ

وهذا البيت يحتاج إلى نظر ، لأنك لو قدرت « دام » تامة غير محتاجة إلى تقدم « ما » عليها ، وجعلت ضمير المخاطب فاعلا و « الحميد » حالا ورد عليك أن « الحميد » معرفة بالألف واللام ، والحال لا يكون إلا نكرة في المذهب البصرى للنصور ، وإن جعلت « دام » ناقصة ورد عليك أنه لم تتقدمها « ما » وهو شرط في عملها في الاسم والخبر . وإذا كان لامناص من ارتكاب أحد الأمرين فإننا نخشأن أن تكون « دام » في هذا البيت تامة ، وندعى أن « أَل » في قوله « الحميد » ليست معرفة ، وإنما هي زائدة .

(٣) من الآية ٢١ من سورة مريم .

(٤) التعبير بمدة إشارة إلى دلالة « ما » على الظرفية ، والتعبير بدوام إشارة إلى دلالتها على المصدرية ، ولو كانت « ما » مصدرية غير ظرفية ، أو لم تكن مذكورة في الكلام لم تنصب « دام » الخبر ، فإن وجد بعد مرفوعها اسم منصوب فهو حال ، نحو « دمت عزيزا » .

ولا يلزم من تقدم « ما » الظرفية المصدرية على دام أن تعمل في الاسم والخبر ، من قبل أن تقدم « ما » هذه شرط لعملها ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود الشروط ، =

لأنها تُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ ، وهو الدوام ، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف ، وهو المدة .

فصل : وهذه الأفعال في التصرفِ ثلاثةُ أقسامٍ :

(١) ما لا يَتَصَرَّفُ بِحَالٍ ، وهو ليس باتفاق ، ودَامَ عند الفراء وكثيرٍ من المتأخرين .

(٢) وما يتصرف تصرفاً ناقصاً ، وهو « زال » وأخواتها ، فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ، و « دام » عند الأقدمين ، فإنهم أمبتوا لها مضارعاً^(١) .

(٣) وما يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو الباقي .

وللتصارييف في هذين القسمين ما للماضي من العمل ، فالمضارع نحو (وَلمَ أَكُ بَيْعِيًّا)^(٢) ، والأمر نحو (كُونُوا حِجَارَةً)^(٣) ، والمصدر كقوله :

= ألا ترى أنه وقع في أفصح كلام وهو القرآن الكريم قوله تعالى (خالدين فيها مادامت السموات والأرض) فلم يؤت معها باسم منصوب أدللاً ؟ وأعلم أن « ما ج كلاً كانت ظرفية فهي مصدرية ، ولكن لا يلزم من كونها مصدرية أن تكون ظرفية .

(١) رجح العلامة الصبان أن دام الناقصة لها مصدر ، ودليله على ذلك شيآن ؛ الأول : أنها تستعمل البتة صلة لما المصدرية الظرفية ، والثاني : أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : (مادمت حياً) بقوله : مدة دوامى حيا . ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامة ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جأرين ، مسيئين الظن بمن قام على العربية وحفظها غاية الإساءة ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصة فتم الدعوى .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٣) من الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

٨٣ - * وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْنِكَ يَسِيرٌ *

واسم الفاعل كقولہ :

٨٤ - رَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِيًا

أَخَاكَ

٨٣ - هذا عجز بيت من الطويل ، صدره قوله :

* يَبْذُلُ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى *

وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم ينسبوا لها إلى قائل معين .

اللغة : « بذل » عطاء « ساد » من السيادة ، وهي الرفعة وعظم الشأن .

المعنى : إن الرجل يسود في قومه ، ويذبه ذكره في عشيرته ، يبذل المال والحلم ،

وهو يسير عليك إذا أردت أن تكون هذا الرجل .

الإعراب : « يبذل » حار ومجرور متعلق ب«سَادَ» معطوف على «بذُلَ» «سَادَ» فعل ماضٍ في قومه الجار والمجرور متعلق أيضا ب«سَادَ» ، وقوم مضاف وضمير المتعاقب العائد على الفتى وإن تأخر لفظا مضاف إليه «الفتى» فاعل «سَادَ» «وكونك» الواو عاطفة وكون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر ، فأما اسمه فالكاف المتصلة به ، فلأنه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة ، والثاني رفع على أنها الاسم وأما خبره فقوله « إياه » وقوله « عليك » حار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله «يسير» هو خبر المبتدأ على ما تقدم ذكره .

الشاهد فيه : قوله « وكونك إياه » حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها في رفع

الاسم ونصب الخبر ، وقد تبين اسم وخبره في إعراب البيت .

٨٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالته :

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِيًا أَخَاكَ ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

والبيت من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يبدي » يظهر « البشاشة » طلاقة الوجه « تلفه » تجده « منجداً » مساعداً

الإعراب : « ما » نافية تحمل عمل ليس « كل » اسمها ، وهو مضاف ، « من »

اسم موصول مضاف إليه « يبدي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره =

وقوله :

٨٥ - قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحْبَبِكِ

= هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة «البشاشة» مفعول به ليبدى «كائنا» خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان النافسة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أخاك» آخا : خبر كأن منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف، والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تلفه» تلف: فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « لك » جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآنى «منجدا» مفعول ثان لتلبنى ، وقال العيني : هو حال . وذلك مبنى على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولا واحدا ، وهو مذهب ضعيف .

الشاهد فيه : قوله « كائنا أخاك » فإن « كائنا » اسم فاعل من مصدر كان الناقصة وقد عمل عملها فرفع اسما ونصب خبرا : أما الاسم فهو ضمير مستتر ، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت .

٨٥ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بكالته هكذا :

قَضَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا أَحْبَبِكِ حَتَّى يُفَمِّضَ الْجَفْنَ مُفَمِّضٌ

وهذا البيت مستهل كَلَمَة للحسين بن مطير بن مكمل ، مولى بنى أسد بن خزيمه ، وهو من مخضرمى الدولتين ، مدح بنى أمية وبنى العباس ، وكان شاعرا راجزا ، مقدما فى الشعر والرجز جميعا ، وكان كلامه يشبه كلام أهل البادية (وانظر زهر الآداب ص ١٠٠٦ بتحقيقنا)

اللغة : « قضى الله » حكم وقدر ، أو هيا الأسباب «أسماء» اسم محبوبته ، والنحاة يختلفون فى وزن هذه السكلمة ، فمنهم من يذهب إلى أن وزنها أفعال وأنها منقولة من جمع اسم ، ومنهم من يذهب إلى أن وزنها فعلاء ، وأنها من الوسامة وأصلها وسماة فقلبت الواو همزة كما قلبت فى «أناة» وأصلها «وناة» من الونى وهو الفتور « حتى يفمض الجفن مفمض» يفمض : مضارع أغمض ، وتقول : أغمض فلان عين فلان ، =

== إذا أطبق جفنيه أحدهما على الآخر ، ومنمض : اسم فاعل من ذلك الفعل ، وهذه العبارة كناية عن الموت وانتهاء الحياة ، فإن فعل ذلك إنما يحدث بعد مفارقة الإنسان هذه الحياة .

المعنى : يقول لمحبوبته إنه قد قدر على أن أبقى على حبك ، مستمسكا به - رغم ما تصنعيه معي من الهجر والقطيعة ، ورغم ما أكابد فيه من اللوعة والصبابة - إلى أن أفارق هذه الحياة على هذا الحب

الإعراب : «فضى» فعل ماض «الله» فاعل «يا» حرف نداء «أسماء» منادى مبني على الضم في محل نصب «أن» حرف توكيد ونصب مخفف من أن المشددة ، واسمه ضمير شأن محذوف «لست» لبس : فعل ماض ناقص . وتاء التمسك اسمه «زائلا» خبر ليس ، وهو اسم فاعل من زال الناقصة ، واسمه ضمير مستتر فيه «أحبك» أحب: فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الخطاب مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زائل ، وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن الخفيفة من الثقيلة «حق» حرف غاية وجر «ينمض» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى «الجنن» مفعول به لينمض «منمض» فاعل ينمض ، وأن المضمرة مع معمولها في تأويل مصدر مجرور بحتي ، والجار والمجرور متعلق بأحب ، والتقدير : أحبك إلى إنمض : منمض الجنن .

الشاهد فيه : قوله « زائلا أحبك » حيث أعمل اسم الفاعل المأخوذ من مصدر الفعل الناقص عمل فعله ، فرفع به الاسم ونصب به الخبر . أما اسم الفاعل فهو قوله « زائلا » وفعله الناقص هو « زال » وقد أعمله في اسم وخبر ، فأما اسمه فهو الضمير المستتر فيه وأما خبره فهو جملة « أحبك » .

ومن الطرائف في هذا البيت أنه قد تداخلت فيه ثلاث نواسخ ؛ أولها «أن» الخفيفة من الثقيلة ، وثانيها «ليس» وثالثها « زائلا » الذي هو محل الاستشهاد هنا ، وليس يسر عليك - بعد الذي قررناه في إعراب البيت - أن تعرف تداخلها ، وأن تدرك معمولي كل واحد من هذه النواسخ الثلاثة ، فتفتنن والله سبحانه المستول أن يرشدك ويوفقك .

فصل : وتوشطُ أخبارِهم^(١) ، خلافاً لابنِ دُرُسْتُوْبِهِ في ليسَ ،
ولابنِ مُنْطَرِ في دام ، قال اللهُ تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢) ،
وقرأ حمزة وحفص : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ)^(٣) بنصب البر ،
وقال الشاعر :

٨٦ - لَا طَيْبَ لِلْإِمْتِشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً
لذَاتَهُ

(١) الخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات :

الحالة الأولى : أن يجب تقديم اسمها وتأخير خبرها ، وذلك في موضعين ، الأول أن يكون الاسم محصوراً في الخبر - نحو قول الله تعالى (وما كان صلانهم عند البيت إلا مكاء) والثاني أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعاً غير ظاهر: بأن يكونا معربين تقديرًا نحو قولك «كان موسى فتاك»، أو يكونا مبنيين نحو قولك «كاف هؤلاء من يجادلونك». الحالة الثانية: أن يكون توسط الخبر بين العامل والاسم واجبا ، وذلك في موضعين الأول: أن يكون الخبر محصوراً في الاسم نحو قولك «ليس قائماً إلا زيد» ومنه قوله تعالى (وما كان حجبتهم إلا أن قالوا) بنصب (حجبتهم) على أنه خبر كان ، واسمها المصدر النسب من (أن قالوا) والثاني : أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر نحو قولك «كان في الدار صاحبها» .

الحالة الثالثة : جواز الأمرين تقديم اسمها على خبرها وتأخيرها عنه ، وذلك فيما عدا ما يجب فيه التوسط أو التأخر .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الروم

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، فالبر : خبر ليس مقدم على اسمها ، والمصدر النسب من أن ومدخولها اسم ليس تأخر عن خبرها ، ومن العلماء من يرى هذه القراءة أرجح من جهة الصناعة من رفع (البر) على أنه اسم ليس ، وعل ذلك بأن المصدر المنسب من أن المصدرية في قوة الضمير ، والضمير يرجع جعله اسماً .

٨٦ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بكالته :

لَا طَيْبَ لِلْإِمْتِشِ مَا دَامَتْ مُنْفَصَّةً لذَاتَهُ بِإِدْكَارِ الْمَوْتِ وَالْمَرَمِ =

== والبيت من الشواهد التي لم يعين قائلها أحد ممن اطلعنا على كلامه .
 اللغة : « طيب » المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه « منغصة » اسم
 مفعول من التنخيص ، وهو التكدير « بادكار » تذكر ، وأصله « اذكار » فقلبت
 تاء الافتعال دالا ثم قلبت الذال دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه « اذكار »
 بالذال المعجمة . على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز بقاء كل من
 المهملة والمعجمة على حاله فتقول « اذكار » وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فهل
 من مدكر) أصله مذتكر ، فقلبت التاء دالا ثم قلبت المعجمة مهملة ثم أدغمتا ، على
 مثال ما ذكرناه أولا .

الغنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ، ولا يستطيع فيها العيش ، مادام يتذكر
 أيام الهرم التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على
 الموت ومفارقة أحبائه وملاذه .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « طيب » اسمها « للعيش » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا محذوف « ما » مصدرية ظرفية « دامت »
 دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « منغصة » خبر دام مقدم « لذاته » لذات :
 اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه « بادكار » جار
 مجرور متعلق بقوله منغصة ، وادكار مضاف ، و « الميت » مضاف إليه « والهرم »
 معطوف عليه

الشاهد فيه : قوله « مادامت منغصة لذاته » حيث قدم خبر دام ، وهو قوله « منغصة »
 على اسمها ، وهو قوله « لذاته » .
 هذا توجيه كلام المؤلف العلامة كغيره من النحاة ردأ على ابن معط ، وفيه خلل
 من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين « منغصة » ومتعلقه وهو « بادكار » بأجنبي عنهما
 وهو « لذاته » .

وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم « دام » ضميراً مستترا ، وقوله
 « منغصة » خبرها ، وقوله « لذاته » نائب فاعل بقوله « منغصة » لأنه اسم مفعول
 بعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ، فلا يكون ردأ
 على ابن معط ومن يرى رأيه .

إلا أن يَمْنَعَ مانعٌ ، نحو (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً)^(١) .

فصل : وتقديم أخبارهن جائز ، بدليل (أَهْوَلَاءَ إِبَائِكُمْ كَانُوا يَمْبُدُونَ)^(٢) (وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ)^(٣) ، إلا خبر دام اتفاقاً ، وليس عند جمهور

= ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر :

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهَوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاجِبًا أَبَدًا

فإن قوله « حافظ سري » خبر دام ، وقوله « من وثقت به » اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على بيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستترا يعود إلى « من وثقت به » ويكون خبرها هو « حافظ سري » ويكون قوله « من وثقت به » فاعلاً بحافظ لأنه اسم فاعل ، فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر ، قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ، لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين هما دام وحافظ سري ، وتأخر معمول واحد هو من وثقت به ، فلما عمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنفال ، وللمانع هنا من توسط الخبر القصر بإلا على ما تقدم لنا بيانه في ص ٢٤٢ .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ . ونظير هذه الآية في جهة الاستدلال فقط ، لافي موطنه ، قول الله تعالى : (تَبَرَأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُوا إِبَائًا يَكْبُدُونَ) من الآية ٦٣ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف ، ووجه الاستدلال بهذه الآية والتي قبلها أن قوله سبحانه « إِيَّاكُمْ » و « أَنْفُسَهُمْ » معمولان لخبر كان ، وقد تقدم عليها ، وقد علمت أن تقدم للمعمول يؤذن بجواز تقديم العامل فيه ، من قبل أن الأصل في المعمول أن يقع بعد عامله ، فإذا وقع معمول الخبر في مكان ما من الكلام كان ذلك أمارة على أن الخبر نفسه يجوز أن يقع في هذا الموضع ، وقد استدلل بهذا الدليل ابن مالك في شرح التسهيل ، وعلاه بما ذكرنا ، وقد سبقه إلى ذلك أبو على الفارسي ، وتلميذه أبو الفتح ابن جني ، وانظر البحث التالي لهذا الكلام .

البصريين ، قاسوها على عسى ، واحتج الجيز بنحو قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(١) ، وأجيب بأن المعمول ظرف فيتنسح فيه ،

(١) من الآية ٨ من سورة هود ، ووجه استدلال من استدلال بهذه الآية الكريمة على جواز تقديم خبر ليس عليها أن قوله سبحانه (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذي هو قوله (مصروفا) وقد تقدم هذا المعمول على ليس ، ولا يجوز أن يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل فيه .

والاعتراض وارد على هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنا لانسلم أنه لا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدم العامل ، وذلك لأن هذه القاعدة ليست مطردة تمام الاطراد ، ونحن نذكر لك عدة مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل فيه .

الموضع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلا ، لم يجيزوا تقديمه على المبتدأ ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون « ضرب زيد » على أن يكون في ضرب ضمير وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول الخبر على مبتدئه ، نحو « عمرا زيد ضرب » .
الموضع الثاني : خبر إن إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا ، لم يجيزوا تقديمه على اسمها ، فلا يقولون « إن جالس زيدا » وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : « إن عندك زيدا جالس » وسيذكر ذلك المؤلف في إن وأخواتها .

الموضع الثالث : الفعل المنفي بلم أو لن ، نحو « لم أضرب » ، ولن أضرب » لم يجيزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو « زيدا لم أضرب » ، وعمراً لن أصحاب » .

الموضع الرابع : الفعل الواقع بعد أما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاؤه لأما ، وأجازوا إيلاؤه معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) .

والوجه الثاني - وهو الذي أشار إليه المؤلف - أنا على فرض تسليم ما منعناه في الوجه الأول نقول : إنه ليس كل معمول يتقدم يدل على جواز تقدم عامله ، لأن بعض المعمولات يكون تقدمها بسبب التوسع فيها أنفسها ، وذلك كالظرف في الآية الكريمة ، نعم لو كان المتقدم مفعولا به لأمكن أن يقال فيه : إن تقدمه يؤذن بجواز تقدم العامل فيه ، من قبل أن أصل العامل أن يكون قبل المعمول ، فانهم ذلك .

وإذا نفى الفعل بما جاز تَوَسَّطُ الخبر بين النافي والمنفى^(١) مطلقاً ، نحو « ما قائماً كان زيد » ويمتنع التقديمُ على « ما » عند البصريين وَالْفَرَّاءِ ، وأجازه بقية الكوفيين ، وَخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زالٍ وأخواتها ؛ لأنَّ نَفْيَهَا إيجابٌ ، وَعَمَّ الْفَرَّاءُ المنعَ في حروف النفي^(٢) ، ويردُّه قوله :

— ٨٧ — * طَلَى السَّنُّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ * *

= والوجه الثالث من وجوه الاعتراض أنا نقول : إن هذه الآية تحتمل وجوهاً آخر من الإعراب ، ومضى احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلاً ، ومن الوجوه المحتملة أن يكون (يوم يأتيهم) مبتدأ وهو مبني على الفتح في محل رفع ، وإنما بنى لأنه أضيف إلى جملة (يأتيهم) واسم (ليس) ضمير مستتر فيها ، و (مصروفاً) خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (يوم يأتيهم) .

(١) المراد بإطلاق النفي هنا أن يشمل ما يكون النفي شرطاً لعمله كزال وما لا يكون النفي شرطاً لعمله مثل كان .

(٢) يريد أن الرءاء ذهب إلى أن « ما » و « لا » و « إن » و « لن » النافيات لها حكم واحد ، وهو أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر ولا معموله على حرف النفي ، وخص المحققون هذا الحكم بحرف واحد من حروف النفي : « ما » وذهب المحقق الرضى إلى أن « إن » النافية لها حكم « ما » .

٨٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* وَرَجَّ الْفَتَى لَلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ * *

وهذا البيت من كلام العلوط القرعى .

اللغة : « رج » فعل أمر من الترجية ، وهى الأمل وتوقع الخير ، يريد أمل فيه الخير ، وتوقعه منه ، وانتظر أن يأتي به « ما » هى ههنا الظرفية التى تدل على المدة « على السن » أراد كلما زادت سنه وتقدم به الزمان .

المعنى : يريد أنك إذا رأيت الفتى يزداد خيراً كلما علت به السن وتقدم ميلاده فترقب منه الخير الوافر وأمل فيه الأمل البعيد .

=

الإعراب : « رج » فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفتي » مفعول به لرج « للخير » جار ومجرور متعلق برج « ما » مصدرية ظرفية « إن » حرف زائد بعد ما الظرفية المصدرية لشبهها لفظاً بما النافية « رأته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وهاء الغائب العائدة على الفتي مفعول به « على السن » جار ومجرور متعلق بقوله يزيد الآتي آخر البيت « خيرا » مفعول به مقدم لقوله يزيد الآتي أيضاً « لا » حرف نفى « يزال » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتي « يزيد » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم لا يزال ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر لا يزال .

الشاهد فيه : قوله « خيرا لا يزال يزيد » حيث قدم ، خبر لا يزال ، على لا يزال نفسها ، أما خبر لا يزال فهو جملة « يزيد » وفاعله المستتر فيه ، وأما معمول الخبر فهو قوله « خيرا » فإنه مفعول به ليزيد على ما قد تبين لك في إعراب البيت ، وقد علمت أن النحاة يستدلون بتقدم معمول على جواز تقديم العامل ، فإذا تقدم معمول الخبر على لا يزال كان ذلك دليلاً على صحة تقدم الخبر نفسه على لا يزال ؛ لأن الأصل في معمول أن يقع بعد عامله .

وفي هذا البيت رد على من زعم أن خبر الناسخ المنفى بحرف - أي حرف من حروف النفي - لا يجوز أن يتقدم على ذلك الفعل ، ويمن ذهب إلى ذلك الفراء ، وأصرح ما يرد عليه قول الشاعر :

مَهْ عَادِلِي فَهَاتِمًا لَنْ أُبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

فإن الشاعر في هذا البيت قد قدم خبر الفعل الناسخ المنفى بلن على الفعل ، أما الفعل فهو « لن أبحر » وأما خبره فهو قوله « هاتماً » وقد تقدم عليه ، وإنما كان الرد بهذا الشاهد أقوى لأن الاستدلال بتقدم معمول على جواز تقديم العامل محل نزاع على ما بيناه في كلامنا السابق في التعليق على الآية الكريمة (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) (ارجع إلى الوجه الأول في ص ٢٤٥ السابقة) .

فصل : ويجوز باتفاق أن يليَ هذه الأفعالَ معمولٌ خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً ، نحو « كان عندك ، أو في المسجد ، زيدٌ مُفْتَكِماً »^(١) ، فإن لم يكن أحدهما فجمهورُ البصريين بمنعون مطلقاً ، والكوفيون يُجيزون مطلقاً^(٢) ، وفَصَلَ ابن السراج والفراسي وابن عصفور فأجازوه إن تقدم الخبر معه ، نحو « كانَ طَعَامُكَ آكِلًا زَيْدٌ » وَمَنْعُوهُ إن تقدم وحده ، نحو « كانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلًا » واحتجَّ الكوفيون بنحو قوله :

* بِمَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ عَطِيَّةً عَوْدًا * — ٨٨

(١) ما جاء من ذلك في أوضح كلام وأعرابه قوله تعالى (ولم يكن له كفوا أحد) فإن (له) جار ومجرور متعلق بقوله (كفوا) إذ معناه مكافئ ، وقد ولي (يكن) وهذا النص يرد على جمهور البصريين الذين بمنعون مطلقاً ، ويؤيد ابن السراج والفراسي وابن عصفور الذين يجيزون إذا تقدم الخبر مع المعمول فولى كان ، ألا ترى أنت (كفوا) الذي هو خبر يكن قد تقدم على الاسم الذي هو أحد مع أن (له) الذي هو معمول الخبر قد ولي يكن ؟

(٢) أنت تعلم أن اسم كان وأخواتها وخبرهن معمولان لكان ، والمعمول الذي هو موضع الكلام في هذا الفصل هو معمول الخبر ، واعلم الآن أن ملشأ الخلاف بين هؤلاء جميعاً هو هل معمول المعمول يعتبر معمولاً للعامل الأصلي الذي هو هنا كان ؟ فالذي يؤخذ من تعليلهم لهذا الخلاف أن البصريين يرون أن معمول المعمول لا يعتبر معمولاً للعامل الأصلي ، ولهذا حكموا بأنه لا يجوز أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها لأنه أجنبي من كان ، فإذا وليها لزم أن يفصل بين العامل الذي هو كان والمعمول الذي هو الاسم والخبر بالأجنبي الذي هو معمول الخبر ، وأن جمهور الكوفيين يعتبرون معمول المعمول معمولاً للعامل الأصلي ، فلهذا أجازوا أن يلي كان معمول خبرها لأنه ليس أجنبياً ، فلم يانم المحظور المذكور .

٨٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ * =

= والبيت للفرزدق من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس ، وهي من النقاظ بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله :

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفَقَةَ شَوْرَتِ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخَذَا
 اللفظة : « قنافذ » جمع قنفذ ، وهو - بضمين بينهما سكنون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة - حيوان يضرب به المثل في السرى فيقال : هو أسرى من القنفذ ، وقالوا أيضاً « أسرى من أُنقد » وأُنقد : اسم للقنفذ ، ولا يصرف ، ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد أسامة ، وللذئب ذؤالة ، قاله الميداني (١ / ٢٣٩ الخيرية) ثم قال : والقنفذ لا ينام الليل ، بل يحول ليله أجمع . ويقال في مثل آخر « بات فلان بليل أُنقد » وفي مثل آخر « اجعلوا لي ليل أُنقد » وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال بهامش الميداني (٢ / ٧) « هداجون » جمع هداج ، وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان ، والهدجان - بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشية الشيخ ، أو هو مشية فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب . ويروى « قنافذ دراجون » والدراج : صيغة مبالغة أيضاً من درج الصبي والشيخ - من باب دخل - إذا سارا سيرا متقارب الخطو « عطية » هو أبو جرير .

المعنى : إنهم خونة نجار يشبهون القنافذ في سيرهم بالليل طلباً للدعارة واللحشاء . وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم لهم ذلك .

الإعراب : « قنافذ » خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنافذ ، وأصله ثم كالقنافذ فنذف حرف التشبيه مبالغة « هداجون » صفة لقنافذ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين في الاسم للمرد « حول » ظرف متعلق بهداجون . وهو مضاف ويوت من « بيوتهم » مضاف إليه ، ويوت مضاف والضمير مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : يمتثل أن تكون موصولا اسماً ، والأوضح أن تكون موصولا حرفياً « كان » فعل ماض ناقص « إياهم » مفعول مقدم على عامله وهو « عود » وسترى فيه . وقوله « عطية » اسم كان « عودا » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا عمل له ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عطية ، وجملة الفعل =

= والفاعل في محل نصب خبر « كان » وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهذا إعراب غير مرضى عند جمهرة علماء النحو ، واستعرف الإعراب المقبول عندهم .
 الشاهد فيه : قوله « بما كان إياهم عطية عود » حيث إن ظاهره يوم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان - وهو « إياهم » - على اسمها وهو « عطية » مع تأخير الخبر وهو جملة « عود » عن الاسم أيضا ، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو الظاهر من البيت ، والقول بجوازه مذهب الكوفيين .
 والبصريون يأبون ذلك ، ويمنعون أن يكون « عطية » اسم كان ، ولهم في البيت عدة توجيهات :

أحدها - وهو الثاني فيما ذكره المؤلف العلامة تبعا للنظم - أن اسم كان ضمير الشأن ، وقوله « عطية » مبتدأ وجملة « عودا » خبره ، وجملة الابتداء والخبر في محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على اسم كان .
 والتوجيه الثاني - وهو الأول في كلام المؤلف - أن « ما » اسم موصول مجرور المحل بالباء ، و « كان » زائدة ، وجملة الابتداء والخبر لا محل لها صلة الموصول وهو « ما » .

والثالث : أن اسم « كان » ضمير مستتر يعود على « ما » الموصولة ، وجملة الابتداء والخبر في محل نصب خبر كان ، وجملة كان ومعمولها لا محل لها صلة ، والعائد - على هذا التوجيه والذي قبله - محذوف تقديره : بما كان عطية عود هموه .

ومنهم من يقول : إن هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر ، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقبس في كلامه عليها والقول بالضرورة عند البصريين متعين في قول الشاعر ، ولم تقف على اسمه ، وهو الشاهد الآتي (٨٩) :

بَاتَتْ فُوَادِي ذَاتُ الْحَالِ سَالِبَةً فَالْعَيْشُ إِن حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْمَجَبِ
 فذات الحال : اسم بات ، وسالبة : خبره ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الحال ، وفوادي : مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله سالبة ، ولا يمكن في هذا البيت أن يوجه بإحدى التوجيهات السابقة ، ومثله قول الآخر :

لَيْنَ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مُمْرِيَا لَقَدْ هَوَّنَ الشَّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ =

وَوَخَّرَجَ عَلَى زِيَادَةِ كَانٍ ، أَوْ إِضْمَارِ الْاسْمِ : مَرَادًا بِهِ الشَّانُ ، أَوْ رَاجِعًا إِلَى مَا ، وَعَلَيْهِنَّ فِعْطِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَقِيلَ : ضَرُورَةٌ ، وَهَذَا مُتَمَعِّنٌ فِي قَوْلِهِ :

٨٩ — * بَاتَتْ فُوَادِيَّ ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً *
لظهور نصب الخبر .

= فَإِنَّ قَوْلَهُ الشَّيْبُ : اسْمٌ كَانَ ، وَمَغْرِيًا : خَبْرُهُ ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ يَعُودُ عَلَى الشَّيْبِ هُوَ فَاعِلُهُ ، وَسَلِمَى : مَفْعُولٌ بِهِ لِمَغْرِيًا تَقَدَّمَ عَلَى اسْمِ كَانٍ ، وَلَا يَحْتَمِلُ شَيْئًا مِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ التَّخْرِيجَاتِ .

لَكِنْ خَرَجَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ كَلِمَةَ « فُوَادِي » فِي أَوَّلِهَا وَ« سَلِمَى » فِي ثَانِيهَا مَنَادَى بِمَحْرَفِ نِدَاءٍ مَحْذُوفٍ ، وَيَكُونُ الشَّاعِرُ قَدْ حَذَفَ مَفْعُولَ « سَالِبَةً » فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، وَمَفْعُولَ « مَغْرِيًا » فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا : بَاتَتْ يَا فُوَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً يَا كَ ، وَلَئِنْ كَانَ يَأْسَلُ الشَّيْبُ مَغْرِيًا يَا كَ بِالصَّدِّ ، وَهُوَ تَخْرِيجٌ ظَاهِرٌ التَّكْلُفِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي شَرْحِ الشَّاهِدِ ٨٩
٨٩ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَحِجْرُهُ قَوْلُهُ :

* فَأَلْمَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ *

وَلَمْ أَقِفْ لِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مُعَيَّنٍ ، وَلَا عَثَرْتُ لَهُ سَوَابِقَ أَوْ لَوَاحِقَ تَتَّصِلُ بِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي أَثْنَاءِ شَرْحِ الشَّاهِدِ السَّابِقِ .

اللُّغَةُ : « ذَاتُ الْخَالِ » أَيُّ صَاحِبَةِ الْخَالِ ، وَالْخَالُ : شَامَةٌ سُودَاءٌ فِي الْبَدَنِ ، وَقِيلَ : نَكْتَةٌ سُودَاءٌ فِيهِ ، وَفِي الْهَذِيبِ : بَثْرَةٌ فِي الْوَجْهِ تُضْرَبُ إِلَى السُّوَادِ « سَالِبَةً » اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ سَلَبِ الشَّيْءِ — مِنْ بَابِ نَصَرَ — إِذَا أَخَذَتْ خَلْسَةً « حَمً » بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ — قَدْرٌ وَهِيَءٌ .

الْمَعْنَى : يَصِفُ أَنَّ امْرَأَةً مَوْصُوفَةً بِالْجَمَالِ ، قَدْ اسْتَوْلَتْ بِجَهَالِهَا عَلَى قَلْبِهِ ، وَاسْتَلْبَتَهُ مِنْهُ ، ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ لَنْ يَسْتَطِيعَ الْحَيَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ حَيًّا كَانَ ذَلِكَ مِنْ عَجَائِبِ الْأُمُورِ .

=

== الإعراب : « باتت » بات : فعل ماض ناقص ، والتاء علامة التأنيث « فؤادى » مفعول به لسالبة الآتى ، وفؤاد مضاف وياء التكلم مضاف إليه « ذات » اسم بات مرفوع بالضمحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحال » مضاف إليه « سألبة » خبر بات « فالعيش » الفاء حرف تفریع ، العيش : مبتدأ « إن » حرف شرط « حم » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لى » جار ومجرور متعلق بحم « عيش » نائب فاعل حم « من العجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون نائب فاعل حم ضميرا مستترا فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العيش ، ويكون قوله « عيش » خبر المبتدأ ، وقوله « من العجب » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف صفة لعيش ، وعلى كل حال لجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « باتت فؤادى ذات الخال سألبة » حيث ورد فيه ما ظاهره أن معمول خبر الفعل الناسخ قدولى الفعل ، أما الفعل الناسخ فهو قوله « باتت » وأما خبره فهو قوله « سألبة » وأما معمول الخبر فهو قوله « فؤادى » فقد عرفت في إعراب البيت أنه مفعول به لسالبة ، وقد وقع المفعول بعد الفعل الناسخ كما ترى .

وبهذا البيت ونحوه استدلال الكوفيين على أنه يجوز أن يقع معمول خبر الفعل الناسخ بعده ، ولا يتأتى في هذا البيت الرد عليهم بما ذكره الناظم - وذكره المؤلف تبعاله ، وذكرناه نحن في توجيه البيت السابق - من أن اسم الفعل الناسخ ضمير شأن محذوف ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب خبر الفعل الناسخ ، وإنما امتنع ذلك - كما قال المؤلف - لظهور نصب الخبر الذى هو سألبة ، فإما أن يكون ما ذهب إليه الكوفيون صحيحا ، وإما أن يكون هذا البيت ضرورة ، وقد اختار جمهور العلماء المشايخين للبصريين الثانى ، وهو أن البيت ضرورة .

ولكن بعض المتأخرين قد ذكر في هذا البيت تأويلا يفسد به استدلال الكوفيين وحاصله أن قول الشاعر « فؤادى » ليس مفعولا به لسالبة على ما يتوهم الكوفيون ، ولكنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومعمول الخبر محذوف أيضا ، وتقدير الكلام .

باتت بفؤادى ذات الخال سألبة إياك ، وفيه تكلف ظاهر كما قلناه في شرح

فصل : قد تستعمل هذه الأفعال تامة ، أى مستغنية بمرفوعها^(١) ، نحو (وَإِنْ

== ومثل ما ذكرنا في هذا البيت من الاستشهاد والتأويل يجرى في قول الآخر .
 لَيْتَنُ كَانَ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مُغْرِبًا أَقَدَّ هَوَانَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ
 تقديره عند الكوفيين : لئن كان الشيب مغربا سلمى بالصد ، وعند المؤولين .
 لئن كان ياسلى الشيب مغربا إياك بالصد ، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى أيضا .
 (١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن التام هو الذى استغنى بمرفوعه ، والناقص هو
 الذى لم يكتف بالمرفوع ، بل احتاج إلى المنصوب - هو ما ارتضاه ابن مالك ، مخالفا
 لسيبويه ولجمهرة النحاة ، وهم يذهبون إلى أن معنى تمام هذه الأفعال أنها تدل على
 الحدث والزمان جميعا كمثل الأفعال ، وأن معنى نقصانها أنها لا تدل على الحدث . وإنما
 جردت للدلالة على الزمان الذى هو جزء من مفهوم سائر الأفعال ، وقد استدلل ابن
 مالك على صحة مذهبه بوجود عشرة نسكتفى هنا يذكر خمسة منها ، الأول : أن تسميتها
 أفعالا يتحتم معها أن نقطع بدلائلها على الحدث مع الزمان ؛ لأن كل فعل يدل عليهما
 جميعا ، والثانى أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها بل تكون كلها بمعنى
 واحد وهو الزمان الماضى إن كانت ماضية والزمان المستقبل إن كانت مضارعة ، فإذا
 قلت كان زيد مجتهدا كان معناه زيد مجتهد أمس ، وإذا قلت يكون زيد مسافرا كان
 معناه زيد مسافر غدا ، ونحن نثبت لها معانى مختلفة ؛ فكانت أفعالا البتة ، الثالث : أنها
 لو كانت دالة على الزمان وحده لصح أن تتكون من أحدها ومن اسم آخر دال على
 معنى جملة مفيدة ، كما تتكون الجملة من اسم زمان واسم معنى ، نحو « السفر غدا »
 وأنت لو قلت « كان السفر » لم يتم معنى الكلام ، فدل ذلك على أنها ليست دالة
 على مجرد الزمان ، الرابع : أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن
 المصدرية عليها ، وقد دخلت أن المصدرية عليها فى أفصح الكلام نحو قوله تعالى
 (إلا أن تكونا ملكين) الخامس : أنها لو لم تدل على الحدث لم يجيء منها اسم
 فاعل ؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان إلا لزوما ، وقد صرحتم بأن اسم
 الفاعل يجيء من بعضها واستدلتم لوروده بقول الشاعر :

وَمَا كَلُّ مَنْ يُبَدِي البِشَاشَةَ كَثَائِنًا
 أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُنْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ^(١)، أَى: وَإِن حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)^(٢)، أَى: حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الْمَسَاءِ وَحِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصُّبْحِ (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ)^(٣)، أَى: مَا بَقِيَتْ، وقوله:

— ٩٠ — * وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ * —

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧١ من سورة الروم .

(٣) من الآيتين ١٠٨ و ١٠٧ من سورة هود

٩٠ — هذا صدر ثاني بيتين من المتغارب ، وهما من كلمة لامرئ القيس بن حجر

الكندي ، والبيت بكاله مع المطلع هكذا :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالْإِمْدِ وَبَاتَ انْخَلِيْ وَلَمْ تَرْتَقِدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

اللغة: «الإمد» ضبطه ياقوت بكسر الهمزة والميم ، بينهما ثاء مثلثة ساكنة - وذكر أنه اسم موضع ، ولم يعينه ، وقد ضبطه المجد الفيروز بادى بفتح الهمزة أو ضمها ، وذكر السيد المرتضى أنه نقل فيه الإمد - بالثاء المثناة بدل المثلثة « الخلي » الرجل الذي خلا من الهموم وبواعثها « ولم ترتد » لم تنم « العائر » القذى في العين ، وهو اسم كالكاهل والتغارب ، وقيل : العائر الرمد ، وقيل : هو بشر يكون في جفن العين الأسفل .

المعنى : وصف طول ليله ، وأنه يسهر والناس من حوله ينامون ، ويأرق والخليلون هاجنون .

الإعراب : « بات » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأراد به نفسه ، ولكنه عبر بضمير الغيبة بعد أن عبر بضمير الخطاب على طريق الالتفات « وباتت » الواو حرف عطف ، بات : فعل ماض ، والباء علامة التأنيث « له » جار ومجرور متعلق ببات « ليلة » فاعل باتت ، مرفوع بالضم الظاهرة =

وقالوا « بَاتَ بِالْقَوْمِ » أى : نزل بهم ، و « ظَلَّ الْيَوْمُ » أى : دام ظله ،
و « أَضْحَيْنَا » أى : دَخَلْنَا فِي الضُّحَى .
إلا ثلاثة أفعال فإنها أُلزِمَتِ النِّقْصَ ، وهى : فتىء ، و زال ، و ليس .

فصل : تختص « كان » بأُمُورٍ ، منها جَوَازُ زيادتها بشرطين :
أحدهما : كونها بلفظ الماضى ، وَشَدَّ قول أم عَقِيلٍ :
* أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ * — ٩١

= « كَلِيلَةٌ » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة ، و ليلة مضاف و « ذى » مضاف إليه ، و ذى مضاف و « العائر » مضاف إليه « الأرمذ » صفة لذى العائر .
الشاهد فيه : قوله « و بات ، و باتت له ليلة » حيث استعمل « بات » فى الموضعين فعلا تاما بمعنى دخل فى البيت ، و يقال فيه : بات ببيت وبيات بيتونة ، و قال ابن كيسان : « يجوز أن يجرى بات مجرى نام ، و يجوز أن يجرى مجرى كان » اه . و ليس مراده بأنه يجرى مجرى نام أن معناه حين يكون تاما هو معنى نام كما أن معناه حين يكون ناقصا ليس هو معنى كان ، و لكن مراده أنه يستعمل تاما كما أن نام فعل تام ، و يستعمل ناقصا كما أن كان فعل ناقص .

٩١ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وهذا البيت كما قال المؤلف - لأم عقيلا
ابن أبى طالب ، و هى فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، زوج أبى طالب بن
عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى
الله تعالى عنه ، تقوله وهى ترقص ابنها عقيلا ، و يروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا :

إِنَّ عَقِيلًا كَأَسْمِهِ عَقِيلٌ وَبَيْبِي الْمَلْفُ الْمَحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّبْدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ

= * يُعْطَى رِجَالَ الْحَىِّ أَوْ يُنْبِلُ * =

== اللغة : « ماجد » كريم « نبيل » فاضل شريف « تهب » مضارع هبت الريح هبوبا وهيبيا ، إذا هاجت « شمأل » هي ريح تهب من ناحية القطب « بليل » رطبة ندية .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « تكون » زائدة « ماجد » خبر المبتدأ « نبيل » صفة لماجد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « تهب » فعل مضارع « شمأل » فاعل تهب « بليل » نعت لشمأل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل .

الشاهد فيه : قولها « أنت تكون ماجد » حيث زادت المضارع من « كان » بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع ، لأن الماضي لما كان مبنيًا أشبه الحروف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ، كالباء في المبتدأ في نحو « بحسبك درهم » وفي خبر ليس في نحو قوله تعالى : (أليس الله بكاف عبده) ونحو ذلك ، فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ، فتحصن بذلك عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذاً ، وهذا إيضاح كلام المؤلف وتخریج كلامه .

والقول بزيادة « تكون » شذوذاً في هذا البيت هو قول ابن الناظم وابن هشام ، وتبعها من جاء بعدهما من شراح الألفية ، وهما نابغان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء ، وما جملاه من زيادة « تكون » بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت :

كَأَنَّهُ سَبِيئَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

روياه برفع « مزاجها عسل وماء » على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة ، والرد على ذلك أن الرواية المعتمدة بنصب « مزاجها » على أنه خبر يكون مقدم ، ورفع « عسل وماء » على أنه اسم يكون مؤخر ومعطوف عليه ، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و« مزاجها عسل وماء » مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها . وكذلك بيت ==

والثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ، نحو (١) « ما كان أحسن زيدا » ، وقول بعضهم : « لم يوجد كان مثلهم » وشذ قوله :

— ٩٢ — * كَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةَ الْعِرَابِ *

== الشاهد ، ليست « تكون » فيه زائدة ، بل هي عاملة ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجملة لاجلها معترضة بين المبتدأ وخبره . والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه : أى تكون أنت إياه .

(١) كثرت زيادة « كان » بين ما التعجبية وفعل التعجب ، نحو قول الشاعر :

لِللَّهِ دَرٌّ أَنْوَ شَرَّوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفُهُ بِالذُّونِ وَالسَّفَلِ
ونحو قول شاعر الحماسة :

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَذْهَى مُصِيبَةٍ أَصَابَتْ مَعَدَا يَوْمِ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا
ونحو قول امرئ القيس :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعَهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ كَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَضْبَرَا
ونحو قول عروة بن أذينة :

مَا كَانَ أَحْسَنَ فَيْكَ الْعَيْشَ مُوتَفِئًا غَضًا ، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الْأَصْلَا
٩٢ — هذا عجز بيت من الوافر ، وصدده قوله :

* سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

وأنشد الفراء هذا البيت ولم يلبسه إلى قائل ، ولم يعرف العلماء له قائلا ، وروى المصراع الأول منه .

* جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى *

اللغة : « سראה » جمع سري ، وهو جمع عزيز نادر ، فإنه يندر جمع فعيل على فملة ، والجياذ : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس ، و « تسامى » أصله تسامى بتاءين تحذف إحداهما « المسومة » الخيل التي جملت لها علامة ثم تركت في المرعى ليراهن محمدته نفسه بالسطو عليها فيعرف أصحابها فلا يجرؤ على التقدم إليها ، وكانت لسكل قبيلة == (١٧ — أوضح المسالك ١)

وليس من زيادتها قوله :

٩٣ - * وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ * .

لرفها الضمير ، خلافاً لسبويه .

= علامة خاصة يسمون بها دوابهم من الإبل والحيل ونحوهما « العراب » هي خلاف البراذين والبخاني ، ويروى :

* صَلَّى كَانَ الْمُطَهَّمَةَ الصَّلَابِ * .

والمطهمة : البارة التامة في كل شيء . والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد .

المعنى : من روى « سراة بنى أبي بكر - إلخ » فعناه : إن سادات بنى أبي بكر ليركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول . ومن رواه « جواد بنى أبي بكر - إلخ » فعناه : إن خيول بنى أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية ، يريد أن جياهم أفضل الجياد وأعلاها . الإعراب : « جواد » مبتدأ ، وهو مضاف ، و « بنى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه ، وهو مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « تسمى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى جواد ، والجملة في محل رفع خير المبتدأ « على » حرف جر « كان » زائدة « السومة » مجرور بعلى « العراب » نعت للسومة .

الشاهد فيه : قوله « على كان السومة » حيث زاد « كان » بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى .

٩٣ - هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ * .

والبيت للفرزدق ، من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل : يمدح سليمان ابن عبد الملك - وقد أنشده سيويه (١٨٩/١) ببعض تغيير .

الإعراب : « كيف » اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب حال من فاعل فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلاً « إذا » =

== ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «بدار» جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و «قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «كانوا» زائدة - هكذا قال قائلون ، ونفاه المؤلف ، وستره ما فيه - «كرام» صفة لجيران .

الشاهد فيه : ذكر جماعة من النحاة في قوله «وجيران لنا كانوا كرام» أن الكلام على زيادة «كانوا» بين الصفة وهي قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جيران» . ومن ذهب إليه إمام النحاة سيويه ، ولكن ذكر المؤلف في هذا الكتاب أن من شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها ؛ فلا تزداد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت .

والمؤلف - رضى الله تعالى عنه - تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت بناء على زعمه أنها إما تزداد مجردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصلة بها اسمها ، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر صفة لجيران ، وكرام : صفة ثانية ، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة لا ضعف فيه لوروده في أفصح الكلام نحو قوله تعالى (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) .

والذى ذهب إليه سيويه أولى بالرعاية ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون «ظننت» متأخرة ومتوسطة في نحو قولك «زيد قائم ظننت» ونحو قولك «زيد ظننت قائم» ولا يمنع إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم إن المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها عدول عما هو الأصل إلى شيء غيره .

قال سيويه : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على إلغاء كان ، وشبهه بقول الشاعر :

* وجيران لنا كانوا كرام * ا هـ .

وقال الأعمى : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير :

وجيران لنا كرام كانوا كذلك » ا هـ .

ومنها : أنها تُحذَفُ ، وَيَقَعُ ذلك على أربعة أوجهٍ :

أحدها - وهو الأكثر - : أن تُحذَفَ مع اسمها ويبقى الخبر ، وَكَثُرَ ذلك بعد « إن » و « لو » الشرطيتين .

مثالُ « إن » قولك « سِرْتُ مُسْرِعًا إِنْ رَاكِبًا وَإِنْ مَاشِيًا » وقوله :

٩٤ - * إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا *

٩٤ - هذا عجز بيت من الكامل ، صدره قوله :

* حَدَبْتُ كُلِّيَّ بَطُونُ ضِنَّةَ كُلِّهَا *

والبيت رابع خمسة أبيات للناخبة الديباني يرد فيها على يزيد بن أبي حارثة بن سنان ، وكان يزيد يعير الناخبة ، والبيت من شواهد شيخ النخاعة سيديويه (١٣٢/١) وشواهد الأشموني (ش ٢٠٤) .

اللغة : « حدبت » عطف وأشفقت ، وحدبت المرأة : أشبلت على ولدها ، وبابه فرح « بطون » جمع بطن ، وهو دون لقبيلة « ضنة » يرويه بعض العلماء بالياء الموحدة ، وليس بذلك ، وإنما هو بالنون بعد الضاد المعجمة ، وضنة : قبيلة من قبائل قضاة ثم من عدرة ، وكان الناخبة وقومه ينسبون إلى ضنة وينفون عن بني ذبيان ، لحقق في هذا البيت انتسابه إليهم .

المعنى : يقول : إن بطونا من بني ضنة يمطفون على ، وينصرونني على من أعاديه ، ويأخذون يدي ، ويعبنونني ظالما كنت أو مظلوما ، يريد لاتطمع في النيل مني لأن قومي لا يسلمونني .

الإعراب : « حدبت » حدب : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « بطون » فاعل ، وهو مضاف و « ضنة » مضاف إليه « كلها » كل : توكيد لبطون ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم « ظالما » خبر لسكان المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : إن كنت ظالما ، أو تقديره : إن كان الحادب ظالما ، وكان المحذوفة هي فعل الشرط « وإن » الواو حرف عطف ، وإن : حرف شرط جازم « مظلوما » خبر لسكان المحذوفة مع اسمها على نحو ما سبق ، وجواب =

وقولهم : « النَّاسُ مُجْزِئُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ »^(١) ، أى : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خيراً ، ويجوز « إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرًا » بتقدير : إن كان فى عملهم خير فيجزون خيراً ، ويجوز نصبهما

= الشرط فى الموضوعين محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إن كنت ظلماً فقد حذبوا على ، وإن كنت مظلوماً فقد حذبوا على ، مثلاً .

الشاهد فيه : قوله « إِنْ ظَلَمًا » وقوله « إِنْ مَظْلُومًا » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها فى الموضوعين .

ومثل هذا البيت قول ابى الأخيلية ، وعجزه قريب من عجز البيت المستشهد به ، وهو من شواهد سيويه (١٣٢/١) أيضاً :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَلَمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا
وقول ابن همام السلولى ، وهو أيضاً من شواهد سيويه . الموضع المذكور :

وَأَحْضَرْتُ عُدْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكًا
ومثله قول الشاعر ، وأنشده ابن مالك فى كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح ،

لمشكلات الجامع الصحيح » .

انطِقْ بِحَقِّ ، وَإِنْ مُسْتَخْرَجًا إِحْنًا فَإِنْ ذَا اتْلُقْ غَلَابٌ وَإِنْ غُلْبًا
التقدير فى بيت لى : لاتقرن هؤلاء القوم إن كنت ظلماً وإن كنت مظلوماً ، لأنك إن كنت ظلماً فلن تستطيعهم ، وإن كنت مظلوماً فلن تقوى على الانتصاف منهم . والتقدير فى بيت ابن همام السلولى : أحضرت عذرى عليه الشهود إن كان الحاكم عاذراً لى وإن كان تاركاً للأخذ بعذرى ، والتقدير فى البيت الذى أنشده ابن مالك : انطق بحق وإن كنت مستخرجا إحنا ، وقد حذف فى كل بيت من ثلاثة الأبيات كان واسمها وأبقى خبرها .

(١) وقد روى البخارى فى كتاب العنى ، فى باب ما يكره من التمنى ، قوله صلى الله عليه وسلم « لا يتحنى أحدكم الموت ، إما محسناً فلعله يزداد ، وإما مسيئاً فلعله يستعيب » قال ابن مالك فى تخرجه « أصله إما يكون محسناً ، وإما يكون مسيئاً ، فحذف يكون من اسمها مرتين وأبقى الخبر » هـ .

ورفعهما ، والأول أَرْجَحَها ، والثاني أضعفها ، والأخيران مُتَوَسِّطَانِ .
ومثال لو « التَّمِسُ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ »^(١) ، وقوله :
٩٥ - * لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا *

(١) هذه قطعة من حديث نبوي رواه البخاري في صحيحه من حديث سهل بن سعد ، رضى الله عنه ، وقصته أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له رجل : يا رسول الله ، زوجنيها ، فقال : ما عندك ؟ فقال : ما عندي شيء ، قال : اذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد ، ولكن هذا إزارى ولها نصفه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما تصنع بإزارك ؟ إن لبسته لم يكن عليها شيء منه ، وإن لبسته لم يكن عليك شيء منه ، فجلس الرجل حتى إذا تم مجلسه قام ، فرآه النبي صلى الله عليه وسلم ، فدعاه فقال له : ماذا معك من القرآن ؟ فقال : معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا ، فقال صلى الله عليه وسلم : ملكتها بما معك من القرآن .
٩٥ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق تتصل به .

اللغة : « بغى » ظلم ومجازة للحد ، وقال الراغب الإصهاني « البغى طلب مجاوزة الاقتصاد فيما يتعرى ، تجاوزه أو لم يتجاوزه ، فارة يعتبر في القدر الذى هو الكمية ، ونارة يعتبر في الوصف الذى هو الكيفية ، يقال : بغيت الشيء . إذا طلبت أكثر مما يجب ، والبغى على ضربين : أحدهما محمرد ، وهو تجاوز العدل إلى الإحسان ، والثانى مذموم ، وهو تجاوز الحق إلى الباطل » اهـ
وقول الشاعر في بيت الشاهد « جنوده ضاق عنها السهل والجبل » يريد أن جنده كثيرون وأن أعوانه فوق الحصر والعد .

المعنى : يحذر من عواقب البغى الذميمة ، ويشير إلى أن مآل الباغى وخيم ، وعقباه أليمة مهما يكن من شأنه ، ولو أن له جنوداً وأعواناً بمدد الرمل والحصى والتراب .

وتقول: «أَلَا طَعَامٌ وَلَوْ تَمَرًا»، وَجَوَّزَ سَيَبُوبُهُ الرَّفْعَ بِتَقْدِيرِهِ: وَلَوْ يَكُونُ عَبْدًا تَمَرًا.
 وَقَلَّ الحَذْفُ المذکور بدون إنَّ وَلَوْ، كقولہ:
 ٩٦ - * مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِنْتَلَانِهَا *
 قَدَّرَهُ سَيَبُوبُهُ: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا.

= الإعراب ، « لا » حرف نهي ، مبنى على السكون لا يحل له « يأمن » فعل مضارع مجزوم بلا النافية ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الدهر » مفعول به ليأمن « ذو » فاعل يأمن ، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « بقى » مضاف إليه « ولو » الواو عاطفة على محذوف لو : حرف شرط غير جازم « ملكا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا ، وجملة كان واسمها وخبرها هي شرط لو ، والجواب محذوف ، والتقدير : لو كان الباغي ملكا فلا يأمن الدهر « جنوده » جنود : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى ملك مضاف إليه « ضاق » فعل ماض (ا) جار ومجرور متعلق بضاق « السهل » فاعل ضاق « والجبل » الواو حرف عطف ، الجبل : معطوف على السهل ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والرباط هو الضمير المجرور محلا بمن ، وجملة العمل وفاعله في محل نصب صفة لقوله « ملكا » والرباط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة في قوله « جنوده » .

الشاهد فيه : قوله « ولو ملكا » حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد لو الشرطية ، وقد بان ذلك بوضوح في إعراب البيت .
 ومثله قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

عَلِمْتُكَ مَمَانًا فَلَسْتُ بِأَمِلٍ نَدَاكَ وَلَوْ غَرَّمَانِ ظَمَانًا عَارِبًا

٩٦ - هذا كلام تقوله العرب ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بينا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحنا إلى نسبته لقائله بشيء .

اللغة : « شولا » قيل : هو مصدر شالت الناقة بذنبها ، أي رفعته للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة : الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها « إنتلأها » مصدر « أتلت الناقة » إذا تبعها ولدها .
 =

الثاني : أن تُحذَفَ مع خبرها ويبقى الاسم ، وهو ضعيف ، ولهذا صُمِّفَ « وَلَوْ تَمَرَ ، وَإِنْ خَيْرٌ » في الوجهين .

الثالث : أن تُحذَفَ وحدها ، وَكَثُرَ ذلك بعد « أن » المصدرية في مثل « أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ » أصله : انطلقت لأن كُنْتُ مُنْطَلِقًا ، ثم قُدِّمَتْ اللامُ وما بعدها على انطلقت للاختصاص ، ثم حُذِفَت اللام للاختصار ، ثم حذفت « كان » لذلك فانفصل الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعميض ، ثم أُدْغِمَت النون في الميم للتقارب ، وعليه قوله :

== الإعراب : « من لد » من : حرف جر ، ولد : ظرف مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد ، مثلا « شولا » خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير « من لد أن كانت الناقة شولا » « فإلى » الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر ، « إتلأها » إتلأ : مجرور بإلى ، وإتلأ مضاف وها : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، والتقدير : ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر إلى إتلأها .

الشاهد فيه : قوله « من لد شولا » حيث حذف « كان » واسمها ، وأبقى خبرها وهو « شولا » بعده ، وهذا شاذ ، لأنه إنما يكثر حذف كان بعد « إن ، ولو » كما سبق . هذا كلام المؤلف العلامة وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويه شيخ النحاة .

وفي الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم « شولا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير « من لد شالت الناقة شولا » .

وبعض النحويين يذكر فيه توجيها ثالثا ، وهو أن يكون نصب « شولا » على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كما ينتصب لفظ « غدوة » بعد « لدن » .

وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه ، وارجع إلى شرحنا على شرح أبي الحسن الأعمشوني في (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) .

٩٧ - * أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ *
 أى : لأن كنتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرَّتْ ، ثم حُذِفَ متعلق الجارِّ .

٩٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ *

والبيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن نذبة أبا خراشة ، وهو من شواهد سيوييه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور ، وفارس من فرسان قيس . وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة . ونذبة - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير .

اللغة : « ذَا نَفَرٍ » يريد ذَا قوم تعزبهم وجماعة تمتلئ بسببهم فخرا « الضبْعُ » أصله الحيوان المعروف ، ثم يستعملونه في السنة الشديدة المجذبة ، قال حمزة الإصهاني : إن الضبْع إذا وقعت في الغنم عاثت ، ولم تكثف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجذبة ، فقالوا : أكلتنا الضبْع .

المعنى : يا أبا خراشة ، إن كنت كثير القوم وكنت معتزًا بجاعتك فإن قومي ، وفورون كثير والعدد ، لم تأكلهم السنة الشديدة ، ولم يضعفهم الجذب ، ولم تنل منهم الأزمات .

الإعراب : « أبا » منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مضاف ، و « خراشة »

مضاف إليه « أَمَا » هي عبارة عن أن الصدرية المدخمة في « ما » الزائدة النابتة عن

« كان » المحذوفة « أَنْتَ » اسم لكان المحذوفة « ذَا » خبر كان ، وهو مضاف ،

و « نَفَرٍ » مضاف إليه « فَإِنَّ » الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب « قومي » قوم : اسم

إن ، والياء ضمير المتكلم مضاف إليه « لَمْ » حرف نهي وجزم وقلب « تَأْكُلْهُمْ »

تَأْكُلْ : فعل مضارع مجزوم بلم ، والضمير مفعول به « الضبْعُ » فاعل تَأْكُلْ ،

والجمله من الفعل والفاعل خبر « إن » .

الشاهد فيه : قوله « أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ » حيث حذف « كان » التي ترفع الاسم

وتنصب الخبر ، وعوض عنها « ما » الزائدة ، وأدغمها في نون « أَنْ » الصدرية ،

وأبقى اسم « كان » وهو الضمير البارز للفصل ، وخبرها وهو قوله ذَا نَفَرٍ ، وأصل

الكلام عند البصريين : نَفَرْتُ عَلَى لَأَنَّ كُنْتُ ذَا نَفَرٍ ، حذف لام التعليل ومتعلقها

فصار الكلام : أَنْ كُنْتُ ذَا نَفَرٍ ، ثم حذف « كان » لكثرة الاستعمال قصدًا إلى التخفيف =

وَقَلَّ بِدُونِهَا ، كَقَوْلِهِ :

٩٨ - * أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي *

قال سيبويه : أراد أرمَانَ كَانَ قَوْمِي .

== فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان ، لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به ، ثم عوض عن كان بما الزائدة ، فالتقى حرفان متقاربان - وهما بون أن الصدرية وميم ما الزائدة - فأدغما ، فنصار الكلام : أما أنت ذا نفر .

هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة « إما كنت ذا نفر » وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد ،

ومن شواهد المسألة قول الشاعر :

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَمِحِلًا فَاللَّهُ بِكَلَّأِ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

٩٨ - هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* لَزِمَ الرَّحَالََةَ أَنْ تَمِيلَ تَمِيلًا *

وهذا البيت من شواهد سيبويه (١ / ١٥٤) وهو من كلمة طويلة لعبيد بن حصين الراعي ، يخاطب فيها أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان الأموي ، ويذكر فيها النزام قومه الطاعة ، وأنهم لم يشتركوا في مقتل عثمان ، ولا فيها تلامه من الفتن ، ويخص خروج عبد الله بن الزبير على بني أمية ، وقد روى هذه القصيدة كلها صاحب جمهرة أشعار العرب (ص ١٧٢ بولاق) وقبل البيت الشاهد مما يرتبط به معناه قوله :

إِنِّي حَلَفْتُ عَلَى يَمِينِ بَرٍّ لَأُكْذِبُ الْيَوْمَ انْخَلِيفَةَ قَيْلًا

مَا زُرْتُ آلَ أَبِي خَيْبٍ وَفِدَاءً يَوْمًا أُرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلًا

مِنْ نِعْمَةِ الرَّحْمَنِ ، لَا مِنْ حَيْلَتِي إِنِّي أَدْسُدُّ لَهُ عَلَى فُضُولًا

اللغة: « يمين برة » هي الصادقة التي يبر صاحبها بها ، وضدها اليمين الفاجرة « قَيْلًا »

وهو القول ، وأصله منقول من العمل المبني للمجهول « آل أبي خيب » أبو خيب :

هو عبد الله بن الزبير ، كفى بابنه ، وكان عبد الله قد ادعى الخلافة ببلاد الحجاز وتبعه

خلق كثير « فضولا » جمع فضل ، والفضل : الإحسان والإنعام « أزمان » جمع ==

== زمن « الرحالة » بكسر الراء المهملة ، بزنة كتابة - سرج كان يعمل من جلود الشاء وأصوافها ، وكان يتخذ للجري الشديد ، ويقال : الرحالة شبه السرج ولا قربوس له ولا مؤخرة « ممبلا » مصدر ميمى كالميلان فى المعنى ، ويراد بهما الانحراف .
الإعراب : « أزمان » ظرف زمان منصوب بأعد فى البيت السابق على بيت الشاهد وهو آخر ما أنشدناه من الأبيات « قومى » قوم : هو فاعل لكان التامة محذوفة ، أو اسم لكان النافصة محذوفة ، وقوم مضاف وياء المتكامل مضاف إليه « والجماعة » الواو حرف دال على المعية ، الجماعة : مفعول معه « كالثدى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قومى إن جعلت كان المقدرة تامة أو خبر كان المحذوفة إن جعلتها ناقصة « لزم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذى « الرحالة » مفعول به للزم « أن » حرف مصدرى ونصب « تميل » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الرحالة « ممبلا » مفعول مطلق عامله تميل ، وأن مع ما دخلت عليه فى تقدير مصدر مجرور بلام تعليل محذوفة تتعلق بلزم ، أو المصدر منصوب على أنه مفعول لأجله .

الشاهد فيه : النحاة يسندون بالقطعة التى ذكرها المؤلف على شيبين .

أولها : أن الاسم الواقع بعد واو المعية قد ينصب على أنه مفعول معه ولم يتقدمه فى اللفظ فعل يعمل فيه ، فىكون على تقدير فعل ، ومن أجل هذا أنشد سيبويه هذا البيت وقال « كأنه قال : أزمان كان قومى والجماعة ، فملوه على كان لأن كان تقع فى هذا الموضع كثيرا ولا تنقض ما أرادوا من المعنى حين يحملون الكلام على ما يرفع ، فكأنه إذا قال أزمان قومى كان معناه أزمان كان قومى ، وكان قد تحذف وبقى اسمها وخبرها ولم يتقدم الكلام أن المصدرية ولم يعرض عنها بما » وهذا الذى من أجله أتى المؤلف العلامة بالبيت فى هذا الموضع .

فإن قلت : فلماذا تكلف سيبويه وتكلف النحاة من بعده تقدير كان ؟ وهلا

جعلوا « قومى » مرفوعا على أنه مبتدأ ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يمنع من تقدير « قومى » مرفوعا على أنه

مبتدأ أمران ، الأول : أنه يبقى المفعول معه منصوبا بلا عامل من فعل أو شبهه ، =

الرابع : أن تُحذفَ مع مَعْمُولَيْهَا ، وذلك بعد « إن » في قولهم « أَفْعَلُ هَذَا إِمَّا لَا » أي : إن كنت لا تفعل غيره ، فاعْوِضْ ، ولا النافية للخبر .

ومنها : أن لام مضارعها يجوز حذفها ، وذلك بشرط كونه مجزوماً ، بالسكون ، غير متصل بضمير نصب ، ولا بساكن ، نحو (وَلَمْ أَكُ بَيِّمًا) (١) ،

== لا لفظاً ولا تقديراً وهذا لا يجوز عندهم ، والثاني : أنه يارم على ما ذكرت أن يضاف ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية ، وظرف الزمان لا يجوز إضافته إلا إلى الجمل الفعلية أو إلى مصدر يقوم مقامها ، فمثال الأول قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقول الراجز :

أَزْمَانٌ أَبَدَتْ وَاضِحًا مُفَلِّجًا أَعْرَهُ بَرَأْفًا وَشَرَفًا أَدْعَجًا

ومثال الثاني قولك : هذا يوم ظهور النوايا ، وهذا حين البشارة . فإن وقع في الكلام ما ظاهره إضافة اسم الزمان إلى غير الجملة الفعلية والمصدر وجب تأويله ، فقولهم : يوم بدر ويوم الجمل ، وقولهم في مثل : ما يوم حليلة بسر ، كذلك بتأويل مصدر يضاف اسم الزمان إليه : أي يوم حرب بدر ، ويوم حرب الجمل ، ويوم إغراء حليلة ، ونحو ذلك . ومن أجل ذلك أوله النحاة من قبل سيبويه على ما حكاه عنهم بتقدير فعل .

(١) من الآية ٢٠ من سورة مريم ، ومثل الآية الكريمة في حذف النون من المضارع المستوفى للشروط ما أنشده الأصمعي :

فَإِنْ يَكُ هَذَا عَهْدَ رَبِّا وَأَهْلِيهَا فَهَذَا الَّذِي كُنَّا ظَنَنَّا وَظَنَّتِ

ومثله قول ضابئ بن الحارث البرجمي ، وهو الشاهد رقم ١٤٢ الآتي :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنَّ وَقِيَارَ يَهَا لَغَرِيبُ

وقد جاء على هذا قول أبي الطيب المتنبي :

وَمَنْ يَكُ ذَا قَمٍ مَرَّةً مَرِيضٍ يَجِدُ مَرَّةً بِدِ الْمَاءِ الرَّيَالَا

وقد صنع ذلك الشنفرى ثلاث مرات في بيتين ، وذلك قوله :

فَلَمْ يَكُ إِلَّا تَبَاةً ثُمَّ هَوَمَتْ فَفَلْنَا قَطَاةً رِبَعٌ أَمْ رِبَعٌ أَجْدَلُ ==

بخلاف (مَنْ تَسْكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) ^(١) (وَتَسْكُونَنَّ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ) ^(٢) لانتفاء الجزم (وَتَسْكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ) ^(٣) لأن جزمهُ بِحَذْفِ النون ، ونحو «إِنْ يَكْفُرْ فَلَنْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ» ^(٤) لانصاله بالضمير ، ونحو (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ) ^(٥) لانصاله بالساكن ، وَخَالَفَ فِي هَذَا يُونُسُ ، فَأَجَازَ الحذف ، تَمَسَّكَ بِنَحْوِ قَوْلِهِ :

٩٩ - * فَإِنْ لَمْ تَكِ الْمَرْأَةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً * *

= فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنِّ لَأُبْرِحُ طَارِقًا وَإِنْ يَكُ إِنْسَامًا كَمَا الْإِنْسُ يُفَعَلُ

وقوله : «أَكَمَا الْإِنْسُ يُفَعَلُ» أي ما يفعل الإنس مثلها .

(١) من الآية ١٣٨ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٧٨ من سورة نوح

(٣) من الآية ٩ من سورة يوسف

(٤) هذا جزء من حديث زهري يرواه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب

بن زيد بن أسيد ، وكان عمر بن عبد العزيز قد حسبه المسيح الدجال (وانظر ص ١٢ و ١٠٣) .

(٥) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

١ - هذا صدر بيت من الطويل . وعجزه قوله .

* فَقَدْ أَبْدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيْقَمَ * *

وهذا البيت من كلام الخنجر بن صخر الأسدي .

اللفظ : « الْمَرْأَةُ » بكسر الميم وسكون الراء المهملة - معروفة ، وإنما سميت بذلك

لأنها آلة الرؤية « أبدت » أظهرت « وسامة » بفتح الواو والسين المهملة - جمالا

وجهاً منظر . وهو مصدر وسم الرجل فهو وسيم - طي مثال ظرف فهو ظريف -

« ضيقم » أي أسل اشتقاقه من الضغم . وهو الغض ، فالياء زائدة للإلحاق بجمعهم .

المعنى : تان هذا الشاعر قد نظر في المرأة فلم يرفه منظره ولا أعجبه شكله ، فتراد

أن يسلى نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة

من الشجاعة والإقدام ونحوها فوق الإعجاب .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تك » =

فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « المرأة » اسم تكن « أبدت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والماعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المرأة ، وجملة الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر تكن ، وجملة تكن واسمها وخبرها في محل حزم فعل الشرط « فقد » الفاء داخلة على جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « أبدت » أبدى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « المرأة » فاعل أبدت « جهة » مفعول به لأبدت ، وجهة مضاف و « ضيف » مضاف إليه ، وجملة الفعل ومفعوله في محل حزم جواب الشرط .
الشاهد فيه : قوله « لم تك المرأة » حيث حذفت النون من مضارع كان المجزوم بالسكون ، مع أنه قد ولها حرف ساكن وهو اللام من « المرأة » ، لأن الألف ألف الوصل ، فلا حركة لها حين الوصل .

وقد ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه إمام النحاة إلى أن الحذف في هذا الموضع جائز في سعة الكلام ، وأنه غير مختص بضرورة الشعر ، واستشهد على ما ذهب إليه بقراءة من قرأ (لم يك الذين كفروا من أهل الكتاب) وبيت الشاهد الذى تقدم ذكره ، ويقول الشاعر وهو الحسيل بن عرفطة :

لَمْ يَكُ الْخَلْقُ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرْرِ
وقول الآخر :

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمَنْ عِنْدَكَ عَقْدُ الرَّتَائِمِ
وأما غير يونس من العلماء فقد ذهبوا إلى أن هذا الحذف غير جائز في الكلام ، ولسكنه يهيء في مكان الاضطراب وهو الشعر ، وسندكر في شرح البيت التالى علة ما ذهب إليه الجمهور ، وعلة ما ذهب إليه يونس بن حبيب .

وبما يجب أن تعلمه أن هذا الحذف مع استيفاء جميع شروطه جائز ، وقد جمع بين الحذف والذكر في بيت واحد عبيد انسلامى ، وقيل: مضر بن ربهى ، وقيل : محمد ابن عبد الله الأزدي ، وذلك قوله :

فَإِنْ تَكُ تَعْفُو يُعْفَ عَنكَ ، وَإِنْ تَسْكُنْ

تُقَارِعُ بِالْأَخْرِمَى تُصَبِّكَ الْقَوَارِعُ =

وَكَلَّمَهُ الْجَمَاعَةُ عَلَى الضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِهِ :

١٠٠ - * وَكَانَ اسْتَقْبِي إِنْ كَانَ مَأْوُلُكَ ذَا فَضْلٍ *

= وقد جاء بالإثبات ثلاث مرات في بيتين متتابعين حطائط البربوعى - وقيل حاتم ، وقيل معن بن أوس - وذلك قوله :

ذَرِيئِي يَكُنْ مَالِي لِعِرْضِي جُنَّةً بَقِيَ الْمَالُ عِرْضِي دُونَ أَنْ يَتَبَدَّدَا
ذَرِيئِي أَكُنْ لِلْمَالِ رَبًّا ، وَلَا يَكُنْ لِي الْمَالُ رَبًّا تَحْمَدِي غِيْبُهُ غَدَا

١٠٠ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا اسْتَطِيعُهُ *

والبيت من كلة للنجاشى الحارثى - واسمه قيس بن عمرو بن مالك - وقد رواها الشريف ابن الشعري في حماسه ، والشريف الرضى في أماليه ، والبيت المستشهد به مع أبيات قبله وبعده في وصف ذئب ، وهالك هذه الأبيات :

وَمَا دَ كَلُونِ الْفَيْسِلِ قَدْ عَادَ آجِنًا قَلِيلٌ بِهِ الْأَصْوَاتُ فِي بَلَدٍ نَحْلٍ
وَجَدْتُ عَلَيْهِ الذَّنْبَ يَعْوِي كَأَنَّهُ خَلِيعٌ خَلَا مِنْ كُلِّ مَاءٍ وَمِنْ أَهْلِ
فَقُلْتُ لَهُ : يَا ذئْبُ ، هَلْ لَكَ فِي قَتِي يُوَاسِي بِلَا مَنْ عَاطِيكَ وَلَا بُحْلٍ ؟
فَقَالَ : هَذَاكَ اللَّهُ لِلرُّشْدِ ! إِنَّمَا دَعَوْتُ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سُبْحٌ مِثْلِي
فَلَسْتُ بِأَتِيهِ

فَقُلْتُ : عَلَيْكَ الْحَوْضُ ، إِنِّي تَرَكْتُهُ وَفِي صِفْوِهِ فَضْلُ الْقَلُوصِ مِنَ السَّجْلِ

اللغة : « الغسل » بكسر العين وسكون السين - ما يفصل به من صدر وخطمي وأشنان ونحوها ، يريد أن المساء كان متغير اللون من طول المسك « آجنا » متغير اللون والطعم « خليع » هو الرجل تنصل منه أهله وخلعوا عن أنفسهم نصرته لكثرة جرأته وجنباياته عليهم « عليك الحوض » الزمه وعليك : اسم فعل أمر مثله في قوله تعالى : (عليكم أنفسكم) « صفوه » بكسر الصاد المهملة أو فتحها - الجانب =

== المائل منه • وتقول ، أصغيت الإناء ، ومعناه أملته « السجل » بفتح السين وسكون الجيم - الدلو العظيمة .

المعنى : يصف أنه عرض له ذئب في سفره ، ويحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام ، وقال له : هل لك في أخ - يعنى نفسه - يواسيك بطعامه من غير أن يمتن عليك ، ولا أن ييخل بمحاجتك منه ، فقال له الذئب : لقد دعوتنى إلى شيء لم تفعله السباع من قبلى ، وهو مؤاكلة الآدميين ومؤاخذتهم ، ولست بأت طعامك ولا أنا قادر على إتيانه ، ولكن إن كان فى الماء الذى معك زيادة عما تحتاجه فاستقى منه - الخ

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم فى محل رفع « بآتيه » الباء حرف جر زائد ، آتى : خبر ليس ، وهو مضاف وضمير العائب العائد إلى الطعام مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفى « أستطيعه » أستطيع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به « ولاك » الواو للاستئناف ، لاك : حرف استدراك « اسقى » اسقى : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « ماؤك » ماء : اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فضل » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « ولاك اسقى » حيث حذف نون « لسنن » مع كونها الودكرت لكائن متحركة بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين سكون نونها وسكون السين فى « اسقى » فهى متحصنة من الحذف بسبب الحركة العارضة ، ومع ذلك حذفها الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وذلك نظير حذف النون من « يكن » حين يقع بعدها ساكن كما فى البيت السابق ، فإن الجمهور على أن حذفها ضرورة ، لأنها حين يقع الساكن بعدها تتحرك بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين ، فإذا تحركت تحصنت بهذه الحركة ==

فصل : في ما ولا ولات وإن الأعملاتِ عملَ آيسَ تشبيهاً بها^(١)

== العارضة عن الحذف ، لأنها إنما حذفت وهي ساكنة لضعف الحرف الساكن ، فوق ضعف النون في نفسها وشبهها بأحرف المدوالين التي تحذف في الجزم .

ويونس لا يعتد بهذا التعرّك العارض بسبب النقاء الساكنين ، ويّزعم أن الحركة التي يقوى بها الحرف ويتحصن بواسطتها من الحذف إنما هي الحركة الأصلية خاصة .
والخلاصة أن منشأ الخلاف بين يونس والجمهور في أنه هل يعتد بالحركة العارضة أولاً ؟ فافهم ذلك وتدبره .

(١) فإن قال قائل : إن « ما » و « لا » من الحروف المشتركة بين الاسم والفعل ، وقد قلتم (ص ٢٥) إن من حق الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال أن يكون مهملاً ، فكيف عمل هذان الحرفان في الاسم الرفع والنصب ؟

فالجواب عن هذا أن الذين أعملوها من العرب وجدوا فيها شبهاً من ليس ، ووجدوا ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فأعملوها عمل ليس بحق هذا الشبه ، فهذا سبب خروجهما عن القاعدة التي قررها المؤلف وشرحناها في الموضع الذي دللناك عليه .

فإن قال قائل : ففيم أشبهت « ما » ليس ؟

فالجواب عن ذلك أن « ما » أشبهت « ليس » في ثلاثة أمور :

أحدها : أنها تدل على النفي كما أن ليس تدل على النفي ، وليس الأمر قاصراً على هذه الدلالة ، بل هو أقوى من مجرد الدلالة على النفي ، فإن « ما » تدل على النفي في الحال كما أن « ليس » تدل على النفي في الحال .

الثاني : أنا وجدنا « ما » تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل عليهما .

الثالث : أنا وجدنا الخبر الواقع بعد « ما » يقترن به الباء الزائدة كما في قوله تعالى (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) وكما في قول الشاعر :

* كَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِتَأْرِكِ حِقِّهِ *
*

كما أن خبر المبتدأ الواقع بعد ليس يقترن بهذه الباء كما في قوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) فلما أشبهت « ما » ليس هذا الشبه القوي عملت عملها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

فإن قال قائل : فإن حمل « ما » على ليس بسبب هذه المشابهة يعد قياساً في اللغة ، وقد علمنا أن القياس في اللغة ممنوع .

==

أما « ما » فأعملها الحجازيون ، وَبَلَّغْتَهُمْ جَاءَ التَّنْزِيلِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
 (مَا هَذَا بَشَرًا)^(١) (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)^(٢) ، ولإعمالها إياها أربعة شروط^(٣) :
 أحدها : أن لا يقترن اسمها بإِن الزائدة ، كقوله :
 * بِنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ * — ١٠١

= فإننا نقول في الجواب على هذا : إنه يكون قياسا لو أننا نحن الذين قضينا لهذه الحروف بهذا العمل لوجود هذا الشبه ، ولكن الأمر على غير هذا ، والذي حدث هو أننا استقرنا كلام العرب فوجدنا من لسانهم أنهم يرفعون الاسم وينصبون الخبر بما كما يفعلون مع ليس ، فتمسنا لذلك سببا ، فوجدناه على ما قد أخبرناك .
 ثم إن لنا أن نقول : إن القياس في اللغة إنما يتمتع في مدلولات الألفاظ ومعانيها ، ومعنى هذا أن نجدهم سموا شيئا ما باسم ماعلة تقتضى هذه التسمية ، فنجد هذه العلة موجودة في شيء آخر فنسميه بهذا الاسم ، فأما في الأحكام الإعرابية فلا .

(١) من الآية ٣١ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢ من سورة المجادلة
 (٣) اختلف النحاة في هذا الموضوع ، فقال البصريون : عملت في الاسم الرفع وعملت في الخبر النصب ، وقال الكوفيون : عملت في الاسم الرفع ، فأما الخبر فهو منصوب على نزع حرف الجر ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون .
 ١٠١ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَلَا صَرِيفٌ ، وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَرْفُ *

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أولواحق تنصل به .

اللغة : « غدانة » بضم العين المعجمة وفتح الدال محمفة - حى من ربوع « صريف » بالصاد للمحلة مفتوحة - اللفظة « الخرف » بخاء وزاى معجمتين مفتوحتين - ما عمل من الطين وشوى بالار فصار فخارا ، وباتمه خراف .

المعنى : هجاني غدانة ، ووصفهم بأنهم من رذال الناس وسقاطهم ، وليسوا من أشرف الناس ، ولا بمن يقارب الأشرف ، وجعل الذهب والفضة مثلين للأشرف ومن يدانهم ؛ وجعل الخرف مثلا لرذال الناس وحثالتهم .
 =

= الإعراب : « بنى » منادى بحرف نداء محذوف ، وبنى مضاف و « غدانة » مضاف إليه « ما » حرف نفى « إن » زائدة « أنتم » مبتدأ « ذهب » خبر المبتدأ « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفى « صريف » معطوف على ذهب « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك « أنتم » مبتدأ « الحزف » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمّة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « ما إن أنتم ذهب » وقد رويت هذه العبارة برفع « ذهب » كما رويت بنصبه .

أما رواية الرفع فهي التي حكاهها المؤلف المحقق ههنا ، ووجهها أن « ما » نافية ، و « إن » حرف زائد ، وهذه الرواية تدل على أن « ما » إذا زيدت بعدها « إن » لم تعمل عمل ليس ، ولكن يرتفع بعدها المبتدأ والخبر جميعا .
وأما الرواية الثانية - وهي رواية النصب - فهي رواية أثرها يعقوب بن السكيت ، وخرجها على أن « إن » الواقعة بعد ما زائدة كما قال الجمهور ، واستدل بهذه الرواية على أنه لا يبطل عمل « ما » بزيادة « إن » بعدها .

وقد أنكر عليه الجمهور ما ذهب إليه ، وقالوا : إنا إذا سلمنا رواية النصب التي حكاه يعقوب لا نسلم أن « إن » الواقعة بعدها زائدة ، ولكنها نافية مؤكدة لنفى ما ، فالفى التي عملت « ما » لدالتها عليه باق ، بخلاف ما لو جعلت « إن » نافية لنفى « ما » فإن الكلام يكون بعد ذلك مرجحاً مثبتاً ؛ لأن نفى النفى إيجاب . فيزول حينئذ سبب عمل ما ؛ لأن شرط إعمالها أن يكون الكلام باقياً على إعادة النفى .

ومثل بيت الشاهد قول الشاعر ، وهو فروة بن مسيك :

فَمَا إِنْ طِيئْنَا جُبْنَ ، وَلَكِنْ مَنَآيَا نَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَ

فإن قلت : فلماذا يبطل عمل « ما » إذا اقترن اسمها بإن الزائدة ؟
فالجواب أن « ما » عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله منه في موقعه الطبيعي . فلم يتقدم المعمول عليه ، ولم يفصل بينه وبين معموله ، وإنما كانت عاملاً ضعيفاً لسببين .

الأول : أن القياس كان يقتضى إعمالها لاشتراكها بين الأسماء والأفعال ، فلما كانت في عملها خارجة على ما يقتضيه القياس كانت عاملاً ضعيفاً .

وأما رواية يعقوب « ذَهَبًا » بالنصب فَتُخْرِجُ عَلَى أَنْ إِنْ نَافِيَةٌ مُؤَكِّدَةٌ
لِهَا ، لا زائدة .

الثاني : أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا^(١) ، فلذلك وجب الرفع في (وَمَا أَمْرُنَا
إِلَّا وَاحِدَةٌ)^(٢) (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٣) ، فأما قوله :

١٠٢ - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنَجْنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبًا

= السبب الثاني : أنها حين عملت إنما عملت حملا على فعل جامد لا يتصرف ، فالهملول
عليه ضعيف في بابه ، فلزم أن يسرى الضعف منه إلى ما حمل عليه وهو « ما » وهذا
نفسه هو السر في أنه لا يجوز أن تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، وذلك
واضح مما قرناه في السبب الأول .

(١) اختلف النحاة في هذا الموضوع على أربعة مذاهب : فجمهور البصريين على
أنه إذا انتقض نفي خبر « ما » بإلا وجب رفع الخبر مطلقا ، وذهب يونس بن حبيب
إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ مطلقا ، وذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذ
بشرط كون الخبر وصفا ، نحو « ما زيد إلا قائما » ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنه
يجوز نصب الخبر حينئذ لكن بشرط أن يكون الخبر مشبها به نحو « ما زيد إلا أسدا »
وكلام المؤلف صريح في أنه لو كان انتقاض نفي الخبر بغير إلا لم يبطل عمل « ما »
فلو قلت « ما زيد غير شجاع » أو قلت « ما زيد سوى بطل » بقي العمل : فنصبت
« غير » في المثال الأول لفظا ، ونصبت « سوى » في المثال الثاني تقديرا .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة القمر

(٣) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران

١٠٢ - هذا بيت من الطويل ، وقد أنشد ابن جني هذا البيت ، ونسبه إلى
بعض الأعراب ولم يعينه ، وقد بحث طويلا عنه فلم أعر له عن نسبة إلى قائل معين ،
ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « منجنون » هي الدولاب التي يستقي عليها ، وقال ابن سيده : المنجنون
أداة السافية التي تدور . اهـ . والأكثر فيها التأنيث « معذبا » هو اسم مفعول من =

== التعذيب ، ويقال : هو مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، وستعرف وجه التفسيرين عند بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « ما » نافية « الدهر » اسم ما مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « منجنونا » خبر ما النافية « بأهله » الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجنون ، أو متعلق بالفعل العامل في منجنون ، عن اختلاف التحريك الذى ستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت ، وأهل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « صاحب » اسم ما ، وهو مضاف « الحاجات » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « معذبا » خبر ما النافية ، هذا هو الظاهر ، وذهب إليه جماعة من النحاة ستعرفهم وستعرف ما فيه من الفساد .

الشاهد فيه : قوله « ما الدهر إلا منجنونا » وقوله « أحب الحاجب إلا معذبا » فإن ظاهره أن الشاعر قد أعمل ما النافية في الموضعين عمل ليس ، فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، مع أن الخبر قد انتقض نفيه بسبب دخول إلا عليه . وقد تمسك بهذا الظاهر بنس بن حبيب شيخ سيديويه ، وتبعه الشلوبين على ذلك ، زعم أن انتقاض نفي خبر ما بالإلا لا يمنع من إعمالها عمل ليس ، استنادا إلى هذا الشاهد ونحوه . والجمهور يؤولون هذا البيت ، ولهم في تأويله وجهان .

الوجه الأول : أن يكون كل من قوله « منجنونا » وقوله « معذبا » مفعولا به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يشبه منجنونا وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا ، والفعل المحذوف وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر عن المبتدأ ، فالنصوب بعد ما ليس معمولا لها .

والوجه الثانى : أن يكون كل من « منجنونا » و « معذبا » مفعولا مطلقا لفعل محذوف ، وأصل الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يمتدب معذبا ، وهذا هو الوجه الذى ذكره المؤلف ، ومعذب على هذا مصدر ميمى بمعنى التعذيب ، و « الدهر » و « صاحب الحاجات » مبتدآن أخبر عن كل منهما بالجملة الفعلية المقدر فعلها بعده .

ومنهم من اختصر الطريق فذكر أن هذا البيت شاذ فلا يقاس عليه .

فن باب « مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيْرًا »^(١) ، أى : « إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا » ، والتقدير :
إلا يدور دورانَ مَدَجُونٍ ، وَإِلَّا يُعَذَّبُ مُعَذَّبًا ، أى : تعذيبًا .
ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد « بل » و « لكن » فى نحو « مَا زَيْدٌ
قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » أو « لَكِنَّ قَاعِدٌ » على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولم يميز
نصبه بالعطف لأنه مُوجِبٌ .

(١) يريد المؤلف أن النصب فى البيت من باب نفعول المطلق الزائع عامله المحذوف
خبراً عن اسم ذات مبتدأ ، نحو قولهم « ما زيد إلا سيرا » ، أى « سيرا » فى هذا المثال
مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : ما زيد إلا يسير سيرا ، والفعل المحذوف مع
فاعله المستتر فيه جملة فى محل رفع خبر للمبتدأ ، ونصير : « سيرا » من بيت الشاهد قول
الشاعر « منجنونا » فهو منصوب على أنه مفعول مطلق بتقدير مضاف ، وقد حذف
العامل فيه وجوبا ، وتقدير الكلام : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، على
ما ذكرناه فى شرح البيت .

فإن قلت : فلماذا كان حذف العامل فى قولهم « سيرا » وفى قول الشاعر « منجنونا »
واجبا على ما تقول ؟

فالجواب أن تقول لك : إنك ستعلم فى باب المفعول المطلق أن ما كان منه محصورا
بالأى أو بإنما يحذف عامله حذفاً واجباً .

فإن قلت : فلماذا جعلت انتصاب « منجنونا » فى البيت على المفعولية المطلقة بتقدير
مضاف ، وليس كذلك انتصاب « سيرا » نى المثال الذى جعلت هذا نظيره ؟

فالجواب عن هذا أن تنبهك إلى أن الذى ينتصب على المفعولية المطلقة يجب أن يكون
مصدراً أو اسم مصدر أو آلة للفعل أو عدداً - إلى آخر ما ستعرفه فى باب المفعول
المطلق ، وقول الشاعر « منجنونا » ليس واحداً منها ، لأنه اسم للدولاب التى يستقى
عليها الماء ، وأسماء الدواب لا تنتصب على المفعولية المطلقة ، إلا أن تكون آلة للفعل
كالسوط والعصا فى قولك : ضربته سوطاً ، وضربته عصاً .

هذا ، وقد أنشد ابن مالك صدر البيت * أرى الدهر إلا منجنونا بأهله * وخرجه
على زيادة « إلا » وكان الشاعر قد قال : أرى الدهر منجنونا بأهله ، فمنجنونا - على
هذا - مفعول ثانٍ لأرى ، ولم يرتض ذلك ابن هشام فى معنى البيت .

الثالث : أن لا يتقدم الخبر^(١) ، كقولهم « مَا مَسِيَ مِنْ أَعْتَبَ » وقوله :

١٠٣ - * وَمَا خُذَلُ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَى * *

(١) مذهب الجمهور أنه لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل ، مطلقا ، نفي سواء أكان الخبر اسما مفردا نحو « ما قائم زيد » و « ما مسىء من أعتب » أم كان الخبر ظرفا نحو « ما عندك زيد » أو جارا ومجرورا نحو « ما في الدار زيد » وفي هذا مذهبان آخران ، أولهما - وهو مذهب الفراء - أن تقديم الخبر لا يبطل العمل مطلقا ، وثانيهما - وهو مذهب ابن عصفور - التفصيل بين ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يبطل العمل ، وبين ما إذا لم يكن الخبر ظرفا ولا جارا ومجرورا فيبطل العمل ، ووجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها . وقد ذكر الجرمي أن الإعمال مع تقديم الخبر لثة تقوم من العرب ، وهذا النقل يؤيد ما ذهب إليه الفراء .

١٠٣ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَكِنْ إِذَا أُنْعُوهُمْ فَهَمُّهُمْ * *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .
اللمة : « خذل » جمع خاذل ، مثل ركع في جمع راع ، وخاذل : اسم فاعل من خذله يخذله - من باب قتل - إذا ترك نصرته ولم يكن عوناً له على عدوه « أخضع » أذل وأستكين ، والخضوع والخشوع متقاربان « هم هم » أراد أنهم الكاملون في الشجاعة والشهامة ، مثل قول الهذلي :

رَقَوْنِي وَقَالُوا : يَا خَوْبِلِدُ لَا تُرْعُ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوُجُوهَ : هُمُ هُمُ

ومثل قول أبي النجم وهو الفضل بن قدامة العجلي :

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي لِلَّهِ دَرِّي مَا أَجَنُّ صَدْرِي

المعنى : يصف أنه من قوم لا يخذلونه إذا دعاهم . ولا يسلمونه إذا جف ، فهو من أجل

ذلك لا يخضع لعداءه ، ولا يستكين لمن يعنى عليه .

الإعراب : « ما » نافية مهيمة « خذل » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة

« قومي » قوم : مبتدأ مؤخر ، وقوم منضاف وباء للتنكير منادى إليه « فأخضع » =

فأما قوله :

* إِذْ هُمْ قَرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشْرٌ * — ١٠٤

== الفاء للسببية ، أخضع : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « للعدى » جار ومجرور متعلق بأخضع « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « أدعوه » أذعو : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فهم » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هم : مبتدأ « هم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ما خذل قومي » حيث أبطل الشاعر عمل ما ، فجاء بالمبتدأ والخبر جميعاً مرفوعين ، لأن الخبر قد تقدم على المبتدأ ، وذلك يدل على أن من شرط إعمال ما في الاسم والخبر عمل ليس أن يكون الخبر واقعاً بعد المبتدأ ، وفي المسألة خلاف طويل ذكرنا خلاصته فيما مضى وسنذكره في شرح الشاهد الآتي ، إن شاء الله .

١٠٤ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدده قوله :

* فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ *

وهذا البيت من كلام الفرزدق هام بن غالب بن صعصعة التيمي ، من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين أعدل بن مروان بن عبد العزيز .

اللغة : « أصبحوا » معنى أصبح ههنا صار ، وقد وقع خبرها فعلا ماضياً على خلاف الكثير في خبر ما يقع بمعنى صار من الأفعال « أعاد الله نعمتهم » ردها عليهم ، وأراد بالنعمة البسط لهم في السلطان على سائر العرب « قريش » قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومنها بنو أمية قوم عمر .

الإعراب : « أصبحوا » فعل ماض ناقص ، وواو الجماعة اسمه « قد » حرف تحقيق « أعاد » فعل ماض « الله » فاعل « نعمتهم » مفعول به لأعاد ، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد على قوم المدوح مضاف إليه « إذ » أداة دالة على التعليل ، يقال : ظرف مبنى على السكون في محل نصب ، ويقال : حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « هم » ضمير منفصل مبتدأ « قريش » خبر المبتدأ « وإذ » الواو ==

= حرف عطف ، إذ : أداة تعليل كالأولى « ما » حرف نفي يعمل عمل ليس « مثلهم » مثل : خبر ماتقدم على اسمها ، ومثل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « بشر » اسم ما تأخر عن خبرها ، وهذا هو الظاهر ، وستعرف ما للعلماء فيه .

الشاهد فيه : قوله « ما مثلهم بشر » فإن بعض النحاة - ومنهم الفراء - قد ذهبوا إلى أنه يجوز إعمال « ما » النافية عمل ليس ، ولو تقدم خبرها على اسمها ، وقد ذكر ابن الأنباري في أسرار العربية أن من النحاة من قال : إن ذلك لغة لبعض العرب ، وقد استدلل المجوزون على ذلك بهذا البيت من قول الفرزدق ؛ قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها تقدم على اسمها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل . والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستنهاد ، ولهم في الرد على هذا البيت وجوه :

الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر .

والثاني : أنه على فرض تسليم نصب « مثل » فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ، والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون « ما » إذا تقدم الخبر .

والثالث : سلمنا أن الرواية كما نذكر ، وأن الشاعر لم يخطئ ، لكننا لانسلم أن « مثل » معرب ، وأن هذه الفتحة علامة النصب ، بل ندعى أن « مثل » مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر . وإنما بنيت « مثل » لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب . ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل في هذه الآية صفة لحق مع أن « حق » مرفوع ومثل مفتوح ، فوجب أن يكون مبنياً على الفتح في محل رفع .

الرابع : سلمنا أن الرواية كما قلتم ، وأن « مثل » منصوب وليس مبني ، لكن لانسلم أنه خبر « ما » بل هو حال ، ولفظ « مثل » متوغل في الإبهام بإضافته لاتفيده تعريفاً ، وبشر : مبتدأ أو اسم ما ، والخبر محذوف ، والتقدير : وإذا ما بشر موجود حال كونه بمثابة لهم ، وهذا تخريج ينسب لأبي العباس المبرد .

فقال سيبويه : شاذ ، وقيل : غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » مبتدأ ، ولكنه بُنِيَ لإبهامه مع إضافته للبي ، ونظيره (إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)^(١) (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)^(٢) فيمن فتحهما ، وقيل : « مِثْلَهُمْ » حال ، والخبر محذوف ، أي : ما في الوجود بشر مِثْلَهُمْ .

الرابع : أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، كقوله :

١٠٥ — * وَمَا كَلُّهُ مِنْ وَاقِي مِثِّي أَنَا عَارِفٌ * *

== الخامس . أن « مثل » ، ظرف زمان منصوب على الظرفية الرمائية ، وهو متعلق بمحذوف حال على مذهب الجمهور ، أو متعلق بمحذوف خبر مندم وبشر مبتدأ مؤخر ، وما هنا مهمله لأن إهالها لغة تميم ، وهم قوم الفرزدق صاحب البيت ، وينسب هذا إلى أبي البقاء .

وقد ذكر المؤلف أربعة الأخرى الأولى في عبارة وحيدة فتأمل

(١) من الآية ٢٣ من سورة الداريات .

(٢) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام .

١٠٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدور قوله :

* وَقَالُوا : تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِثِّي * *

وهذا البيت من كلام مزاحم بن الحارث العميلي — وهو من شواهد سيبويه

(١ / ٣٦ و ٧٣) .

اللغة : « تعرفها » تطلب معرفتها ، « أسأل الناس عنها » المنازل « جميع منزل ،

وهو المكان الذي ينزل فيه الناس عن واصلهم ليستريحوا من عاء السفر ، مثلا « منى » مكان معروف قريب من مكة . نساك من مساكن الحج .

الإعراب : « قالوا » قال : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « تعرفها » تعرف .

فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر به وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى الضمير

مفعول به « المنازل » منصوب على نزع الخافض ، وروم قوم أنه منصوب على الظرفية ،

وليس بشيء « من منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « وما » نافية =

إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز ، كقوله :

١٠٦ - * فَمَا كُلُّ حِينَ مَنْ تُوَالِي مَوَالِيَا *
* * *

= « كل » يروى منصوباً فهو مفعول به لعارف الآتي ، وكل مضاف و « من » اسم موصول مضاف إليه « وافي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « من » مفعول به لوافي ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « أنا » مبتدأ « عارف » خبر المبتدأ . وروى برفع « كل » فيجوز أن يكون اسم ما النافية وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر ما ، ويجوز أن يكون « كل » مبتدأ ، وجملة « أنا عارف » من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط على هذين الإعرابين الأخيرين بين المبتدأ - أو اسم ما - وخبره محذوف ، والتقدير : وما كل الذي وافي مني أنا عارفه .

الشاهد فيه : قوله « ما كل من وافي مني أنا عارف » على رواية نصب « كل » حيث أبتل الشاعر عمل ما النافية فرفع بعدها المبتدأ والخبر جميعاً - وها قول « أنا عارف » - لأن معمول الخبر - وهو قوله « كل من وافي مني » - قد تقدم على المبتدأ وهذا المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً ، وقد عرفت مما ذكرناه في إعراب البيت أنه يجوز على رواية رفع « كل » أن تكون ما مهيولة ، وأن تكون عاملة لأنه لم يتقدم فيها معمول الخبر .

١٠٦ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لُدٍّ ، وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا *

وهذا البيت من الشواهد التي لم يتيسر لنا الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، ولا عثرنا لها على سوابق أو لواحق تتصل بها .

اللغة ؛ « أهبة » بضم الهمزة وسكون الهاء - هي التهيؤ للشئ والاستعداد للقيام به « حزم » هو ضبط الأمور وتجويد الآراء « لد » فعل أمر معناه الجأ ، وتقول ؛ لاذ فلان بفلان يلوذ به لياذا ، تريد أنه لجأ إليه « آمنا » غير خائف ولا متوقع شراً « توالي » فعل مضارع من الموالاتة وهي المعاونة والمناصرة ، و « مواليا » اسم الفاعل منه .

وأما « لا » فإعمالها عملَ ليس قليل^(١)، وَيُشْتَرَطُ له الشروطُ السابقة ،
ما عدا الشرط الأول ، وأن يكون الممولان نكرتين ، والغالبُ أن يكون
خبرها محذوفاً ، حتّى قيل بلزوم ذلك ، كقوله :

== المعنى : يتصح باستعمال الحرم وتجويد الرأى في كل ما يأخذ به المرء من أموره
وبخاصة اصطفاء الإخوان ، ويعمل ذلك بأن المرء لا يأمن أن يأتيه المكروه في وقت
لم يكن يرتقب مجيئه فيه ، بمن يؤمل فيه الخير والمعونة من خالصانه .

الإعراب : « بأهبة » جار ومجرور متعلق للذاتى . وأهبة مضاف و « حزم »
مضاف إليه « لذ » فعل أمر ، وعامله ضمير مستتر فـه وجوبا بقديره أنت « وإن » الواو
عاطفة على محذوف ، إن : حرف شرط حازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء
المخاطب اسمه « آمنة » خبر كان « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، ما : حرف نفى
« كل » موصوب على الظرفية الزمانية متعلق بموال الآتى . وكل مضاف و « حين »
مضاف إليه « من » اسم موصول اسم ما النافية مبنى على السكون في محل رفع « توالى »
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيـه وجوبا بقديره أنت ، والجملة لا محل لهاصلة الموصول
والعائد ضمير محذوف منصوب بتوالى ، والتقدير : من . واليه « مواليا » خبر ما النافية
منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما كل حين من توالى مواليا » حيث أبقى عمل ما النافية عمل
ليس ، فرفع بها الاسم وهو « من » ونصب بها الخبر وهو قوله « مواليا » مع أنه قد
تقدم معمول الخبر - وهو قوله « كل حين » - على الاسم والخبر جميعا ، وإنما ساغ
الإعمال مع هذا التقدم لكون هذا المعمول المتقدم ظريفا ، وقد عرفت بما ذكرناه وذكره
المؤلف غير مرة أن الظروف يتوسع فيها مالا يتوسع في غيرها .

(١) يتفق النحاة على أن مجيء « لا » عاملة عمل ليس قبل جدا ، وهم فيما وراء
ذلك مختلفون في جواز إعمالها قياسا على ما سمع من ذلك . فذهب سيويوه وطائفة من
البصريين إلى جواز الإعمال . وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها ، وهو الذى
يقتضيه القياس ، من قبل أن « لا » حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ، ومن حق الحرف
المشترك أن يكون مهيلا .

١٠٧ - * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ *

١٠٧ - هذا عجز بيت من مجزوء الكامل ، وصدده قوله :

* مَن صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا *

والبيت من كلمة لسعد بن مالك ، يعرض فيها بالحارث بن عباد (بزنة غراب) فارس النعامة حين اعتزل الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب ابني وائل ، وهي الحرب الضروس التي سميت حرب البسوس ، وقبل البيت قوله :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطًا فَاسْتَرَّاحُوا

اللغة : «صد» أعرض «نيرانها» الضمير راجع إلى الحرب ، وقد ذكرها في أبيات سابقة ، وأراد من نسكل عنها ولم يقتنعم لظاها «ابن قيس» نسب نفسه إلى جده الأعلى وإما هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ومعنى قوله «أنا ابن قيس» أنا ذلك المشهور بالنجدة الذي طرق سمعك اسمه وعرفت بلاه .

الإعراب : «من» اسم شرط جازم مجزم فعلين ، مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ «صد» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم «عن نيرانها» الجار والمجرور متعلق بصد ، ونيران مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه «فأنا» الفاء واقعة في جواب الشرط ، أنا : ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ ، وابن مضاف و «قيس» مضاف إليه ولاه نافية تعمل عمل ليس «براح» اسم لا ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا براح لي ،

الشاهد فيه : قوله «لا براح» حيث أعمل فيه «لا» عمل ليس ، فرفع بها الاسم وهو قوله «براح» - وحذف خبرها ، وقد قدرناه في الإعراب ، وقد استشهد سيوييه بالبيت مرتين (٣٥٤ و ٢٨ / ١) على إجراء لا مجرى ليس في بعض اللغات ، وقال المؤلف في شرح الشواهد «وقيل : لاشاهد في البيت على ما ذكر ، لجواز كون براح مبتدأ ، ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب فيها أحد أمرين : إما إعمالها ، وإما تكرارها ، فلما لم تتكرر في البيت علمنا أنها عاملة ، وأجيب على هذا الكلام بأن هذا شعر ، والشعر يجوز أن ترد فيه لا غير عاملة ولا متكررة ، ورد بأن الأصل أن يجرى الكلام على غير الضرورة ، والأبصار إليها إلا متى تعذر غيرها » اهـ
بإيضاح يسير .

والصحيح جواز ذكره ، كقوله :

١٠٨ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا
وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وإنما لم يُشْتَرَطُ الشرطُ الأولُ لأن « إن » لا تزداد بعد « لا » أصلا .

ولا يجوز لك أن تزعم أن « لا » في هذا البيت عاملة عمل « إن » وأن « براح » اسمها وهو مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف ، لأن هذا يكون محتملا لو كانت القوافي ساكنة ، فكنت تقدر هذا التقدير ، لكن القوافي مرفوعة بالضممة بدليل البيت الذي أنشدناه لك عند نسبة البيت إلى قائله ، والوقف عليها بإشباع الضمة حتى يتولد عنها وار ، وعلى ذلك فلا مناص من أن تكون « لا » عاملة عمل ليس ، إذ لم يصح كونها مهمله لما ذكرنا من المناقشة ، ولم يصح كونها عاملة عمل إن لهذا السبب .
١٠٨ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلًا معينا .

اللغة : « تعز » من العزاء ، وهو التصبر والتسلي على المصائب « وزر » هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ « واقيا » اسم فاعل من الوقاية ، وهي الرعاية والحفظ .
المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ، فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى .

الإعراب : « تعز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء تعليلية ، ولا : نافية تعمل عمل ليس « شيء » اسمها « على الأرض » جار ومجرور متعلق بقوله « باقيا » الآتي ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء « باقيا » خبر لا « ولا » نافية « وزر » اسمها « مما » من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتي « قضى الله » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله « واقيا » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله ، لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا « حيث أعمل « لا » في الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان ، وذكرهما جميعا .

وأما «لَاتَ» فإن أصلها «لا» ثم زيدت التاء^(١)، وعملها واجب، وله شرطان: كون معموليها انتمى زمان، وحذف أحدهما، والغالب كونه المرفوع، نحو (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)^(٢)، أى: ليس الحين حين فرار، ومن القليل قراءة بعضهم برفع الحين، وأما قوله:

١٠٩ - * يَبْنِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتَ مُجْبِرُ *

هذا. وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم، ولا تعمل شيئاً في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً، وكلا المذهبين فاسد، وبیت الشاهد رد عليهما جميعاً؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش والزجاج أيضاً.

(١) إنما زيدت التاء على «لا» لتأنيث اللفظ كما زيدت هذه التاء في «ربت» وفي «ثمت» ويقال: زيدت التاء للدلالة على المبالغة في التنى. وزيادة التاء في «لات»: أحسن من زيادتها في «ثمت» وفي «ربت» لأن لا بمعنى ليس ومحمولة عليها، وليس تلحقها تاء التأنيث فتقول «ليست هند مفلعة» وما يؤيد لك هذا أن تاء التأنيث تلحق «لا» التي تعمل عمل ليس ولا تلحق «لا» التي تعمل عمل إن

(٢) من الآية ٣ من سورة ص

١٠٩ - هذا عجز بيت من الكامل، وصدرة قوله:

* لَهْفِي عَلَيْكَ لِلنَّفَقَةِ مِنْ حَائِفٍ *

وهذا البيت من كلمة اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، ونسبها إلى قائلها بقوله «وقال التيمي في منصور بن زياد» اهـ فأما التيمي فهو عبد الله بن أيوب، ويكنى أبا محمد، وهو شاعر مولد عربي فصيح متكلم، ومدح الفضل بن يحيى، وفيه يقول:

لَعَمْرُكَ مَا الْأَشْرَافُ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ وَإِنْ عَظُمُوا إِلَّا لِفَضْلِ صَنَائِعِ
تَرَى عُظَمَاءَ النَّاسِ لِلْفَضْلِ خُشَعًا إِذَا مَا دَنَا وَالْفَضْلُ لِلَّهِ خَاشِعٌ =

== ونسب صاحب التصريح وشارح الشواهد البيت إلى الشمردل اللبثي ، وفي الشعراء جماعة لقبوا بالشمردل ، ذكر منهم المجد ثلاثة : الشمردل البربوعي ، والشمردل البجلي ، والشمردل الكعبي ، وذكر ثلاثهم الآمدي في المؤلف والمختلف (١٣٩) وذكر عدة أبيات اسكل واحد منهم ، ولم يذكر بيت الشاهد في شيء منها .

اللمعة : «لهفى» اللفه - بفتح اللام وسكون الهاء أو فتحها - الحزن والأسى ويقال : هو الحزن على شيء يفوتك بعد أن تشارفه « للهممة » أى لأجل لهفة ، فاللام الأولى مكسورة وهى لام الجر ، واللهفة - بفتح فسكون - استغاثة ونداء المضطر «مجير» هو الناصر الذى يدفع الأذى ويمنع الاعتداء .

المعنى : إني أنحزن عليك وأظهر الأسى ، لأنك كنت تجبر من استغاث بك فى الوقت الذى لا يجير فيه أحد .

الإعراب : «لهفى» : لطف : مبتدأ ، وهو مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه «عليك» جار ومجرور متعلق بلطف «للهممة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «من خائف» جار ومجرور متعلق بلهممة أو بمحذوف صفة للهممة «يبنى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الخائف «جوارك» جوار : مفعول به ليبنى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجملة من يبنى وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لخائف «حين» ظرف زمان متعلق بقوله يبنى «لات» حرف نفى «مجير» فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : حين لا يحصل مجير له ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها ، وستعرف فى بيان الاستشهاد وجهاً ثانياً .

الشاهد فيه : قوله «لات مجير» حيث وقع فيه اسم مرفوع من غير أسماء الزمان بعد «لات» فيتوهم أن هذا الاسم المرفوع هو اسم «لات» وخبرها محذوف ، ولكن هذا غير مستقيم ؛ لأن «لات» لا تعمل إلا فى أسماء الأحيان ، سواء أكانت من لفظ الحين أم من معناه ، فإذا ورد بعدها اسم من غير أسماء الأحيان كانت مهمة لا عمل لها ، وكان الاسم المرفوع فاعلاً بفعل محذوف كما قدرناه فى الإعراب ، أو كان مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير هنا على هذا الوجه : حين لات مجير له ، والوجه الأول أولى ، لأن «حين» مضافة إلى الجملة التى صدرت بـلات ، فلو قدرت ==

فارتفاع « مُجْبِرٌ » على الابتداء ، أو على الفاعلية ، والتقديرُ : حين لات له مجبر ، أو يَحْضُلُ له مجبر ، و « لات » مُهْمَلَةٌ ؛ لعدم دخولها على الزمان ، ومثله قوله :

— ١١٠ — * لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ *

إذ المبتدأ « ذِكْرَى » وليس بزمان .

= المرفوع مبتدأ كانت الجملة اسمية ، وإذا قدرت المرفوع فاعلا بفعل محذوف كانت الجملة فعلية ، والأصل أن أسماء الزمان تضاف إلى الجمل الفعلية كما أوضحناه قريبا ، ومن أجل هذا قلنا : إن تقدير « مجبر » فاعلا بفعل محذوف أولى من تقديره خبر المبتدأ محذوف . ومن هنا تعلم أن « لات » لا يذكر بعدها طرفا الإسناد جميعاً ، سواء أ كانت عاملة أم كانت مهملة ، وإنما يقتصر في الذكر معها على أحد جزئي الإسناد (وقرأ شرح الشاهد الآتي) .

١١٠ - هذه قطعة من بيت من الخفيف ، وهو بكالته :

لَاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَمْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ

وهذا البيت الأعرابي الأكبر ميمون بن قيس .

اللمعة : « هنا » بفتح الهاء وتشديد النون - في الأصل اسم إشارة إلى المكان ، وقد أخرجه جماعة إلى الزمان « ذكري » تذكر « جبيرة » اسم امرأة ، وقد روى بضم الجيم مصغراً ، وروى بفتح الجيم وكسر الباء مكبراً « طائف » هو الذي يطرق ليلاً ، وأراد بمن جاء منها بطائف الأهوال خيالها الذي يطرقه عند نومه « الأهوال : جمع هول ، وهو الخوف ، وكأنه رآها وهي غضبي ففزع .

المعنى : ليس هذا المكان الذي تقيم فيه مكاناً تذكر فيه حبيبتك ، أو تذكر خيالها الذي يفزعك ويخيفك .

الإعراب : « لات » حرف نفي مهمل لا عمل له « هنا » ظرف مكان ، أو زمان متعلق بذكرى الآتي « ذكري » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من =

(١٩ - أوضح للمالك ١)

= ظهورها التعذر، وذكرى مضاف و«جيرة» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف، وكأنه قد قال : لات ذكراك جيرة في هذا المكان أو في هذا الزمان جائزة « أو » حرف عطف « من » اسم موصول: معطوف على جيرة « جاء » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على من الموصولة « منها » جار ومجرور متعلق بجاء « بطائف » جار ومجرور متعلق بجاء أيضاً، وطائف مضاف و« الأهوال » مضاف إليه .

قال قوم : ويجوز أن يكون « هنا » ظرف مكان أو زمان متعلقاً بمحذوف خبر مقدم، ويكون قوله « ذكرى جيرة » مبتدأ مؤخرًا، ويكون قد ذكر طرفي الإسناد بعد « لات » المهمله، وهو خلاف ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق من أن طرفي الجملة لا يذكران جميعاً مع لات، وستعرف في بيان وجه الاستشهاد بالبيت وجهاً آخر من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « لات هنا ذكرى جيرة » والقول في بيان هذا الشاهد يحتاج إلى إيضاح أمرين :

الأول : أن أصل « هنا » اسم إشارة إلى المكان البعيد كما تقدم في بيان لغة البيت ومن قبل ذلك في باب اسم الإشارة .

والأمر الثاني : أن « لات » حرف نفي لا تعمل عمل ليس إلا في أسماء الزمان، فإذا حاولت أن تجعل « لات » عاملة في « ذكرى » أو أن تجعلها عاملة في « هنا » مع بقائها على أصلها كنت قد أعملتها في مصدر أو في اسم مكان، وهو غير الأصل في الموضوعين، فلم يكن لك بد من أحد أمرين :

أولهما : أن تهمل « لات » وعليه يكون قوله « هنا » ظرف مكان متعلقاً بذكرى أو بمحذوف خبر مقدم على ما قيل مع ضمه، و« ذكرى جيرة » مبتدأ على الوجهين، وهذا ما أشار إليه المؤلف هنا

والثاني - وإليه ذهب الرضى وسيبويه وغيرهما من النحاة - أن « هنا » التي تقع بعد « لات » في مثل هذا البيت تصير ظرف زمان، فهي متعلقة بمحذوف خبر لات، وقد أضيفت إلى ذكرى جيرة، واسم لات محذوف، وكأنه قد قال : ليس الوقت وقت ذكرى جيرة .

وأما « إن » فإعمالها نادر^(١)، وهو لغة أهل العالمة^(٢)، كقول بعضهم :
 « إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية » وكقراءة سعيد (إن الذين تدعون
 من دون الله عبادةً أمثالكم)^(٣)، وقول الشاعر :

— ١١١ — * إن هو مستولياً على أحدٍ *

(١) اختلف النحاة في جواز إعمال « إن » عمل ليس ، فذهب الكسائي وأكثر الكوفيين ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، إلى جواز إعمالها ، وذهب الفراء وأكثر أهل البصرة إلى عدم جواز إعمالها ، واختلف نقل العلماء عن سيويه والمبرد ، فنقل السهيلي الجواز عن سيويه والمنع عن أبي العباس المبرد ، ونقل النحاس عكس ما نقله السهيلي ، فنسب الجواز للمبرد والمنع إلى سيويه ، ونقل ابن مالك الجواز عنهما ، ثم قال ابن مالك : إن إعمال « إن » النافية عمل ليس مع جوازه نادر ، وتبعه على هذا ابن هشام ، وقال غير ابن مالك : إن عمل « إن » النافية عمل ليس أكثر من عمل لا .

(٢) العالمة : تطلق على مافوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها .

(٣) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف .

١١١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وسند ذكر عجزه فيما بعد ، واعلم أنه يكثر

استشهاد النحاة بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكره أحد منهم منسوبا إلى قائل معين .

الرواية : يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة ، إحداها :

* إلا على أضْمَفِ المَجَانِينِ *

والثانية :

* إلا على حِزْبِهِ المَلَّاعِينِ *

والثالثة :

* إلا على حِزْبِهِ المَنَاحِيسِ *

اللمة : « مستولياً » هو اسم فاعل فعله الماضي استولى ، ومعناه كانت له الولاية على

الشيء ، وملك زمام التصرف فيه « المجانين » جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند

فصل : وَتَزَادُ الْبَاءُ بِكَثْرَةٍ فِي خَبَرِ « لَيْسَ » وَ « مَا » (١) ، نَحْوُ (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟) (٢)

العرب من خبلته الجن ، والمناحيس في الرواية الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حاله سوء الطالع .

المعنى : ليس هذا الإنسان بذى ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين . الإعراب : « إن » نافية تعمل عمل ليس « هو » اسمها « مستولياً » خبرها « على أحد » جار ومجرور متعلق بقوله « مستولياً » السابق « إلا » أداة استثناء « على أضعف » جار ومجرور يقع . وقع الستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و « المجانين » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إن هو مستولياً » حيث أععمل « إن » النافية عمل « ليس » فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذي هو قوله « مستولياً » ويؤخذ من هذا الشاهد أن « إن » النافية مثل « ما » في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها « لا » فإن الاسم في البيت ضمير ، ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر لا يقدح في العمل ، لأنه استثنى بقوله « إلا على - إلخ » .

(١) اختلف النحاة في السر الذي من أجله تزداد الباء في خبر ليس وما ، فذهب البصريون إلى أن الذي يحمل التكلم على زيادة الباء في خبرها قصده إلى رفع أنت . يتوهم السامع أن الكلام بنى على الإتيان لكونه لم يسمع أوله ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائماً » فقد يغفل السامع فيظنه قد قال « كان زيد قائماً » أو نحوه ، ولكن إذا قال قائل « ليس زيد بقائم » - وقد علم أن الباء لا تدخل إلا في خبر منفي - فإن يتوهم الكلام مثبتاً ، وذهب الكوفيون إلى أن السر في اقتران خبر ليس بالباء هو قصد تأكيد النفي ، وهذا يكون خطاباً لمن ينكر عدم قيام زيد فيقول : إن زيدا لقائم ، مثلاً فهذا يجاب بليس زيد بقائم .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية الكريمة قوله تعالى (لست عليهم بمسيطر) من الآية ٢٣ من سورة العاشية ، وقوله سبحانه (وأن الله ليس بظلام للعبيد) من الآية ١٨٢ من سورة آل عمران ، وقوله جللت كلمته (أليس هذا بالحق) من الآية ٣٠ من سورة الأنعام ، وقوله تعالى (أليس الله بأعلم بالشاكرين) من الآية =

(وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ)^(١) ،

== ٥٣ من سورة الأنعام ، وقوله (ليس الصبح بقريب) من الآية ٨١ من سورة هود
وقوله سبحانه (أليس الله بعزيز ذي انتقام) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقوله
(أليس الله بأحكم الحاكمين) من الآية ٨ من سورة البين . وقد ورد مثل ذلك في
الشعر العربي المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول عمرو بن قنينة :

رَمَتْنِي بِنَاتِ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرَى فَمَا بَالُ مَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامٍ
ومثله قول الفرزدق :

وَلَيْسَ كَلِمَتِي إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الأَمَانِ بِنَائِمٍ
ومثله قول الشاعر :

لَيْسَ الأَخْلَافُ بِالمُضَيِّعِ مَسَامِعِهِمْ إِلَى الوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ
ومثله قول الآخر :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي المُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنٍ
(١) من الآية ٧٤ من سورة البقرة ، ومن آيات أخرى كثيرة ، وقد ورد في
الشعر العربي المحتج به كثيرا ، فمن ذلك قول الشاعر ، وأنشده الأحمش :

فَمَا أُمُّ بَوِّ هَالِكٍ بِنُوقَةٍ إِذَا ذَكَرْتَهُ آخِرَ اللَّيْلِ حَفَّتْ
بِأَكْثَرِ مِثِّي لَوْعَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي أَطَّامِينَ أَحْشَائِي عَلَى مَا أَجَنَّتْ
ومنه قول بعض الأعراب :

فَلَمَّا كَتَمْتُ الوَجْدَ قَالَتْ تَعَمَّنَا : صَبَّرْتَ ، وَمَا هَذَا بِفِعْلِ شَجِي القَلْبِ
ومنه قول الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِالحَكْمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الأَصِيلِ ، لَا ذِي الرُّأْيِ وَالجَدَلِ
ومنه قول الآخر ، وهو سعيد بن الأبرص :

مَا الطَّرْفُ مِثِّي إِلَى مَا لَسْتُ أُمَابَتُهُ مِمَّا بَدَأَ لِي بِإِنِّي الأَحْظِ طَمَاحٍ
وعلى هذا جاء قول التنبي :

وَمَا أَنَا بِالبَّائِئِ عَلَى الحُبِّ بِبُذْرَةٍ سَيِّئٌ هَبَّ بِبَيْتِي عَلَيْهِ تَوَابُ

وَيَقْلَةً فِي خَيْرٍ^(١) « لا » وكل ناسخ مَنِي، كقوله :
 ١١٢ — وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةَ
 بِمَنْ فَعِيلًا عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ

(١) ويزاد الباء في اسم ليس إذا تأخر عن خبرها ، وقد ورد ذلك في القم
 الكريم ، وذلك قوله تعالى (ليس البر بأن تأتوا البيوت) في قراءة من نصب البر
 ومنه قول الشاعر

أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ النَّفْسِيَّ يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي فِي يَدَيْهِ
 ونظير ذلك زيادتها في خبر المبتدأ المنهى بما ولو كان قدم تقدم على المبتدأ ،
 قول الشاعر

لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ
 ١١٢ — البيت لسواد بن قارب الأزدي الدوسي - وقيل ؛ السدوسي - يخ

به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقبله قوله :

فَأَشْهَدُ أَنْ اللَّهَ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ كُلِّ كَلِّ غَاثٍ
 وَأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيْلَةٌ إِلَى اللَّهِ يَا بَنَ الْأَكْرَمِينَ الْأَطْيَابِ
 فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الدَّوَابِ
 اللغة : « فتيلًا » هو الخيط الدقيق الذي يكون في شق النواة .

الإعراب : « فكن » فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
 « لي » جار ومجرور متعلق بقوله « شفيعاً » الآتي « شفيعاً » خبر كن « يوم » منه
 على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً « لا » نافية تعمل عمل ليس « ذو » ا
 مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، و« شفاعته »
 إليه « بمن » الباء زائدة ، بمن : خبر لا ، وهو اسم فاعل يرفع فاعلا وينصب مفعلا
 وفاعله ضمير مستتر فيه « فتيلًا » مفعوله « عن سواد » جار ومجرور متعلق بمن «
 صفة لسواد ، وإن مضاف و « قارب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « بمن » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر « لا » الناف
 تدخل على خبر « ما » إلا أن دخولها في خبر لا قليل بالنسبة لدخولها في خبر ما

وقوله :

١١٣ — وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ

= واعلم أن الباء كما زيدت في خبر لا العاملة عمل ليس قد زيدت - شذوذاً - في خبر لا التي تعمل عمل «إن» ومن ذلك قول بعض العرب «لاخير بخير بعده النار» وهذا إذا لم تجعل الباء بمعنى في ، فإن جعلت الباء في «بخير» بمعنى في كانت أصلية، وكان الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر لا النافية للجنس

١١٣ — هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بنامه :

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ ؛ إِذَا أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ
والبيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم «لامية العرب» وأورد به :

أَقِيمُوا بِنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيئِكُمْ فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لِأَمِيلُ
اللغة : «أقيموا صدور مطيئكم» هذه كناية عن الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي . يقول : جدوا في أمركم وانتهوا من رقدتكم «فإنني إلى قوم سواكم - إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول: إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعيان من تراخيكم وإقراركم بالضمير لخلق بأن يهديني في البقاء بينكم . الإعراب : «إن» شرطية «مدت» مد : فعل ماض ، فعل الشرط ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء للتأنيث «الأيدي» نائب فاعل لمد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» قبل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بأعجلهم» الباء رائدة ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة لم أكن في محل جزم جواب الشرط «إذ» كلمة دالة على التعليل ، قيل : هي حرف ؛ وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» و «أجشع» مبتدأ ، وهو مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ .

وقوله :

* فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدَدٍ * — ١١٤

== الشاهد فيه : يستشهد النحاة بهذا البيت على أمرين ، الأول : في قوله « بأعجلهم » حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم ، والثاني ودوله « بأعجلهم » أيضاً ، وذلك أنه على صورة أفعال التفضيل ولكن المراد «سى» الصفة الحالية من التفضيل ، وكأنه قد قال : لم أكن بعجلهم ، وذلك لأن مقام الفجر يقتضى أن ينشئ عن نفسه أصل العجلة ، إذ لو نفي الزيادة فيها عن غيره - على ما هو معنى صيغته أفعال - لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام ، غاية ما في الأمر أنه لم يزد فيها عن غيره ، وسيأتى ذلك موضعاً مفصلاً في بابه .

ومن دخول الباء على خبر مضارع « كان » الذي قول عبيد بن الأبرس :

يَا صَاحِبَ مَهْلًا ، أَقِلِّ الْمَذَلَّ يَا صَاحِبَ
وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِاللَّائِمِ اللَّاحِجِ
وقول الحطيئة :

فَإِلَّا يَسْكُنُ مَالِي بِأَتِ فَإِنِّي سَيِّئَاتِي ثَنَائِي زَيْدًا بَنَ مَهْلِهِلِ
١١٤ - هذا محجز بيت من الطويل ، وصدوره قوله :

* دَعَانِي أَخِي وَأَخْلِيلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ *

وهذا البيت من كلمة جيدة لدريد بن الصمة القشيري ، رثى فيها أخاه أبا فرعان عبد الله بن الصمة .

اللغة : « دعانى » أراد استصرخنى وطلب أن أغثه « وأخيل بينى وبينه » أى : وقد حالت الموقعة واصطفاف الفرسان بيننا « قعدد » بضم القاف وسكون العين المهملة بعدها دال مهملة مفتوحة أو مضمومة - وهو الرجل الجبان اللثيم الذى القاعد عن الحرب والمكارم .

الإعراب : « دعانى » دعا : فعل ماض ، والنون للرقابة ، وياء المتكلم مفعول به « أخى » فاعل دعا ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأخيل » الواو واو الحال ، الخيل : مبتدأ « بينى » بين : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « لما » ظرف بمعنى حين مبنى =

وَيَبْدُرُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَخَبْرِ « إِنْ » و « لَكِنَّ » و « آتَيْتَ » فِي قَوْلِهِ :

١١٥ — * فَإِنَّكَ تَمَّا أَحَدَثْتَ بِالْمُجَرَّبِ *

على السكون في محل نصب ويجد الآتي « دعاني » دعا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أخى ، والنون للوقاية ، وباء المنكلم مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يحدني » يحد : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى أخى أيضاً ، والنون للوقاية ، وباء المنكلم مفعول أول ليجد « بقعد » الباء حرف جر زائد ، وقعد : مفعول ثان ليجد ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . الشاهد فيه : قوله « بقعد » حيث زاد الباء في المفعول الثاني ليجد الذي أصله الخبر .

١١٥ — هذا بنجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

* فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا *

وهذا البيت من كلمة طويولة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وأولها قوله :
خَائِلِي مَرَايِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ لِنَفْضِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ
اللغة : « تَنَا » تبع ، والدأى : البعد « عنها » الضمير يعود إلى أم جندب ، وهو اسم امرأة ، وقد ذكرها باسمها في مستهل القصيدة الذي رويناها لك « المجرب » اسم فاعل من التجربة ، وعى الاختبار والابتلاء بواسطة التكرار ، وبعض الناس يقرؤه بفتح الراء مشددة على أنه مصدر ميمي أو اسم مكان ، وستعرف وجهه « حقبه » مدة . المعنى : يقول : إنك إذا ابتعدت عن أم جندب هذه مدة من الزمان وبقيت لأتراها تقضت عهدك ، وانخلعت من مودتك ، وأنت خير بذلك من أخلاقها .

الإعراب : « إِنْ » حرف شرط جازم « تَنَا » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، عنها « جار ومجرور متعلق بتَنَا » حقبه « ظرف زمان منصوب بتَنَا أيضاً « لا » نافية « تلاقها » تلاق : فعل مضارع بدل من تَنَا ، وبدل المجزوم مجزوم ، وعلامة جزمه حذف الباء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره =

وقوله :

* وَالسَّكِينَةُ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهِيْنِ * — ١١٦

== أنت . وضمير الغائبة العائد إلى أم جندب مفعول به «فإنك» الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف الخطاب اسم إن ، مبنى على الفتح في محل نصب «مما» من : حرف جر ، وما : مصدرية «أحدثت» أحدث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أم جندب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن . والجار والمجرور متعلق بمجرب الآتي ، ويجوز أن تكون «ما» اسما موصولا في محل جر بمن ، وتكون جملة «أحدثت» لاجل لها من الإعراب صلة الموصول ، والتاء من جملة الصلة إلى الموصول محذوف ، والتقدير : من الذي أحدثته ، ومعنى من على كل حال التعليل «بالمجرب» الباء حرف جر زائد ، والمجرب : خبر إن ، مرفوع بضممة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «بالمجرب» حيث زاد الباء الجارة في خبر إن ، وهذا إنما يتم على جعل «المجرب» اسم فاعل . وكأنه قد قال ؛ فإنك الذي جرب ما أحدثته أم جندب .

ومن العلماء من جعل «المجرب» بفتح الراء مشددة على أنه اسم مكان من التجربة وعلى ذلك تكون الباء حرف جر أصلي ، وهي مع مجرورها متعلق بمحذوف خبر إن ، كأنه قد قال ؛ فإنك كأن بمكان التجربة .

ومنهم من أبقى «المجرب» مكسور الراء مشددة على أنه اسم فاعل ، وجعل الباء حرف جر أصلي معناه التشبيه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن أيضاً ، وكأنه قد قال ؛ فإنك كأن مثل الشخص المجرب لها ولأفعالها . فاعرف ذلك وتدبره .

١١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ *

وقد أنشد أبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني هذا البيت ، ولم ينسباه إلى قائل =

وقوله :

* ١١٧ — * أَلَا لَيْتَ ذَا الْعَيْشِ اللَّذِيذَ بَدَأْتُمْ *

= معين ، وقد بحث طويلا فلم أعث له على نسبة إلى قائل معين ، ولم أفد له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « هين » بفتح الهاء وتشديد الياء - سهل خفيف ، وأصله هيون - يياه ساكنة وواو مكسورة - لأنه من هان يهون ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ومثله سيد وميت .

الإعراب ؛ « لكن » حرف استدراك ونصب « أجرا » اسم لكن « لو » حرف شرط غير جازم « بعلت » فعل : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وهذه الجملة شرط لو ، وجواها محذوف ، والتقدير ؛ لو فعلت لثلت جزاءه ، مثلا . ويجوز أن تكون لو حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب « بهين » الباء حرف جر زائد ، هين : خبر لكن ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « هل » حرف استفهام « ينكر » فعل مضارع مبنى للمجهول « المعروف » نائب فاعل ينكر « في الناس » جار ومجرور متعلق بـ ينكر « والأجر » الواو عاطفة ، الأجر : معطوف على المعروف .

الشاهد فيه : قوله « لكن أجرا بهين » حيث زاد الباء في خبر لكن المشددة التون ، وزايدتها في هذا للوضع نادرة .

١١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* يَقُولُ إِذَا أَقْلَوَلِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ *

وهذا بيت من كلمة للفردق همام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الحطفي وقومه بنى كليب ، ويعبرهم بأنهم يأتون الأن ، وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَلَيْسَ كُنَيْي إِذَا جَنَّ لَيْلُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ رِيحَ الْأَتَانِ بِنَاءِ

اللغة : « جن ليله » معناه ستره وأظلم عليه « الأتان » هي أنثى الحمار ، وجمعها أتان ، مثل سحاب وسحب « أقول » فسر العيني بقوله « أي ارتفع السكبي عليها ، أي على الأتان » اه . والذي في اللسان تفسير أقول بانكش ، و « أقردت » ذلت وخضعت =

وإنما دخلت في خبر « أن » في (أَوْلَمَ يَرَوْنَا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَمَعَى بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ)^(١) لما كان « أو لم يروا أن الله » في معنى « أو ليس الله » .

== الإعراب : « بقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « كليبي » في البيت السابق عليه « إذا » ظرفاً يستقبل من الزمان « اقلولي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كليبي أيضاً « عليها » جار ومجرور متعلق باقلولي ، وضمير المؤنثة عائد إلى الأنتان ، وجملة اقلولي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « وأفردت » الواو حرف عطف ، أفردت : فعل ماض ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأنتان ، والجملة في محل جر مبطوفة على جملة اقلولي « ألا » حرف استفتاح « ليت » حرف تمن ونصب « ذا » اسم إشارة اسم ليت « العيش » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعمت له « اللذيذ » نعت للعيش « بدائم » الباء حرف جر زائد ، دائم : خبر ليت ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وجملة « ليت » واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « ليت ذا العيش بدائم » حيث زاد الباء في خبر ليت على ما عرفت في إعراب البيت ، وهذه الزيادة نادرة لا يسج متكلم على منوالها .

ونزوى هذه العبارة « ألا هل أخو عيش لذئد بدائم » وفيها زيادة الباء في خبر المبتدأ المسبوق بحرف الاستفهام . أما المبتدأ فهو قوله « لأخو عيش » وأما خبره فهو قوله « بدائم » وقد زيدت الباء في هذا الخبر ، وقد دخل حرف الاستفهام - وهو قوله « هل » - على ذلك المبتدأ كما ترى ، وحرف الاستفهام ههنا بمعنى النفي ، ويؤيده قول : ما أخو عيش لذئد بدائم ، قاله شراح التسهيل .

(١) من الآية ٣٣ من سورة الأحقاف ، وقد استدل العلماء على أن معنى الآية الكريمة هو ما ذكره المؤلف بأن ذلك قد ورد مصرحاً به في آية أخرى ، وهي قوله تعالى (أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر) من الآية ٨١ من سورة يس .

هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية السكل باسم الجزء ، كتسميتهم الكلامَ كلمة .
وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع : ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر ،
وهو ثلاثة : كَادَ ، وَأَوْشَكَ ، وَكَرَّبَ ، وما وضع للدلالة على رَجَائِهِ ، وهو
ثلاثة : عَسَى ^(٢) ، وَاخْتَلَقَ ، وَحَرَى ، وما وضع للدلالة على الشروع فيه ، وهو
كثير ، ومنه : أَنْشَأَ ، وَظَفِقَ ، وَجَعَلَ ، وَعَلِقَ ، وَأَخَذَ .

(١) ذكر المؤلف هنا وفيما سبق في بيان علامات العمل أن « عسى » فعل
دال على الرجاء ، وذكر في باب إن وأخواتها « عسى » حرفا من الحروف الثمانية ،
وقد نص المؤلف في أكثر كتبه على أن القول بأن « عسى » حرف هو قول السكوفيين
وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في المغني وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ،
وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى
لعل ، ولا تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وحب
أن تكون عسى مثلها حرفا دائما ، لقوة الشبه بينهما .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « عسى » على ضربين : الأول كلمة تنصب الاسم وترفع
الخبر كإن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن سواها قول صخر بن العود أخضرمي
(وهو الشاهد رقم ١٣٣ الآتي في باب إن وأخواتها) :

فَقُلْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلِمَهَا تَشَكُّي فَنَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا
ومنه قول الراجز :

تَمُونَ بِنِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أُنْتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا
ومنه قول عمران بن حطان الخارجي :

وَلِي نَفْسٌ تُغَارِ عُنِي إِذَا مَا أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي

والضرب الثاني : يرفع المبتدأ ويصحب الخبر - وهو الذي تحدث عنه في هذا الباب
وهو باب أعمال المقاربة - وهذا فعل ماض ، بدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كناء
الفاعل في نحو قوله تعالى : (يهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض) وأما
جمودها ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجها عن الفعلية ، ولمن الأفعال
يدل على معنى يدل عليه حرف وهو مع ذلك حامد ، لم يخرج ذلك عنه : فقلته ، أليست =

وَيَعْمَلَنَّ عمل « كان » ، إلا أن خبرهنَّ يجب كونه جملةً ، وَشَدَّ مجيئه مفرداً بعد « كاد » و « عسى » ، كقوله :

١١٨ - * فَأَبْتُ إِلَى فَعْمٍ وَمَا كِدْتُ آبِيَا * *

= حاشا وعدا وخلا دالة على الاستثناء وهي جامدة ، وقد جاءت حروف بالفاظها ومعانيها فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها .

وهذا الذي ذكرناه - من أن « عسى » على ضربين ، وأنها في ضرب منها فعل ، وفي الضرب الآخر حرف - هو مذهب شيخ النحاة سيبويه (وانظر كتابتنا على شرح الأثموني ج ١ ص ٤٦٢ وما بعدها في الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢) . وقد ذكر المؤلف « عسى » هنا في باب أفعال المقاربة على أنها فعل - وذكرها في باب « إن » على أنها حرف ، فهذا ميل منه إلى هذا المذهب .

ومن هذا كله يتضح لك : أن في « عسى » ثلاثة أفعال للنحاة :

الأول : أنها فعل في كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاة البصرة ، ورجحه المتأخرون

والثاني : أنها حرف في جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أم لم يتصل بها ، وهو قول جمهرة الكوفيين وتعلب وابن السراج .

والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب كما في الأبيات التي روينها لك في مطلع هذه الكلمة ، وفعل فيما عدا ذلك ، وهو قول سيبويه شيخ النحاة ، ولا يتسع وقتك للاحتجاج لكل رأي ، ونخريج الشواهد على كل مذهب (وانظر شرح الشاهدين ١٣٢ و ١٣٣ الآيتين في باب إن وأخواتها) .

١١٨ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ * *

والبيت لتأبط شراً - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمة مختارة ، اختارها أبو تمام في حماسته ، وأولها قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُدِيرٌ

اللغة : « أبت » رجعت « فهم » اسمه قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان « تصفر » أراد تأسف وتحزن على إفلاتي منها بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . =

وقولهم : « عَسَى الْغُؤَيْرُ أَبُوَسًا ^(١) » .

== وقصة ذلك أن بني الحيان - وهم حى من هذيل - وجدوا تأبط شراً يشتار عسلا من فوق جبل ، وراحم يترصدونه ، فغشى أن يقع في أيديهم ، فالتقى من الجبل ناحية بعبدة عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزاق عليه حتى انتهى إلى الأرض ثم أسلم قدميه للريح ، فنجا من قبضتهم .

المعنى : يقول : إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الحطة فارقتها وهى تلهف كيف أفلت منها .

الإعراب : « فأبت » الفاء عاطفة ، آب : فعل ماض ، وتاء النسكلم فاعله « إلى فهم » جار ومجرور متعلق بأبت « وما » نافية « كدت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « آتبا » خبره ، والجملة فى محل نصب حال « وكم » خبرية بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « مثلها » مثل : تمير لسم ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « فارقتها » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « وهى » الواو واو الحال ، والضمير « مدها » مبتدأ « تصفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وما كدت آتبا » حيث أعمل « كاد » عمل « كان » فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أنى بخبرها اسماً مفرداً ، والاستعمال جار على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ولهذا أنكربعض النحاة هذه الرواية وزعم أن الرواية الصحيحة هى « وما كنت آتبا » .

(١) معاً مثل تقوله العرب ، وأصله أنه كان قويم فى ثار ، فانهار عليهم ، فمانوا جميعاً ، فضربوه مثلاً لكل ما يخبس منه الشر . ثم ثمنات به الزباء ملكة الجزيرة ، والغوير : تصغير العار ، والأبوس : جمع بأس أو بؤس . وقد خرجه سيويوه وأبو على أن « أبوسا » خبر عسى ، وذكرنا أن ذلك يجرى مجرى الضرورة ومراجعة الأصول الهجورة . وحمل ابن الأعرابى « أبوسا » منصوباً بفعل محذوف وقدره : عسى الغوير يصير أبوسا . وقدره الكوفيون : عسى الغوير أن يكون أبوسا ، ولا فرق بين تقدير ابن الأعرابى وتقدير الكوفيين إلا فى ذكر « أن » المصدرية التى يغلب اقتران الفعل ناقضار الواقع خبرا لاسمى بها ، وهو حسن بالنظر إلى تحقق ما هو الأصل ==

وأما (فَطْفِقَ مَسْحًا) ^(١) فالخبرُ محذوفٌ ، أى : يَمَسَحُ مَسْحًا .
 وشرطُ الجملة : أن تكونَ فِعْلِيَّةً ، وَشَدَّ مجيء الأسمية بعد « جَعَلَ »
 فى قوله :

١١٩ — وَقَدْ جَمَعَتْ قُلُوصُ بَنِي سُهَيْلٍ
 مِنَ الْأَكْوَارِ مَرَّتَهَا قَرِيبُ

== وذهب قوم إلى أن « أبوسا » مفعول به لفعل محذوف ، وقدروه « يأتى بأبوس »
 ولو قدروه « يأتى أبوسا » لقلت المحذوفات ، ولعلمهم غفلوا عن أن « آتى » يتعدى إلى
 للمفعول به بنفسه ، وقال ابن هشام بعد حكاية هذه الأقوال : « وأحسن من ذلك كله
 أن يقدر : عسى الغوير يئأس أبوساً ، فيكون مفعولاً مطلقاً ، ويكون مثل قوله تعالى :
 (فطفق مسحاً) أى يمسح مسحاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه » اهـ .
 وقد تلخص لك من هذا الكلام أن العلماء خرجوا هذا المثل خمس نخرجات ،
 فقيل : خبر عسى ، وقيل : خبر يكون محذوفة ، وقيل : خبر يصير محذوفة ، وقيل :
 مفعول به لفعل محذوف ، وقيل : مفعول مطلق عامله محذوف .
 (١) من الآية ٣٣ من سورة ص .

١١٩ — هذا البيت من الوافر ، وهو من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ، ولم
 ينسبه إلى قائل معين ، وقد ذكر قبله بيتين .

اللغة : « قلووص » بفتح القاف وضم اللام مخففة - الناقصة الشابة الفتية « بنى سهيل »
 يروى فى مكانه « ابنى سهيل » وقوله « من الأكوار » فالأكوار : جمع كور ،
 والكور - بضم الكاف - الرحل بأداته ، وقد يكون الكور بفتح الكاف ، وهو
 الجماعة من الإبل « مرتها » للرتع : المسكان الذى ترعى النعم فيه .

المعنى : يقول إن هذه الناقصة قد أصيبت بالكلال ، وحصل لها إعياء وتعب فما تطيق
 الإبعاد عن مواضع نزول القوم للرعى ، فمى أبدا ترعى قريباً من الأكوار . وإنما
 توضع الأكوار حيث ينزل القوم .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « جعلت » جعل : فعل ماض ، والتاء للأنثى
 « قلووص » اسم جعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « بنى » مضاف إليه ،
 وبنى مضاف و « سهيل » مضاف إليه « من الأكوار » جار ومجرور متعلق بقريب ==

وشرطُ الفعلِ ثلاثةُ أمورٍ :

أحدُهما : أن يكون رافعاً لضمير الأسم^(١) ، فأما قوله :

١٢٠ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ بِثِقَلِي

تَوْبِي

الآتي « مرتعها » مرتع ، وهو مضاف وضمير العائدة إلى قلوب بني سبيل مضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر جعل . الشاهد فيه : قوله « جعلت قلوب . . مرتعها قريب » حيث جاء بخبر جعل جملة اسمية - وهي قوله « مرتعها قريب » - ولو أتى به على ما جرى عليه الاستعمال في خبر هذا الفعل لقال : وقد جعلت . . . يقرب مرتعها ، ولكنه أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية ، هذا توجيه كلام المؤلف العلامة رحمه الله .

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن « جعل » في هذا البيت ليست هي التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ويكون خبرها جملة فعابية فعلها مضارع ، ولكن جعل في هذا البيت فعل قاصر يحتاج إلى فاعل ولا يحتاج إلى غيره ، وعليه يكون قوله « قلوب » فاعلا ، وقوله « مرتعها قريب » جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال من الفاعل ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بالإضافة . وعنى هذا لا يكون البيت مما نحن فيه . ومنهم من يجعل « جعل » فعلا ناسبا بمعنى صار الذي هو من أخوات كان ، و « قلوب » اسم . وجملة « مرتعها قريب » في محل نصب خبره ، ولا يكون مما نحن فيه أيضاً ، لأن كلامنا في « جعل » التي معناها الشروع في العمل ، لا في « جعل » بمعنى التحول من حال إلى حال .

(١) الأصل في أفعال هذا الباب أنها وضعت على أن تستعمل في السلام لتدل على أن المرفوع بها هو الذي قد تلبس بالفعل المدلول عليه بخبرها ، أو شرع فيه ، فلماذا كان مما لا بد منه في استعمالها أن يكون الضمير في خبرها راجعاً إلى الاسم المرفوع بها ، وإلا يكن الأمر على هذا لم يتحقق لها ما وضعت لتستعمل فيه .

١٢٠ - هذه قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتامه :

(٢٠ - أوضح السالك ١)

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي ثَوْبِي ، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
 وهذا البيت من كلام عمرو بن أحرر الباهلي ، وقد ذكره المرزباني في كتابه
 « المرشح في مأخذ العلماء على الشعراء » و يروى بيت مثله في كلام أبي حية النخيري ،
 وهو بتمامه :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوقِعُنِي ظَهْرِي ، فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
 اللغة : « يتلقى » يجهدني ويتعبني ويعيقني « أنهض » أقوم ، ومصدره النهض -
 بفتح فسكون - كما في بيت الشاهد ، والنهوض كالقعود والجلوس « السكر » بفتح
 السين وكسر الكاف - صفة مشبهة بمعنى التمل وهو الذي أخذ منه الشراب
 وأضعف قواه .

الإعراب : « قد » حرف تحبوق « جعلت » جعل : فعل ماض ناقص ، وتاء
 المتكلم اسمه « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « ما » زائدة « قمت » قام ؛ فعل
 ماض ، وتاء للمتكلم فاعله « يتلقى » يتقل : فعل مضارع ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به
 ليثقل « ثوبي » ثوب : فاعل يثقل ، وثوب مضاف وباء المتكلم مضاف إليه . وهذا هو
 الظاهر ، ومستتر ما فيه من الفساد « فأنهض » الفاء حرف عطف ، أنهض ؛ فعل
 مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نهض » مفعول مطلق مبين للنوع ،
 ونهض مضاف و « الشارب » مضاف إليه « السكر » نعت للشارب .

الشاهد فيه : قوله « جعلت يتلقى ثوبي » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع
 الواقع خبرا لجعل قد رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم جعل ، وذلك غير
 مرضي عند العلماء ، ولو جاء على ما هو الموافق لما ارتضوه لقال : وقد جعلت أثقل ،
 لأن هذه الأفعال يتعين في خبرها أن يكون رافعا لضمير مستتر عائد إلى الاسم .

وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر ، وجعلوا فاعل يتلقى ضميرا مستترا يعود إلى اسم
 جعل ، وكان حقه أن يقوله « أثقل » لأن الاسم ضمير المتكلم وحرف المضارعة الموضوع له
 هو الهمزة ، لكنه أبدل من الضمير المتصل قوله « ثوبي » فلما أراد إعادة الضمير من
 الخبر أعاده إلى البدل لا إلى البدل منه ، وأصل الكلام : وقد جعلت ثوبي يتلقى ، فالتاء اسم =

وقوله :

١٢١ - وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ بِمَا أُبْتُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

= جعل ، وتوبى بدل منه ، وجملة يثقلني في محل نصب خبر جعل ، والضمير المستتر الذي هو فاعل يثقل عائد إلى توبى ، وفي هذه اللوحة الكفاية والمنع ، وتام الكلام في شرحنا على الأشموني .

١٢١ - هذا بيت من الطويل من كلمة طويلة لذى الرمة - غيلان بن عتبة - ومطلع هذه الكلمة قوله ؛

وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لَمِيَّةٍ نَاقِيَةٍ فَمَا زِلْتُ أُبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ

اللغة : « وقفت » تقول : وقفت الناقة تقف وقفا ، ووقفتها أنا أقفها ، فهو لازم ومتعد بصيغة واحدة ، وهو في البيت متعد « ربع » الربع - بفتح الراء وسكون الباء - الدار حيث كانت « أسقيه » بضم الهمزة - أدعوه له بالسقيا ، أى : أقول سقالك الله « أبته » أظهر له من بئى ، والبث - بفتح الباء - الحزن « ملاعبه » الملاعب : جمع ملعب - بفتح الميم والعين المهملة بينهما لام ساكنة - وهو مكان اللعب .

الإعراب : « وأسقيه » الواو حرف عطف ، أسقى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به مبنى على الكسر في محل نصب « حتى » حرف غاية وجر بمعنى إلى « كاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الربع « مما » جار ومجرور متعلق بقوله تكلمنى الآتى « أبته » أثبت : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى الربع مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول المجرورة محلا بمن ، والعائد ضمير منصوب بأبث على أنه مفعول ثان له ، والتقدير : مما أبته إياه ، ويجوز أن تكون ما موصولا حرفيا فهى ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بمن ، والتقدير : من بئى إياه « تكلمنى » تكلم : فعل مضارع والنون للوقاية ، وإياه المتكلم مفعول به « أحجاره » ظاهر الأمر أن « أحجار » فاعل تكلم ، وضمير الربع مضاف إليه « وملاعبه » الواو عاطفة ، وملاعب : معطوف على أحجاره ، والضمير مضاف إليه ، وجملة « تكلمنى أحجاره » من الفعل وفاعله =

فثوبى وأحجاره بدلان من انمى جعل وكاد ، ويجوز في «عسى» خاصة
أن ترفع السبى^(١) ، كقوله :

١٢٢ — * وَمَاذَا عَمَى الْحِجَابُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ *
يروى بنصب « جهده » ورفع .

== في محل نصب خبر كاد ، ولكن هذا الظاهر غير مستقيم ، وستعرف وجه ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت ، إن شاء الله .

الشاهد فيه : قوله « كاد تكلمنى أحجاره » حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد قد رفع السبى ، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الاسم . وهذا الظاهر غير مرضى كما ذكرناه في الإعراب وفي شرح الشاهد السابق ، وتوجيه الشاهد على ما يطابق الصحيح المرصى أن يجعل « أحجاره » بدلا من الضمير المستتر في « كاد » العائد إلى الرفع ، و « تكلمنى » فيه ضمير مستتر عائد إلى أحجار ؛ لأن الارتباط بين البدل والمبدل منه يسوغ عود الضمير إلى البدل في حال إرادة المبدل منه وأصل الكلام : كاد (هو) أحجاره تكلمنى .

(١) المراد بالسبى الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بعسى ، وانظر إلى قوله « جهده » في رواية الرفع تجده اسما مرفوعا بعسى ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الحجاب وهو المرفوع بعسى .

١٢٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا نَحْنُ جَاوَزْنَا حَقِيرَ زِيَادِ *

وقد نسب العيني هذا البيت لفرزدق ، وتبعه على ذلك الشيخ خالد ، وليس ذلك بصحيح ، ولا هو مروى في شعره . والصواب — كما قال ياقوت الرومى — أن البيت للبرج التميمى ، وكان الحجاج بن يوسف قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبي صفرة لقتال الأزارقة ، فهرب منه إلى الشام .

اللغة : « حفير زياد » هو موضع على خمس ليال من البصرة .

المعنى : ينكر أن يكون للحجاج بدنتاله بضر ، أو سلطان يقهره ، إذا هو جاوز

=

حدود ولايته .

= الإعراب : «ماذا» كلها اسم استفهام مبتدأ ، وزعم الكسائي أن « ما » وحده اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» وحده اسم موصول خبر للمبتدأ ، وليس بشيء « عسى » فعل ماض دال على الطمع والإشفاق مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره النعذر لا محل له من الإعراب «الحجاج» اسم مرفوع بالضممة الظاهرة « يبلغ » فعل مضارع « جهده » جهد : يروي مرفوعاً ومنصوباً ، فعلى الرفع هو فاعل يبلغ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحجاج مضاف إليه ، هذا على رواية الرفع ، فأما على رواية النصب ففاعل يبلغ ضمير مستتر يعود إلى الحجاج ، وجهد مفعول به ، والضمير العائد إلى الحجاج مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بقوله يبلغ «نحن» ضمير منفصل فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « جاوزنا » فعل ماض وفاعله «حفير» مفعول به لجاوز ، وحفير مضاف و «زياد» مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

الشاهو فيه : قوله « عسى الحجاج يبلغ جهده » والنحاة يستشهدون بهذه الجملة على شيئين : أحدهما — وليس هو مقصد المؤلف العلامة في هذا الموضع — في قوله « يبلغ » حيث جاء خبر عسى فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية .
وثانيهما — وهو المقصود للمؤلف — في قوله « يبلغ جهده » على رواية الرفع حيث رفع المضارع الواقع خبراً لعسى اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى اسم عسى ، وهذا جائز في هذا الفعل وحده من دون سائر أخواته .

وخالف في هذا الموضع العلامة أبو حيان في كتابه « النكت الحسان » حيث ذهب إلى التسمية بين عسى وغيرها من أفعال الباب ، ومنع في جميع هذه الأفعال أن تكون فاعل الفعل المضارع الواقع خبراً لمن غير الضمير العائد إلى الاسم ، وكأنه سكر رواية رفع « جهده » في هذا البيت ، ولكن متى نزلت الرواية عن العلماء لأثبات فإنها تدل على صحة ما ذهب إليه الجمهور من العلماء . وبها يبطل ما ذهب إليه ، كذا قيل ، ولأبي حيان أن يؤول البيت بمثل ما أورد الرحاة به البيهقيين ، فيجعل « جهده » بدلاً من ضمير مستتر في « يبلغ » تقديره هو يعود إلى الحجاج ، فاعرف ذلك وتأمله .

الثاني : أن يكون مضارعاً ، وَشَدَّ في « جَعَلَ » قولُ ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما : « فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً »^(١).

الثالث : أن يكون مقرونًا بأن إن كان الفعل حَرَمَى أو اخْلَوْلَقَ ، نحو « حَرَمَى زَيْدٌ أَنْ يَأْتِيَ » و « اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ »^(٢) ، وأن يكون

(١) أنت تعرف أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، وتعرف - مع ذلك - أنها تضاف إلى شرطها وهو الجملة التالية لها ، وتنصب بجوابها وهو الجملة الواقعة بعد الشرط ، فإذا في عبارة ابن عباس مضافة إلى جملة « لم يستطع أن يخرج » ومنصوبة بقوله « أرسل » وأنت تعلم - مع هذا - أن مرتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، فعلى هذا يكون رتبة « أرسل » قبل إذا ، ويكون تقدير الكلام ! فجعل الرجل أرسل رسولاً إذا لم يستطع أن يخرج ، فصح ما ذكره المؤلف من أن خبر جعل في هذا الكلام جملة فعلية فعلها ماض ، وهو محل الشذوذ .

(٢) أنت إذا قلت « عسى زيد أن يقوم » فزيد : اسم عسى ، وأن والفعل في تأويل مصدر خبر ، ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد - وللعلماء في الجواب عن ذلك عدة وجوه .

أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف إما قبل الاسم ، وكأنك قلت ا عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر ، وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام .

وثانيها : أن هذا المصدر في تأويل الصفة ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائماً .

وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغة في زيد حتى كأنه هو نوس

القيام .

وهذه الوجوه الثلاثة جارية في كل مصدر صريح أو مؤول يخبر به عن اسم ذات ،

أو ينعت به اسم الذات ، أو يجيء حالاً منه .

ورابعها : أن « أن » ليست مصدرية في هذا الموضع ، بل هي زائدة ، فكأنك

قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ، لأنها لو كانت زائدة لم تعمل

النصب ، ولسقطت من الكلام أحياناً ، وهي لا تسقط مع عسى إلا نادراً أو

لضرورة الشعر .

مُجْرَدًا مِنْهَا إِنْ كَانَ الْفِعْلُ دَالًّا عَلَى الشَّرْعِ ، نَحْوُ (وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ)^(١) ،
وَالغالبُ فِي خَيْرِ « عَسَى » وَ « أَوْشَكَ » الْاِقْتِرَانُ بِهَا ، نَحْوُ (عَسَى رَبُّكُمْ
أَنْ يَرْحَمَكُمْ)^(٢) ، وَقَوْلُهُ :

١٢٣ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمْلُوا وَيَمْنَعُوا

(١) من الآية ٢٣ من سورة الأعراف ومن الآية ١٢١ من سورة طه .

(٢) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

١٢٣ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت أنشده ثعالب في أماله عن ابن

الأشعري . ولم ينسبه إلى أحد ، وقيل .

أَبَا مَالِكٍ ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ وَالتَّمَسْ كَيْفِيكَ فَضَاءَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ
الْمَعْنَى : إِنْ مِنْ طَسَعَ النَّاسَ أَنْهُمْ لَوْ سَأَلُوا أَنْ يَعْضُوا أَلَهُمْ شَيْءٌ وَأَهْوَنُهَا خَطَرًا
وَأَقْبَحُهَا قِيَمَةٌ لَمَا أَجَابُوا ، بَلْ لَهُمْ لِيَمْنَعُونَ وَيَمْلُونَ السُّؤَالَ .

الإعراب : « ولو » شرطية غير جازمة « سئل » فعل ماضٍ مبني للمجهول فعل
الشرط « الناس » نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، « التراب » مفعول ثانٍ « لأوشكوا »
اللام واقعة في جواب « لو » وأوشك : فعل ماضٍ ناقص ، وواو الجماعة اسم « إذا »
ظرف للمستقبل من الزمان « قيل » فعل ماضٍ مبني للمجهول « هاتوا » فعل أمر
وفاعله ، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لقيل . وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل
جر بإضافة « إذا » إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لامحل
لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها « أن » مصدرية « يملوا » فعل مضارع
منصوب بأن ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة في محل نصب خبر أوشك « ويمنعوا »
مسطوف على أوشكوا .

الشاهد فيه : يستشهد بالحجة بهذا البيت ونحوه على أمرين :

الأول : في قوله لأوشكوا حيث ورد « أوشك » بصيغة الماضي ، وهو يرد على الأصحى
وأبي علي اللذين أنسكرا استعمال « أوشك » ورعما أنه لم يسعمل من هذه المادة إلا
« بوشك » المضارع ، وسيأتي للشارح ذكر هذا : وسيقرر أن المضارع أكثر استعمالاً =

والتجرُّدُ قليلٌ، كقولهِ :

١٢٤ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ

يَكُونُ وِرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

= والأمر الثاني : في قوله « أن يماوا » حيث أتى بخبر « أو شك » جملة فعلية فعلها مقترن بأن ، وهو الكثير .

ومن الشواهد على هذين الأمرين جميعاً قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي :

إِذَا جَهَلَ الشُّبْقِيَّ وَلَمْ يُقَدِّرْ بِيَعُضِ الْأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلبة اليربوعي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَفْشِ الْكَرْبِيَّةَ أَوْشَكَتْ حَبَانُ الْهُوَيْتِي بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

١٢٤ - هذا بيت من الوافر ، وهذا البيت لطيفة بن خنرم العذري ، من قصيدة

قالها وهو في الحبس ، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه ، وروى

أبو السعادات ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما رواه أبو علي القالي ، وأول هذه

القصيدة قوله :

طَرَبْتَ وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبٌ وَكَيْفَ وَقَدْ تَمَّ إِلَيْكَ لِلشَّيْبِ ؟

يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فَوْادِي إِذَا ذَهَبَتْ كُلِّي النَّأْيِ الْقُلُوبُ

اللغة : « طربت » الطرب : خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن « النَّأْي »

البعد « الكرب » الهم والفم « أمسيت » قال ابن المستوفي : يروى بضم التاء وفتحها

والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عندي أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نعيم

وكان معه في السجن .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم « عسى » مرفوع

بالضمة الظاهرة « اندي » اسم موصول صفة للكرب « أمسيت » أمسى : فعل ماض

ناقص ، والتاء اسمه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجملة من

أمسى واسمه وخبره لاجل لهاملة الموصول « يكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر

فيه « وراه » وراء : ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف والهاء

مضاف إليه « فرج » مبتدأ مؤخر « قريب » صفة لفرج ، والجملة من المبتدأ والخبر في =

وقوله :

١٢٥ — يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَاقِمُهَا

عمل نصب خبر يكون ، والجملة من « يكون » واسمها وخبرها في محل نصب خبر « عسى » ولا يجوز أن يكون « فرج » اسم يكون ، و« وراءه » متعلقا بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه ، لما يلزم عليه من رفع المضارع الواقع خبرا لعسى اسما أجنبيا وهو متنع بالإجماع .
الشاهد فيه : قوله « يكون وراءه - إلخ » حيث وقع خبر « عسى » فعلا مضارعا مجردا من « أن » المصدرية ، وذلك قليل .

ومثل هذا الشاهد في ذلك قول الآخر وهو الشاهد رقم ٥٦٠ الآتي :

عَسَى اللَّهُ يُعْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ مِنْهُمْ جَوْنِ الرَّبِّ بَابِ سَكُوبِ
وقول الآخر :فَأَمَّا كَيْسٌ فَفَنَجَا ، وَآسِكِنٌ عَسَى يَفْتَرُّ بِي حَقِّ لَيْثِمٍ
وقول أعرابي ، أنشده الزجاج في أماليه ١٢٦ :

عَسَى خَبْرٌ مِنْهَا يُصَادِفُ رُفْقَةً مُحَلَّقَةً أَوْ حَيْثُ تُرْمَى جِمَارُهَا
(محلقة : حلقت شعرها في أعمال الحج . أوحيت ترمى جمارها : أى في مكان رمى الجمار)
١٢٥ — هذا بيت من المسرح ، وهذا البيت لأمية بن أبى الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ٤٧٩) .

اللغة : « منيته » النية : الموت « غراته » جمع غرة - بكسر العين - وهى الغفلة « يوافقها » يصيبها ويقع عليها .

المعنى : إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين برائته في بعض غفلاته .
الإعراب : « يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسمها « فر » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، الجملة لا عمل لها صلة الموصول « من منيته » جار ومجرور متعلق بفر ، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه « في بعض » جار ومجرور متعلق بقوله « يوافقها » الآتي ، وبعض مضاف وغرات من « غراته » مضاف إليه ، وغرات مضاف وضمير العائبة مضاف إليه =

وكاد وكرَّب بالعكس ، فمن الغالبِ قواه تعالى : (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)^(٣٧) ،
وقول الشاعر :

— ١٢٦ — * كَرَّبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ *

= « يوافقها » يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والضمير البارز الذي للعناية مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر « يوشك » .
الشاهد فيه : قوله « يوافقها » حيث أتى بخبر « يوشك » جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من « أن » وهذا تليل .

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة .

١٢٦ — هذا صدر بيت من الخفيف ، ويجزه ، ذ .

* حِينَ قَاتَ الْوُشَاةُ : هِنْدٌ غَضِبَتْ *

وقيل : إن هذا البيت لرجل من طيء ، وقال الأخفش : إنه للسكاجبة اليربوعي أحد فرسان بنى تميم وشعرأهم المحيدين .

اللغة : « جواه » الجوى : شدة الوجد « الوشاة » جمع ، وهن النمام السامح بالإفساد والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى « حين قال الوشاة » وهو الأثم في المحبة « غضوب » صفة من الغضب يستوى فيها الذكر وانثوث كصبور .
الاعنى : لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن حين أبلغني الوشاة الذين يسعون بالفساد بيني وبين من أحبا أنها غاضبة على .

الإعراب : « كرب » فعل ماض ناقص « القلب » اسمه « من جواه » الجار والمجرور متعلق بقوله « يذوب » الآتى ، أو بقوله « كرب » السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه « يذوب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب ، والجملة في محل نصب خبر كرب « حين » منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب « قال » فعل ماض . « الوشاة » فاعله « هند » مبتدأ « غضوب » خبره ، وجملة « تبدأ » متعلق في محل نصب مقولن القول . وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة « حين » إليها .

الشاهد فيه : قوله « يذوب » حيث أتى بخبر « كرب » جملة فعلية ، وكان فيها
فلا مضارعا مجردا من « أن » .

ومن القليلِ قوله :

١٢٧ — * كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ * *

١٢٧ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجبه قوله :

* إِذْ غَدَا حَشْوًا رِبْطَةً وَبُرُودٍ *

وهذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين ، وهو من كلمة لمحمد بن منذر ، ولي بن سبير بن يربوع أحد شعراء البصرة ، أدرك للهدى العباسي ومدحه ، ومات في أيام المأمون ، والبيت من قصيدة له يرثي فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب التقي . وكان ابن منذر يهواه ، وكان هو يحب ابن منذر ويشغف به ويعينه على ديناه .

وأول هذه القصيدة قوله :

كُلُّ حَيٍّ لَأَقِي الْحَمَامِ فَمُودٍ مَا لِحَيٍّ مُؤَمَّلٍ مِنْ خُلُودٍ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

إِنَّ عَبْدَ الْمُجِيدِ يَوْمَ تُوْفِي هَدًى رُكْمًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ
كَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا كَلَى النَّفْسِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ

اللغة : « تفيض » من قولهم : فاضت نفس فلان ، ويروى في مكانه « تبيض » ، وكل الرواة يجيزون أن تقول : فاضت نفسه ؛ إلا الأصمعي فأبى أن تقول إلا « فاض فلان » أو تقول « فاضت نفس فلان » وكلام غير الأصمعي أسد ، فهذا البيت الذي نشرحه دليل صحته ، وكذلك قول الآخر :

تَفِيضُ نَفْسُهَا ظَمًا وَتَحْيَى حَامًا فَهِيَ تَنْفُرُ مِنْ بَعِيدِ
وقوله « ربطة » بفتح الراء وسكون الياء اللثناة — اللالة إذا كانت قطعة واحدة ،

وأراد بها الأ كفان التي يلف فيها البيت .

الإعراب : « كادت » كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « النفس » اسمه « ن » مصدرية « تفيض » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للنفس ، والجملة خبر « كاد » في محل نصب « عليه » جار ومجرور متعلق بقوله « تفيض » السابق « إذ » ظرف للماض من الزمان متعلق بقوله =

وقوله :

١٢٨ - * وَتَذْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعًا *
ولم يذكر سيديويه في خبر كَرَبَ إلا التجردَ من أن .

== « تفيض » أيضا « غدا » فعل ماضٍ بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد الحميد المرثي « حشو » خبر غدا ، وحشو مضاف و « ربطة » مضاف إليه « وبرود » معطوف على ربطة .

الشاهد فيه : قوله « أن تفيض » حيث أتى بخبر « كاد » فعلا مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها .
ومثل هذا البيت قول الشاعر :

أَبْدَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِثْلًا فَكِدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تَنْفُتُوا الشُّبُوفَ عَنِ السَّلِّ
وقول رؤبة بن العجاج :

رَبْعُ عَقَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَاتَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ ضَوْلِ الْبَيْتِ أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم رضي الله تعالى عنه : « كاد فلي أن يطير » .

ومع ورود اقتران المضارع الواقع خبراً لكاد مقترناً بأن في الشعر والنثر ترى أن قول الأندلسيين « إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا تجوز إلا في الشعر » غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم ، وهو في ذلك تابع لسيديويه .

١٢٨ - هذا مجز بيت من الطويل . وصدره قوله :

* سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا حَلَى الظَّمَا *

والبيت لأبي هشام بن زيد الأسدي ، من كناية بهجوية بها براهم بن إسماعيل ابن المغيرة وإلى المدينة من قبر هشام بن عبد الملك بن مروان - وكان قد مدحه من قبل ، فلم ترقه مدحته فلم يعظه ، وأمر به فضرب بالسياط - وأول هذه الكلمة :

مَدَحَتْ عُرُوقًا لِلْفَدَى مَصَّتِ الثَّمَرَى حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْتَمِ بِرَبِّهَا
نَقَائِدَ بُوَاسٍ ذَاقَتِ الْفَقْرَ وَالغِنَى وَحَلَبَتِ الْأَيْدِ وَاللِّدَاهِرَ اخْرَاءَ =

== اللغة : « بأن ترعرعا » يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة . و يروى ترعرعا براءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك . ومعناه تتحرك ، يريد أنهم قوم حدث لهم النعمة بعد البؤس والضيق ، فليس لهم في السكرم عرق ثابت ، فهم لا يتحركون للبذل ولا تهنش نفوسهم للمعروف « نقائذ » جمع تقيذة بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر « أضرع » هو جمع ضرع ، والعبارة مأخوذة من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق حلوه ومره « ذوو الأحلام » أصحاب العقول ، و يروى « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء « سجلا » - بفتح فسكون - الدلو مادام فيها الماء، قليلا كان مافيا من الماء أو كثيرا ، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهي دلو لاغير ، ولا يقال حينئذ سجل والسجل - بفتح السين المعجمة وسكون الراء المهملة - وكذلك الذنوب - بفتح الدال المعجمة - مثل السجل، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير بحيث لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أنرة وأناية فلا يجردون وإن كثروا ما بأيديهم وزاد على حاجتهم .

المعنى : إن هذه العروق التى مدحتها فردتق إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويفسد بذوى أرحامهم بنى مروان .

الإعراب : « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق مفعوله الأول « ذوو » فاعل سقى ، وهو مضاف ، و « الأحلام » مضاف إليه « سجلا » مفعول ثان لسقى « على الظلم » جار ومجرور متعلق بسقاها « وقد » الواو واو الحال، قد : حرف تحقيق « كربت » كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء لتأنيث « أعناقها » أعناق : اسم كرب ، وهو مضاف والضمير العائد للعروق مضاف إليه « أن » مصدرية « تقطعا » فعل مضارع حذف منه إحدى التاءين ، وأصله تقطعا - منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والماعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجملة في محل نصب خبر كرب ، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال الشاهد فيه : قوله « أن تقطعا » حيث أتى بخبر « كرب » دعاء مضاف من سقنا فأرسلنا .

فصل : وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي ، إلا أربعة استعمل لها مضارع ، وهي « كاد » نحو (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)^(١) ، و « أوشك » كقوله :
 * يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ *^(٢)

وهو أكثر استعمالا من ماضيها ، و « طَفِقَ » حكى الأَخْفَشُ طَفِقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب ، و طَفِقَ يَطْفِقُ كعلم يعلم ، و « جَعَلَ » حكى الكَسَائِيُّ « إِنَّ الْبَعِيرَ لَيَهْرَمُ حَتَّى يَجْعَلَ إِذَا شَرِبَ الْمَاءَ مَجْهُ » .

واستعمل اسمُ فاعلٍ لثلاثة ، وهي « كاد » قاله الناظم ، وأنشد عليه :

١٢٩ - * وَإِنِّي ، يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ *

= وهو قليل ، حتى إن سيديويه لم يحك فيه غير التجرد من « أن » . وفي هذا البيت رد عليه ومثله قول العجاج بن رؤبة :

قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تَبُورًا لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبُورًا
 (١) من الآية ٣٥ من سورة النور .

(٢) هذا البيت قد مضى قريبا (وهو الشاهد رقم ١٢٥) ، ومحل الاستشهاد فيه ههنا قوله « يوشك » حيث ورد فيه استعمال الفعل للمضارع من « أوشك » واستعمال هذا المضارع أكثر من استعمال ماضيه . وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا في شرح الشاهد (١٢٣) .
 ١٢٩ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَمُوتُ أُمِّي يَوْمَ الرَّجَامِ ، وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ
 وهذا البيت لكثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل ، وقبل بيت الشاهد قوله :

وَكِدْتُ وَقَدْ سَأَلْتِ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةً سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلُ عَانِدٌ
 قَدَيْتُ بِهَا وَالْعَيْنُ سَهُوٌ دُمُوعُهَا وَعَوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدٌ =

و « كَرَبَ » قاله جماعة ، وأنشدوا عليه :

١٣٠ — * أُبُنِّيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِي * *

= فَإِنْ تَرَكْتَ لِلكَحْلِ لَمْ يُتْرَكِ البَكِي

وَتَشْرَى إِذَا مَا حَمَحَمَتْهَا المَّرَاوِدُ

اللغة : « سها عاند » يقال : عرق عاند ، إذا سال فلم يكد يرقأ ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال : إنه عرق عاند « قذيت بها » أصابني القذى بسببها « سهو دموعها » ساكنة لينة « عوارها » قذاها « تشرى » تلجج « حشمتها » حركتها « المراد » جمع مرود - بزنة منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين « أسي » حزنا وشدة لوعة « الرجام » بالراء المهملة المكسورة والجيم : موضع بعينه ، ويصفه جماعة بالراي والحاء المهملة .

الإعراب : « أموت » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أي » معيول لأجله ، ويجوز أن يكون حالا بتقدير « آسيا » أي حزينا « يوم » مصوب . عن النظرية الزمانية وناصبه « أموت » ، ويوم مضاف و « الرجام » مضاف إليه « وإني » : إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « بقينا » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره « أو فتن بقينا » « لرهن » اللام مؤكدة ، ورهن : خبر إن « بالذي » جار ويجر رز متعلق برهن « أنا » مبتدأ « كأند » خبره . وإجتناء لا عمل لها صلة الموصول . والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملة في محل نصب خبر الكائد من حيث نقصانه ، واسمه ضمير مستتر به جوازا . وتقدير الكلام : الذي أنا كائد ألقاه .

الشاهد فيه : قوله « كائد » — بهجرة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو — حيث استعمال اسناسر اسم الفاعل من « كاد » . هذا توجيه كلام الناظم العلامة . وقد تبع فيه قوما من النحاة .

وهل : إن الصواب أنه « كابد » بالياء الموحدة من المكابدة ، فلا شاهد فيه ، وهو الذي سيويه فيما يلي العلامة المؤلف .

١٣٠ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قبله :

* فَإِذَا دُعِيَتْ إِلَى الْمَكَارِمِ فَأَعْجَلِ * =

وهذا البيت من كلام عبد قيس بن خفاف البرجمي ، أحد بني حنظلة ، وبعده قوله :

أَوْصِيكَ إِيْصَاءَ أَمْرِيءَ لَكَ نَاصِحٍ طَيْنِ رَيْبِ الدَّهْرِ غَيْرِ مُعْجَلٍ
اللغة : « أبني » هو تصغير ابن مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد دخلت عليه همزة النداء ، وأصله الأصيل قبل الإضافة بديو ، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم أضيف إلى ياء المتكلم فاجتمع ثلاث ياءات ، حذفنا الثانية منهن التي هي لام السكامة ، ولم تحذف الأولى لأنها ياء التصغير وقد آتى بها لغرض خاص ، ولم تحذف الثالثة التي هي ياء المتكلم لأنها كلة برأسها ، ويروى في مكان هذه السكامة « أجبيل » وهو اسم ابنه ، وأصله تصغير جبل « كارب يومه » يريد أن يوم وفاته قد دنا وأن أجله قد انتهى « إلى المكارم » المكارم : جمع مكرمة - بضم الراء المهملة - وهي الحصلة من خصال الكرم ، ويروى في مكانه « إلى العظام » والعظام : جمع عظيمة « فاعجل » لاتوان ولاتسوف ، بل أجب الداعي سريعا . ويروى في مكانه « فارحل » وهو قريب منه « طين » بفتح الطاء وكسر الباء الموحدة وبعدها نون - وهو الحاذق البصير بالأمور الحخير بعواقبها ، ويروى في مكانه « طب » يتشديد الباء - وهو بمعناه « ريب الدهر » حواذنه .

الإعراب : « أبني » الهمزة للنداء ، بنى : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الإدغام ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « إن » حرف توكيد ونصب « أباك » أبا : اسم إن ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كارب » خبر إن ، وكارب مضاف ويوم من « يومه » مضاف إليه ، ويوم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « فإذا » ظرف تضمن معنى الشرط « دعيت » دعى : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله « إلى المكارم » جار ومجرور متعلق بدعى ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها « فاعجل » الفاء واقعة في جواب إذا ، اعجل . فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لامحل لها من الإعراف جواب إذا . =

و «أوشك» كقوله :

١٣١ - * فَإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لَا تَرَاهَا * *

= الشاهد فيه : قوله « كارب » حيث زعم جماعة أنه اسم فاعل من كرب الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وعليه فإضافة كارب إلى يومه من إضافة اسم الفاعل إلى ظرفه ، وفي كارب ضمير مستتر عائد إلى «أباك» وهذا الضمير للمستتر هو اسمه ، وخبره محذوف ، وأصل الكلام « إن أباك كارب (هو) في يومه يموت » وقد أنكر جمهرة العلماء - وتبعهم المصنف - هذا الذي ذهب إليه هؤلاء ، ودكروا أن كارباً في البيت اسم فاعل لكرب التامة ، فليس يحتاج إلى اسم وخبر ، بل هو محتاج إلى فاعل محسب ، وفاعله هو قوله «يومه» فتكون إضافته إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله .

١٣١ - هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* وَتَمْدُودُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِي * *

والبيت من قصيدة لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وهو يشب في هذه القصيدة بغاضرة جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه .

الآفة : «العوادي» عوائق الدهر وغوائله التي تعدو على الإنسان ، واحدها عادية وأصله اسم فاعل فعله عدا يعدو .

المعنى : قد قرب ارتحال هذه المرأة ، وسوف يعز عليك أن تراها ، وستعول دونها الموانع ، وتصرف عن لقاءها الصوارف .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه «موشك» خبر إن ، وفيه ضمير مستتر هو اسمه من جهة نقصانه « أن » حرف مصدرى ونصب « لا » حرف نفي « تراها » ترى . فعل مضارع منصوب بأن للمصدرية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد على غاضرة مفعول به ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك من جهة نقصانه ، كذا قبل « وتعدو » الواو للاستئناف ، تعدو : فعل مضارع مرفوع = (٢١ - أوضح السالك ١)

والصوابُ أن الذي في البيت الأول كابد - بالباء الموحدة - من المكَابِدَةِ وَالْعَمَلِ ، وهو اسمٌ غيرٌ (١) جارٍ على الفعل ، وبهذا جزم يعقوب (٢) في شرح ديوان كثير .

وأن كاربا في البيت الثاني اسمٌ فاعل كَرَبَ التامة في نحو قولهم « كَرَبَ الشتاء » إذا قَرُبَ ، وبهذا جزم الجوهرى .

وَأَسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا لِثَمِينٍ ، وهما « طفق ، وكاد » حكى الأَخْفَشُ طُفُوقًا

== بضمة مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل «دون» ظرف متعلق بتعدو ، ودون مضاف و « غاضرة » مضاف إليه « العوادى » فاعل تعدو .
الشاهد فيه : قوله « موشك » حيث جاء اسم الفاعل من أوشك الناقصة ، وعمل ما يعمل فعله ، فرفع الاسم وهو الضمير المستتر فيه ، ونصب الخبر وهو المصدر المأخوذ من أن الصدرية وما بعدها .
وفى هذا البيت دليل على أن ما تفرع من أوشك يقترن بأن الصدرية كما يقترن بها أصله .

ومثل هذا البيت في الاستشهاد لما ذكر المصنف ولما ذكرنا قول أبي سهم الهذلي :
قَمْوَشِكَةَ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَنِيسِ وَحُوشًا يَبِابًا
الشاهد فيه : قوله « قموشكة » وهو اسم الفاعل المؤنث من أوشك ، واسمه قوله « أرضنا » وخبره « أن تعود » وقد رأيت أن المضارع الذى وقع خبرا له اقترن بأن كما يقترن بها خبر أوشك .

(١) فعل المكابدة هو « كابد » مثل قاتل وشارك ، واسم فاعل هذا الفعل هو « مكابد » مثل مقاتل ، لهذا كان « كابد » غير جارٍ على قياس الفعل المستعمل .
(٢) في عامة النسخ « ابن يعقوب » وليس بشيء ، وهو أبو يوسف يعقوب ابن السكيت .

عن قال طَفِقَ بالفتح ، و طَفِقًا عن قال طَفِقَ بالكسر ، وقالوا : كَادَ كَوْدًا
وَمَكَادًا وَمَكَادَةً .

فصل : وتختص « عسى » و « اخلوق » و « أوشك » بجواز إسنادهن
إلى « أَنْ يُفْعَلَ » مُسْتَفْتَى به عن الخبر ، نحو (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا
شَيْئًا)^(١) ، وينبئ على هذا فرعان :

أحدهما : أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المُسْنَدُ إليه في المعنى وتأخر عنها
« أَنْ » والفعلُ نحو « زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » جاز تقديرها خالية من ضمير
ذلك الاسم ، فتكون مُسْنَدَةً إلى « أَنْ » والفعل مُسْتَفْتَى بهما عن الخبر ، وجاز
تقديرها مسندة إلى الضمير ، وتكون « أَنْ » والفعلُ في موضع نصب على الخبر .

ويظهر أثر التقديرين في التأنيث والتثنية والجمع ، فتقول على تقدير
الإضمار « هِنْدٌ عَسَتْ أَنْ تُفْلِحَ » و « الزَّيْدَانُ عَسِيًّا أَنْ يَقُومَا »
و « الزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا » و « الهِنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ » ،
وتقول على تقدير ائْتَلُوْا من الضمير « عسى » في الجمع ، وهو الأَفْصَحُ ، قال الله
تعالى : (لَا يَسْخَرَنَّ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ
مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ)^(٢) .

الثاني : أنه إذا ولى إحداهن « أَنْ » والفعلُ وتأخرَ عنهما اسم هو المُسْنَدُ
إليه في المعنى ، نحو « عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ » جاز في ذلك الفعل أن يُقَدَّرَ خالياً
من الضمير ؛ فيكون مُسْنَدًا إلى ذلك الأسم ، وعسى مسندة إلى أَنْ والفعل
مستفتى بهما عن الخبر ، وأن يُقَدَّرَ^(٣) مُتَّحِمًا لضمير ذلك الأسم ، فيكون الأسم

(١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١١ من سورة الحجرات .

(٣) أى الفعل المنصوب بأن للصدرية .

مرفوعاً بعسى ، وتكون « أن » والفعلُ في موضع نصب على الخبرية ، ومنعَ الشلْوَينُ هذا الوجْهَ لضعف هذه الأفعال عن توسُّطِ الخبر ، وأجازه المبرد والسِّيرافي والفارسي .

ويظهر أثر الاحتمالين أيضاً في التأنيث والتنفية والجمع ، فتقول على وجه الإضمار « عَسَى أَنْ يَقُومَا أَخَوَاكَ » و « عَسَى أَنْ يَقُومُوا إِخْوَتَكَ » و « عَسَى أَنْ يَقُمَنَّ نِسْوَتُكَ » و « عَسَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ » بالتأنيث لا غير^(١) ، وعلى الوجه الآخر تُوحَّدُ « يقوم » وتؤنث « تطلع » أو تُذكَّرُه^(٢) .

مسألة — يجوز كسر سين « عَسَى » خلافاً لأبي عبيدة ، وليس ذلك مطلقاً خلافاً للفارسي ، بل يقتيد بأن تُسندَ إلى التاء أو الدون أو نا ، نحو (هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كَتَبَ)^(٣) (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)^(٤) ، قرأها نافع بالكسر ، وغيرُه بالفتح ، وهو المختار .

(١) لأن « تطلع » حينئذ مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الشمس والشمس مجازي التأنيث . وكل فعل أسند إلى ضمير عائد إلى اسم مجازي التأنيث وجب تأنيثه .
(٢) وإنما وجب أن توحَّد « يقوم » لأنه مسند إلى الاسم الظاهر التالي له ، وكل فعل أسند إلى اسم ظاهر وجب في اللغة الفصحى ألا تلحقه علامة ثنية ولا علامة جمع ، وإنما جاز في « تطلع » التذكير والتأنيث لأنه حينئذ مسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث ، وكل فعل أسند إلى الاسم الظاهر المجازي التأنيث جاز إلحاق تاء التأنيث به ، وعدم إلحاقها .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٢٢ من سورة محمد (القتال) .

هذا باب الأخرُفِ الثمانيَّةِ

الداخلة على المبتدأ والخبر^(١)

(١) إن قلت : إن وأخواتها من الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء ، وقد قررتم غير مرة أن الحرف المختص بعمل العمل الذي يخص ما اختص الحرف به ، وعلى هذا كان يجب أن تعمل إن وأخواتها الجر ، لأن العمل الذي يخص الاسم هو الجر ، فما وجه خروج هذه الأخرُف عما هو الأصل الثابت المتقرر ؟

فالجواب عن هذا أن الأصل هو ما ذكرت ، إلا أن يعرض عارض يقتضى الخروج عنه ، وههنا قد عرض عارض هو مشابهة هذه الأخرُف للفعل ، فاقضى هذا الأمر الذي عرض لها أن تعمل عمل الفعل .

فإن قلت : فما وجه مشابهة هذه الأخرُف للفعل ؟

قلت : قد أشبهت هذه الأخرُف الفعل شها قويا في اللفظ وفي المعنى جميعاً ، وذلك من خمسة أوجه ، أولها أنها كلها على ثلاثة أحرف هائية أو أكثر ، فإن وأن وليت على ثلاثة أحرف ، ولعل وكان على أربعة ، ولكن على خمسة ، والثاني أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا محيد له عنها ، والثالث أنها كلها مبئية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، والرابع أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم ، تقول : إني ، وأنتي ، وليتي ، ولطني ، وكأنتي ، وقد علمنا أن الفعل تلحقه لزوما نون الوقاية إذا اتصلت به بياء المتكلم ، والخامس أنها تدل على معنى الفعل فإن وأن يدلان على معنى أ كدت ، وكان يدل على معنى شبت ، وليت يدل على معنى تمنيت ، ولعل يدل على معنى رجوت ، فلما كان الأمر فيهن على هذا الوجه عملت عمل الأفعال ، فنصبت الاسم ، ورفعت الخبر .

فإن قلت : فإن هذا الكلام كان يقتضى أن يكون الأول من الاسمين مرفوعاً والثاني منصوباً كما كان ذلك مع الفعل ، فلماذا عكس الأمر فكان الأول وهو اسمها منصوباً وكان الثاني وهو خبرها مرفوعاً .

فالجواب أنه لما قوى شهاها بالفعل ، ولم تكن أفعالاً في الحقيقة ، خافوا إذا هم جاءوا بمعمولها فقدموا للرفع وأخروا المنصوب ، والتزموا ذلك التزاماً لم يخالفوه ، خافوا أن يتبادر إلى الذهن أنها ليست حروفاً وإنما أفعال ، فعكسوا ترتيب المعمولين ، يدلوا بذلك على حقيقة أمرها .

فتنصب المبتدأ ويسمى أممها ، وترفع خبره ويسمى خبرها^(١) .

= فإن قلت : فإن عدم تصرفها تصرف الأفعال قد كان يكفى فى الفرق بينها وبين الأفعال .

قلت : كان هذا يكفى لو لم يكن فى العربية أفعال جامدة لاتصرف ، مثل عسى ونعم وبئس وفعل التعجب وحذا ، فأما فى العربية أفعال لاتصرف فإن عدم تصرف هذه الكلمات لا يكفى فى إعلان أنها حروف ، فلم يكن بد من شىء آخر ، فكان ما ذكرنا .
(١) ههنا أمران يجب أن تنتبه لهما .

(الأول) أن هذه الحروف لاتدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لاتدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية مثل « ما » التعبوية كما لاتدخل على مبتدأ يجب له التصدير : أى الوقوع فى صدر الجملة ، كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره وقد دخلت عليه « إن » فى قول الأخطل التعلي :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ خبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، والمبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسما لإن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » فإن : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « المصورون » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح فى إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل « من » الجارة فى قوله « من أشد » زائدة على مذهب السكاسى الذى يميز زيادة من الجارة فى الإيجاب ، ويجعل على هذا « أشد » اسم إن ، و « المصورون » خبرها ، وهو مبنى على المذهب الضعيف . ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طليبا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى : (إنهم ساء ما كانوا يعملون) وقوله سبحانه : (إن الله نعماء يعظكم به) وقول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَّامَهُمْ عَنْ آيَاتِكُمْ نَامًا =

= فإنها كلها - خلافا لابن عصفور - على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معمولة له ، فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول ، والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم أمس مقول في شأنهم لانحسبوا - إلخ ، وقدر قوم الخبر في هذا البيت : إن الذين قتلتم سيدهم أمس قد استعدوا لكم وأخذوا الأهبة لقتالكم فلا تحسبوا ليلهم - إلخ ، وكذلك الباقي .

ويستثنى من ذلك أن المفتوحة فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فما إذا خففت نحو قوله تعالى : (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) وقوله جل شأنه : (والحامسة أن غضب الله عليها) .

والأمر الثاني : أن جماعة من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخير جميعا ، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر (ويلسب إلى عمر بن أبي ربيعة ، ولم أجده في ديوانه) :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ ، وَلَتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

وبقول محمد بن ذؤيب العماني القمي الراجز :

كَأَنَّ أَذْنِيَّ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وبقول الآخر :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا *

وبقول الشاعر ، ويلسب إلى امرئ القيس :

فَأَقْسِمُ لَوْ شِئَا أَنَا نَا رَسُوهُ

سِيِّوَاكَ ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَذْفَمَا

إِذَنْ لَرَدَدْنَاهُ ، وَلَوْ طَالَ مُكْنَهُ لَدَيْنَا ، وَلَكِنَّا بِجِبِّكَ وَتَمَا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم هم قوم روضة بن العجاج نصب الجزين بإن

وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة .

=

فالأول والثاني « إن » و « أن » وهما لتوكيد النسبة وَتَقِي الشك عنها والإنكار لها .

والثالث « لَكِنَّ » وهو للاستدراك والتوكيد ، فالأول نحو « زَيْدٌ شُجَاعٌ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ » والثاني نحو « لَوْ جَاءَنِي أُكْرَمْتُهُ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَجِيءْ »^(١) .
والرابع « كَأَنَّ » وهو للتشبيه المؤكد^(٢) ، لأنه مركب من الكاف وأن .
والخامس « لَيْتَ » وهو للتمنى ، وهو : طَلَبُ مَا لَا طَمَعُ فِيهِ أَوْ مَا فِيهِ عُسْرٌ^(٣) نحو « لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ » وقول مُنْقَطِعِ الرِّجَاءِ « لَيْتَ لِي مَالًا فَأُحْبِجَ مِنْهُ » .

= وجهرة النحاة لا يسلون ذلك كله ، وعندهم أن النصب الثاني منصوب بمامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراستا يشبهون أسدا ، كأن أذنيه يشبهون قادمة أو قلما ، ياليت أيام الصبا تكون رواجع ، وفي هذه الشواهد تخرجات أخرى غير ما ذكرنا .

(١) ومن ذلك قول الحماسي :

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

(٢) ولا تخرج « كأن » عن التشبيه عند البصريين ، وزعم الكوفيون أن

« كأن » كما تأتي للتشبيه تأتي للتحقيق ، وجملوا منه قوله :

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَسَكَةَ مُقَشِّعًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

وزعم ابن السيد أنها تأتي للظن إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات

أسمائها ، وزعم أبو الحسين الأنصاري أنها تأتي للتقريب ، وزعم أبو علي الفارسي أنها قد تأتي للنفي .

(٣) الفرق بين ما لا طمع فيه وما فيه عسر أن الأول يكون مستحيلا في مجرى

العادة كرجوع الشباب لمن طعن في السن ، والثاني يكون ممكنا في مجرى العادة ولكنه

نادر الوقوع ، ومن ذلك تفهم أن « لبت » لا تدخل على جملة يكون مضمونها واجب

الوقوع ، فلا تقول « لبت غذا يجيء » .

والسادس « آمل » وهو للتوقع ، وَعَبَّرَ عَنْهُ قَوْمٌ بِالرَّجَى فِي الْمَحْبُوبِ
نَحْوِ (آملٌ اللَّهُ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا)^(١) ، أو الإشفاقِ فِي الْمَكْرُوهِ نَحْوِ
(فَذَلَّلَكَ بِأَخِيحٍ نَفْسَكَ)^(٢) ، قال الأخفش : وللتعليل نحو « أفرغْ
عَمَلَكَ لَعَلَّنَا نَتَفَدَّى » ومنه (آملُهُ يَتَذَكَّرُ)^(٣) ، قال الكوفيون :
وللاستفهام نحو (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي)^(٤) ، وَعُقَيْلٌ تَجِيزٌ جَرَّ اسْمَهَا
وَكَسَرَ لَامَهَا الْأَخِيرَةَ^(٥) .

والسابع « عسى » فِي لَفْظِيَّةٍ ، وَهِيَ بِمَعْنَى لَعَلَّ ، وَشَرْطُ اسْمِهِ أَنْ يَكُونَ
ضَمِيرًا ، كَقَوْلِهِ :

— ١٣٢ — * فَكُنْتُ : عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ وَعَلَيْهَا *

(١) من الآية ١ من سورة الطلاق

(٢) من الآية ٦ من سورة الكهف

(٣) من الآية ٤٤ من سورة طه

(٤) من الآية ٢ من سورة عبس

(٥) سيأتي شرح ذلك في باب « حروف الجر » فانظر هناك شرح الشاهد

رقم ٢٨٨ .

— ١٣٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* تَشَكَّى فَأَنْبِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا *

وهذا البيت من كلام صخر بن العود الحضرمي .

اللغة : « تشكى » أصله تشكى - بتاءين - جذف إحدى التاءين ، وذلك شائع كثير
في فصيح كلام العرب ، وفي التنزيل العزيز (فَأَنْذَرْتَهُمْ نَارًا تَلْمِظِي) ومعنى « تشكى »
يصيبها المرض فتشكو آلامه « أعودها » العيادة : زيارة المريض خاصة ، وتقول : عاد
فلان فلانا يعود عيادة ، إذا زاره وهو مريض .

المعنى : ترحى هذا الشاعر أن محبوبته يصبها مرض فتشكو آلامه ، ليكون ذلك

وسيلة يراها بسببها ، وهي أمنية سخيفة

=

وقوله :

* أَقُولُ لَهَا : كَعَلِّي أَوْ عَسَانِي * — ١٣٣

== الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « عساها » عسى : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « نار » خبر عسى ، ونار مضاف و « كأس » مضاف إليه « وعلها » الواو حرف عطف ، عل : حرف ترج ونصب ، وضمير الغائبة اسمه « تشكى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل رفع خبر لعل « فآتي » الفاء عاطفة ، آتي : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « نحوها » نحو : ظرف منصوب بآتي ، ونحو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « فأعودها » الفاء حرف عطف ، أعود : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى محبوبته مفعول به

الشاهد فيه : قوله « عساها نار كأس » حيث نصب الضمير محلا بعسى ، ورفع بها ما بعده على أنه الخبر ، فدل ذلك على أنها تعمل عمل « إن » فتتصب الاسم ، وترفع الخبر

وهذا رأى سيبويه رحمه الله فإنه ذهب إلى أن « عسى » قد يجيء حرفا دالا على الترجي فتعمل عمل إن ، فهي مثل لعل في أن كلا منهما يدل على الرجاء ، وبيت الشاهد يدل على صحة هذا الذهب ، ويلزمه أن يكون لفظ « عسى » مشتركا ، فتارة يكون فعلا يعمل عمل كان ، وتارة يكون حرفا يعمل عمل إن .

وخالف في هذا المبرد والفارسي ، وزعما أن « عسى » تكون دائما فعلا عاملا عمل كان ، وذكر أن الضمير في البيت خبر عسى تقدم على اسمه ، والاسم المرفوع بعده اسم عسى تأخر عن الخبر ، وهو فاسد ، لما يلزم عليه من جعل خبر عسى مفردا وهو نادر أو ضرورة ، وقد فصلنا القول في ذلك في شرحنا على الأشموني ، وارجع إلى ما ذكرناه لك قريبا في مستهل باب أفعال المقاربة (في ص ٣٠١ من هذا الجزء) .

١٣٣ — قد روى هذا عجزا لبيت من الوافر من كلام عمران بن حطان الخارجي ، وصدره قوله :

* وَلِي نَفْسٌ تُدَازِعُنِي إِذَا مَا * =

= وقد روى بيت عمران على وجه آخر ، وهو بنامه :

وَلِي نَفْسٍ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازَعُنِي : تَعَلَّى أَوْ عَسَانِي

وعلى هذه الرواية يكون ما أنشده المؤلف ملفقا من صدر بيت وعجزه ، والبيت من شواهد سيوييه (٣٨٨/١) ورواه على ما ذكرناه أخيراً ، وتبعه في ذلك الأعلام . اللغة : « تنازعى » أراد أنها تزين له حب الدنيا والخوف من الموت في القتال « لعلى » أراد لعلى أنورط في اللاذ الردية ، أو لعلى أنك الشهادة في الحرب فأكون من الفائزين .

الإعراب : « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نفس » مبتدأ مؤخر « تنازعى » تنازع : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى النفس ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « إذا » ظرف متعلق بتنازع ، مبنى على السكون في محل نصب « ما » زائدة « أقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لما » جار ومجرور متعلق بأقول « لعلى » لعل : حرف ترج ونصب ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : لعلى أنورط في نزاق الشرور ، مثلا ، والجملة في محل نصب مقول القول « أو » حرف عطف « عسانى » عسى : حرف ترج ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسمه ، وخبره محذوف ، وتقديره نظير ما قدرناه في خبر لعل إلا أنه يقترب بأن المصدرية ، وجملة عسى واسمه وخبره في محل نصب معطوفة على جملة لعل واسمه وخبره .

الشاهد فيه : قوله « عسانى » فإن عسى فيه حرف بمعنى لعل ، وهو إذا كان كذلك لم يستعملوا اسمه إلا ضميراً كما هنا ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام « عسانى أن أرجع إليها » أو « عسانى أن أنال ما أشتهى » ، مثلا .

ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد « عسى » في محل نصب مجيء نون الوقاية معه قبل ياء المتكلم كما تقول إننى ولعلنى وليتنى ، ولو كان الضمير خبراً لعسى ، وكان عسى فعلاً - كما يقول للبرد والفارسى - لكان الشاغر قد اقتصر على الفعل ومنصوبه دون مرفوعه . ولا نظير لذلك في الاستعمال العربى .

وهو حينئذٍ حرفٌ وفاقاً للسيرافي ، ونَقَلَهُ عن سيبويه ، خلافاً للجمهور في إطلاق القول بِفِعْلِيَّتِهِ ، ولابن السَّبْرَجِجِ في إطلاق القول بحرفيته .
والثامن « لا » النافية للجنس ، وستأتي .

ولا يتة **دَمُ** **خَبْرُهُنْ** مطلقاً^(١) ، ولا يتوسطُ إلا إن كان الحرف غير « عسى » و « لا »^(٢) ، والخبرُ ظرفاً أو مجروراً ، نحو (**إِنَّ** **لَدَيْنَا**

(١) قد عرفت - بما ذكرناه لك في مطلع هذا الباب - السر الذي من أجله نحاشى العرب أن يقدموا أخبار هذه الأحرف على أسماها ، وهو أنهم قصدوا أن يدلوا على أنها فروع في العمل ، وعلى أنها ليست أفعالا على الحقيقة ، وأهم التزموا ذلك التزمالم يتساهلوا فيه فلم يستثنوا منه إلا حالة واحدة ، وهي أن يكون الخبر جارا ومجرورا أو ظرفا ، وذلك بسبب أن من عادتهم أن يتوسعوا في الجار والمجرور وفي الظرف لكثرة ما يحتاج إليهما في الكلام .

(٢) السرفى امتناع توسط الخبر بين عسى العاملة عمل إن واسمها ، وبين لا النافية للجنس واسمها ، ولو كان هذا الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، هو أنه يشترط في عمل كل منهما هذا العمل أن يتصل اسم كل منهما بها ولا يفصل بينهما شيء ، فلو أنك قدمت خبر إحداهما على اسمها فجعلت الخبر تاليا لها كنت قد فصلت بينها وبين اسمها ، فلت شرط إعمالها .

وهذا بخلاف « عسى » العاملة عمل كان التي تقدم ذكرها في باب أفعال المقاربة ، فإن هذه يجوز أن يتوسط اسمها بينها وبين خبرها ، ومن أجل هذا جاز لك فيما إذا وقع بعد عسى هذه « أن » المصدرية والفعل المضارع ثم تلاها اسم مرفوع نحو « عسى أن يلقاك الخبير » وجهان ، أحدهما : أن يكون الاسم المرفوع المتأخر اسم عسى ، وتكون « أن » المصدرية والمضارع في تأويل مصدر خبر عسى ، ويكون فاعل المضارع ضميرا مستترا يعود على الاسم المرفوع المتأخر لأنه متقدم في الرتبة ، والثاني : أن يكون اسم « عسى » ضميرا مستترا ، والاسم المرفوع المتأخر مرفوعا على أنه فاعل الفعل المضارع ، ففي الوجه الأول قد توسط خبر « عسى » بينها وبين اسمها ، وبخلاف « لا » النافية المهملة فإنه يجوز بعدها أن يتقدم الخبر على مبتدئه ، ويجب مع =

نَسْكَالًا^(١) ، (إِنَّ فِي ذَلِكَ تَعْبِيرًا)^(٢) .

فصل : تتعین « إِنَّ » المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدداً ومسداً معموليها ، و « أَنْ » المفتوحة حيث يجب ذلك ، ويجوز أن إن صح الاعتبار^(٣) .

= ذلك تكرار لا ، نحو قوله تعالى (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) ونحو قولك « لا في الدار زيد ولا في المسجد » وأما « لا » التي تعمل عمل ليس فلا يجوز توسط خبرها مثل لا العاملة عمل « إن » .

هذا ، وقد يجب أن يتوسط خبر إن أو إحدى أخواتها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وذلك في موضعين ، الأول: أن يقترن الاسم بضمير يعود على بعض الخبر ، نحو قولك « إن في الدار مالكها » إذ لو قدمت الاسم في هذه الحال لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، والموضع الثاني : أن يقترن الاسم بلام الابتداء ، نحو قوله تعالى (إن في ذلك لعبرة) وقوله جلت كلمته (وإن لك لأجراً غير ممنون) . وقد يجب أن يتأخر الخبر مع كونه جاراً ومجروراً ، وذلك فيما اقترنت بهذا الخبر لام الابتداء ، نحو قوله سبحانه (وإنك لعلی خلق عظیم) .

فتلخص لك من هذا الكلام أن خبر إن إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً له ثلاثة أحوال : وجوب التأخر ، ووجوب التوسط ، وجواز الأمرين التأخر والتوسط .

(١) من الآية ١٣ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) أنت تعلم أن « أن » المفتوحة الهمزة تؤول مع ما بعدها بمصدر . وهذا المصدر اسم مفرد يحتاج إلى ما يتم به كلام مفيد ، بخلاف « إن » المكسورة الهمزة فإنها مع ما بعدها جملة تؤدي كلاماً مفيداً ، ومن أجل هذا وجب في أن المفتوحة الهمزة أن يسبقها ما يطلبها ، وههنا أمران أحب أن أنبهك إليهما ، الأول: أن المصدر المنسب من « أن » المفتوحة ومعموليها هو مصدر خبرها إن كان مشتقاً مضافاً إلى اسمها ، وهو مصدر كالمضاف إلى اسمها ، ثم يكون خبر هذا المصدر هو خبر السكون ، إذا كان جامداً ، =

فالأول في عشرة ، وهي :

(١) أن تقع في الابتداء نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)^(١) ، ومنه (أَلَا^(٢)) إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون)^(٣) .

== فنحو « يسرفي أنك مجتهد » يكون التقدير : يسرفي اجتهادك ، ونحو « يسرفي أنك أسد » يكون التقدير : يسرفي كونك أسدا . والأمر الثاني : أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى مفرد ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة فإن همزة « أن » تكون مفتوحة ، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل « أن » إلى جملة ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مفردا تكون همزة « إن » مكسورة ، وكل موضع يجوز فيه الوجهان يصح فيه فتح الهمزة وكسرها .

فالفاعل ونائبه والبتداء والمجرور بالحرف والمضاف إليه - إذا لم يكن المضاف ماسا اخصن بالإضافة إلى الجمل - كل هذه لا تكون إلا مفردات ، وكذلك المعطوف على واحد من هذه الأشياء ، والبدل من واحد منها ، فمن أجل ذلك وجب إذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع أن تكون مفتوحة الهمزة .

وجواب القسم وصلة الموصول ، والذي يحكى بالقول ، كل أولئك لا يكون إلا جملة ، والحال ، والصفة ، وخبر اسم الذات يكون جملة ، فإذا وقعت « إن » في موقع من هذه المواقع وجب كسر همزها .

وسننبهك في كل موضع من المواضع التي سيندكرها المؤلف إلى ما تنضح لك به هذه القاعدة غاية الوضوح .

(١) من الآية ١ من سورة القدر

(٢) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٣) يشير المؤلف بكون هذه من الابتداء إلى أن الابتداء قد يكون ابتداء حقيقيا

بأن تقع « إن » في أول الكلام لا يسبقها شيء كآلية الأولى ، وقد يكون ابتداء حكيا ، وذلك إذا وقعت « إن » في أول الجملة وسبق عليها حرف لا يغير الابتداء مثل « ألا » الاستفاحية كآلية الثانية ، وإنما وجب الكسر هنا ليكون الكلام مفيدا ، إذ لو فتحت الهمزة لكانت « أن » وما بعدها في قوة مفرد فيكون مبتدأ بغير خبر .

- (٢) أو تالية لحيث نحو « جَلَسْتُ حَيْثُ إِنْ زَيْدًا جَالِسٌ » .
 (٣) أو لإذ ، كـ « جِئْتُكَ إِذْ إِنْ زَيْدًا أَمِيرٌ »^(١) .
 (٤) أو لموصول ، نحو (مَا إِنْ مَفَاتِيحُهُ كَتَفُوهُ)^(٢) ، بخلاف الواقعة في حَشْوِ الصَّلَاةِ ، نحو « جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ »^(٣) ، وقولهم :
 « لَا أَفْعَلُهُ مَا أَنْ حِرَاءَ مَكَانَهُ »^(٤) إذ التقدير ما ثَبَتَ ذلك ، فليست في التقدير تالية للموصول .

(١) إنما وجب كسر همزة « إن » إذا وقعت بعد « إذ » وبعد « حيث » لأن كل واحد من هذين الطرفين لا يضاف إلا إلى جملة ، فلو فتحت الهمزة لكنت قد أضفتها إلى المفرد ، وهذا في « إذ » مما لا خلاف فيه ، فأما في « حيث » فقد أجاز بعض النحاة أن تضاف إلى مفرد ، فهذا يجوز عنده فتح الهمزة على تقدير أن « حيث » مضافة إلى المفرد ، لكن الراجع عند النحاة هو ما جرى عليه المؤلف من وجوب أن تضاف إلى الجملة ، وعلى هذا يجب كسر همزة « إن » الواقعة في هذا الموقع .

(٢) من الآية ٧٦ من سورة القصص

(٣) صلة الموصول غير ال موصولة لا تكون لإجملة ، فمن أجل ذلك وجب كسر همزة « إن » الواقعة بعد الاسم الموصول ، وأما هذا المثال فليست « إن » ومعمولها صلة ، بل هي مع معمولها مبتدأ مخبر عنه بالظرف المتقدم ، وجملة المبتدأ والخبر هي جملة الصلة ، فهذا المثال بالنظر إلى « أن » من المواضع التي تقع فيها « أن » مع معمولها في موضع مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا مفردا .

(٤) هذا المثال مما وقعت فيه « أن » مع معمولها في موضع الفاعل ، غاية ما في الباب أن الفعل الرفع لهذا الفاعل محذوف للعلم به ، ونظيره قول العرب « لا أفعل » هذا ما أن في السماء نجما » والتقدير : ما ثبت كون حراء في مكانه ، وما ثبت كون نجم في السماء ، يعنون لا أفعله أبدا ، لأن حراء لا يتحلل من مكانه ووجود نجم في السماء دائم ، ونظير ذلك « أن » الواقعة بعد « لو » الشرطية ، نحو قوله تعالى (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم) أي لو ثبت صبرهم - إلخ ، وإنما وجب تقدير الفعل في هذين الموضعين لأن الموصول الحرفي - وهو « ما » ههنا - لا يمكن صلته إلا فعليا ، ولأن « لو » الشرطية خاصة بالفعل على ما هو الراجع من مذاهب النحاة .

- (٥) أو جواباً لقسم نحو (حَمَّ وَالْكِتَابَ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) (١).
- (٦) أو محكية بالقول نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) (٢).
- (٧) أو حالاً (٣) نحو (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) (٤).
- (٨) أو صفة نحو « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ » .
- (٩) أو بعد عامل علق باللام نحو (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ) (٥).
- (١٠) أو خبراً عن اسم ذاتٍ (٦) نحو « زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ » ومنه (إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ) (٧).

(١) الآيات ١ - ٣ من سورة الدخان

(٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم

(٣) فإن قلت : كيف يجب كسر همزة إن إذا وقعت موقع الحال ، وقد علمنا أن الأصل في الحال أن يكون مفرداً ، وقد كان مقتضى ما أصلت من القواعد أن تكون أن مفتوحة الهمزة في هذا الموضع ؟

فالجواب عن ذلك أن نذكرك بأن المصدر المنسبك من أن ومعمولها هو مصدر خبرها المشتق مضافاً إلى اسمها ، وعلى هذا لا يكون هذا المصدر إلا معرفة بالإضافة إلى المعرفة ، ومن المقرر أن الحال لا يكون إلا نكرة ، فمن أجل هذا عدل إلى جعل الحال جملة في هذا الموضع ، والحال كما يكون مفرداً يكون جملة .

(٤) من الآية ٥ من سورة لأنفال

(٥) من الآية ١ من سورة المنافقين

(٦) وإنما يجب هنا الكسر مع أن الخبر كما يكون جملة يكون مفرداً ، لأن المصدر لا يقع خبراً عن اسم الذات إلا بتأويل من أحد ثلاثة تأويلات (وقد سبق لنا ذكرها في ص ٣١٠) ، ولما كان مالا يجوز إلى التأويل أولى التزهوا في هذا الموضع جعل الخبر جملة .

(٧) من الآية ١٧ من سورة الحج

والثاني في تسعة ، وهي :

- (١) أن تقع فاعلة نحو (أَوْلَمَ يَكْفِهِمْ أَنَّمَا أَنْزَلْنَا)^(١) .
- (٢) أو مفعولة غير محكية نحو (وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ)^(٢) .
- (٣) أو نائبة عن الفاعل نحو (قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ)^(٣) .
- (٤) أو مبتدأ نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ)^(٤) (فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ)^(٥) .
- (٥) أو خبراً عن اسم معني غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو « أَعْتَقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ » بخلاف « قَوْلِي إِنَّهُ فَاضِلٌ » و « اِعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ » .
- (٦) أو مجرورة بالحرف نحو (ذَلِكَ بَانَ اللَّهُ هُوَ الْخَلْقُ)^(٦) .
- (٧) أو مجرورة بالإضافة نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ)^(٧) .
- (٨) أو معطوفة على شيء من ذلك نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنَا فَضَّلْتُكُمْ)^(٨) .
- (٩) أو مُبَدَلَةٌ من شيء من ذلك نحو (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِخْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ)^(٩) .

-
- | | |
|--|---------------------------------|
| (١) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت ، والتقدير : أولم يكفهم إنزالنا | (٢) من الآية ٨١ من سورة الأنعام |
| (٣) من ١ من سورة الجن | (٤) من الآية ٣٩ من سورة فصلت |
| (٥) من الآية ١٤٤ من سورة الصفات | (٦) من الآية ٦٢ من سورة الحج |
| (٧) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات | (٨) من الآية ٤٧ من سورة البقرة |
| (٩) من الآية ٧ من سورة الأنفال | |
- (٢٢ — أوضح السالك ١)

والثالث في تسمية :

(١) أحدها : أن تَقَعَ بعد فاء الجزاء نحو (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ^(١) ، قَالَ كَسْرُ عَلَى مَعْنَى فَهُوَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ، وَالْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى قَالَ غَفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ : أَيْ حَاصِلَانِ ، أَوْ فَالْحَاصِلُ الْغَفْرَانُ وَالرَّحْمَةُ ^(٢) .

كما قال الله تعالى : (وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَتُوسُ) ^(٣) ، أَيْ فَهُوَ يَتُوسُ .

(٢) الثاني : أن تقع بعد « إذا » المُجَابِيَّة ، كقوله :

— ١٣٤ — * إِذَا أَنَّهُ عَبَدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ * *

(١) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام

(٢) قد علمت أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة ، وعلى هذا كان مقتضى ظاهر الأمر أن تكون همزة « إن » الواقعة بعد فاء الجزاء مكسورة وجوبا ، إلا أنهم في الاستعمال لم يلتزموا كسر همزة إن في هذا الموضع ؛ لأن الجملة لا يجب أن يذكر طرفها المبتدأ والخبر جميعا ، بل يجوز أن يذكر أحد طرفيها إما المبتدأ وإما الخبر ، ويحذف الطرف الآخر لأن كلا من المبتدأ والخبر يجوز حذفه ، وعلى هذا يجوز في هذا الموضع ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب ، الأول أن يكون ما بعد الفاء هو جملة جواب الشرط كاملة ، وذلك يوجب كسر همزة إن ، والثاني أن يكون ما بعد الفاء مبتدأ حذف خبره للعلم به ، والتقدير : فالغفران والرحمة حاصلان ، والثالث أن يكون ما بعد الفاء خبرا للمبتدأ محذوف للعلم به ، والتقدير : فجزاؤه الغفران والرحمة ، أو فالحاصل له الغفران والرحمة ، وعلى الوجهين الثاني والثالث يلزمك فتح همزة أن ، ومما يدل على صحة الوجهين الثاني والثالث أنه قد ورد في أفصح الكلام وقوع اسم مفرد بعد فاء الجزاء مع علمنا أن الجواب لا يكون إلا جملة ، فلا بد أن يكون الجزء الآخر من الجملة محذوفا للعلم به ، فليكن هذا هكذا .

(٣) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

— ١٣٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

= * وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا *

وهذا البيت من شواهد سيوييه التي لم ينسبها ، وقال سيوييه قبل أن ينشده (٤٢٢/١) : « وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به » هـ .
اللغة : « اللهازم » جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهي طرف الخلق ، ويقال : هي عظم نأى تحت الأذن ، وقوله « عبد القما والهازم » كناية عن الحسة والدناءة والدلة ، وذلك لأن القما موضع الصنع ، واللهزمة موضع الكسر ، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد ؛ فتعرف من ذلك عبوديته وذلك ودناءته .

المعنى : كنت أظن زيدا سيذا كما قيل ، فإذا هو يتبين لى من أمره أنه ذليل خسيس .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسم « أرى » بزنة المبنى للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « زيدا » مفعوله الأول « كما » الكاف جارة ، وما : مصدرية « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول ، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس « سيذا » مفعول ثان لأرى ، والجملة من « أرى » وفاعلها ومفعولها في محل نصب خير كان « إذا » لجائية « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسم « عبد » خبره ، وعبد مضاف و « القما » مضاف إليه « والهازم » معطوف على القما .

الشاهد فيه : قوله « إذا أنه » حيث يجوز في همز « إن » الوجهان : الفتح ، والكسر .

فأما الفتح فعلى تقديرها مع معمولها بالمفرد ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لتمت بهما جملة على الراجع عند الناظم من أن « إذا » حرف لا ظرف .
وأما الكسر فتقديرها مع معمولها جملة وهي في ابتدائها .

فَالكَسْرُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا هُوَ عَبْدٌ الْقَفَا ، وَالْفَتْحُ عَلَى مَعْنَى فَإِذَا الْعِبُودِيَّةُ ،
أَي : حَاصِلَةٌ ، كَمَا تَقُولُ : خَرَجْتَ فَإِذَا الْأَسَدُ .

(٣) الثالث : أن تقع في موضع التعليل ، نحو (إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ ؛ إِنَّهُ
هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)^(١) ، قرأ نافعٌ والسكاسانيُّ بالفتح على تقدير لام العلة ،
والباقون بالكسر على أنه تعليل^(٢) مستأنف ، ومثله (صَلِّ عَلَيْهِمْ ؛ إِنَّ صَلَاتَكَ
سَكَنٌ لَهُمْ)^(٣) ، ومثله « نَبِيِّكَ ؛ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ » .

(٤) الرابع : أن تقع بعد فعلٍ قَسَمَ ولا لام بعدها ، كقوله :

١٣٥ - أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَيُّ أَبُو ذِيَالِكِ الصَّحِيِّ

= قال سيويه : « قال إذا ههنا كالمها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللاهزم ، وإعما
جاءت إن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت
به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت : مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت
إن في هذا الموضع - جاز » ٥١ .

وقال الأعمش : « الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها بعد إذا ، فالكسر على نية وقوع
الابتداء والخبر بعد إذا ، والتقدير : إذا هو عبد القفا ، والفتح على تقدير المصدر المبتدأ
والإخبار عنه إذا ، والتقدير فإذا العبودية ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً ، على تقدير :
فإذا العبودية شأنه » ٥١ .

(١) من الآية ٢٨ من سورة الطور

(٢) المراد أنك إذا فتحت همزة أن الواقعة في موقع العلة كان المصدر للنسب منها
ومن معمولها مجروراً بحرف جر محذوف دال على التعليل ، وأنت تعلم أن المجرور
بحرف الجر لا يكون إلا مفرداً ، والتقدير : لكونه برارحياً ، وإذا كسرت الهمزة
كانت جملة جيء بها لتعليل ما قبلها ، وأنت تعلم أن التعليل يكون بالمصدر كما في المفعول
لأجله ، ويكون كذلك بالجل ، فلا عجب أن يجوز الوجهان .

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

= ١٣٥ - هذا بيت من الرجز ، وقيله قوله :

= كَتَمُّدِينَ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِثِّي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيَّ

والبيتان ينسبان إلى روضة بن العجاج ، وقال ابن برى في شأنهما : « هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته قد وضعت ولدأ فأنكره » :

اللغة : « القصى » البعيد النأى « ذى القاذورة » المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذارجل قاذورة ، وهذارجل ذو قاذورة ، إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه وذنء طباعه « المقلى » المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقلبه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضاً : قلاه يقلوه ، فهو يأبى واوى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذاً من اليأبى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو وغزا يغزو .

الإعراب : « لتعدن » اللام واقعة فى جواب قسم محذوف ، تعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله « تعدنين » حذفت نون الرفع فراراً من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التثنية ساكنان حذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما ، وهى كالثابتة لذلك وللدلالة عليها بكسر ما قبلها « مقعد » مفعول فيه ، أو مفعول مطلق ، وهو مضاف و« القصى » مضاف إليه « منى » جار ومجرور متعلق بتعدن ، أو بالقصى ، أو بمحذوف حال « ذى » نعت للقصى ، وهو مضاف و« القاذورة » مضاف إليه « المقلى » نعت ثان للقصى « أو » حرف عطف « تحلفى » فعل مضارع منصوب بأن المضمره بعد أو ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « بربك » الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ورب مضاف والكاف مضاف إليه « العلى » صفة لرب « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه « أبو » خبره ، وأبو مضاف وذيانم « ذياك » اسم إشارة مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الصبى » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له .

الشاهد فيه : قوله « أنى » حيث يجوز فى همزة « إن » الكسرة والفتح ؛ لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده ، أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر =

فالكسْرُ على الجواب ، والبصريون يُوجِبُونَهُ ، والفتحُ بتقدير « على ^(١) » ولو أضميرَ الفعلِ أو ذَكَرَتِ اللامُ تعينَ الكسْرُ إجماعاً نحو « والله إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » و « حَلَفْتُ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » ^(٢) .

= مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كوني أبا لهذا الصبي ، وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا عمل لها من الإعراب جواب القسم . وإيضاح هذا أن الجارى على السنة العرب أنهم يذكرون بعد جملة القسم أحد شيئين ، الأول المحلوف عليه ، والثانى جواب القسم ، فإذا ذكر إن ومعملها في هذا الموضع جاز لك أن تقدرها مع معمولها جواب القسم وحينئذ يتعتم كسر همزة إن لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، وجاز أن تقدر أن مع معمولها المحلوف عليه ، وحينئذ تفتح همزة إن لأنها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، وقد عرفت تقدير الكلام على هذا الوجه .

(١) مما ذكر المؤلف في توجيه المسائل التسعة التي يجوز في كل واحدة منها كسر همز « إن » وفتحها تعلم أن الكسر على اعتبار والفتح على اعتبار آخر ، وليس من الممكن أن يكون الفتح والكسر جميعاً على اعتبار واحد ، ومنه تفهم أن عد النحاة الموضع التي يجوز فيها الأمران ليس معناه جوازها مع اتحاد التقدير ، والقاعدة العامة في هذه المسألة ما قررناه لك في أول هذا المبحث ، وهو : أن كل موضع جاز فيه اعتباران أحدهما يقتضى وقوع المصدر والآخر يقتضى وقوع الجملة فى هذا الموضع يجوز الفتح والكسر ، وكل موضع لا يجوز فيه إلا اعتبار واحد ، فإن كان هذا الاعتبار يقتضى وقوع المصدر لم يجز إلا الفتح ، وإن كان هذا الاعتبار يقتضى وقوع الجملة لم يجز إلا الكسر .

(٢) اعلم أن ههنا أربع صور ، الأولى : أن يذكر فعل القسم وتقع اللام في خبر إن نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه : (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمكم) والثانية : أن يحذف فعل القسم وتقع اللام أيضاً في خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (والمصر إن الإنسان للى خسر) ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين ، والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ولا تقترن اللام بخبر =

(٥) الخامس : أن تقع خبراً عن قولٍ ومُخْبِراً عنها بقولٍ والقائلُ واحد ، نحو « قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ » ولو انتفى القولُ الأولُ فَتَبَحَّتْ ، نحو « عَلَيَّ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهِ » ولو انتفى القولُ الثاني أو اختلف القائلُ كَبِيرَتِ ، نحو « قَوْلِي إِنِّي مُؤْمِنٌ » و « قَوْلِي إِنِّي زَيْدٌ أَحْمَدُ اللَّهِ » .

(٦) السادس : أن تقع بعد واو مَسْبُوقَةٍ بمفرد صالح للمعطف عليه ، نحو (إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ، وَأَنْتَ لَا تَنظُمُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى) ^(١) قرأ نافعٌ وأبو بكرٍ بالكسر : إما على الاستثناف ، أو بالمعطف على جملة إن الأولى ، والباقون بالفتح بالمعطف على « أَنْ لَا تَجُوعَ » .

(٧) السابع : أن تقع بعد حتى ، ويختص الكسر بالابتدائية ، نحو « مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرَجُونَهُ » والفتح بالجارّةِ وإعاطفةٍ ، نحو « عَرَفْتُ أُورُكَ حَتَّى أَنْتَ فَاضِلٌ » .

ـ إن ، كما في بيت الشاهد السابق (رقم ١٣٥) ولا خلاف أيضاً في أنه يجوز في هذه الصورة الوجهان : كسر همزة إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح وذكرناهما في شرح الشاهد السابق ، والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ولا تقترن اللام بمخبر إن ، نحو قولك : والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) وفي هذه الصورة خلاف ؛ فالكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة ويوجبون كسرها . والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ؛ فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : « وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لأنه لم يسمع » هـ ، وعلى الصورة الثالثة ينبغي أن يحمل كلام الناظم وابن هشام هنا ، فيكون تجوز الوجهين مخصوصاً بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام .

(١) من الآية ١١٨ من سورة طه .

(٨) الثامن : أن تقع بعد « أما » نحو « أما إنك فاضلٌ » فالكسرُ على أنها حرفٌ استفتاحٍ بمنزلة ألا ، والفتحُ على أنها بمعنى أحقاً .

(٩) التاسع : أن تقع بعد « لا جرَمَ » والغالبُ الفتحُ ، نحو (لا جرَمَ أن الله يعلمُ)^(١) ، فالفتحُ عند سيديويه على أن « جرَمَ » فعلٌ ماضٍ ، و « أن » وصلتها فاعلٌ : أى وجبَ أن الله يعلم ، و « لا » صلة ، وعند الفراء على أن « لا جرَمَ » بمنزلة لا رجلَ ، ومعناها لا بدٌ ، ومن بعدهما مُقدِّرةٌ ، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلةَ اليمين فيقول : « لا جرَمَ لا تبيدَكَ » .

فصل : وتدخل لامُ الابتداء بعد « إن » المكسورة على أربعة أشياء :

أحدها : الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخرًا ، ومُشَبَّهًا ، وغيرَ ماضٍ ، نحو (إن ربِّي لسميعُ الدعاء)^(٢) ، (وإن ربك ليعلم)^(٣) ، (وإنك لعلی خلقي)^(٤) (وإنا لنحنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ)^(٥) بخلاف (إن لدينا

(١) من الآية ٢٣ من سورة النحل

(٢) من الآية ٣٩ من سورة إبراهيم

(٣) من الآية ٧٤ من سورة النمل

(٤) من الآية ٤ من سورة القلم

(٥) من الآية ٢٣ من سورة الحجر

وقد شمل ما استوفى الشروط خمسة أنواع ، الأول أن يكون الخبر اسما مفردا مؤخرًا ومثاله (إن ربِّي لسميعُ الدعاء) والثاني أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثاله (وإن ربك ليعلم) والثالث أن يكون الخبر جارا ومجرورا ، ومثاله (وإنك لعلی خلق عظيم) والرابع أن يكون ظرفا ، نحو « إن زيدا عندك » ويجب أن تقدر متعلق الظرف والجار والمجرور اسما ، ولا يجوز لك أن تقدر المتعلق استقرا ، لأنه فعل =

أُنْكَالًا) (١) ونحو (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا) (٢)، وَشَدَّ قَوْلُهُ :

١٣٦ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكَآ لَلَّامٌ مُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءَ

= ماض ، وستعلم أن معمول الفعل الماضي لا يجوز دخول اللام عليه ، والخامس أن يكون الخبر جملة اسمية ، ومثاله (وإنا لنحن نحي ونميت) فإن « نحن » مبتدأ ، وجملة « نحي » في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن ، وفي هذا الموضع الخامس يجوز لك أن تدخل اللام على أول الجزءين وهو المبتدأ كما في الآية الكريمة ، ويجوز لك أن تدخل اللام على الجزء الثاني وهو الخبر نحو « إن زيدا وجهه لحسن » وقد أنكر الرضى دخول اللام على الخبر ، ولكن ابن مالك حكى جوازه ، مع أن الأولى عنده دخول اللام على المبتدأ كما في الآية الكريمة ، وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ ، ودخلت على الفعل المضارع لأنه أشبه الاسم ، ودخلت على الظرف والجار والمجرور لأنهما في حكم الاسم ولذلك أوجبوا أن تجعلهما ما الخبر أو تعلق كلاهما باسم ، ودخلت على الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر ، ولام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، ولهذا كان الأولى اقترانها بمبتدأ الجملة الخبرية الواقعة خبرا لإن .

(١) من الآية ١٢ من سورة المزمل

(٢) من الآية ٤٤ من سورة يونس

١٣٦ - هذا بيت من الوافر ، وهو لأبي حزام - غالب بن الحارث - العسلي .

اللغة : « إن » إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة ، لأن اللام في خبرها ، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة ، والأول أقرب ، لأن الذي يعلق « أعلم » عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة « تسليما » أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها « وتركها » أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم .

الإعراب : « أعلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « تسليما » اسمه « وتركها » معطوف عليه « للامتشابهان » اللام لام الابتداء ، أو زائدة ، على ما ستعرف ، متشابهان : خبر إن « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « سواء » معطوف على خبر إن .

وبخلاف نحو (إن الله اضْطَفَى) ^(١)، وأجاز الأَخْفَشُ والقراء - وتبهما ابن مالك - « إن زِيداً لَنِعَمَ الرَّجُلِ » و « لَعَسَى أَنْ يَقُومَ » لأن الفعل الجامد كالاسم ^(٢)، وأجاز الجمهور « إن زِيداً لَقَدْ قَامَ » لشبهِه الماضى المقرون بِقَدْ بالمضارع لِقُرْبِ زمانه من الحال ، وليس جَوَازُ ذلك مَخْصُوصاً بتقدير اللام للقسمة لا للابتداء ، خلافاً لصاحب الترشيح ، وأما نحو « إن زِيداً لَقَامَ » ففي القُرْة أن البصرى والكوفى على منعها إن قُدِّرَت للابتداء ، والذي نحفظه أن الأَخْفَشُ وهشاماً أجازاها على إضمار قَدْ .

الثانى : معمول الخبر ، وذلك بثلاثة شروط أيضاً : تَقَدُّمِهِ على الخبر ، وكونه غيرِ حالٍ ، وكونِ الخبرِ صالحاً للام ، نحو « إن زِيداً لَعَمْرَأُ

= الشاهد فيه : قوله « للامتشابهان » حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا ، وهو شاذ وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت ، فظاهر كلام الرضى - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزة إن مكسورة لوجود اللام في خبرها . قال ابن هشام : « إن بالكسر لدخول اللام في الخبر » اه . وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء كما ذكرنا لك في لغة البيت . وذهب ابن عصفور تبعاً للقراء إلى أن الهمزة مفتوحة ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة وليست لام الابتداء فإذا جملت همزة إن مكسورة على ما هو كلام ابن هشام - وهو الذى يجرى عليه كلام كثير من النحويين - كان في البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي ؛ وإذا جريت على كلام ابن عصفور فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر إن المفتوحة ، وثانيهما دخولها على الخبر المنفي ، ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في كثير من الشواهد . (١) من الآية ٢٣ من سورة آل عمران .

(٢) المراد بنعم كل فعل لادلالة له على حدث ولا زمان معين تقتضيه الصيغة ، والمراد بعسى كل فعل دل على زمان ، ولكنه نقل إلى الإنشاء ، وقد وافق الشاطبي على دخول اللام على نعم وبئس ، ولم يوافق على دخولها على عسى .

ضَارِبٌ»^(١) ، بخلاف «إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ فِي الدَّارِ» و «إِنَّ زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ» و «إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرَبَ» ، خلافاً للأخفش في هذه .

الثالث : الاسم ، بشرط واحد ، وهو أَنْ يتأخر عن الخبر ، نحو (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)^(٢) ، أو عن معموله ، نحو «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسًا» .
الرابع : الفِضْلُ ، وذلك بلا شرط ، نحو (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ)^(٣) إذا لم يُعْرَبْ « هو » مبتدأ .

فصل : وتتصل « ما » الزائدة بهذه الأحرف إلا « عسى » و « لا » ؛ فتكفها عن العمل ، وتهيئها للدخول على الجمل ، نحو (قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(٤) ، و (كَرَأْتُمْ بُسُوفُنَا إِلَى الْمَوْتِ)^(٥) ، بخلاف قوله :

(١) وإذا كان الخبر صالحاً للدخول اللام وله معمول مستوف شروط دخول اللام عليه جاز ثلاثة أوجه ، أولها دخول اللام على معمول الخبر كمثل المؤلف ، وثانيها دخول اللام على الخبر ، نحو قوله تعالى (إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ) وثالثها أن تدخل اللام على كل من الخبر ومعموله ، وقد حكى الكسائى والعراء أن العرب يقولون « إني لبعمد الله لصالح » وقد أجاز للبرد ذلك ، ومنعه الزجاج ، تشبيها لهذه الحالة بحالة ما إذا دخلت اللام على اسم إن المتأخر أو على ضمير الفصل فإنها - في هاتين الحالتين - لا تدخل على الخبر .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة النازعات

(٣) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال

١٣٧ - * وَالْكِنَّمَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ * *

١٣٧ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتُمْ كُمْ قَالِيَا لَكُمْ * *

وقد نسب بعض العلماء هذا البيت للأفوه الأودي ، وبحسب ديوان الأفوه الأودي فلم أجده فيه ، وأنشد أبو علي القالي في أماليه هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات رواها عن ابن دريد عن أبي حاتم ، ولم يسم قائلها ، وانظر الأمالي (١ / ٩٩ ط دار الكتب) وأنشده ياقوت في معجم البلدان (٤ / ٧٧ مصر) رابع أربعة أبيات ، ونسبها إلى أبي المطواع بن حمدان يقولها في دمشق .

اللغة : « قاليا » اسم فاعل فعله قلاه يقليه ويقولوه قلى ، ومعناه كرهه وأبغضه .

للعنى : يقسم أنهم يمارق أحبابه عن كراهية لهم أو ملال للعشرة معهم ، ولكنه خضوع لأحكام القدر ، ونزول على ما قضاه ذو الجلال ؛ لأن ما تجرى به المقادير لا يمكن التحرز منه ، ولا منر لأحد من وقوعه ،

الإعراب : « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « ما » حرف نفي « فارقتكم » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم « قاليا » حال من تاء المتكلم « لكم » جار ومجرور متعلق بقال « وانكنما » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك ونصب ، وما : اسم موصول مبق على السكون في محل نصب اسم لكن « يقضى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، من نوع بضمه مقدره على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « فسوف » الفاء زائدة في خبر لكن ، وسوف : حرف تنفيس « يكون » فعل مضارع تام مرفوع بالضمه الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة في محل رفع خبر لكن .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للنحاة .

الأول : في قوله « وانكنما » حيث دخلت لكن على ما الموصولة فلم تكفها عن العمل ، بل عملت لكن في « ما » وهى اسمها على ما قررناه في الإعراب . وقدسها المؤلف في كتابه « قطر الندى » فاعتبر « ما » هذه كافة ، وأنها أزلت اختصاص =

إلا « لَيْتَ » فتبقى على اختصاصها^(١) ، ويجوز إعمالها وإعمالها^(٢) ،
وقد رُوِيَ بهما قوله :

١٣٨ — * قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا * *

= لكن بالجملة الاسمية ، وتبعه على ذلك الأثموني ، ونهنا على خطئهما في شرحنا
على الكتابين .

الثاني في قوله « فسوف يكون » حيث زيدت الفاء في خبر لكن كما ذكرناه في
الإعراب ، والجمهور يجيزون زيادة الفاء في خبر المبتدأ ، وفي خبر « إن » للكسورة
وخبر « أن » للمفتوحة وخبر « لكن » ، ويستشهدون على الأخير بهذا البيت ونحوه ،
ومنع الأخص اقتران خبر « لكن » بالفاء الزائدة ، وهو مجموع بهذا الشاهد ،
فاعرف ذلك .

(١) خالف في هذا الحكم ابن أبي الربيع وظاهر القزويني ، فإنهما أجازا في « لیت »
إذا اقترنت بها « ما » أن تدخل على الجملة الفعلية نحو « ليتا قام زيد »
(٢) وذهب سيويبه إلى أنه لا يجوز في هذه الحالة إلا الإعمال .

١٣٨ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِلَى سَحَابَتِنَا أَوْ نَصِفُهُ فَقَدِرْ *

وهذا البيت من كلمة للناطقة الديباني يعتبرها بعض العلماء في عداد المعلقات ،
اللغة : « ليتا هذا الحمام » قال الخطيب التبريزي : « يروى الحمام بالرفع والنصب ،
وكذلك نصفه ، فإذا نصبته تكون ما زائدة ، وإذا رفعته تكون ما كافة للبت عن
العمل ، ويصير ما بعدها مبتدأ وخبراً ، كما تقول : إنا زيد منطلق » اه كلامه .
وس يظهر لك وجهه في الإعراب وبيان الاستشهاد بالبيت « قد » اسم فعل بمعنى يكفى
أو اسم بمعنى كاف .

المعنى : يحكى الناطقة عن امرأة أنها رأبت سربا من الحمام يطير فتمنت أن يكون لها
مثل مقدار هذا الحمام ونصفه ، فإذا حصل لها ذلك فقد كفهاها وأغناها .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه
جوازا تقديره هي « ألا » حرف استفتاح « ليتا » ليت : حرف تمن ، وما : زائدة =

== أو كافة على ما ستعرف « هذا » اسم الإشارة إما أن يكون مبتدأ وذلك إذا اعتبرت ما كافة ، وإما أن يكون اسم لیت وذلك إذا اعتبرت ما زائدة « الحمام » هو على كل حال بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له ، فإذا اعتبرت ما كافة واسم الإشارة مبتدأ كان الحمام مرفوعاً ، وإذا اعتبرت ما زائدة فاسم الإشارة اسم لیت ويكون الحمام منصوباً ، وكل واحد من هذين الاعتبارين جائز « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لیت إن اعتبرت ما زائدة ، أو خبر للمبتدأ إن اعتبرت ما كافة « إلى حامتنا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم لیت ، أو حال من الضمير المستكن في خبر المبتدأ ، وحامة مضاف ونا مضاف إليه « أو » حرف عطف بمعنى الواو « نصمه » معطوف على اسم الإشارة ، فيجوز فيه الرفع باعتبار ما كافة والنصب باعتبار ما زائدة غير كافة « فقد » الفاء فاء الفصيحة ، وقد : اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، والمبتدأ وخبره في محل جزم جواب شرط محذوف ، والتقدير : إن حصل ذلك فهو كاف .

الشاهد فيه : قوله « ليتا هذا الحمام » فإنه قد روى برفع « الحمام » وبنصبه ، ووجه الروايتين هو ما ذكرناه في الإعراب من أن النصب على تقدير إعمال لیت عمل إن ، وأن ما المتصلة بها زائدة غير كافة لها ، وأن الرفع على تقدير إعمال لیت وإبطال عملها وتقدير ما كافة لها عن نصب اسم مع بقاء اختصاصها بالجلد الاسمية .

وهذا البيت بروايته يدل على أن « ما » غير الموصولة إذا اتصلت بليت لم يلزم أن تكلفها عن العمل ، بل يجوز فيها ذلك كما يجوز بقاء العمل ، ومع جواز الوجهين الإعمال أحسن من الإلغاء مع أن الإلغاء في ذاته حسن .

فأما سيبويه القائل بوجوب الإعمال مع لحاق « ما » بليت ، فإنه لا يعتبر « ما » المتصلة بليت هذه كافة ، بل يرى أنها اسم موصول مبني على السكون في محل نصب اسم لیت ، وفي هذا البيت - على رواية الرفع - يعرب « هذا » خبراً لمبتدأ محذوف ، و « الحمام » بدل منه أو نعت ، وجملة للمبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، و « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لیت . وتقدير الكلام على هذا الإعراب : لیت الذي هو هذا الحمام حاصل لنا ، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى ، وقد ذكر هذا الوجه =

وَنَدَّرَ الإِعْمَالُ فِي إِنْمَا ، وَهَلْ يَمْتَنِعُ قِيَاسُ ذَلِكَ فِي الْبَوَاقِ مُطْلَقًا ؟ أَوْ يَسُوعُ مُطْلَقًا ؟ أَوْ فِي لَعَلَّ فَقَطْ ؟ أَوْ فِيهَا وَفِي كَأَنَّ ؟ أَقْوَالٌ (١) .

فصل : يُعْطَفُ عَلَى أَسْمَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ بِالنَّصْبِ : قَبْلَ مَجِيءِ الْخَبَرِ ، وَبَعْدَهُ ، كَقَوْلِهِ :

١٣٩ — إِنْ الرَّيِّحَ الْجُودَ وَالْخَرِيْفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

= من الإعراب ابن هشام في معنى اللبيب ، وضمه بأن فيه حذف الضمير المرفوع من صلة الموصول مع عدم طول الصلة ، وقد علمنا أن هذا لا يجوز إلا في صلة «أى» ولسكنك لو تأملت وجدت شرط حذف الضمير المرفوع - وهو طول الصلة - متحققا ، وذلك بسبب وجود نعت الخبر بالاسم المحلى بال ، فنفظن لهذا .

(١) ذهب سيبويه والأخفش إلى أنه لا يجوز الإعمال في أن المفتوحة المهمزة ولا في كأن ولعل ولسكن ، إذا اتصلت بإحداهن «ما» الكافة ، فالإعمال عند سيبويه على ثلاثة أنواع: واجب وذلك في ليت ، وناذر وذلك في إن ، ويمتنع وذلك في الأربعة البواق ، وحبته في كل ذلك الوقوف عند مسمع من العرب ، وذهب الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك إلى أن الإعمال جائز في كل هذه الأحرف مع اتصالها بما الكافة ، قياسا لما لم يسمع عن العرب على مسمع ، وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز في لعل إذا اتصلت بما الكافة ، لأنها أقرب هذه الأحرف شيئا بليت حتى إن بعض النحاة يزعم أن لعل قد تتضمن معنى ليت فتأخذ حكمها ، وحمل على هذا الوجه قوله تعالى (فأطلع إلى إله موسى) زعم أن نصب المضارع المقترن بالناء بسبب تضمن لعل معنى ليت ، لأن قبل ذلك (لعل) أبلغ الأسباب أسباب السموات والأرض) وذهب ابن أبي الريس إلى أن الإعمال جائز مع لعل وكأن ، لقرب كل منهما من ليت ، فهذه هي الأقوال التي يشير المؤلف إليها .

١٣٩ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وينسب هذا البيت إلى رؤبة بن العجاج ، وليس هو بثابت في ديوانه ، ولا في زيادات الديوان . =

وَيُصْطَفُ بِالرَّفْعِ بِشَرْطَيْنِ^(١): اسْتِكْمَالِ الْخَبَرِ ، وَكَوْنِ الْعَامِلِ « أَنْ »

= اللغة : « الربيع » أراد بالربيع وبالخرريف وبالصيف - وهو جمع صيف - أمطارهن ، وتقول العرب : ربنا ، وخرفنا ، وصفنا - بالبناء للمجهول في ثلاثنهن - وهم يريدون أنه قد أصابهم مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف ، وفصول السنة عندهم أربعة أولها الصيف ، وثانها القيظ ، وفيه تكون حارة القيظ ، وثالثها الخريف ، ورابعها الشتاء ، والصيف هو الذي يسميه أهل العراق الربيع « الجود » - بالجيم مفتوحة وبعدها واو ساكنة فдал مهملة - هو المطر الغزير ، ويروى في مكانه « الجون » بالنون في مكان الدال - ومعناه الأسود ، والمراد سواد سحابه ، كناية عن كثرة مائه؛ لأن السحابة إنما توصف بالسواد إذا كانت حافلة بالماء « أبي العباس » يراد به أبو العباس السفاح الخليفة العباسي .

المعنى : شبه مطر الربيع ومطر الخريف ومطر الصيف بيدي الممدوح في عموم النفع وكثرة ما ينال الناس من نعمه ، وهذا من التشبيه للمقلوب لقصد المبالغة في وصف الممدوح بالكرم . والأصل تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في هذه الأزمنة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الربيع » اسم إن « الجود » نعت للربيع « والخريفا » معطوف بالواو على الربيع « يدا » خبر إن مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشئ ، وهو مضاف و « أبي » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « العباس » مضاف إليه « والصيوبا » الواو حرف عطف ، والصيوبا : معطوف على الربيع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « والخريفا » حيث عطفه بالنصب على الربيع الذي هو اسم إن ، قبل أن يجيء بخبر إن الذي هو قوله « يدا أبي العباس » وقوله « الصيوبا » حيث عطفه على اسم إن بالنصب بعد أن جاء بخبرها .

(١) أنت تعلم أن التوابع خمسة : وهي النعت ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والتوكيد ، والبذل - ومتأخرو النعاة يذكرون في هذا الفصل عطف النسق ، ولا يذكرون بقية التوابع ، وقد نقل الرضى وابن مالك عن الجرمي والزجاج والقراء أنهم يذكرون أن حكم النعت وعطف البيان والتوكيد مثل حكم عطف النسق ، وذكر الرضى أن غير هؤلاء العلماء الثلاثة لم يتعرضوا لهذا الموضوع في غير عطف النسق =

أو « إن » أو « لَكِنَّ » نحو (أن الله برىء من المشركين وَرَسُولُهُ)^(١) ،
وقوله :

— ١٤٠ — * فَإِنَّ أُمَّ الْأُمِّ النَّجِيبَةَ وَالْأَبُ * *

== منع ولا بإجازة ، وهالك عبارة ابن مالك في التسهيل « والنعث وعطف البيان والتوكيد كالنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء » ا هـ . وهالك نص عبارة الرضى (٣/٣٥٤) « والوصف وعطف البيان والتوكيد كالنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على الحمل ، ولم يذكر غيرهم في ذلك لامنا ولا إجازة ، والأصل الجواز إذ لا يفارق » ا هـ ، ومعنى هذا الكلام أن هؤلاء النعثة قد أجازوا الإبتاع على الحمل في النعت وعطف البيان والتوكيد قياسا على ما سمع من العرب في عطف النسق ، وليس بين أنواع التوابع فرق ؛ فعمل ما لم يسمع على ما سمع جائز ، وقد يقال : إن بين بعض التوابع وبعضها الآخر فرقا ، ومنى كان بينها فرق لم يتم القياس ، إذ لا قياس مع الفارق بين القيس والمقيس عليه ، وخذ لذلك مثلا النعت فإن الغرض منه بيان المنعوت ليصح الإخبار عنه ، وذلك يقتضى البتة وقوعه قبل الإتيان بالخبر لتلايق الحكم على مجهول .

ومما حمله الزجاج على هذا قوله تعالى (قل إن ربى يقذف بالحلق علام الغيوب) جعل جملة (يقذف بالحلق) خبر إن ، وجعل (علام الغيوب) بالرفع - نعتا لربى الذى هو اسم إن ، نظرا إلى الحمل .

وليس هذا الإعراب متعينا فى هذه الآية الكريمة ، بل يجوز أن يكون (يقذف) خاليا من الضمير ، ويكون (علام الغيوب) فاعلا يقذف ، غاية ما فى الباب أنه وضع الاسم الظاهر موضع الضمير ، لأن (ربى) و (علام الغيوب) معناها واحد ، فالرابط بين اسم إن الذى أصله مبتدأ وبين الجملة الواقعة خبرا هو إعادة المبتدأ بمردقه ، ولهذا نظائر كثيرة ، ومضى احتملت الآية غير ما ذكره لم يتم له ما أراد من الاستدلال .

(١) من الآية ٣ من سورة التوبة (براءة)

١٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبُوهُ وَأُمُّهُ * *

(٢٣ — أوضع المسالك ١)

== وقد أنشد أبو علي الفارسي هذا البيت ولم يدرسه إلى قائل معين ، ولم تقف له على نسبة إلى قائل معروف ، ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق متصل به .

اللغة : « النجبية » أراد التي تلد الأولاد النجباء ، وأهل اللغة يقولون : إن المعلم من هذا المعنى : أنجب ، والوصف منه : منجب ومنجاب ، وقال ابن منظور : « أنجبت المرأة فهي منجية ومنجاب : ولدت النجباء ، ونسوة مناجيب ، وكذلك الرجل . يقال : أنجب الرجل ، ويقال : أنجب الرجل والمرأة ، إذا ولدا ولداً نجيباً ، أى كريماً » اهـ . فأما النجبية في بيت الشاهد فيمكن تصحيحه على أحد وجهين ، أولهما : أنه أراد أن يقول « فإن لنا الأم النجبية أولادها » حذف المضاف - وهو الأولاد - وأقام المضاف إليه - وهو ضمير الغائبة - مقامه ، فارتفع واستتر ، وثانيهما : أن يكون قد بناء على فعيلة بعد أن حذف زوائد أنجب ضرورة .

المعنى : يمدح نفسه وقومه بأنهم نجباء كرماء ، إذا لم يكن في الناس نجيب كريم ، ويقول : إذا كان الآباء والأمهات غير مناجيب وكانوا إنما يولد لهم لثام الأولاد ، فليس أبونا وأمننا من هؤلاء الآباء والأمهات ، بل نحن أبناء الرجال المناجيب والنساء المناجيب .

الإعراب : « فمن » اسم شرط جازم مبتدأ : مبنى على السكون في محل رفع « يك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على اسم الشرط « لم ينجب » جازم ومجزوم « أبوه » أبو : فاعل ينجب ، وضمير الغائب مضاف إليه « وأمه » الواو حرف عطف ، أم : معطوف على الأب . وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله في محل نصب خبريك « فإن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها « الأم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « النجبية » صفة للأم « والأب » الواو حرف عطف ، الأب : معطوف على الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً لإن ، أو هو مبتدأ وخبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها ، وتقدير الكلام على هذا : ولنا الأب النجيب ، وجملة إن واسمها ==

وقوله :

١٤١ - * وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلِي وَانْتَالُ *

= وخبرها في محل جزم جواب الشرط ، وظاهر عبارة الكتاب كالنظم أن «الأب» معطوف على محل «الأم» عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله «والأب» حيث عطفه بالرفع على محل اسم إن المنصوب بعد أن جاء بخبر إن وهو «لنا» .

واعلم أن ظاهر عبارة ابن مالك في النظم، وظاهر عبارة المؤلف ههنا تبعاً له : أن هذا الاسم المرفوع معطوف على محل اسم إن المنصوب ، ولكننا أعربنا البيت على غير هذا الظاهر، وجعلنا المرفوع إما معطوفاً على مرفوع وهو الضمير المستتر في «لنا» عطف مفرد على مفرد ، وإما مرفوعاً بالابتداء ، وخبره محذوف ، والجملة معطوفة بالواو على جملة إن واسمها وخبرها ، وإنما فعلنا ذلك لتوافق مذهب الجمهور من النحاة ومذهب ابن مالك نفسه الذي حكاه في شرح التسهيل وانتصر له - وإن كان ظاهر عبارته في الألفية وفي متن التسهيل يفيد أن الاسم المرفوع الواقع بعد خبر إن معطوف على اسم إن عطف مفرد على مفرد .

وسنذكر مذاهب العلماء في شرح الشاهد الآتي، وسنذكر لك عبارتي ابن مالك ، ونبين لك ما يفيد ظاهرها ، وما ينبغي أن تحمل عليه .

١٤١ - هذا عجز بيت من الطويل ، صدره قوله :

* وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي النَّسَامِي خُوُولَةٌ *

وقد أنشد أبو الفتح هذا البيت ولم يعزمه إلى قائل معين . وقد بحثت فلم أعتز له على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله قوله :

وَمَا زِلْتُ سَبَّاقًا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ بِهَا يُبْتَنَى فِي النَّاسِ مَجْدٌ وَإِجْلَالٌ

اللغة : «سباقاً» هو صيغة مبالغة من السبق ، وهو أن تتقدم غيرك وتفوز عليه «غاية» أراد بها نهاية للفاخر والمراتب «يبتنى» يطلب «مجد» المجد : الكرم «إجلال» هو التعظيم «للتسامي» التعظيم والتعالي ، وأراد به العراقة في النسب . ويرى في مكانه «المعالي» «خوولة» الأظهر أنه في معنى المصدر ، يقال : بين فلان وقلان خوولة، =

ومثله: العمومة ، ومن الناس من يجعل الخؤولة جمع خال ، والعمومة جمع عم .
 للغي : يقول : إنه إذا انتسب إلى أخواله كان له بهم أعظم الفخر ، وإذا انتسب إلى
 أعمامه لم يكن أحد أعلى منه نفرا ، يريد أنه كريم النسب من جهتيه .
 الإصراب : « ما » حرف نفى « قصرت » قصر : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث
 « بي ، في التسامح » جاران ومجروران يتعلقان بقصر « خؤولة » فاعل قصر ، مرفوع
 بالاضمة الظاهرة « لكن » حرف استدراك ونصب « عمى » عم : اسم لكن منصوب
 بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه « الطيب » خبر لكن
 وهو مضاف و « الأصل » مضاف إليه « والحال » الواو حرف عطف ، الحال : مبتدأ
 وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : والحال الطيب الأصل ، وجملة المبتدأ وخبره
 معطوفة بالواو على جملة لكن واسمها وخبرها ، فهو على هذا من عطف الجملة على
 الجملة ، وظاهر عبارة ابن مالك وابن هشام تبعاً له أن « الحال » معطوف على محل
 « عمى » عطف مفرد على مفرد .

الشاهد فيه : قوله « والحال » حيث جاء به مرفوعاً بالعطف على محل اسم لكن
 الذى هو قوله « عمى » بعد أن جاء بمخبر لكن الذى هو قوله « الطيب الأصل » .
 وقد أخبرناك فى شرح الشاهد السابق أن ظاهر عبارة الناظم فى الألفية - وهو
 ما ذكره ابن هشام تبعاً له - أن هذا الرفع معطوف على محل الاسم المنصوب قبله ، عطف
 مفرد على مفرد ، ولكننا أعربنا البيتين على غير هذا الظاهر ، لأن مذهب الجمهور
 ليس كذلك ، بل عندهم أن الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والعطف من عطف
 الجمل ، أو للرفع معطوف على اسم مرفوع قبله ، وهو الضمير المستكن فى الخبر المتقدم
 ويكون العطف من باب عطف مفرد على مفرد ، وقد ذكر ابن هشام هذا الكلام
 ونسبه إلى المحققين ، بعد أن ذكر ما يفهم من كلام ابن مالك .
 وقد وعدناك أننا بأن نبين لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة ، ونحن نرى لك
 بهذه العدة ، فنقول :

حاصل الأمر أن العرب قد جاءوا فى جملة صالحة من الشواهد بالاسم المسبوق
 بالواو الماطفة مرفوعاً ، بعد جملة إن واسمها وخبرها كما فى الشاهد (١٤٠) وكما فى =

== هذا الشاهد ، وثبت ذلك عن العرب يعترف به النحاة جميعا ، ولكنهم يختلفون في تخريجها .

فذهب قوم من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على نفس اسم إن باعتبار أصله ، فإنه قد كان مبتدأ مرفوعا لفظا أو تقديرًا أو محلا قبل دخول هذا الناسخ عليه ، ولا يضر عند هؤلاء زوال الابتداء الذي يطلب الرفع ، بالناسخ ، وإلى هذا الرأي ذهب الشلوبين ، وابن أبي الربيع ، وأبو علي الفارسي في الإيضاح ، والزجاجي في الجمل ، ومن العلماء من حمل كلام سيبويه على هذا الرأي ، وهذا الرأي هو ما يفيد ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية حيث يقول :

وَجَائِزُ رَفْعِكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

بل عبارته في التسهيل تفيد أن هذا مما أجمع النحاة عليه ، وذلك حيث يقول « يجوز رفع المعطوف على اسم إن ولكن ، بعد الخبر بإجماع ، لا قبله مطلقا خلافا للكسائي ، ولا بشرط خفاء إعراب الاسم خلافا للفراء ، فإن توهم ما رأياه قدر تأخير المعطوف أو حذف خبر قبله » اه بحروفه .

وذهب المحققون من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع معطوف على ضمير الرفع المستتر في خبر الناسخ إذا كان بين الخبر والمعطوف فاصل ؛ فإذا لم يكن بين الخبر والمعطوف فاصل فالاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، واختار هذا الرأي الفراء والبرد وابن السراج وابن أبي العافية وأبو علي الفارسي في غير الإيضاح ، وهذا هو الظاهر للنساق إلى الدهن من كلام شيخ النحاة سيبويه ، وإنما نرى أن تحمل عبارة ابن مالك على هذا الرأي ، ويكون معناها أنه يجوز لك أن تأتي باسم مرفوع بعد خبر إن ، وإنما رأينا ضرورة حمل كلامه على هذا لأنه ادعى الإجماع على ما ذكره ، ولا إجماع إلا على هذا القدر - وهو الإتيان بالاسم المرفوع بعد استكمال إن خبرها ، ومن البعيد أن يكون ابن مالك - على جلالة قدره وسعة اطلاعه - لم يطالع على كلام محققى البصريين .

وما ذكرناه من الآراء في هذه المسألة ينحصر - على سبيل الإجمال - في رأيين أحدهما: أن الكلام من قبيل عطف الجمل ، وثانيهما: أن الكلام من قبيل عطف مفرد ==

والمحققون على أن رَفَعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره ، أو بالعطف على ضمير الخبر ، وذلك إذا كان بينهما فاصل ، لا بالعطف على محل الاسم مثل « مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ وَلَا أَمْرًا » بالرفع ؛ لأن الرفع في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ .

ولم يشترط الكسائيُّ والفراء الشرطَ الأولَ تَمَسُّكًا بنحو (إنَّ الذين آمنوا والذين هَادُوا وَالصَّابِغُونَ)^(١) ، وبقرأة بعضهم (إنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)^(٢) وبقوله :

* فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَفَرِيبٌ *

— ١٤٢

= على مفرد ، ولكنه يجعل - على سبيل التلصيل إلى أربعة آراء ، لأن القائلين بأن الكلام من عطف مفرد على مفرد يذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو اسم إن ، ويذهب بعضهم إلى أن المعطوف عليه هو الضمير المستتر في خبر إن متى كان مما يتحمل الضمير ، قال أبو حيان في شرح التسهيل ما نصه « وتلخص أن في العطف حالة الرفع مذاهب ، أحدها أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف ، وثانيها أنه مرفوع بالعطف على اسم إن لأنه كان قبل دخول إن في موضع رفع ، والثالث أنه معطوف على إن وما عملت فيه ، والرابع أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن كان يتحمل الضمير ، وكل من قال بشيء من هذه الأقوال متفقون على جواز القول الأول ، ومن قال بالاستثناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا محذوفا مثل خبر الأول ، وعلى هذه المذاهب بفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات ؛ فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ، ومن زعم أنه معطوف على اسم إن ، أو على إن وما عملت فيه ، اعتقد أنه من عطف المفردات » اه المقصود منه .

(١) من الآية ٦٩ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب .

١٤٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ *

== وهذا البيت أول أربعة أبيات رواها أبو الدباس محمد بن يزيد المبرد في كامله ونسبها إلى ضايب بن الحارث البرجمي ، يقولها وهو عبوس في المدينة على زمن أمير المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه .

اللغة ؛ « رحله » الرجل - بفتح الراء وسكون الحاء المهمله - المنزل ، وروى في مكانه « رهطه » ورهط الرجل - بفتح فسكون - أهله وقبيلته الأقربون « قيار » بفتح القاف وتشديد الياء المثناة - ذكر المعنى أنه اسم رجل ، وهذا غير ما قاله العلماء الأثبات ، فقد ذكر أبو زيد في نوادره أنه اسم جملة ، ونقل عن الخليل بن أحمد أنه اسم فرس له .

المعنى : يتحسر على غربته ، ويتحزن على بعده عن أهله وقرابته ، ويقول : إذا كان كل واحد من الناس قد أمسى بين خلانه وعشيرته فإني ضريب في بلد ناء عن الأهل والرفاق .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع « بك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « أمسى » فعل ماض ناقص « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى تقدم على اسمه « رحله » رحل : اسه أمسى تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة ، وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة أمسى واسمه وخبره في محل نصب خبر بك « فإني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف نوكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقيار » الواو حرف عطف ، قيار : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وتقدير الكلام : وقيار مثلي ، مثلاً لغريب « اللام لام التوكيد ، ضريب : خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فإني وقيار لغريب » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف الاسم المرفوع الذي هو « قيار » على اسم إن المنصوب الذي هو ياء المتكلم ، قبل أن يجاء بخبر إن الذي هو قوله « لغريب » . وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحاة منهم الكسائي فأجازوا العطف بالرفع على محل اسم إن قبل استكمال الخبر ، وهو عند المحققين من العلماء على غير ما يدل عليه ظاهر الكلام ، بل الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف يدل =

عليه خبر إن ، أو خبره المذكور وخبر إن هو المحذوف ، ويراعى في كل كلام ما يناسبه ،
ففي بيت الشاهد يتعين أن يكون المذكور هو خبر إن والمحذوف هو خبر مبتدأ ، لأن
هذا الخبر المذكور مقترن باللام ، وخبر المبتدأ لا يقترن باللام إلا شذوذاً ، والحمل على
الشاذ - ما أمكن غيره - لا يجوز ، والذهاب إلى أن اللام زائدة لا لام الابتداء مما
لا داعى إليه .

ولتحقيق أقوال النحاة في هذه المسألة نقول لك :

قد علمت أن مما لا يستطيع أن يجعده واحد من النحاة أنه قد ورد عن العرب في جملة
صالحة من الشعر وفي بعض الشر وقوع الاسم المرفوع معطوفاً بالواو بعد اسم إن المنصوب
وقبل خبرها ، ومنه قول ضابيء بن الحارث البرجمي وهو الشاهد الذي نشرحه :

فَمَنْ يَكُ أُمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ
ومنه قول رؤبة أو جران العود ، وهو الشاهد (١٤٥) الآتي :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين : الأولى قوله
تعالى (إن الدين آمنوا والذين هادوا والصابئون) والثانية قراءة بعضهم : (إن الله
وملائكته يصلون) برفع (ملائكته) . وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ، فذهب
الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن ،
وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، أو خبره
المذكور بعده وخبر إن هو المحذوف ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة على جملة إن واسمها
وخبرها . وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حينئذ لا يحمل لها معترضة بين
اسم إن وخبرها ، وهو حسن ؛ لما يلزم على جعلها معطوفة على جملة إن واسمها وخبرها
من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه ، لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير
عن جملة المبتدأ والخبر ، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها ، وقد رأيت في عبارة
ابن مالك التي أئزناها لك في شرح الشاهد رقم (١٤١) أنه نقل مذهب الكسائي
والفراء ولم يوافقهما على ما ذهبا إليه ، وأوماً إلى أن الشواهد التي يتوهم أنها موافقة لذهبهما
هي في الحقيقة منحرجة على غير ما ذهبا إليه ، وكهو ما ذكرناه لك .

وقوله :

* وَإِلَّا فَاعَلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ *

١٤٣ - هذه قطعة من بيت من الوافر ، وهو بتمامه :

وَإِلَّا فَاعَلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِيْنَا فِي شِقَاقِ

وهذا البيت من كلمة لبشر بن أبي خازم - بحاء وزاى معجمتين - .

اللغة : « بغاة » جمع باغ ، وهو اسم الفاعل من البغى ، وهو مجاوزة الحد ، والمذموم منه مجاوزة العدل إلى الظلم ونحو ذلك ، وتقول : بنى فلان يبنى بغيا ، وبنى فلان على فلان ، إذا ظلمه واعتدى عليه « شقاق » مصدر شاقه ، إذا خالقه وعاداه أشد العداوة ، وكان كل واحد من المتشاقين قد صار في شق وناحية غير الشق والناحية التي صار فيها الآخر .

الإعراب : « إلا » كلمة مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة لتعليلين وثانيهما لا النافية ؛ وفعل الشرط محذوف ، والتقدير : إلا تفعلوا ، مثلا « فاعلموا » الفاء واقعة في جواب الشرط ، اعلموا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة في محل جزم جواب الشرط « أنا » أن : حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمه « وأنتم » الواو حرف عطف ، وأنتم : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنتم مثلنا ، مثلا « بغاة » خبر أن « ما » مصدرية ظرفية « بقينا » فعل وفاعل ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه ، والمضاف هو المدة التي تدل عليها « ما » الظرفية ، والتقدير : مدة بقائنا « في شقاق » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان لأن ، وكأنه قال : اعلموا أنا بغاة مدة بقائنا في هذه الحياة وأنا في شقاق دائم .

الشاهد فيه : قوله « أنا وأنتم بغاة » حيث ورد فيه ما ظاهره أنه عطف بالرفع قوله « وأنتم » على محل اسم أن الذي هو « نا » قبل أن يأتي بخبر أن الذي هو قوله « بغاة » وقد تمسك بهذا الظاهر جماعة من النحويين منهم الكسائي والفراء تلميذه ، فأجازوا أن يعطف بالرفع على محل اسم أن ، وإن لم يكن قد جاء خبرها ، أما الكسائي فيطلق في هذا الكلام إطلاقا ، فلان فرق عنده بين أن يكون اسم إن ظاهر النصب أو خفيه بأن يكون مقدر الإعراب أو مبني ، وأما الفراء فيجيز هذا في حال تقدم المعطوف على الخبر إذا =

ولكن اشترط القراء - إذا لم يتقدم الخبر - خفاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة .

وخرّجها المانعون على التقديم والتأخير ، أي والصابئون كذلك ، أو على الحذف من الأول كقوله :

١٤٤ - فإني وأنتم - وإن لم تبوحاً بالهوى - دنفان

= كان اسم إن خفي الإعراب ، فأما إن كان الاسم ظاهر الإعراب فلا يجوز عنده العطف إلا بالنصب ،

وأما الجمهور فيرون أن العطف من باب عطف جملة على جملة على الوجه الذي أعربنا البيت عليه ، وعلى ما شرحناه في الشاهد السابق وفيما قبله .

١٤٤ - هذه قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

خَلِيلِيَّ، هَلْ رِبٌّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنْفَانِ

وقد أنشد أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب هذا البيت ، ولم يعزه إلى قائل معين ، وبحث عنه فلم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللغة : « طب » بثلاث الطاء المهمله - هو : علاج الجسم والنفس ، وقد طب يطب - يكسر الطاء في المضارع أو ضمها - وتطب أيضاً « تبوحا بالهوى » تعاناه وتظهره ، والهوى : العشق ، وفعله هوى يهوى - مثل علم يعلم - فأما هوى بمعنى سقط من أعلى فبأبه ضرب « دنفان » مثق. دنف - بفتح الدال وكسر النون - صفة مشبهة من الدنف - بفتح الدال والنون جميعاً - وهو المرض الملازم الخامر ، وقيل : المرض ما كان ، ويقال : رجل دنف - بفتح فكسر - ودنف - بفتح الدال والنون - ومدنف - بضم الميم وسكون الدال والنون مفتوحة أو مكسورة - والثاني من هذه الألفاظ وصف بالمصدر فلا يثنى ولا يجمع .

الإعراب : « خليلي » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بإياء لأنه مثق ، وياء المتكلم مضاف إليه « هل » حرف استفهام « طب » مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : هل طب موجود ، أو هل طب لنا « فإني » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وأنتم » الواو حرف عطف ، أنتم : مبتدأ « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، والتقدير : إن بحتما بالهوى ، وإن لم تبوحا =

ويتعمّن التوجيهُ الأولُ في قوله :

* فَإِنِ وَقَيَّارٌ بِهَا أَقْرَبُ * (١)

ولا يتأتى فيه الثانى لأجل اللام ، إلاّ إن قُدِّرَتْ زائدةً مثلها في قوله :

= بالهوى ، إن : حرف شرط جازم «تبوحا» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم محذوف. النون ، وألف الاثنين فاعله « بالهوى » جار ومجرور متعلق بتبوحا « دنقان » خبر المبتدأ- الذى هو أتما- مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، وخبر إن محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، والتقدير : فإنى دنف وأتما دنقان ،

ولا يجوز في هذا البيت أن يجعل الخبر المذكور لإن ، ويكون خبر المبتدأ محذوفا لأن من شرط الخبر أن يطابق مبتدأه أفرادا وتثنية وجمعا ، واسم إن هنا مفرد ، والخبر المذكور مشى ، فهو مطابق للمبتدأ ، لا لاسم إن ، كما لا يجوز أن يكون «وأتما» معطوفا على ياء المتكلم في « فإنى » ويكون «دنقان» خبراً عن الجميع ؛ لذلك السبب نفسه ، وستعرف حقيقته في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « فإنى وأتما دنقان » فإنه يتعين أن يكون قوله « أتما » مبتدأ خبره قوله « دنقان » ويكون خبر « إن » محذوفا لدلالة خبر المبتدأ عليه . وأصل الكلام : فإنى دنف وأتما دنقان .

والسبب في ذلك أن قوله « دنقان » لا يصلح أن يكون خبرا لإن فقط ، من جهة أن اسمها مفرد والمثنى لا يصلح أن يكون خبرا عن المفرد ، ولا يصح أن يكون خبراً عن اسم إن وما بعده لأن الجميع جمع . فتعين ما ذكرناه أولا - وهو أن يكون « دنقان » خبرا عن المعطوف الذى هو أتما ، ويكون الكلام من عطف جملة المبتدأ والخبر على جملة « إن » واسمها وخبرها .

(١) هذا هو الشاهد رقم ١٤٣ الذى سبق شرحه قريبا ، ويريد المصنف أن يقول إن قوله « لغريب » يجب أن يكون خبر « إن » ويكون قوله « وقيار » مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر إن عليه ، وأصل الكلام : فإنى لغريب وقيار غريب .

والسر في ذلك أن قوله « لغريب » مقترن بلام الابتداء ، وهى تدخل على خبر « إن » ولا تدخل على خبر المبتدأ ، كما سبق تقرير هذا في محله ، وكل ذلك مبني على أن اللام لام الابتداء ؛ وفيها رأى آخر سنقره قريبا .

* أُمُّ الْخَلَيْسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَهُ * (١)

والثاني في قوله تعالى (وملائكته) (٢) ولا يأتني فيه الأول لأجل الواو في (يُصَلُّونَ) (٣) إلا إن قُدِّرَتْ للتعظيم مثلها في (قَالَ رَبُّ أَرْجِعُونِ) (٤) .

ولم يشترط الفراه الشرط الثاني (٥) تمسكاً بنحو قوله :

١٤٥ — يَا كَيْدِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد فارجع إليه فيما سبق في مباحث تأخير الخبر عن الابتداء وجوبا (وهو الشاهد رقم ٧٣) ثم اعلم أن المؤلف يريد أن يقول : إن اللام في قوله «لعجوز» قد خرجت على أنها زائدة وليست لام الابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ ، وإنما تدخل على المبتدأ نفسه أو خبر «إن» المتأخر ، فإذا قلنا إن اللام في قوله «لغريب» في البيت السابق لام الابتداء تعين أن يكون خبراً لأن على ما قررناه ، وإذا اعتبرناها زائدة كمن قال بزيادتها في «لعجوز» صح أن يكون قوله «لغريب» خبراً للمبتدأ لأن اللام الزائدة تدخل عليه ، ولكن هذا مما لا داعي إليه كما قررناه .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب

(٣) من الآية ٩٩ من سورة المؤمنين

(٤) الشرط الثاني هو كون العامل واحداً من ثلاثة : إن المكسورة ، وأن الممتوحة ، وكان ، يعني أنه لم يجعل جواز العطف بالرفع مخصوصاً بالعطف على اسم واحد من هذه الثلاثة ، بل أجاز ذلك في أسماء غيرهن كليت .

١٤٥ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من شطوره ، وقد نسب جماعة من النحويين هذا البيت إلى ربيعة بن العجاج ، وهو موجود في زيادات ديوانه (١٧٦) ويزيد بعضهم بعد ما استشهد به المؤلف قوله :

* إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ *

ووقع في ديوان جبران العود (دار الكتب ص ٥٢) رجز صورته هكذا :

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزَلَ يَا لَيْسُ يُعْتَسُ فِيهِ السَّمْعُ الْجُرُوسُ

الذُّبُّ أَوْ ذُو لِبْدِي هُمُوسُ وَبَلَدَةُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

= إِلا الِيَعَاْفِرُ وَإِلا الْعِيْسُ وَبَقَرٌ مُلَمَعٌ كُنُوسٌ
* كَأَنَّمَا هُنَّ الْجَوَارِي الْمِيْسُ *

اللغة : « ليس » اسم امرأة « يعئس » يطلب ما يأكل « الجروس » بزنة صبور - هو الشديد الصوت « الذئب » بدل من السبع الجروس « ذولبد » بمعنى به الأسد ، والجد - بكسر اللام وفتح الباء - جمع لبد ، وهي ما بين كتفي الأسد من الشعر « هموس » هو الخفيف الوطاء « ليس بها أنيس » يريد ليس بها إنسان « العيس » جمع أعيس أو عيساء ، وهي التي يخالط بياضها شيء من الشقرة ، وهي من كرائم الإبل « ملع » فيه لمع بياض وسواد « كنوس » داخله في كناسها ، والكناس - بزنة الكناد - بيت الظبي في وسط الشجر « الجوارى » جمع جارية « ليس » جمع ميساء ، وهي التي تتبحر في مشيتها .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنادى به محذوف ، والتقدير : يا هذه « ليتى » ليت : حرف تمن ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم ليت « وأنت » الواو واو الحال ، أنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : وأنت معي ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، وذو الراء إلى أن الواو عاطفة ، وأنت : معطوف على ياء المتكلم الواقعة اسم ليت ، وستعرفه في بيان الاستشهاد بالبيت « يا » حرف نداء « ليس » منادى مبنى على الضم في محل نصب « في بلدة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت « ليس » فعل ماض ناقص « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس مؤخر عن الخبر ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل جر صفة لبلدة .

الشاهد فيه : قوله « وأنت » بكسر التاء - فإنه ضمير رفع على ما هو معلوم ، وقد زعم الراء أنه معطوف على اسم « ليت » المنصوب محلا وهو ياء المتكلم ، وعنده أن ذلك يدل على ما ذهب إليه من تسوية « ليت » بلسكن وإن وأن في جواز العطف بالرفع على أسمائهن .

وهو عند الجمهور غير مسلم ؛ لأنهم قدروا « أنت » مبتدأ حذف خبره للعلم به من ==

وخرج على أن الأصل « وأنت ممي » والجملة حالية ، والخبر قوله « في بلدة »^(١) .

فصل : تُخَفَّفُ « إن » المكسورة لثقلها ، فيكثر إعمالها لزوال اختصاصها نحو (وَإِنْ كُنْ لَنَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٢) ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل نحو (وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُوفِيْنَهُمْ)^(٣) ، وتلزم لامُ الابتداء بعد المهمله^(٤)

المقام ، والتقدير « وأنت ممي » وجملة مبتدأ والخبر في محل نصب حال ، وهذه الجملة الحالية قد اعترضت بين « ليت » مع اسمها وخبرها الذي هو متعلق الجار والمجرور ، الذي هو قوله « في بلدة » .

(١) صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي هو قوله « في بلدة » والعامل في الحال هو نفس الجار والمجرور ، وهو العامل في صاحب الحال .

وهذا التخريج الذي ذكره المؤلف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك ، وقد اعترضه جماعة من العلماء بأنه لم يزم على هذا التخريج تقديم الحال على عاملها ، ومن النادر تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وابن مالك نفسه يصرح في كتبه كلها بندور ذلك ، ومن ذلك قوله في الألفية « وندر نحو سعيد مستقراً في هجره » ولهذا رأى قوم أن خيراً من ذلك أن يكون صاحب الحال هو ياء التكلم الواقعة اسماً للبت ، ويكون العامل في الحال وفي صاحبها هو ليت ، وهو متقدم على الحال ، فافهم ذلك .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة يس ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، واللام في « لما » لام الابتداء ، وما : زائدة ، وجميع : خبر المبتدأ ، ومعناه مجموعون ، ومحضرون : نعت

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود ، وإن : مخففة من الثقيلة ، وكلا : اسم إن واللام من « لما » لام الابتداء ، وما : اسم موصول خبر ما ، وجملة ليوفينهم لا محل لها من الإعراب جواب لقسم محذوف

(٤) اختلف النحاة في هذه اللام ، فذهب سيويوه والأخفشان وأكثر البغداديين =

ظارقةً بين الإثبات والنفى ، وقد تُنفي عنها قرينةٌ لفظيةٌ نحو « إن زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ » أو معنويةٌ كقوله :

١٤٦ - * وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِنِ *

= إلى أنها لام الابتداء ، وذهب أبو علي الفارسي ، وابن جنى ، وابن أبي العافية ، وابن أبي الربيع إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق بين النفي والإثبات ، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لبقى لها اختصاصها فلم تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر . لكنها تدخل على المفعول به كما في « إن قتلت مسلماً » (ش ١٤٧)

١٤٦ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

* أَنَا ابْنُ أَبَا الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ *

والبيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته « أبو نقر » ، وهو شاعر طائي ، واستعرف نسبه .

اللغة : « أنا ابن أبا الضميم » يروى في مكانه « ونحن أباة الضميم » وأباة : جمع أب ، وهو اسم فاعل من أبي يأتي ، أى : امتنع ، تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله ، والضميم : الظلم « مالك » هو اسم أبي قبيلة الشاعر ؛ فإن ، الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نقر بن قيس بن جعد بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن القوث بن طيء « كرام المعادن » طيبة الأصول شريفة المهند .

الإعراب : « أنا » مبتدأ « ابن » خبره ، وهو مضاف ، و « أباة » مضاف إليه ، وأباة مضاف ، و « الضميم » مضاف إليه « من آل » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان ، أو حال من الضمير المستتر في الخبر ، وآل مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإن » مخففة من الثقيلة « مالك » مبتدأ « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة ، والتاء للتأنيث « كرام » خبر كان ، وكرام مضاف و « المعادن » مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك .

الشاهد فيه : قوله « وإن مالك كانت - إلخ » حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب =

وإن ولي « إن » المكسورة الخفيفة فعل كثر كونه مضارعاً ناسخاً ، نحو
 (وإن يكادُ الدين كفروا ليزأقونك) ^(١) (وإن نطقت لئن الكاذبين) ^(٢)
 وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً نحو (وإن كانت أكبرة) ^(٣) (إن كذبت
 لتزددين) ^(٤) (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ^(٥) ، وتدر كونه ماضياً
 غير ناسخ كقوله :

١٤٧ — * شلت يميمك إن قتلت مسلماً *

= في خبر المبتدأ الواقع بعد « إن » المكسورة الهمزة الخفيفة من الثقيلة إذا أهملت ،
 فرقنا بينها وبين « إن » النافية ، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى
 ذهن السامع ، وثقة منه بأنه لا يمكن توجهه إلى الجحد ، بقرينة أن الكلام تمدح
 واقتحار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والنفي يدل على الذم ، فلو حمل عجز البيت
 عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن « إن » نافية
 لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى : فهم قبيلة دنيئة الأصول ،
 فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع صدر البيت ، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي
 ارتسكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقرينة ههنا معنوية .

ومثل هذا البيت — فى اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية — قول الشاعر :

إن كنت قاضي تحمي يوم بينكم

لو لم تمنوا بوع غير مكذوب

الأ ترى أنه فى مقام إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه ، فلو حملت

« إن » فى صدر البيت على النفي فسد هذا المعنى ، ولم يستقم الكلام .

(١) من الآية ٥١ من سورة القلم (ن)

(٢) من الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الصافات

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف

١٤٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

ولا يُقاس عليه : « إن قام لأنا ، وإن قعدَ زَيْدٌ » خلافاً للأخفش ،
والكوفيين^(١) ، وأندَرُ منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله « إن يزيرُك
لنفسك ، وإن يشينك لهية »^(٢).

* حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَمَدِّدِ *

والبيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نذيل القرشية العدوية — وهي بنت عم
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب — ترضى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو
على عمرو بن جرموز قاتله .

اللغة : « شلت » بفتح الشين ، وأصل الفعل شلت — بكسر العين ، وهي اللام
الأولى — « حلت عليك » أى : نزلت بك ، ويروى في مكانه « وجبت عليك » .

الإعراب : « شلت » شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » يمين : فاعل
شل ، والكاف مضاف إليه « إن » مخففة من الثقيلة « قتلت » فعل وفاعل « لمسلما »
اللام فارقة ، مسلما : مفعول به لقتل « حلت » حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث
« عليك » جار ومجرور متعلق بحل « عقوبة » فاعل لحل « المتعمد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قولها « إن قتلت لمسلما » حيث ولى « إن » المخففة من الثقيلة فعل
ماض غير ناسخ ، وهو « قتلت » وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش .

(١) ظاهر كلام المؤلف أن الكوفيين يجيزون تخفيف « إن » المؤكدة ، ويجيزون
مع ذلك دخولها على الفعل الماضى غير الناسخ كهذين المثالين اللذين ذكرهما ، ولكن
المعروف من مذهب الكوفيين — وهو الذى ذكره المؤلف نفسه فى معنى اللبيب —
أنهم لا يجوزون تخفيف إن المؤكدة ، وأنهم يحملون ما ظنه البصريون من تخفيفها
على أن « إن » نافية ، واللام الواقعة بعدها استثنائية بمعنى إلا ، فعنى « إن قام لأنا » هو
عين معنى « ما قام إلا أنا » ، والتحقيق أن الكوفيين يجيزون هذا التعبير ، لكن على
وجه آخر هو ما ذكرناه ، لاهل الوجه الذى ذهب إليه البصريون .

هذا ، ومما وقع فيه بعد إن فعل ماض غير ناسخ قراءة ابن مسعود « إن لبتم
لقديلا » وقول امرأة من العرب « والذى يحلف به إن جاء لحاطبا » .

(٢) ومجئ المضارع غير الناسخ بعد إن المخففة شاذ لا يقاس عليه ، بإجماع سى النحاة

=

على ذلك .

فصل : وَتُخَفَّفُ « أن » المفتوحة فيبقى العمل ، ولكن يجب في اسمها كونه مضمراً محذوفاً ، فأما قوله :

١٤٨ - بِأَنَّكَ رَبِّيعٌ وَغَيْثٌ مَّرِيحٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ التَّمَالَا

فضرورة .

== وقد تلخص لك من هذا الكلام أن وقوع اللام بعد إن الخفيفة من الثقيلة على ثلاثة أضرب :

الأول : واجب ، وذلك في حال إهمالها وكون اسمها وخبرها مفردين نحو « إن زيد لقائم » وقد قال ابن مالك في شأن هذا الضرب « وتلزم اللام إذا ما تهمل »

الثاني : ممتنع ، وذلك إذا كان خبرها مما لا تلحقه اللام ، نحو « إن زيدان يقوم » والثالث : ما يجوز فيه ذكرها وحذفها ، وذلك فيما لو عملت نحو « إن زيدا قائم »

ويجوز « إن زيدا قائم »

١٤٨ - هذا بيت من المتقارب ، تقوله جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية ، ترى أختها عمرا الملقب « ذا الكلب » ولجنوب هذه فيه مرث عديدة ، والنحاة يستشهدون بأبيات من مرثيتها فيه ، وفي ابن عقيل سوى هذا البيت بيت من مرثية منهن (انظر الشاهد ٢٢ فيه) ، وقوم ينسبون بيت الشاهد لعمرة بنت العجلان أختها ، والصواب ما ذكرناه أولا .

اللغة : « بأنك ربيع » هذه الباء متعلقة بقولها « علم » في بيت سابق ، وهو قولها :

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمُلُونَ . إِذَا أُغْبِرَ أَفْقٌ وَهَبَتْ سَمَالَا

والذي في شعر الهذليين رواية بيت الشاهد هكذا :

بِأَنَّكَ كُنْتَ الرَّبِّيْعَ الْمَرِيحَ وَكُنْتَ إِنْ يَعْتَقِيكَ التَّمَالَا

المرملون : جمع مرمل ، وهو من لا زاد له ، وتقول : أرمل القوم ، إذا نفد زادهم . وشمالا - بفتح الشين - ريح تهب من ناحية القطب ، وهذا اللفظ حال من الضمير للستر في هبت الواقع فاعلا ، وأرادت بقولها « بأنك ربيع » أنه كثير نفعه ، وأصل عطاؤه ؛ فهو للضيف ولن لا زاد له بمنزلة الربيع « وغيث » أصل الغيث ==

للطر ، ولكنها أرادت به ههنا الزرع الذى ينبته المطر ، بدليل وصفها إياه بقولها « مربع » بفتح الميم أو ضمها - وهو الحصيب ، وتقول : مرع الوادى - بفتح الراء أو ضمها أو كسرهما - مراعة ، إذا صار ذا كلاً ، وتقول : « أمرع » أيضاً « الثمالة » بزنة الكتاب - وهو الذخر والغيث .

الإعراب : « بأنك » الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من التثنية ، وضمير المخاطب اسمه « ربيع » خبر أن « وغيث » الواو حرف عطف ، غيث : معطوف على ربيع « مربع » صفة لغيث ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعلم فى البيت السابق : أى علم الضيف بكونك ربيعاً « وأنك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، مخففة من التثنية ، وضمير المخاطب اسم أن مبنى على الفتح فى محل نصب « هناك » هنا : ظرف متعلق بتكون ، أو بالثمال الآتى ، والسكاف حرف خطاب « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الثمالة » خبر تكون ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، وجملة تكون واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن الخففة .

الشاهد فيه : قولها « بأنك ربيع » وقولها « وأنك تكون الثمالة » حيث جاءت باسم أن المؤكدة المخففة من التثنية فى الموضعين ضمير مخاطب ، وذكرته فى الكلام ، والأصل فى اسم أن هذه أن يكون ضمير شأن ، وأن يكون محذوفاً ، والجمهور على أن ماخالف ذلك شاذ أو ضرورة ، وهو المنقول عن سيويوه ، وارتضاء ابن الحاجب ، فى كل من الجملتين - على هذا المذهب - شذوذ من وجهين : كون الاسم غير ضمير الشأن ، وكونه المذكور ، وقد أجاز ابن مالك أن يكون اسمها ضمير شأن وأن يكون ضميراً غير ضمير الشأن ، لكنه أوجب حذفه بكل حال ، وعلى ذلك يكون الشذوذ من جهة واحدة وهى ذكر الاسم ، وفى قولها ، « بأنك ربيع » شذوذ من جهة ثالثة عند سيويوه وابن الحاجب ، وهى ثانية عند ابن مالك ، وهى عجيء خبر أن الخففة من التثنية مفرداً ، ومذهبهم أنه يجب أن يكون جملة .

ويجب في خبرها : أن يكون جملة ، ثم إن كانت اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحمَجْجْ لفواصل نحو (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(١) .
 (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى)^(٢) (وَالتَّحَاوُسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)^(٣) ،
 ويجب الفصل في غيرهن^(٤) بقد ، نحو (وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا)^(٥) ، أو تنفيس
 نحو (عِلْمٌ أَنْ سَيَكُونُ)^(٦) ، أو نفي بلا ، أو إن ، أو لم ، نحو (وَحَسِبُوا

(١) من الآية ١٠ من سورة يونس ، وهذه الآية الكريمة مثال للخبر الواقع جملة اسمية .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة النجم ، ومثل هذه الآية الكريمة قول أبي مرة
 الكسبي :

أَضْمَفَ وَجَدِي وَزَادَ فِي سَمِي أَنْ لَسْتُ أَشْكُو الْهَوَى إِلَى أَحَدٍ
 (٣) من الآية ٩ من سورة النور ، وهذه الآية الكريمة مثال لمجيء الخبر جملة
 دعائية ، والدعاء إما أن يكون بشركا في هذه الآية ، وإما أن يكون بخير ، ومثاله قوله
 تعالى (أن يورك من في النار ومن حولها) .

(٤) دعاهم إلى التزام الفصل بين أن المفتوحة المخففة من الثقلية وبين خبرها إذا لم
 يكن جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء بواحد من الفواصل التي ذكرها - أمران :
 أولها أن يكون ذلك الفصل عوضا مما فقدته ، وذلك لأنهم خففوها وحذفوا اسمها ،
 وثانيهما : مخافة الالتباس بأن المصدرية وذلك كما التزموا اللام مع المسكورة دفعا للالتباس
 بإن النافية ، ولما كانت أن المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية ولا على الفعل الجامد ، ولا
 على فعل الدعاء ، لم يجئوا بفواصل مع هذه الأنواع الثلاثة لأنهم بما من من الالتباس الذي
 يحدرونه ، فكان علم المخاطب بأن هذا المكان مما لا تأتي فيه أن المصدرية كافيا عندهم ، فلم
 يحتاجوا معه إلى دليل آخر .

(٥) من الآية ١١٣ من سورة المائدة .

(٦) من الآية ٢٠ من سورة الزمل ، وحرف التنفيس هو السين أو سوف ، وقد
 استشهد المؤلف للسين بالآية الكريمة ، وشاهد سوف قول الشاعر :

=

أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً^(١) ، (أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)^(٢) ،
 (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)^(٣) ، أو لو ، نحو (أَنْ لَوْ نَشَأْهُ أَصْبَغْنَاكُمْ)^(٤) ،
 وَيَنْذُرُ تَرْكُهُ ، كقوله :

— ١٤٩ — * عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا *
 =

وَعَلِمَ فَعَلِمَ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا
 وقول قيس بن رفاعه:

خَيْنٌ عَصَيْتُمْ مَقَالِي الْيَوْمَ فَأَعْتَرَفُوا أَنْ سَوْفَ تَلْقَوْنَ خِزْيًا ظَاهِرًا الْعَارِ

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٥ من سورة البلد

(٣) من الآية ٧ من سورة البلد

(٤) من الآية ١٠٠ من سورة الأعراف .

١٤٩ — هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* قَبِلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ *

وهذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها .

الإعراب : « علموا » فعل وفاعل « أن » حرف توكيد ونصب مخدفة من التثنية
 واسمها ضمير الشأن المحذوف « يؤملون » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بثبوت النون ،
 وواو الجماعة نائب الفاعل ، والجملة في محل رفع خبر « أن » المخدفة « جادوا » فعل وفاعل
 « قبل » ظرف متعلق بجاد « أن » مصدرية « يسألوا » فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب
 فاعل ، وقبل مضاف و« أن » وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور مضاف إليه « بأعظم »
 جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف و« سؤل » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أن يؤملون » حيث استعمل فيه « أن » المخدفة من التثنية
 وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة « يؤملون »
 ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفواصل بين « أن »
 =
 وجملة الخبر .

ولم يذكر « لو » في الفواصل إلا قليل من النحويين ، وقول ابن الناطم
 « إنَّ الفَعْلَ بها قَلِيلٌ » وَمَمَّ منه على أبيه^(١) .

= والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن « أن » الساكنة النون الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير ، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعا يخصها ، وأوجبا الفصل بواحد من الأور التي ذكرها المؤلف للفرقة فإنهما ينكران أن تكون « أن » في هذا البيت مخففة من الثقيلة ، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصب هنا كما لم تنصب في قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ كَلَىٰ أَسْمَاءَ وَيُحَسِّمًا مِّنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَ أَحَدًا
 وكالم تنصبه في قول الله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) في قراءة من قرأ برفع « يتم » إلا أن يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضا أن تكون « أن » في البيت الشاهد مصدرية مهمله ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك « قبل أن يسألوا » فنصب الفعل بمحذوف النون ، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينة على أن « أن » الأولى مخففة من الثقيلة ، فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لفتين مختلفتين في بيت واحد .

(١) أصل هذا الوهم أن الناطم ذكر في الخلاصة ما يفصل به بين أن المخففة وجملة خبرها إذا كانت فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء ، وذكر من هذه الفواصل « لو » ثم قال في ختام هذا الكلام « وقليل ذكر لو » ففهم ابنه بدر الدين أن المراد بهذه العبارة أن مجيء « لو » في الكلام العربي فاصلا قليل ، وليس هذا الفهم مستقيما ، بل مجيء « لو » فاصلا في الكلام العربي الفصيح كثير ، ويكفي في الدلالة على فصاحته أنه ورد في القرآن الكريم كآلية التي تلاها المؤلف ، ومثل قوله جل شأنه (وأن لو استقاموا على الطريقة) ، ولكن القليل هو ذكر النعثة لهذا الحرف في الفواصل هذا تفسيرا وإيضاحا لكلام المؤلف رحمه الله والذي رأيت به عيني في شرح ابن الناطم على ألفية والده مستقيم كل الاستقامة ، وهو صريح أبلغ الصراحة في الفهم الذي قرره =

فصل: وتخفف « كان » فيبقى أيضاً إعمالها ، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها ، كقوله :

— ١٥٠ — * كَانُ وَرِيدَيْهِ رِشَالًا خُلْبُ * .

== المؤلف ، وإليك نص عبارته ، قال : « وأكثر النعويين لم يذكروا الفصل بين أن الخنفة وبين الفعل بلو ، وإلى ذلك أشار بقوله: وقليل ذكروا » اه .

هذا ، وقد تحصل لك من هذا الكلام أن الفعل غير الجامد وغير الداء - الواقع بعد أن المفتوحة الممزة إما مثبت وإما منفي ، وعلى كل حال إما أن يكون ماضياً وإما أن يكون مضارعاً ، فهذه أربعة أنواع .

فالماضى المثبت بفعل بقد ، نحو (ونعلم أن قد صدقتنا) .

والمضارع المثبت يفصل بالسين نحو (علم أن سيكون) أو بسوف كما في البيت « أن سوف يأتي كل ماقدرا » .

والماضى المنفى يفصل بلا النافية دون غيرها ، نحو قولك « علمت أن لاجاء على ولا أرسل كتابا » .

والمضارع المنفى يفصل بلا ، أولن ، أولم ، وقد مثل المؤلف للاثنتين .

وأما لو فتكون فاصلاً مع الماضى نحو (وأن لو استقاموا) ومع المضارع نحو (أن لونها) وذلك لأنها في الامتناع شبيهة بحرف النفى ، وهو يجرى مع النوعين .

١٥٠ - هذا بيت من مشطور الرجز ، وقد نسب النحاة هذا الشاهد إلى رؤبة بن العجاج ، وقد وجدت في زيادات ديوانه هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

يَسُوقُهَا أَعْيَسُ هـ ذَارٌ يَبِّبُ إِذَا دَعَاهَا أَقْبَلَتْ لَا تَتَّعِبُ

وفى اللسان ذكر هذين البيتين وحدهما ، وذكر الشاهد وحده ، ولعل ذلك هو الصواب ، لأن وزن الشاهد يختلف عن وزنهما . وستعرف في رواية بيت الشاهد اختلافاً نذكره في لغة البيت .

اللغة : « يسوقها » الضمير البارز المؤنث يرجع إلى النوق ، والضمير المستتر يعود إلى غلها « أعيس » هو الذى لونه العيس - بفتح العين المهملة والياء المثناة جميعاً - =

== وهو يياض يخالطه شيء من الشقرة ، وقيل : هو لون أبيض مشرب صفاء في ظلمة خفية ، وقالوا : رجل أعيس الشعر ، يريدون أبيضه ، وأراد الراجز جملاً أعيس « هدار » صيغة البالغة من قولهم هدر البعير يهدر هدرًا - بوزان ضرب يضرب ضربًا - وهديرا ، إذا صوت في غير شقة شقة ، وفي أمثالهم « كالمهدر في العنة » يضرب للرجل يصيح ويحلب وليس وراء ذلك شيء « ببب » الباء جارة ، وبب : حكاية صوت البأبية ، وهي هدير الفحل « لاتتثب » لاتخزي ولا تستعي « ويريديه » مثنى ويريد ، وهو عرق في الرقبة ، وهما ويريدان « رشاء » هو بكسر الراء بزنة الكتاب ، وهو الحبل ، وهو مفرد في رواية الديوان وفي رواية أكثر النعاة ، وقال الشبغ خالد : « وهو مفرد لامثنى ، وصحح الصغاني - بالعين المعجمة - أنه مثنى » اه . قال أبو رجاء عما الله عنه : وكان الذي دعا الصغاني إلى تصحيح الثنية أنه رأى اسم كأن مثنى فأراد أن يشبه المثنى بالمثنى « خلب » أصله بضم الخاء وإسكان اللام ، ولكنه وقف بنقل الحركة من الباء إلى اللام - وقد فسر قوم الخلب بالبر البعيدة القعر ، فيكون الرشاء مضافا إلى الخلب ، وفسر أبو إسحاق الخلب بالليف ، وعلى ذلك يجوز في « رشاء خلب » وجهان ، أحدهما أن يضاف الرشاء إلى الخلب كما يضاف المميز إلى التمييز في نحو « خاتم حديد » إلا أن هذا الوجه لا يجوز في البيت ؛ لما يلزم فيه من تنوين رشاء للوزن ، والوجه الثاني أن يكون « خلب » نعتا بتأويله بالمشتق وكأنه قال : رشاء غليظ ، وشيء آخر لا يجوز في البيت بسببه أن يكون « خلب » تمييزا ، على الراجح ، لأن التمييز منصوب ، والمنصوب لا يوقف عليه بنقل الحركة ، ومن أجاز ذلك - وهم الكوفيون والأخفش - لا يمتنع على مذهبهم جعله تمييزا كما تجعل حديدا في قولك « هذا خاتم حديد » .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثلث « ويريديه » اسم كأن منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا لأنه مثنى ، وضمير الغائب مضاف إليه « رشاء » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « خلب » صفة لرشاء مرفوعة بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الوقف .

الشاهد فيه : قوله « كأن ويريديه رشاء » حيث خفف « كأن » وذكر اسمها وخبرها جميعا ، وجاء بخبرها مفردا : أي غير جملة كما هو معلوم ، وكل ذلك جائز في ==

وقوله :

١٥١ — * كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ * .

يروى بالرفع على حذف الأسم — أى : كَأَنَّهَا — وبالنصب على حذف الخبر — أى : كَأَنَّ مَكَانَهَا — وبالجر على أن الأصل كَظَبْيَةٍ ، وَزَيْدٌ « أن » بينهما .

= «كأن» من غير ضرورة ولا شذوذ ، بخلاف «أن» التي يجب عند الجمهور في اسمها إلا يكون مذكوزا ، وفي خبرها أن يكون جملة ، كما عرفت فيما تقدم .
١٥١ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ *

وهذا البيت من كلام أرقم بن علباء — وقيل : علباء بن أرقم الدشكري — ويقال هو من كلام باغث بن صريم الدشكري . وباغث : بموحدة وغين معجمة وآخره ثاء مثلثة ، وصريم : بضم أوله على زنة المصغر .

اللغة : « توافينا » تَجِيئَنَا وتزورنا « وجه مقسم » جميل حسن « تعطو » تتناول « وارق السلم » أى شجر السلم المورق ، من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والسلم : شجر العشاء .

الإعراب : « يوما » ظرف زمان منصوب بقوله توافينا الآتى « توافينا » توافى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، ونا : مفعول به لتوافى « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافى « مقسم » صفة لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المنقل « ظبية » يروى بالرفع وبالنصب وبالجر ، فأما رواية الرفع فعلى أن اسم كأن محذوف وظبية خبر كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، وأما رواية النصب فعلى أن ظبية اسم كأن ، وخبره محذوف ، وقد قدر قوم الكلام على هذا الوجه : كأن ظبية هذه المرأة ، وهو من باب التشبيه المقلوب ، وقدره قوم — وتبعهم المؤلف هنا — كأن ظبية مكانها . وأما رواية الجر فعلى أن السكاف من « كأن » حرف جر ، وأن : حرف زائد ، وظبية : مجرور بالسكاف « تعطو » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود =

وإذا حُذِفَ الأسمُ وكان الخبر جملةً اسميةً لم يحتاج لفاصِلٍ ، كقوله :
 * كَأَنَّ نَدِيَاهُ حُقَانٌ * — ١٥٢

== إلى ظبية ، والجملة من الفعل وفاعله صفة لظبية على كل حال « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو ، ووارق مضاف و « السلم » مضاف إليه .
 الشاهد فيه : قوله « كأن ظبية » على رويق الرفع والنصب ، فإنهما معا يدلان على أنه يجوز في اسم « كأن » الخففة من الثقلة أن يكون مذكورا في الكلام ، وهذا ما تدل عليه رواية النصب ، وأن يكون محذوفا من الكلام من غير أن يلزم أن يكون ضمير شأن ، وهذا تدل عليه رواية الرفع ، لأن التقدير عليها : كأنها (أى المرأة) ظبية . قال الأعمى الشنتمرى : « الشاهد فيه رفع ظبية على الخبر ، وحذف الاسم مع تخفيف كأن ، والتقدير : كأنها ظبية ، ويجوز نصب الظبية بكأن ، تشبيها بالفعل إذا حذف وعمل ، نحو لم يك زيد منطلقا ، والخبر محذوف لعلم السامع ، والتقدير : كأن ظبية تعطو هذه المرأة ، ويجوز جر الظبية على تقدير كظبية ، وأن : زائدة مؤكدة »
 ا هـ كلامه .

١٥٢ — هذا عجز بيت من المزج ، ويروى صدره هكذا :

* وَوَجْهِ مُشْرِقِ اللَّوْنِ *

ويروى صدره :

* وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ *

وهذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيدييه (ج ١ ص ٢٨١) ، ولم يلبسوها اللفظة : « و صدر » قد روى سيدييه في مكان هذه الكلمة « ووجه » وروى غيره في مكانه « ونحر » وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله « نديه » عائدة إلى « وجه » أو « نحر » . بتقدير مضاف ، وأصل الكلام على هذا : كأن نديي صاحبه ، محذوف المضاف - وهو صاحب - وأقام المضاف إليه مقامه « مشرق اللون » مضاف لأنه ناصع البياض « حقان » تثنية حقة ، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفوا التاء في « خصية وألية » عند التثنية فقالوا : خصيان ، وأيان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشيء ، بل حقان تثنية حق - بضم الحاء - وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

==

وَأَنَّ كَانَتْ الْجُمْلَةُ فَعْلِيَّةً فُصِّلَتْ بِهَمْزٍ أَوْ قَدْ ، نَحْوِ (كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ) ^(١) ، وَنَحْوِ قَوْلِهِ :

١٥٣ - لَا يَهْوُلُكَ اضْطِلَالُهُ لَطَى الْحُرِّ
بِ ؛ فَمَحَذُورُهَا كَأَنَّ قَدْ الْمَا

= وَتَدْبِيًا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكْفِ اللَّامِ سِينًا
وَالعَرَبُ تَشْبَهُ التَّدْبِيَيْنِ بِحُقِّ الْعَاجِ كَمَا فِي بَيْتِ الشَّاهِدِ ، وَكَمَا فِي بَيْتِ عَمْرٍو ، وَوَجْهَ
التَّشْبِيهِ أَنَّهُمَا مَكْتَبَتَانِ نَاهِدَانِ .

الإعراب : « و صدر » يرويه بعضهم بالرفع ، فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير
« ولها صدر » والأكثر على روايته بالجر ، فالواو واو رب ، و صدر : مبتدأ مرفوع
بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد
« مشرق » صفة لصدر ، وهو مضاف ، و « اللون » مضاف إليه « كأن » مخفلة
من الثقيلة « تدييه » اسمها ، والضمير مضاف إليه « حقان » خبرها ، ومن روى
« تدياه حقان » - وهي الرواية التي عليها استشهاد المؤلف هنا - فهذه العبارة جملة من مبتدأ
وخبر في محل رفع خبر « كأن » واسم كأن ضمير شأن محذوف ، وجملة « كأن » واسمها
وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « كأن تدييه حقان » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :
إحداها بنصب « تدييه » بالياء المفتوح ما قبلها - على أنه اسم « كأن » الخفيفة من
الثقيلة ، وهذا قليل بالنظر إلى حذف اسمها وجمي خبرها جملة .

وثانيتها - وهي المعتبرة هنا عند المؤلف - برفع تدييه على ما ذكرناه في إعراب
البيت ، فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير الغالب .

ولاداعي لما أجاز به بعض النحاة على رواية « كأن تدياه » من أن يكون « تدياه »
اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثني الألف ، فإن في ذلك شيئين : أحدهما
أن جمي المثني في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب ، وثانيهما
أن فيه حمل البيت على القليل النادر مع إمكان حمله على الكثير المشهور .

(١) من الآية ٣٤ من سورة يونس .

١٥٣ - هذا بيت من الخفيف ؛ ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين . =

== اللغة : « يهولئك » مضارع مؤكد بالنون الثقيلة من الهول ، وهو أشد الخوف ، تقول : هاله الأمر يهوله ، إذا أفزعه وخوفه « اصطلاء » مصدر اصطلى النار يصطلبها ، وتقول : اصطلى النار ، واصطلى بها ، وصلبها ، وصلبها - مثل رضى يرضى « لظى » الحرب « نارها ، وأراد بها شدائدتها ومكروهايتها » محذورها « ما يحذر من أمرها . وما يتحذر عنه » ألما « ماض من الإلمام ، والألف للاطلاق ، وتقول : ألم فلان بفلان ، وألم به كذا ، إذا نزل به .

المعنى : يشجع مخاطبه على اقتحام أهوال الحرب والحوض في مكارهها ، ويقول له : لا تفزع من دخول حومتها والاصطلاء بنارها ، فإن الذى تحذره وتتحذر منه من مشافها وآلامها يشبه أن يكون قد وقع بك ، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن لك بد من الاجترأ عليها .

الإعراب : « لا » ناهية « يهولئك » يهول : فعل مضارع مبنى على الفتح لانصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لامحل له من الإعراب ، وضمير مخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « اصطلاء » فاعل يهول مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « لظى » مضاف إليه ، ولظى مضاف و « الحرب » مضاف إليه « لمحذورها » الفاء للتعليل ، محذور : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير العائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه « كأن » حرف تشبيه ونصب مخفف من المثل ، واسمه ضمير غيبة يعود إلى المحذور محذوف ، والتقدير : كأنه « قد » حرف تحقيق « ألما » ألم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كأن ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل رفع خبر كأن ، والجملة من كأن واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لامحل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « كأن قد ألما » حيث استعمل فيه كأن الخففة من الثقيلة ، وأعملها فى اسم هو ضمير الغيبة المحذوف العائد إلى المحذور ، وفى خبر هو جملة الفعل الماضى وفاعله ، ولما كانت جملة الخبر فعلية مثبتة فصل بين كأن وبينها بقد ، ولو كانت جملة الخبر الفعلية منفية لوجب أن يفصل بين كأن وبينها بلم ، ويلزم على ذلك ==

مسألة — وتخفف « لَكِنَّ » فتعمل وجوباً ، نحو [وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلَّيْمٌ] (١)
يعن يونس والأخفش جوازُ الإعمال .

= أن يكون الفعل مضارعاً ، لأن « لم » لا تدخل إلا عليه ، ومثال ذلك قوله تعالى :
(مر كأن لم يدعنا إلى ضر مسه) وقوله عز شأنه : (كأن لم يغنوا فيها) وقول الشاعر :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُونِ إِلَى الصَّمَا
أَنَيْسٌ ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وقول الغامدي :

وَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا مِنْ مُلُوكٍ وَسُوقَةٍ وَعَيْشٍ لَدِيدٍ لِلْعِيُونِ أُنَيْقٍ
مَضَى فَكَأَنَّ لَمْ يَغْنُ بِالْأَمْسِ أَهْلُهُ وَكَلُّ جَدِيدٍ صَائِرٍ إِخْلُوقِ

وقول الآخر ، وأنشده القالي في أماليه ١ / ١٠ :

فَدَارَتْ رَحَانًا بِفُرْسَانِهِمْ فَعَادُوا كَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا رَمِيًّا
وقول العطوي في مرثية أخيه :

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ لِي خَيْرَ خَلٍّ وَصَاحِبٍ
وَخَيْرَ خَطِيبٍ تَتَّقِيهِ الْقَاوِلُ

وربما حذف الفعل الواقع مع فاعله خبراً لكأن المخففة ، ومثاله بيت النابغة الذبياني :

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلُ بِرِحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ
أراد : وكان قد زالت ، فحذف الفعل وهو ينويه .

ومما ذكره المؤلف من الشواهد ، وما ذكرناه في شرحها تعلم أن اسم « كأن »
المخففة ، لا يلزم فيه أن يكون ضميراً ، ولا أن يكون ضمير شأن ، بل قد يكون ضمير
شأن وقد يكون ضمير غيبة ذي مرجع ، وقد يكون اسماً ظاهراً .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأتقال .

تم الجزء الأول - بحمد الله وتوفيقه - وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

فهرس

الموضوعات الواردة فى الجزء الأول من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام
وكتاب « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	كلتا ابن خلدون عن ابن هشام	٢٩	يبنى الاسم إذا شبه الحرف، وأنواع
٤	خطبة مؤلف « عدة السالك »		شبه الاسم للحرف ثلاثة
٦	ترجمة العلامة ابن هشام	٣٤	ما سلم من شبه الحرف فمعرب، وهو
١٠	خطبة « أوضح المسالك »		ضربان : ما يظهر إعرابه ، ومالا
	باب شرح الكلام		يظهر إعرابه
	وشرح ما يتألف الكلام منه	٣٦	الفعل ضربان : معرب ، ومبنى
١١	بيان معنى الكلام ، وأقل ما يتألف	٣٨	أنواع البناء أربعة
	منه ، ومعنى الكلم	٣٩	معنى الإعراب، وأنواعه
١٢	النسبة بين الكلام والكلم	٣٩	لأنواع الإعراب علامات أصول ،
١٣	معنى القول : ومعنى لغوى للكلمة		ولها علامات فروع واقعة فى سبعة
١٣	للإسم خمس علامات :		أبواب
١٣	إحداها الجر ، وبيان المراد به		— أولها : الأسماء الستة ، ولغات العرب
١٤	ثانيتها التثوين ، وهو أربعة أنواع		فى إعرابها
١٩	ثالثتها النداء ، وبيان المراد به	٥٠	ثانيتها : التثني ، وما ألحق به
٢٠	رابعتها أل غير الوصولة	٥١	ثالثتها : جمع المذكر السالم وما
٢٢	خامستها الإسناد إليه		ألحق به
٢٢	للفعل أربع علامات :	٦٣	حركة نون التثني ونون جمع المذكر
٢٥	علامة الحرف عدم صلاحيته لشيء من		السالم ، وما فهما من اللغات
	علامات الاسم ولا علامات الفعل	٦٨	رابعها : الجمع بالأنف والهاء وما ألحق به
٢٧	الفعل ثلاثة أنواع	٧٢	خامسها : الاسم الذى لا ينصرف
	باب المعرب والمبنى	٧٤	سادسها : الأفعال الخمسة
٢٩	الاسم ضربان : معرب ، ومبنى	٧٦	سابعها : الفعل المضارع المعتل الآخر

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٢٧	الإشارة إلى السكان	٨١	ما تقدر فيه الحركات الثلاث وما تقدر
	باب الموصول		فيه حركتان من الأسماء ، وما تقدر
١٣٧	الموصول ضربان : حرفي ، واسمي		فيه حركتان ، وما تقدر فيه حركة
	الموصولات الحرفية		واحدة من الأفعال
١٣٩	الموصول الاسمي ضربان : نص ،		باب النكرة والعرفة
	ومشترك ، وبيان النص منها	٨٢	ينقسم الاسم إلى نكرة ومعرفة
١٤٧	الموصول المشترك ستة ألفاظ	٨٣	المعرفة سبعة أقسام
١٦٤	كل الموصولات تنفقر إلى صلة ،	٨٣	أولها : الضمير
	وشروط الصلة	٨٣	ينقسم الضمير إلى بارز ومستتر ،
١٦٦	الكلام في حذف العائد من الصلة		وينقسم البارز إلى متصل ومنفصل
	إلى الموصول	٨٦	ينقسم المتصل بحسب مواقع الإعراب
	باب المعرفة بالأداة		إلى ثلاثة أقسام
١٧٩	أداة التعريف ، وبيان أنواعها	٨٧	ينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا
١٨٠	ترد ال زائدة ، وزيادتها على نوعين		ومستتر جوازا
	باب المبتدأ والخبر	٨٩	ينقسم المنفصل بحسب مواقع الإعراب
١٨٤	تعريف المبتدأ ، وهو نوعان		إلى قسمين
١٩٤	تعريف الخبر ، وأنواعه	٩٠	مق تأتي اتصال الضمير لم يعدل إلى
٢٠٣	لا يبتدأ بنكرة إلا إن أفادت		المنفصل
٢٠٦	تأخر الخبر وجوبا	٩٧	يستثنى من هذه القاعدة مسألتان
٢١٢	تقدم الخبر وجوبا	١٠٦	نون الوقاية قبل ياء المتكلم
٢١٦	جواز تقدم الخبر وتأخره		باب العلم
٢١٧	حذف المبتدأ جوازا أو وجوبا	١٢٢	العلم نوعان : جنسي ، وشخصي
٢٢٠	حذف الخبر جوازا	١٢٢	العلم الشخصي ، ومساها
	حذف الخبر وجوبا	١٢٣	ينقسم العلم إلى مرتجل ، ومنقول
٢٢٨	تعدد الخبر لمبتدأ واحد	١٢٤	وينقسم إلى مفرد ومركب
	باب كان وأخواتها	١٢٦	وينقسم إلى اسم وكنية ولقب
٢٣١	هذه الأفعال على ثلاثة أقسام بالنسبة	١٣٣	مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع
	للعمل		باب أسماء الإشارة
٢٣٨	وهي على ثلاثة أقسام بالنسبة للتصرف	١٣٤	ألفاظ الإشارة
		١٣٦	الإشارة إلى البعيد

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٣٠٢ عمل هذه الأفعال ، وشرطه		٢٤٢ توسط أخبارهن	
٣١٨ هذه الأفعال ملازمة للماضي إلا أربعة		٢٤٤ تقديم أخبارهن	
٣٢٣ ما تختص به عسى واخلاق وأوشك		٢٤٨ إبلاء هذه الأفعال معمول خبرها	
باب إن وأخواتها		٢٥٣ تجيء هذه الأفعال تامة	
٣٢٦ عملها ، وعددها		٢٥٥ تختص كان بأمور : منها زيادتها	
٣٣٤ تتعين إن المكسورة في عشرة مواضع		٢٦٠ ومنها : أنها تحذف ، وذلك على	
٢٣٧ تتعين أن المفتوحة في تسعة مواضع		أربعة أضرب	
٣٢٨ يجوز الوجهان في تسعة مواضع		٢٦٨ ومنها : جواز حذف النون من مضارعها	
٣٤٤ تدخل لام الابتداء على أربعة أشياء		الحروف المشبهة بليس	
٣٤٧ دخول ما الزائدة على هذه الأحرف		ما ولا ولات وإن النافيات	
٣٥١ العطف على أسماء هذه الأحرف		٢٧٤ تعمل ما عند الحجازيين بشروط	
بعد استيفاء الخبر ، وقبله		٢٨٤ لا ، وشروط إعمالها عمل ليس	
٣٦٦ تخفف إن المكسورة فيكثر إعمالها		٢٨٧ لات ، وشروط إعمالها ذلك العمل	
٣٦٥ وتخفف أن المفتوحة فيبقى عملها		٢٩١ إن ، وإعمالها نادر	
٣٦٨ تخفف كأن فيبقى عملها أيضاً		٢٩٢ زيادة الباء في الأخبار	
٣٧٤ تخفف لكن فيجب إعمالها		باب أفعال المقاربة	
		٣٠١ هذه الأفعال على ثلاثة أنواع	

تمت فهرس الجزء الأول من كتاب « عدة السالك ، إلى تحقيق أوضاع المسالك »
والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه